



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٠٣٢)

كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية

قسم فقه السنة ومصادرها

الأحاديث والآثار الواردة في الدين لا ينظر الله إليهم جمعاً ودراسة

مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على الدرجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

محمد بن علي بن خليفة الشاوش

رقم الجامعي (٤٣١٠٠٠٦٥٦)

رقم الجوال (٠٥٨٣٨٤١٢٣٩)

المشرف العلمي الدكتور/صالح بن عبد الله عسيري

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية

العام الجامعي: ١٤٤٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُسْتَخْلَصُ الْبَحْثِ

عنوانُ البَحْثِ « الأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ ».

قمتُ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ مِنْ جَمِيعِ مَصَادِرِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَعَ تَخْرِيجِهَا وَدِرَاسَةِ أَسَانِيدِهَا وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا.

اشْتَمَلَ الْبَحْثُ عَلَى: مُقَدِّمَةٍ وَتَمْهِيدٍ، وَثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَبْحَثًا، وَخَاتَمَةً، وَتَوْصِيَاتٍ عِلْمِيَّةٍ، وَثَبَتِ الْمَصَادِرَ، وَفَهَّارَسَ عِلْمِيَّةً.

بَلَغَ عَدَدُ الْأَعْمَالِ الَّتِي يُحْرَمُ مُرْتَكِبُهَا نَظَرَ اللَّهِ-تَبَارَكَ وَتَعَالَى-تِسْعَةً وَسَبْعِينَ عَمَلًا، كَمَا فِي عَنَاوِينَ الْمَبَاحِثِ فِي الْمُقَدِّمَةِ حَيْثُ أُغْنَى عَنْ تَكَرُّرِهِ هُنَا.

بَلَغَ عَدَدُ أَحَادِيثِ الْبَحْثِ ثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ حَدِيثًا، وَعَدَدُ الْآثَارِ ثَمَانِيَةَ آثَارٍ.

الْكَلِمَاتُ الْمِفْتَاحِيَّةُ: الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ، الْوَارِدَةُ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ.

Research extract

Research title: Hadiths and narrations mentioned about those whom God does not look at.

I collected the hadiths and narrations contained in the chapter from all sources of the Prophets Sunnah, grading them, studying their chains of transmission, and judging them.

The research included: an introduction, a preface, thirty-three sections, a conclusion, scientific recommendations, proven sources, and scientific indexes.

The number of acts whose perpetrator is forbidden from the sight of God, Blessed and Most High, has reached seventy-nine acts, as in the titles of the topics in the introduction, where it is unnecessary to repeat them here.

The number of research hadiths reached fifty-eight hadiths, and the number of narrations was eight.

Keywords: hadiths and narrations, mentioned, God does not look at them.

المُقَدِّمَةُ

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي أَعَزَّ أَهْلَ طَاعَتِهِ وَوَعَدَهُمْ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَأَذَلَّ أَهْلَ مَعْصِيَتِهِ وَبَشَّرَهُمْ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْامِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي دَلَّنَا عَلَى الْخَيْرِ وَحَذَرْنَا مِنَ الْإِثَامِ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ بِاتِّمَامِ النَّصِيحِ وَأَكْمَلِ الْبَيَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لِلْمَلِكِ الدِّيَانِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ لِلذُّنُوبِ عَوَاقِبَ وَخِيَمَةً، وَأَثَارًا جَسِيمَةً عَلَى الْفَرْدِ وَالْمُجْتَمَعِ، وَذَلِكَ لَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ سَخَطِ الرَّبِّ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَغَضَبِهِ، فَهِيَ سَبَبٌ لِنُزُولِ الْعُقُوبَاتِ، وَتَحْقِيقِ الْبَرَكَاتِ، وَتَسْلُطِ الْأَعْدَاءِ، وَكَدَرِ الْعَيْشِ وَنَكَدِهِ، وَضِيقِ الصَّدْرِ وَحَرَجِهِ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَثَارِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي الْمُهْلِكَةِ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ (رَحِمَهُ اللَّهُ): "فَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الذُّنُوبَ وَالْمَعَاصِي تَضُرُّ وَلَا بُدَّ، وَأَنَّ ضَرَرَهَا فِي الْقُلُوبِ كَضَرَرِ السُّمُومِ فِي الْأَبْدَانِ، عَلَى اخْتِلَافِ دَرَجَاتِهَا فِي الضَّرَرِ. وَهَلْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَرٌّ وَدَاءٌ إِلَّا وَسَبَبُهُ الذُّنُوبُ وَالْمَعَاصِي" (١)، ثُمَّ عَقَدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَصْلًا نَفِيسًا عَدَدَ فِيهِ أَضْرَارَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي (٢)، حَرِيٌّ بِالْمُسْلِمِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ.

وَلِذَا فَإِنَّهُ يَتَحَتَّمُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَسْعَى حَثِيثًا فِي طَاعَةِ رَبِّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-، وَأَنْ يَجْتَنِبَ الذُّنُوبَ وَالْمَعَاصِي حَتَّى يَقُوزَ بِرِضَا اللَّهِ -تَعَالَى-، وَيَنْجُو مِنَ الْهَلَاكِ وَالْخُسْرَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْ تِلْكَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي سَبَبُهَا الذُّنُوبُ وَالْمَعَاصِي: حِرْمَانُ الْعَبْدِ نَظَرِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ عُقُوبَةٌ عَظِيمَةٌ، وَمَنْزِلَةٌ دَمِيمَةٌ، قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٣)

(١) ((الداء والدواء)) (ص ٩٨).

(٢) المصدر السابق (ص ١٣٢).

(٣) سورة آل عمران: الآية ٧٧.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : أَيُّ : لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْأَذْنَانِ (١) .

وَسَوْفَ أَتَنَاولُ فِي هَذَا الْمَشْرُوعِ الْبَحْثِيِّ لِإِكْمَالِ مُتَطَلِّبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى الدَّرَجَةِ الْعَالِمِيَّةِ (الْمَاجِسْتِيرِ) « الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ جَمْعًا وَدِرَاسَةً » ، سَائِلًا اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ ، وَالْعَوْنَ وَالرَّشَادَ ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْبَحْثِ كَاتِبَهُ ، وَالنَّاطِرَ فِيهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، إِنَّ رَبَّنَا لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ .

❖ أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ :

تَظْهَرُ أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

- ١- جَمْعُ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ وَتَمْيِيزُ مَا يَثْبُتُ فِيهَا وَمَا لَا يَثْبُتُ .
- ٢- مَعْرِفَةُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَالْوُقُوفُ عَلَيْهَا سَبَبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كَفِّ الْمَرْءِ عَنْ هَذِهِ الذُّنُوبِ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى حَذَرٍ مِنْهَا .
- ٣- عَقْلَةُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا بَيَانُ عِظَمِ هَذِهِ الذُّنُوبِ مِمَّا كَانَ سَبَبًا فِي اقْتِرَافِهَا .
- ٤- ظُهُورُ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَاصِي وَالْمُنْكَرَاتِ وَفُشْوُوهَا فِي بَعْضِ الْمُجْتَمَعَاتِ ، مِمَّا يَسْتَوْجِبُ التَّحْذِيرَ مِنْهَا .
- ٥- عَوَاقِبُ هَذِهِ الذُّنُوبِ وَآثَارُهَا الْمُهِلِكَةُ لِلْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
- ٦- مَا لِهَذِهِ الذُّنُوبِ مِنْ آثَارٍ سَلْبِيَةٍ عَلَى الْمُجْتَمَعِ .
- ٧- تَمْيِيزُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الضَّعِيفَةِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ .

❖ أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ :

(١) ((تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ)) (٦٢ / ٢) .

يُمْكِنُ إِجْمَالُ أَسْبَابِ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

١- لَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي أَهْمِيَةِ الْمَوْضُوعِ.

٢- النَّصْحُ لِلْمُسْلِمِينَ مُتَثَلًا قَوْلُهُ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(١).

٣- لَمْ أَقِفْ عَلَى بَحْثِ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ.

٤- الرَّغْبَةُ فِي الْمُشَارَكَةِ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَنَشْرِهَا.

❖ الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

لَمْ أَقِفْ عَلَى بَحْثِ جَمْعِ أَحَادِيثِ الْمَوْضُوعِ وَدَرَسَهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً وَافِيَةً، وَمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَجْحَاطٍ قَصِيرَةٍ عَلَى الشَّبَكَةِ الْعُنْكَبُوتِيَّةِ خَالِيَةٍ مِنَ التَّخْرِيجِ وَالدِّرَاسَةِ النَّقْدِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهُنَاكَ بَعْضُ الرِّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْكَبَائِرِ، وَبَعْضُ الرِّسَائِلِ الَّتِي جَمَعَتْ أَحَادِيثَ الْكَبَائِرِ، حَيْثُ حَوَتْ فِي طَيَّاتِهَا بَعْضَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، مِنْهَا:

١- «(الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر للعلامة ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) (تخریجاً ودراسةً)» بحثٌ مُقَدَّمٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ فِي السُّنَّةِ وَعِلُومِ الْحَدِيثِ، بِجَامِعَةِ أُمِّ دُرَّيْمَانَ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالسُّودَانِ لِإِعْدَادِ مِنَ الْبَاحِثِينَ.

٢- «(الزواجر عن اقتراف الكبائر للعلامة ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) دراسةً وتحقيقاً» مَشْرُوعُ رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُقَدَّمٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْعَالَمِيَّةِ الْعَالِيَةِ الدُّكْتُورَاهِ، بِقِسْمِ فَقْهِ السُّنَّةِ، بِكُلِّيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ، لِإِعْدَادِ مِنَ الْبَاحِثِينَ.

(١) أخرجه الإمام مسلم في ((صحيحه)) كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (٩٥/٥٣/١) من طريق عطاء بن يزيد، عن ثُمَيْمِ الدَّارِيِّ (رضي الله عنه)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال فذكره.

٣- « أَحَادِيثُ الْكِبَائِرِ جَمْعاً وَدِرَاسَةً » بَحْثٌ مُقَدَّمٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ بِقِسْمِ فَقْهِ السُّنَّةِ، بِكَلِيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ (١٤٢٢ هـ) لِلدُّكْتُورِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْدِيِّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ دِرَاسَتِي وَدِرَاسَةِ « الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ الزَّوَاجِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ تَخْرِيجاً وَدِرَاسَةً » تَظْهَرُ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

١- أَنَّ الْعَلَامَةَ الْهَيْتَمِيَّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) لَمْ يَسْتَوْعِبْ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي دِرَاسَتِي، حَيْثُ بَلَغَ عَدْدُ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فُرَابَةً عِشْرِينَ حَدِيثاً، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهِ فِي دِرَاسَتِي ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ حَدِيثاً، إِضَافَةً أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْآثَارَ، وَأَمَّا دِرَاسَتِي فَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى ذِكْرِ ثَمَانِيَةِ آثَارٍ.

٢- يُلَاحَظُ أَنَّ أَغْلَبَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْهَيْتَمِيُّ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُسْبِلِ وَالَّذِي يُجْرُ ثَوْبُهُ خِيَلَاءَ، وَأَمَّا فِي دِرَاسَتِي هَذِهِ فَقَدْ تَنَاوَلْتُ هَذَا الْمَوْضُوعَ وَغَيْرَهُ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي عَنَاوِينَ الْمُبَاحِثِ.

٣- أَوْرَدَ الْهَيْتَمِيُّ أَحَادِيثَ الدِّرَاسَةِ مُفَرَّقَةً فِي الْكِتَابِ، وَقَدْ سَارَ الْبَاحِثُونَ عَلَى تَرْتِيبِ الْهَيْتَمِيِّ، وَأَمَّا فِي دِرَاسَتِي فَإِنِّي ذَكَرْتُهَا مُرْتَبَةً مَضْمُومٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ دِرَاسَتِي وَدِرَاسَةِ « الزَّوَاجِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ (ت ٩٧٤ هـ) دِرَاسَةً وَتَحْقِيقاً » يُقَالُ فِيهَا مِثْلَ مَا قِيلَ فِي الدِّرَاسَةِ السَّابِقَةِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ دِرَاسَتِي وَدِرَاسَةِ « أَحَادِيثُ الْكِبَائِرِ جَمْعاً وَدِرَاسَةً » تَظْهَرُ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

١- تَتَبَّعْتُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تَخُصُّ دِرَاسَتِي الَّتِي أَوْرَدَهَا الْبَاحِثُ فَوَجَدْتُهَا بَلَغَتْ اثْنَا عَشَرَ حَدِيثاً، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهَا فِي دِرَاسَتِي سِتَّةً وَأَرْبَعِينَ حَدِيثاً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْبَاحِثَ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْتِيفَاءَ.

٢- لَمْ يَتَعَرَّضِ الْبَاحِثُ لِذِكْرِ الْآثَارِ، وَأَمَّا دِرَاسَتِي فَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى ذِكْرِ ثَمَانِيَةِ آثَارٍ.

❖ حُدُودُ الْبَحْثِ:

جَمْعُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي الدِّينِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ وَدِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً، وَقَدْ بَلَغَ عَدْدُ الْأَحَادِيثِ ثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ حَدِيثاً، وَعَدَدُ الْآثَارِ ثَمَانِيَةِ آثَارٍ.

❖ خِطَّةُ الْبَحْثِ:

فَسَمِّتُ هَذَا الْبَحْثَ إِلَى مُقَدِّمَةٍ وَتَمْهِيدٍ، وَثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَبْحَثًا، وَخَاتِمَةً، وَفَهَارِسَ عِلْمِيَّةَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

فَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ فَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهَا عَوَاقِبَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي وَمَالَهَا مِنْ آثَارٍ وَخِيَمَةٍ عَلَى الْفَرْدِ وَالْمَجْتَمَعِ، ثُمَّ أَهَمِّيَّةَ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَالدراساتِ السَّابِقَةِ، وَخُدُودَ الْبَحْثِ، وَخِطَّةَ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجَ الْبَحْثِ.

وَأَمَّا الْمَبَاحِثُ فَعَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَا وَرَدَ فِي الْمَكْدِّبِ بِالْقَدَرِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ خَرَجَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي شِرَارِ الْخَلْقِ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَا يُحْسِنُ صَلَاتَهُ.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرَّاءِ وَالَّذِينَ يَصْبُغُونَ بِالسَّوَادِ.

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَآكِلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالسَّاحِرِ، وَالْعَادِرِ.

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَهُ قَرَابَةٌ مُحْتَاجُونَ وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى غَيْرِهِمْ.

الْمَبْحَثُ التَّاسِعُ: مَا وَرَدَ فِي التَّاجِرِ الْفَاجِرِ.

الْمَبْحَثُ الْعَاشِرُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ ابْنَ السَّبِيلِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامَهُ لِأَجْلِ الدُّنْيَا، وَمَنْ

كَذَّبَ فِي بَيْعِهِ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ.

الْمَبْحَثُ الْحَادِي عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ بَاعَ حُرًّا، وَحَرَّ بَاعَ نَفْسَهُ، وَمَنْ أَكَلَ حَقَّ الْأَجِيرِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ أَتَى رَجُلًا، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، وَمَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَشْكُرُ زَوْجَهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْمَرْأَةِ تَسَنُّجَلْبُ حُبِّ زَوْجِهَا بِوَضْعِهَا شَيْئاً مِنْ أَنْوَاعِ الدُّهْنِ فِي وَجْهِهَا.

المَبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ اقْتَطَعَ يَمِينَهُ أَرْضاً ظُلماً.

المَبْحَثُ السَّادِسُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الشَّيْخِ الرَّائِي، وَالْعَجُوزِ الرَّائِيَّةِ، وَالْعَائِلِ الْمُسْتَكْبِرِ، وَالْإِمَامِ الْكَذَّابِ، وَرَجُلٍ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ لَا يَشْتَرِي وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِمِيزَانِهِ.

المَبْحَثُ السَّابِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي النَّاكِحِ يَدَهُ، وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنَّاكِحِ حَلِيلَةَ جَارِهِ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا، وَالْمُؤْذِي جِيرَانَهُ حَتَّى يَلْعَنُوهُ.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْإِسْبَالِ وَالْمَخِيلَةِ.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي قَوْمٍ لَا يَجْعَلُونَ عَمَائِمَهُمْ تَحْتَ رِدَائِهِمْ فِي الصَّلَاةِ.

المَبْحَثُ الْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي أَهْلِ النَّارِ.

المَبْحَثُ الْحَادِي وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُخْتَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ.

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْكَافِرِ، وَالْمُتَكَبِّرِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الدَّيُّوثِ، وَالْمَرْأَةِ الْمُتَرَجِّلَةِ الْمُتَشَبِّهَةِ بِالرِّجَالِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي السَّاحِرَةِ، وَالنَّائِحَةِ، وَالْمُغْنِيَةِ، وَالْمَرْأَةِ مَعَ الْمَرْأَةِ.

المَبْحَثُ الْخَامِسُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي قَاطِعِ الرَّحِمِ، وَجَارِ السُّوءِ.

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْعَاقِ، وَمُدْمِنِ الْخَمْرِ، وَالْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ.

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَبَرِّئِ مِنَ وَالِدَيْهِ، وَالْمُتَبَرِّئِ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٍ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي دَمٍ بَعْضِ الْقُصَّاصِ.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُعَلِّمِ الَّذِي يُكَلِّفُ الْيَتِيمَ مَا لَا يُطِيقُ، وَمَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ وَهُوَ مُسْتَغْنٍ، وَمَنْ قَعَدَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، يَتَكَلَّمُ بِهَوَى السُّلْطَانِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَلَذِّذِينَ بِالْفَهَوَاتِ، وَالْمَلَاعِبِينَ بِالشَّطرنجِ، وَالضَّارِبِينَ بِالْكُوبَاتِ، وَاللَّاهِينَ بِالْعَرُطَاتِ، وَالْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ، وَالْعَشَّارِينَ فِي الطَّرِيقَاتِ، وَالْعَامِنِينَ لِلْأَمَانَاتِ، وَالنَّائِمِينَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالطَّالِبِينَ لِلشَّهَوَاتِ، وَالرَّاضِينَ بِالْمُنْكَرَاتِ.

المَبْحَثُ الْحَادِي وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ: الْمُشْرِكُ، وَالْمُشَاحِنُ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَالْمُسْبِلُ، وَالْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَمُدْمِنُ الْخَمْرِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي مَوْقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا أَمْوَالِكُمْ، وَلَا أَحْسَابِكُمْ ».

الخَاتِمَةُ: أَذْكَرُ فِيهَا خُلَاصَةً مُوجِزَةً لِلْبَحْثِ، وَالتَّوْصِيَاتِ الْعِلْمِيَّةِ.

تَبَّتْ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ.

الْفَهَارِسُ الْعِلْمِيَّةُ: أُذِيلُ الْبَحْثُ بِفَهَارِسَ عِلْمِيَّةٍ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١- فِهْرِسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

٢- فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ.

٣- فِهْرِسُ الْأَثَارِ.

٤- فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ الْمُرْجَمِ لَهُمْ.

٥- فِهْرِسُ الرُّوَاةِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ بِجَرِّحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ.

٦- فِهْرِسُ الْعَرِيبِ.

٧- فِهْرِسُ الْأَمَاكِينِ وَالْبُلْدَانِ.

٨- فِهْرِسُ الْمُفْضُوعَاتِ.

❖ مِنْهَجُ الْبَحْثِ:

- ١- كَتَبْتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ مَعَ ذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ وَرَقَمَ الْآيَةَ فِي الْحَاشِيَّةِ.
- ٢- اسْتَوْعَبْتُ الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ وَالْآثَارَ مِنْ جَمِيعِ مَصَادِرِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَدَّرَ الطَّاقَةَ.
- ٣- رَقَّمْتُ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ تَرْقِيماً تَسْلُسُلياً.
- ٤- حَرَجْتُ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ بِذِكْرِ مَنْ حَرَجَ الْحَدِيثَ أَوْ الْآثَرَ، بِذِكْرِ الْكِتَابِ وَالْبَابِ، وَرَقَمَ الْحَدِيثَ، وَالْجُزْءَ وَالصَّفْحَةَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَصْدَرُ مُرْتَبّاً عَلَى الْأَنْبَابِ فَإِنِّي أَذْكَرُ رَقْمَهُ، وَالْجُزْءَ وَالصَّفْحَةَ.
- ٥- رَتَّبْتُ مَصَادِرَ التَّخْرِيجِ بِتَقْدِيمِ صَاحِبِي الصَّحِيحِ، ثُمَّ السُّنَنِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْوَفَايَاتِ.
- ٦- إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا اكْتَفَيْتُ بِالْعَزْوِ إِلَيْهِمَا، أَوْ إِلَى مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْهُمَا، وَلَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا إِلَّا لِلْحَاجَةِ.
- ٧- إِذَا كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْمُخْرَجِ مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْمَصَادِرُ فَإِنِّي لَا أَنْصُ عَلَى صَاحِبِ اللَّفْظِ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ الْمَصَادِرُ فِي اللَّفْظِ، أَوْ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنِّي أَنْصُ عَلَى صَاحِبِ اللَّفْظِ.
- ٨- إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ خَارِجَ الصَّحِيحَيْنِ فَإِنِّي أَقُومُ بِجَمْعِ طُرُقِهِ، وَدِرَاسَتِهَا وَفَقَّ الْقَوَاعِدِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي هَذَا الْقَرْنِ، وَأَجْتَهِدُ فِي الْبَحْثِ عَنْ شَوَاهِدَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، ثُمَّ أَخْتِمُ التَّخْرِيجَ بِالْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ مُدْعِماً ذَلِكَ بِأَقْوَالِ أَيْمَةِ النُّقْدِ، وَقَدْ أَتَوْسَعُ أحياناً فِي تَخْرِيجِ مَا وَرَدَ فِي الْبَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَحَلُّ الشَّاهِدِ.
- ٩- الرَّأْيُ الَّذِي تَتِمُّ دِرَاسَتُهُ فِي التَّخْرِيجِ إِنْ كَانَ مِنْ اتِّفَاقٍ عَلَيْهِ تَوْثِيقاً أَوْ تَضْعِيفاً فَأَكْتَفِي بِهِ «التَّقْرِيبِ»، وَإِنْ كَانَ مِنْ اخْتِلَافٍ فِيهِ، فَأَقُومُ بِنَقْلِ أَقْوَالِ الْأَيْمَةِ وَدِرَاسَتِهَا، ثُمَّ أَذْكَرُ الرَّاجِحَ فِي حَالِهِ.
- ١٠- شَرَحْتُ الْأَلْفَافَ الْغَرِيبَةَ فِي الْحَدِيثِ مُعْتَمِداً فِي ذَلِكَ عَلَى كُتُبِ الْغَرِيبِ، وَالْمَعَاجِمِ اللَّغَوِيَّةِ، وَالشُّرُوحِ الْحَدِيثِيَّةِ.

١١- عَرَفْتُ بِالْأَمَاكِنِ وَالْبُلْدَانِ الْوَارِدَةَ فِي الْبَحْثِ مِنَ الْكُتُبِ الْأَصِيلَةِ وَالْحَدِيثَةِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِبَيَانِهَا وَالتَّعْرِيفِ بِهَا.

١٢- التَّعْلِيقُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

كَلِمَةُ شُكْرٍ وَتَقْدِيرٍ

أَحْمَدُ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عَلَى نِعَمِهِ الْعَظِيمَةِ، وَالْآثَةِ الْجَسِيمَةِ، وَأَشْكُرُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى أَنْ يَسَّرَ لِي طَرِيقَ طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَأَكْرَمَنِي بِالِاشْتِعَالِ بِعُلُومِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُشْرِفَةِ، فَلَهُ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَامْتَثِلًا لِقَوْلِهِ ﷺ: " لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ " فَإِنِّي أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ لِوَالِدَيَّ الْكَرِيمَيْنِ (حَفِظَهُمَا اللَّهُ) عَلَى مَا بَدَّلَاهُ لِي مِنَ الرِّعَايَةِ وَالنُّصْحِ، وَالِدُعَاءِ لِي بِالتَّوْفِيقِ طِيلَةَ دَارِسَتِي، فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُجْزِيَهُمَا خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَوْفَاهُ، وَأَنْ يُبَارِكَ فِي عُمُرِهِمَا، وَيَمْدَهُمَا بِالصِّحَةِ وَالْعَافِيَةِ.

ثُمَّ إِنِّي أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ لِحُكُومَةِ بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى مَا تَبَدَّلَهُ مِنْ جُهُودٍ عَظِيمَةٍ مُبَارَكَةٍ فِي خِدْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ ذَلِكَ إِتَاحَتُهَا لَنَا فُرْصَةَ الدِّرَاسَةِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَسْأَلُهُ أَنْ يَحْفَظَ هَذِهِ الْبِلَادَ الْمُبَارَكَةَ، بِلَادَ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ، وَأَنْ يُوفِّقَ خَادِمَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَوَلِيَّ عَهْدِهِ لَمَّا يُجِبُهُ وَيَرْضَاهُ.

وَأَشْكُرُ الْجَامِعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ هَذَا الصَّرَاحَ الْعِلْمِيَّ الشَّامِحَ الْبَنَاءَ عَلَى مَا تَبَدَّلَهُ مِنْ نَشْرِ الْعِلْمِ، وَخِدْمَةِ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَشْكُرُ أَيْضًا كُليَّةَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّتِي أَتَاحَتْ لِي فُرْصَةَ الدِّرَاسَةِ بِهَا، وَعَلَى مَا هَيَّئَتْهُ لَنَا مِنْ سُبُلٍ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَأَشْكُرُ جَمِيعَ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا.

وَأَشْكُرُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَسِيرِي عَلَى تَفَضُّلِهِ بِقَبُولِ الْإِشْرَافِ عَلَى رِسَالَتِي الْعِلْمِيَّةِ، وَمَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ مُمَاحِظَاتٍ وَنَصَائِحٍ وَتَوْجِيهَاتٍ انْتَفَعْتُ بِهَا فِي رِسَالَتِي، رَاحِيًا مِنَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَهُ التَّوْفِيقُ وَالسَّدَادُ.

وَأَشْكُرُ فَضِيلَةَ الْمُنَاقِشَيْنِ الْكَرِيمِينَ وَالشَّيْخَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ بِتَفَضُّلِهِمَا قَبُولَ مُنَاقَشَةِ الرِّسَالَةِ
وَتَقْوِيمِهَا، وَعَلَى مَا بَدَّلَاهُ مِنْ جُهْدٍ وَوَقْتٍ فِي تَصْوِيبِهَا، سَائِلًا اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ
فِي مَوَازِينِ حَسَنَاتِهِمَا.

وَحَتَامًا أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَفَادَنِي وَأَعَانَنِي بِنَصَائِحِهِ وَتَوْجِيهَاتِهِ مِنْ مَشَائِخِي الْفُضَلَاءِ، جَزَاهُمْ
اللَّهُ عَنِّي جَمِيعًا خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

تَهْيِدُ

قَبْلَ الدُّخُولِ فِي صُلْبِ الْمَوْضُوعِ يَحْسُنُ هُنَا بَيَانُ الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ »، فَمِنْ الْمَعْلُومِ وَالْمُتَقَرَّرِ أَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- مُطَّلِعٌ عَلَى أَحْوَالِ الْعِبَادِ: سِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا، حَسَنِهَا وَقَبِيحِهَا، لَا تَخْفَى عَلَيْهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- خَافِيَةٌ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^(١)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِهِ »^(٢): " أَي: لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ عِبَادِهِ شَيْءٌ ".

وَقَدْ ذَلَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ لِلَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- رُؤْيَةً شَامِلَةً لِكُلِّ شَيْءٍ، يَرَى -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- دَيِّبَ النَّمْلِ الْأَسْوَدِ عَلَى الصَّخْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَيَرَى الْحَيَّاتِ الصَّغِيرَةَ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ، وَفِي قَاعِ الْبَحَارِ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ صِفَاتِهِ^(٣).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ » أَي: لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ نَظَرَ رَحْمَةٍ، وَعَظْفٍ، وَمَغْفِرَةٍ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٤)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُلَقِّنِ: " قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ » نَظَرَ رَحْمَةٍ "^(٥)، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: " وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَنْفِ نَظَرَ الْإِذْرَاكِ، لَكِنْ نَظَرَ الْمَحَبَّةِ "^(٦)، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَنْدَفِعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ لِلَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لِجَمِيعِ أَعْمَالِ عِبَادِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ وَيَبَيِّنُ التَّصْوَصَ الْوَارِدَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لَا يَنْظُرُ لِبَعْضِ أَعْمَالِ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٥.

(٢) (٦٩٥/١).

(٣) انظر: ((الإبانة الكبرى)) (١١٣/٧)، ((فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام)) (٣٥٢/٥).

(٤) انظر: ((تفسير الطبري)) (٥١٦/٥)، ((شرح صحيح البخاري)) لابن بطال (٧٨/٩)، ((تفسير ابن كثير))

(٦٢/٢)، ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (١٨١/٢)، ((فتح القدير)) للشوكاني (٣٥٤/١)، ((ذخيرة العقبى))

(٦٩/٢٣).

(٥) ((التوضيح لشرح الجامع الصحيح)) (٥٧٨/٢٧).

(٦) ((الاستقامة)) (٤٢٥/١).

عَبَادِهِ، قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ: "فَالنَّظَرُ الَّذِي هُوَ نَظَرُ الرَّحْمَةِ وَالتَّأْيِيدِ وَالنَّصْرِ هَذَا لَا يَشْمَلُ كُلَّ أَحَدٍ، وَأَمَّا النَّظَرُ الَّذِي هُوَ نَظَرُ إِحَاطَةٍ فَإِنَّهُ عَامٌّ شَامِلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَشُدُّ عَنْهُ شَيْءٌ أَبَدًا، وَبِهَذَا نَجْمَعُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ فِي ثُبُوتِ الرُّؤْيَا، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١) وَبَيْنَ النُّصُوصِ الَّتِي تُقَيِّدُ الرُّؤْيَا أَوْ تَنْفِي الرُّؤْيَا عَنْ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ بِأَنَّ نَقُولَ: إِنَّ الرُّؤْيَا الْمَنْفِيَّةَ هِيَ الرُّؤْيَا الْخَاصَّةُ الَّتِي تَقْتَضِي اللَّطْفَ وَالْإِحْسَانَ وَالنَّصَرَ وَالتَّأْيِيدَ، فَهَذِهِ لَا تَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَأَمَّا الرُّؤْيَا الَّتِي هِيَ رُؤْيَا الْإِحَاطَةِ فَإِنَّهَا عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لَا يَشُدُّ عَنْ بَصَرِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ"^(٢).

وَهَذَا النَّظَرُ لِلَّهِ تَعَالَى نَظَرٌ حَقِيقِيٌّ كَمَا يَلِيْقُ بِهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بِدُونِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَبِدُونِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^(٣).

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ^(٤) إِلَى نَفْيِ نَظَرِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-؛ لِأَنَّ النَّظَرَ عِنْدَهُمْ يَسْتَلْزِمُ مِنْهُ تَقْلِيلُ الْحَقِّقَةِ^(٥)، وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ بِحَاجِزٍ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ، أَيْ لَا يَرَحُّهُ اللَّهُ -تَعَالَى-.

(١) سورة الشورى: الآية ١١.

(٢) ((فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام)) (٣٥٢/٥).

(٣) سورة الشورى: الآية ١١. قال الإمام الأثرى سماعة الشيخ ابن باز (رحمه الله) : " فأهل السنة والجماعة: يثبتون صفات الله وأسماءه على الوجه اللائق بالله، لا يُغيرون، ولا يحرفون، ولا يمثّلون، ولا يعطلون، ولا يكييفون، قاعدتهم في ذلك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^ط ". ((شرح العقيدة الواسطية)) (ص ٢٧).

(٤) منهم شمس الدين الكرمانى حيث قال فى ((الكواكب الدراري)) (٢٠٩/١٤): " ((لا ينظر الله إليه)) أى: لا يرحمه، فالنظر هنا مجاز عن الرحمة". وقال أيضاً (٥٣/٢١): " فإن قلت: لا ينظر الله حقيقة أو لا؟ قلت: النظر تقليل الحقيقة، وهو منزّه عن ذلك فهو مجاز عن اللطف والرحمة، أى: لا يلطف به..."، وينظر أيضاً: ((المنتقى شرح الموطأ)) (٢٢٦/٧)، ((إكمال المعلم)) (٥٩٩/٦)، ((اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح)) (٣٣٩/٧)، وجماعة من الشراح الذين هم معدودون من علماء الحديث، لكنهم فى أحاديث الصفات رغبوا عن طريقة أهل الحديث والأثر فى إثبات الصفات على ظاهرها، وسلوكوا طريقة المتكلمين، فوقعوا فى شباك التأويل، والله المستعان.

(٥) قال فى ((المصباح المنير)) (ص ١١١): " وحدقّة العين سوادها".

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ نَظَرِ اللَّهِ - تَعَالَى - حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ عَنْ الرَّحْمَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا حَمَلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ النَّظَرَ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا تَقْلِيدُ الْحَدِيثِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي النَّظَرِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ، وَأَمَّا نَظَرُ الْخَالِقِ، فَهُوَ نَظَرٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ، كَمَا لَا نَعْلَمُ حَقِيقَةَ ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فَرَعٌ عَنِ الذَّاتِ.

فَالْحَقُّ أَنَّ النَّظَرَ ثَابِتٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - حَقِيقَةً، لَا مَجَازاً، وَأَمَّا تَفْسِيرُ نَظَرِهِ هُنَا نَظَرُ رَحْمَةٍ، وَإِحْسَانٍ، فَلَا يَتَنَاقَى مَعَ مَا فَسَّرْنَا بِهِ آخِفاً؛ لِأَنَّ هَذَا بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ هُنَا بِقَرِينَةِ الْأَدِلَّةِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ نَظَرَ اللَّهِ - تَعَالَى - مُحِيطٌ بِجَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَكَانَ الْمُرَادُ هُنَا نَظراً خَاصّاً، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ لِأَوْلِيَائِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَهُوَ نَظَرُ الرَّحْمَةِ، وَاللَّطْفِ، وَالْإِحْسَانِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ اثْبَاتِ النَّظَرِ، وَكَوْنِ الْمُرَادِ نَظراً خَاصّاً، وَهُوَ نَظَرُ الرَّحْمَةِ، وَبَيْنَ نَفْيِ النَّظَرِ، وَكَوْنِهِ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ وَاضِحٌ، لَا يَخْفَى لِلْمُتَأَمِّلِ.

وَالْمَعْنَى الْمَجَازِي الَّذِي أُوْلُوا بِهِ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ هِيَ رِقَّةُ الْقَلْبِ، الَّتِي تَقْتَضِي الْعَطْفَ عَلَى الْمَرْحُومِ، وَهَذَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ نَظِيرٌ مَا وَقَعَ فِي مَعْنَى النَّظَرِ بِلا فَرْقٍ، فَتَأَمَّلْ بِالْإِنْصَافِ، وَلَا تَكُنْ أَسِيرَ التَّقْلِيدِ، فَإِنَّهُ حُجَّةُ الْبَلِيدِ، وَمَلْجَأُ الْعَنِيدِ (١).

(١) انظر: ((ذخيرة العقبى في شرح المجتبى)) (٧٤/٢٣)، (٩٦/٣٩).

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَا وَرَدَ فِي الْمَكْذَبِ بِالْقَدَرِ:

[١] عن أبي أُمامة صُدِّي^(١) (بْنِ عَجَلَانَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « أَرْبَعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَاقٌّ، وَمَنَّانٌ، وَمُدْمِنٌ خَمْرٍ، وَمُكَذِّبٌ بِقَدْرِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْبٍ^(٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ^(٣)، وَابْنُ عَدِي^(٤) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ^(٥) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٦)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ بَشْرِ^(٧) بْنِ مُمِرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أَبِي أُمامة (رضي الله عنه) مرفوعاً.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ فِيهِ بَشْرُ بْنُ مُمِرٍ الْقُشَيْرِيُّ^(٨) الْبَصْرِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: " تَرْكُوهُ "^(٩)، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " مَتْرُوكٌ مُتَّهَمٌ "^(١٠).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ^(١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١٢)، وَالْعِجْلِيُّ^(١٣) وَزَادَ: " يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ ".

(١) بضم الصاد، وفتح الدال المهملة، وتشديد الياء. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣١٦).

(٢) ((البر والصلة)) باب عقوق الوالدين (ص ١٠٣/٥٣).

(٣) ((المعجم الكبير)) (٧٩٣٨/٢٨٧/٨).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (١٥٦/٢).

(٥) ((القضاء والقدر)) باب ما ورد من التشديد على من كذب بقدر الله (ص ٤٣٠/٢٨٧).

(٦) ((العلل المتناهية في الأحاديث الواهية)) كتاب الأشربة (١١٢١/١٨٤/٢).

(٧) بكسر الموحدة، وسكون المعجمة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٦٩).

(٨) بضم القاف، وفتح الشين، وسكون الياء، وفي آخرها الراء، نسبة إلى بني قُشير. انظر: ((الأنساب)) (٤٢٣/١٠).

(٩) ((الكاشف)) (١٧٧/١).

(١٠) ((تقريب التهذيب)) (ص ٦٣).

(١١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤٢٨/٤).

(١٢) ((ميزان الاعتدال)) (٣٧٢/٣).

(١٣) ((الثقات)) (٢١٢/٢).

وَفِي الْمُقَابِلِ: طَعَنَ فِي رِوَايَتِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: "كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْمُعْضَلَاتِ، وَيَأْتِي عَلَى الثَّقَاتِ بِالشَّيْءِ الْمَقْلُوبَاتِ، حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدُ لَهَا"^(٢).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يُعْرَبُ كَثِيرًا"^(٣).

فَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ يَصْلُحُ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

قال الحافظ ابن عدي: "وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ -أَيُّ بَشَرٍ بَنُ مُمِرٍ- عَنِ الْقَاسِمِ، وَعَنْ غَيْرِهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"^(٤).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ"^(٥).

وَأَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ بِبَشَرِ بْنِ مُمِرٍ^(٦).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ: "ضَعِيفٌ جِدًّا"^(٧).

وَلِقَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَرْبَعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَاقٌّ، وَمَنَّانٌ، وَمُؤْمِنٌ خَمَرٍ» شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)^(٨).

(١) ينظر: ((الجرح والتعديل)) (١١٣/٧)، ((العلل)) للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٥٦٥/١)، ((المجروحين)) (٢١٥/٢).

(٢) ((المجروحين)) (٢١٤/٢).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٨٦).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (١٥٨/٢).

(٥) ((العلل المتناهية)) (١٨٥/٢).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (٢٠٦/٧).

(٧) ((سلسلة الأحاديث الضعيفة)) (٢٧٤٠/٢٦١/٦).

(٨) سيأتي تخرجه بالتفصيل عند الباب الثالث والعشرين.

المبحث الثاني: ما ورد في أهل البدع:

[٢] عن الفضيل بن عياض (رحمه الله) قال: « إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطْلُبُونَ حَلَقَ الذِّكْرِ، فَاَنْظُرْ مَعَ مَنْ يَكُونُ مَجْلِسُكَ، لَا يَكُنْ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَعَلَامَةُ النِّفَاقِ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ وَيَقْعُدَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ ».

تخريج الأثر:

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّة^(١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايُ^(٢)، وَقَوَّامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِي^(٣) -وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ « وَعَلَامَةُ النِّفَاقِ... »-، وَابْنُ عَسَاكِر^(٤)، وَالطُّيُورِيُّ^(٥)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ يَزِيدَ مَرْدُؤِيهِ^(٦)، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ (رحمه الله) قَالَ، فَذَكَرَهُ.

الْأَثَرُ صَحِيحٌ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ مَرْدُؤِيهِ ثِقَّةٌ، وَثَقَّةُ: ابْنُ سَعْدٍ^(٧)، وَالْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ^(٨)، وَابْنُ حَبَّانٍ^(٩)، وَزَادَ ابْنُ فَهْمٍ: " مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْوَرَعِ، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ النَّاسُ " (١٠).

(١) ((الإبانة الكبرى)) (٤٦٠/٢ / ٤٣٨).

(٢) ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة)) (٢٤٧/٢١٦ / ١).

(٣) ((الترغيب والترهيب)) (٤٩١/٣٠٠ / ١).

(٤) ((تاريخ دمشق)) (٣٩٧/٤٨).

(٥) ((الطيوريات)) (٢٥٨/ ٣١٨ / ٢) انتخاب أبو طاهر السلفي.

(٦) لقب، بضم الدال المهملة، وسكون الواو. انظر: ((تكملة الإكمال)) (٣٢٨/٥)، ((ذات النقباب في الألقاب))

(ص ١٤٤)، ((نزهة الألباب في الألقاب)) (١٦٨/٢).

(٧) ((الطبقات الكبرى)) (٣٦٧/٩).

(٨) ((تهذيب التهذيب)) (٥٨١/٢)، والحسين بن فهم هو: ابن مخرز، أبو علي البغدادي، الحافظ، العلامة، النسابة،

الأجنادي، تـ (٢٨٩هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٤٢٧/١٣)، وفهم بضم الهاء وسكون الميم، ومن طريف ما

جاء في سبب تسميته بفهم أن والده لما أراد تسميته أخذ المصحف وجعل يُبَحِّثُ له، فجعل كلما قلب صفحة يخرج:

(فهم لا يعقلون)، (فهم لا يعلمون)، (فهم لا يبصرون)، (فهم لا يسمعون)، فضجر فسماه فهم. انظر: ((تاريخ بغداد

((٦٥٨/٨))، وبعضهم يضبطها الحسين بن فهم بكسر الهاء، كأنهم ظنوا أن ذلك من الفهم، وخفي عليهم هذا السبب.

(٩) ((الثقات)) (٤١٥/٨).

(١٠) ((لسان الميزان)) (١٩١/٥).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: " لَا بَأْسَ بِهِ " (١).

وَضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٢)، وَنَسَبَهُ هَذَا التَّضْعِيفُ لِابْنِ مَعِينٍ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى، حَيْثُ قَالَ: " قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ لِمُرْدُوِيهِ: كَيْفَ سَمِعْتَ كَلَامَ فُضَيْلٍ؟ قَالَ: أَطْرَافٌ، قَالَ: كُنْتُ تَقُولُ لَهُ: قُلْتُ كَذَا، وَقُلْتُ كَذَا. أَيْ: ضَعَّفَهُ يَحْيَى. "

وَلَمْ يَتَّضِحْ لِي مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَجْهُ تَضْعِيفِ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ أَبِي يَعْلَى الْمُوصِلِي السَّابِقِ: " وَهَذَا الظَّنُّ (٣) يُخَالِفُ مَا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ مُرْدُوِيهِ الصَّائِغِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، لَيْسَ مِمَّنْ يَكْذِبُ " (٤).

وَالْخُلَاصَةُ فِي حَالِ الرَّجُلِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَلَعَلَّ تَضْعِيفَ ابْنِ مَعِينٍ (٥) لَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّرَ لَهُ حَالُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((سؤالات ابن الجنيد)) نقلاً عن ((تحذیب التهذیب)) (٥٨١/٢)، ولم أقف عليه في المطبوع من ((سؤالات ابن الجنيد)).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٣/٧).

(٣) تأمل في عبارة الحافظ هذه يتبين لك أن ما نسبته أبو يعلى من تضعيف ابن معين لمردويه هو عبارة عن ظنٍّ فهمه.

(٤) انظر: ((لسان الميزان)) (١٩١/٥).

(٥) وهذا التعليل مني بناء على ما فهمه أبو يعلى وإلا ففي نسبة تضعيف ابن معين لمردويه نظر كما تقدم بيانه.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ خَرَجَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ:

[٣] عن عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: رَجُلٌ أَتَى قَوْمًا عَلَى إِسْلَامٍ دَامِجٍ^(١)، فَشَقَّ عَصَاهُمْ^(٢) حَتَّى اسْتَحْلُوا الْمَحَارِمَ، وَسَفَكُوا الدِّمَاءَ، وَسُلْطَانٌ جَائِرٌ». وَقَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ» وَسَكَتَ سَفِيَانٌ عَنِ الثَّالِثِ^(٣) فَلَمْ يَذْكُرْهَا.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٤)، وَابْنُ الْمُحِبِّ الصَّامِتِ^(٥)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ الرَّمَادِيِّ^(٦)، عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ دَوَادَ بْنِ شَابُورٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِهِ.

وَجَاءَ عِنْدَ ابْنِ الْمُحِبِّ: «عَلَى إِسْلَامٍ وَاضِحٍ» بَدَلًا مِنْ «دَامِجٍ». وَعِنْدَهُ أَيْضًا: «وَسَكَتَ سَفِيَانٌ عَنِ الثَّالِثَةِ» بَدَلًا مِنْ «الثَّالِثِ».

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ؛ لِأَجْلِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ"^(٧)، وَسَلْسِلَةٌ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فِيهَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ

(١) قَالَ فِي ((الْهِيَاةِ)) (١٣٢/٢): "الدَّامِجُ الْمُجْتَمِعُ". وَالْمَعْنَى: حَالُ كَوْنِهِمْ مُجْتَمِعِينَ عَلَى وَلِيٍّ أَمْرِهِمْ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ.
(٢) يُقَالُ: شَقَّ الْعَصَا أَيُّ: فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، كَأَنَّهُ مِنْ تَفْرِيقِهِمْ كَتَفْرِيقِ شَطَايَا الْعَصَى إِذَا كُسِرَتْ. انْظُرْ: ((مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ)) (٩٥/٢)، ((الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ)) (٢٥٠/٣).
(٣) فِي ((مَجْمَعِ الزَّوَادِ)) (٢٣٧/٥) لِلْهَيْثَمِيِّ: "الثَّالِثَةُ" وَهُوَ الْأَشْبَهُ، وَلَعَلَّ التَّاءَ الْمُرْبُوطَةَ سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ.
(٤) ((الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ)) (٢٤٠١/٣٨/٣).
(٥) ((صِفَاتُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) بَابُ الْوَبَاءِ وَالْفَنَاءِ وَالْفَجَاءَةِ وَالطَّاعُونَ (٧٩٠/٦٣٣/٥)، وَلَقِبَ بِالصَّامِتِ لِكَثْرَةِ سَكَوَتِهِ عَنْ فَضُولِ الْكَلَامِ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُدْعَى بِهَذَا اللَّقَبِ بَيْنَ الْأَنْامِ. ((الرَّدُّ الْوَافِرُ)) (ص ١١٢).
(٦) بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمِيمِ، نِسْبَةً إِلَى رَمَادَةِ الْيَمَنِ قَرْيَةٍ بِهَا. انْظُرْ: ((الْأَنْسَابُ)) (١٦٣/٦)، وَهِيَ الْيَوْمَ قَرْيَةٌ وَوَادٍ غَرْبِي مَدِينَةِ تَعَزَّ. انْظُرْ: ((مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ وَالْقَبَائِلِ الْيَمَنِيَّةِ)) (٨٧٧/٢).
(٧) ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٣٦٠).

فِي جَدِّهِ عَائِدٌ إِلَى عَمْرٍو، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ رِوَايَتُهُ مُرْسَلَةً؛ لِأَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدًا لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي جَدِّهِ عَائِدٌ إِلَى شُعَيْبٍ، وَأَنَّ شُعَيْبًا لَمْ يَلْقَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ رِوَايَتُهُ مُنْقَطَعَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهَا صَحِيْفَةٌ كَانَتْ عِنْدَهُ فَرَوَاهَا، وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ شُعَيْبًا قَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ كِاسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيَّةٍ، وَابْنِ الْمَدِينِ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالْحُمَيْدِيَّ، وَالْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَأَبِي بَكْرٍ النِّسَابُورِيَّ، وَالذَّهَبِيَّ، وَابْنَ حَجَرَ (١).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

فَوَثَّقَهُ: يُحْيَى بْنُ الْفَضْلِ (٢)، فَقَالَ: "كَانَ وَاللَّهِ ثِقَةً"، وَأَبُو عَوَانَةَ (٣)، وَزَادَ: "مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ سُفْيَانَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا".

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٤)، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٥)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٦)، وَابْنُ قَانِعٍ (٧): "صَدُوقٌ"، وَزَادَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: "يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ".

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "كَانَ مُتَقِنًا ضَابِطًا، صَحَبَ ابْنَ عُيَيْنَةَ سَنِينَ كَثِيرَةً، وَسَمِعَ أَحَادِيثَهُ مِرَارًا، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ فِي مَجْلِسِ ابْنِ عُيَيْنَةَ فَقَدْ صَدَقَ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّنْ يُجَرِّحُ مِثْلَهُ فِي الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَمِعَ حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ مِرَارًا، وَالْقَائِلُ بِهَذَا رَأَاهُ يَنَامُ فِي الْمَجْلِسِ حَيْثُ كَانَ يُجِئُ إِلَى سُفْيَانَ، وَيَحْضُرُ مَجْلِسَهُ لِلْإِسْتِيفَانِ لَا لِلْإِسْتِمَاعِ، فَتَوُفُّمُ الْإِنْسَانِ عِنْدَ سَمَاعِ شَيْءٍ قَدْ سَمِعَهُ مِرَارًا

(١) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٢٦٩/٣)، ((سير أعلام النبلاء)) (١٧٥/٥)، ((تهذيب التهذيب)) (٤٨/٨)، ((فتح المغيث)) (١٥٨/٤)، ((الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)) للدكتور إبراهيم بن محمد الصبيحي.

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٦٠/١)، ويحيى بن الفضل، لعله أبو زكريا البصري، المعروف بالحرققي (ت ٢٥٦هـ) ((تهذيب الكمال)) (٤٩٥/٣١).

(٣) ((المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم)) (٣٢٨/٣).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٦٠/١).

(٥) ((التاريخ الكبير)) (٦٧٧/١).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٩٠/٢).

(٧) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢١٤/١).

لَيْسَ مِمَّا يَقْدَحُ فِيهِ وَاحِدٌ... "، ثُمَّ أَسْنَدَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ كَانَ يُقَدِّمُهُ فِي الْحِفْظِ عَلَى الْحُمَيْدِيِّ فِي ابْنِ عُيَيْنَةَ^(١).

وقال ابنُ عَدِي: حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَالثَّقَاتِ مُسْتَقِيمٌ إِلَّا حَدِيثًا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ عِنْدَنَا مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ^(٢).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ، مِنْ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ"^(٣).

وَفِي الْمُقَابِلِ ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ: قِيلَ لَابْنِ مَعِينٍ: "هُوَ رِضًا؟ فَقَالَ: لَا"^(٤)، وَقَالَ مَرَّةً أَيْضًا: "لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ عِنْدَ سَفْيَانَ"^(٥).
وَذَمَّهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً^(٦).

(١) ((الثقات)) (٧٢/٨).

(٢) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٤٣١/١).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٦٠/١).

(٤) ((معرفة الرجال)) برواية ابن محرز (٦٨/١).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (١٦٠/١).

(٦) ((العلل ومعرفة الرجال)) (٤٣٨/٣) برواية ابنه عبد الله.

وهنا تنبيه: جاء في ((الميزان)) للحافظ الذهبي (٦٤/١): "وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألتُ أبي عنه فلم يعجبه. وقال: كان يكون عند سفيان، فيقوم فيجيئون إليه الخراسانية فيُملِّي عليهم ما لم يُثَلَّ ابنُ عيينة. فقلت له: أما تتقي الله! أما تراقب الله! أو كما قال". هكذا جاء في ((الميزان)) حيث يوهم سياقُ الكلام أنه كان يكذب على سفيان، غير أن الناظر في سياق القصة كما في ((العلل ومعرفة الرجال)) (٤٣٨/٣) يتبين له أنه كان يغير الألفاظ، كأنه يروي بالمعنى فتقع منه بعض الزيادات والأخطاء التي لم يذكرها سفيان، حيث قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سمعتُ أبي ذكر إبراهيم ابن بشار الرَّمَادِي. قال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يملِّي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملئ عليهم ما لم يسمعوا-يقول: كأنه يُغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث أو كما قال أبي- فقلت له يوماً: "ألا تتقي الله! ويحك تمل عليهم ما لم يسمعوا! ولم يحمده أبي في ذلك وذمه ذمًّا شديدًا"، فظاهر من سياق القصة أنه كان يملِّي عليهم في حضرة سفيان، بخلاف ما أوهمه نقل الذهبي، ولا شيء في هذا الصنيع؛ لأنه قد يكون الحامل له على ذلك أنه كان بعيداً منه فلم يسمع بعض الكلمات جيداً، أو بسبب أصوات الطلبة، أو اعتمد على حفظه، وغير ذلك، فيقع منه نحو هذا، والذي حمل الإمام أحمد على هذا تحريه ودقته في تأدية ألفاظ الحديث النبوي، كما أشار إلى هذا الحافظ السخاوي في ((فتح المغيبي)) (١٢٤/٣)، وأما قول الحافظ الذهبي في ((المغني في الضعفاء)) (٤٤/١): اتهمه أحمد، أي بالكذب، فليس الأمر كذلك لما تقدم بيانه، والله أعلم.

وَقَالَ مَرَّةً: "كَأَنَّ سُفْيَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ لَيْسَ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ الَّذِي رَأَيْنَاهُ" (١).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ" (٢).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "لَيْسَ بِالْمُتَّقِنِ، وَلَهُ مَنَاكِيرُ" (٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "حَافِظٌ لَهُ أَوْهَامٌ" (٤).

وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ حُجَّةٌ فِي ابْنِ عُيَيْنَةَ، لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ صَدُوقٍ فِي غَيْرِهِ، وَلَا يَضُرُّهُ تَفَرُّدُهُ هُنَا عَنْ إِمَامٍ مِثْلِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ الْمَلَاذِمِينَ لَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ طَوْلَ الْمَلَاذِمَةِ تُعْطِي لِلزَّوِيِّ اخْتِصَاصًا وَمَعْرِفَةً بِحَدِيثِ شَيْخِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ عِنْدَ سُفْيَانَ"، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ ابْنِ مَعِينٍ فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ، قَبْلَ أَنْ يَسْبِرَ مَرْوِيَّاتِهِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

ثُمَّ لَمَّا سَبَرَ مَرْوِيَّاتَهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَجَدَهُ حَافِظًا ضَابِطًا لَهَا، فَقَدَّمَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَلَى الْحُمَيْدِيِّ فِي ابْنِ عُيَيْنَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ كَانَ لَا يَكْتُبُ فِي مَجْلِسِ ابْنِ عُيَيْنَةَ فَهَذَا لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي حَقِّهِ لَمَّا عُرِفَ عَنْهُ مِنْ طَوْلِ مَلَاذِمَتِهِ لَهُ، وَكَثْرَةِ سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَلَعَلَّهُ تَرَكَ الْكِتَابَةَ عَنْهُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَجَالِسِ لِأَنَّهُ قَدْ كَتَبَهَا عَنْهُ مِنْ قَبْلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَبَّانٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: "كَأَنَّ سُفْيَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ لَيْسَ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ الَّذِي رَأَيْنَاهُ"، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الذَّهَبِيِّ: "يَعْنِي مِمَّا يُغْرِبُ عَنْهُ"، فَلَيْسَ هَذَا بِقَادِحٍ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ الْمَلَاذِمِينَ لَهُ، وَالْمُكْثَرِينَ عَنْهُ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَعْرَبِ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ مَا لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا لَمَّا نَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمُتَقَدِّمِ وَتَفْسِيرَهُ لَهُ

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٢٧٧/١)، وفسر الحافظ الذهبي معنى كلام الإمام أحمد هذا، فقال في ((الميزان)) (٦٥/١): "يعني مما يُغْرِبُ عَنْهُ".

(٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٤).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (٦٤/١).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٨).

عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: "كَانَ مُكْثَرًا عَنْهُ"، فَكَأَنَّ الْحَافِظَ الذَّهَبِيَّ يَقُولُ: وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَنَكِرٍ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ مُكْثَرًا عَنْهُ^(١)، وَيَحْسُنُ هُنَا أَنْ يَسْتَحْضِرَ النَّاطِرُ كَلَامَ الْحَافِظِ ابْنِ عَدِي الْمَتَّقِدِمِ أَلَّا وَهُوَ قَوْلُهُ: حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَالثَّقَاتِ مُسْتَقِيمٌ، إِلَّا حَدِيثًا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ عِنْدَنَا مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ. وَيَشْهَدُ لِقَوْلِهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-«مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ» مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَمُسْلِمٌ^(٣) وَاللَّفْظُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»^(٤).

(١) وقد يفهم من عبارة الذهبي هذه أنه كان مكثراً من هذه الغرائب، وهذا مما تختلف فيه الأفهام، والله أعلم.

(٢) ((الصحيح)) كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ سورة النساء: الآية ٥٩ (١١٣٧/٦١/٩).

(٣) ((الصحيح)) كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية الله وتحريمها في المعصية (١٨٣٥/١٣/٦).

(٤) قال الحافظ النووي في ((شرح مسلم)) (٢٤٠/٤): "أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية الله، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون".

المَبَحْثُ الرَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي شِرَارِ الْخَلْقِ:

[٤] عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنه) رَفَعَهُ « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُتَّبَعُ فِيهِ الْعَالَمُ، وَلَا يُسْتَحْيَا فِيهِ مِنَ الْحَكِيمِ، وَلَا يُوقَّرُ فِيهِ الْكَبِيرُ، وَلَا يُرْحَمُ فِيهِ الصَّغِيرُ، يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى الدُّنْيَا، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الْأَعَاجِمِ^(١)، وَاللِّسَنَةُ الْعَرَبِ^(٢)، لَا يَعْرِفُونَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا، يَمْشِي الصَّالِحُ فِيهِمْ مُسْتَحْفِيًا، أُولَئِكَ شِرَارُ خَلْقِ اللَّهِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ وَهْبٍ الدِّينَوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ ثَوْبَةَ، عَنْ حَلْفِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي هَاشِمِ الرُّمَّانِيِّ، عَنْ زَادَانَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنهما) مَرْفُوعًا.
مَوْضُوعٌ.

فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ وَهْبٍ الدِّينَوْرِيُّ^(٤) وَضَّاعٌ، قَالَ ابْنُ عَدِي: " سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ سُهِيلٍ يَرْمِيهِ بِالْكَذِبِ وَيُصْرِّخُ بِهِ، وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ يَقُولُ: كَتَبَ إِلَيَّ ابْنُ وَهْبٍ الدِّينَوْرِيُّ جُزْءَيْنِ مِنْ غَرَائِبِ التَّوْرِيِّ، فَلَمْ أَعْرِفْ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثَيْنِ، وَكَانَ قَدْ سَوَّى^(٥)

(١) كناية عن غباوتها، أو أنها قلوب كافرة ((التنوير شرح الجامع الصغير)) (١٧٠/٣).

(٢) أي: خلوة العبارة، يخدعون الناس بها، وهو الزمان الذي يكثر فيه الجهال، ويقل فيه أهل الكمال. المصدر السابق.

(٣) ((المسند)) كما في ((الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)) للحافظ ابن حجر (٣٣١/٨ / ٣٣٢٩)، والدَّيْلَمِيُّ:

بفتح الدال المهملة وسكون الباء، وفتح اللام، وكسر الميم، نسبة إلى الدَّيْلَمِ بلاد معروفة. ((الأنساب)) (٤٤٧/٥)،

وذكر صاحب كتاب ((بلدان الخلافة الشرقية)) (ص ٢٠٨) أن موضعها الآن غير متحقق منه. ولعلها من مدن إيران

الآن والله أعلم.

(٤) قال الذهبي في ((الميزان)) (٤٤١/٢) : " وهو عبد الله بن وهب، وهو عبد الله بن حمدان بن وهب ". والدِّينَوْرِيُّ:

بكسر الدال المهملة، وسكون الباء، وفتح النون والواو، نسبة إلى الدينور، وهي بلدة من بلاد الجبل عند فرميسين، كان

بها جماعة من المحدثين، والمشايخ المشاهير، وتسمى اليوم كرمشاه، مدينة إيرانية جبلية إلى الشمال من خرم آباد، والغرب

من همدان، قريبة من الحدود العراقية الإيرانية. انظر: ((الأنساب)) (٤٥٦/٥)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية))

(ص ٢٨١).

(٥) في طبعتي دار الكتب والرشد ((سواها)) ولعل المثبت أنسب، وقد أشار محقق كتاب طبعة الرشد أنها هكذا في

نسخة.

عَامَّتْهَا عَلَى شُيُوخِ الشَّامِيِّينَ وَيَذْكُرُهَا^(١) عَنْهُمْ عَنِ الثَّوْرِيِّ؛ لِيُخْفِيَ مَكَانَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَكُنْتُ أَتَمُّهُ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ سَوَّاهَا عَلَى الشَّامِيِّينَ^(٢).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "يَضَعُ الْحَدِيثَ"^(٣)، وَقَالَ مَرَّةً: "مَثْرُوكٌ"^(٤).

وَقَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَسَدَابَاذِيِّ^(٥): مَا رَأَيْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ^(٦) زَلَّةً قَطُّ إِلَّا رَوَيْتَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الدِّينَوْرِيِّ، وَذَكَرَ آخَرًا^(٧).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "مَا عَرَفْتُ لَهُ مَتْنًا يُتَّهَمُ بِهِ فَأَذْكُرُهُ، أَمَّا فِي تَرْكِيبِ الْإِسْنَادِ فَلَعَلَّهُ"^(٨).

وَقَوْلُهُ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُتَّبَعُ فِيهِ الْعَالَمُ، وَلَا يُسْتَحْيَا فِيهِ مِنَ الْحَكِيمِ... قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الْأَعَاجِمِ، وَالسِّنَّةُ أَلْسِنَةُ الْعَرَبِ» وَرَدَّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ^(١٠)، وَالْأَجَرِيُّ^(١١)، وَالرُّوْيَانِيُّ^(١٢)، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّائِي^(١٣)، وَقَوَامُ السَّنَةِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١٤)، كُلُّهُمْ مِنْ

(١) فِي طَبْعَتِي دَارِ الْكُتُبِ وَالرُّشْدِ ((يَذْكُرُهُ)) وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ مَا أَثْبَتَهُ مِرَاعَاةً لِلْسِّيَاقِ.

(٢) ((الْكَامِلُ فِي الضَّعْفَاءِ)) (٤٣٩/٥).

(٣) ((سَوَالَاتُ السَّلْمِيِّ لِلدَّارِقُطِيِّ)) (ص ٢٠٩).

(٤) ((الضَّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكُونَ)) (ص ٢٦٧).

(٥) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، (ت ٣٤٧ هـ) انظر: ((السَّيَر)) (٥٧٠/١٥)، وَالْأَسَدَابَاذِيُّ بَفَتْحِ الْأَلْفِ وَالسَّيْنِ وَالدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَالبَاءِ الْمَنْقُوطَةِ، وَهِيَ نَسْبَةٌ إِلَى أَسَدَابَاذٍ وَهِيَ بَلِيدَةٌ عَلَى مَنْزِلٍ مِنْ هَمْدَانَ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الْعِرَاقِ، وَهِيَ مِنَ الْمَدَنِ الْإِيرَانِيَّةِ الْيَوْمِ. انظر: ((الْأَنْسَاب)) (٢١٠/١)، ((مَوْسُوعَةُ الْمَدَنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ)) (ص ٢٨٨).

(٦) وَأَبُو عَلِيٍّ الْمَذْكُورُ هُنَا هُوَ: الْحَافِظُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ الصَّائِغِ النَّيْسَابُورِيِّ، مِمَّنْ طَافَ الْبِلَادَ وَرَحَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ (ت ٣٤٩ هـ) كَمَا تَرَجَّمَتْهُ مِنْ ((بَغِيَّةُ الطَّلَبِ فِي تَارِيخِ حَلَب)) (٢٧٧/٦).

(٧) انظر: ((تَارِيخُ دِمَشْق)) (٣٧٦/٣٢).

(٨) ((سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ)) (٤٠١/١٤).

(٩) ((الْمُسْنَد)) (٢٢٨٧٩/٥١٨/٣٧).

(١٠) ((فَتُوحُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ)) (ص ٢٧٥).

(١١) ((أَخْلَاقُ أَهْلِ الْقُرْآنِ)) بَابُ ذِكْرِ أَخْلَاقٍ مِنْ يَقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ (ص ٦٣/١٣٧).

(١٢) ((الْمُسْنَد)) (١١١٦/٢٣٤/٢).

(١٣) ((السَّنَنُ الْوَارِدَةُ فِي الْفِتَنِ)) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَزْمَنَةِ وَفَسَادِهَا وَتَغْيِيرِ أَحْوَالِ أَهْلِهَا (٢٢١/٥٢٧/٣).

(١٤) ((التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ)) فَصْلُ فِي التَّرْهِيْبِ مِنْ تَرْكِ الْحَيَاءِ (١١٢٤/٤٧/٢).

طريق ابن هبيعة، عن جميل الأسلمي، عن سهل بن سعد (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -
صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « اللَّهُمَّ لَا يُدْرِكُنِي زَمَانٌ وَلَا أُدْرِكُهُ، لَا يُتَّبَعُ فِيهِ الْعَالَمُ، وَلَا يُسْتَحْيَا
فِيهِ مِنَ الْخَلِيمِ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الْعَجَمِ، وَالسِّنْتُهُمْ أَلْسِنَةُ الْعَرَبِ ».

وَلَفْظُ أَحْمَدَ « اللَّهُمَّ لَا يُدْرِكُنِي زَمَانٌ، أَوْ لَا تُدْرِكُوا زَمَانًا لَا يُتَّبَعُ فِيهِ الْعَلِيمُ، وَلَا يُسْتَحْيَى
فِيهِ مِنَ الْخَلِيمِ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الْأَعَاجِمِ، وَالسِّنْتُهُمْ أَلْسِنَةُ الْعَرَبِ ».

وَمِثْلُهُ لَفْظُ قِوَامِ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَائِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: « اللَّهُمَّ لَا يُدْرِكُنِي زَمَانٌ وَلَا أُدْرِكُهُ... ».
وعند الرُّوْيَانِيِّ: « اللَّهُمَّ لَا يُدْرِكُنَا أَوْ يُدْرِكُنِي زَمَانٌ... ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الأولى: جميلُ الحَدَّاءِ الأَسْلَمِيُّ، مَجْهُولُ الْحَالِ، ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ^(١)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢)، وَلَمْ
يَذْكُرَا فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْحُسَيْنِيُّ: " مَجْهُولٌ " ^(٣).

الثَّانِيَةُ: الانْقِطَاعُ بَيْنَ جَمِيلِ الْحَدَّاءِ وَسهلِ بنِ سَعْدٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتَ سَمَاعُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ،
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: جَمِيلُ الْحَدَّاءِ الأَسْلَمِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسهلِ بنِ سَعْدٍ، وَعَنْهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ
وَبَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ، وَغَيْرُهُمَا، فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي « الثَّقَاتِ »^(٤) فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ
فَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ رَوَايَتُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَقَالَ يَرْوِي الْمَرَّاسِيلَ، رَوَى عَنْهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ،
وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي « تَارِيخِ مِصْرَ »: جَمِيلٌ بْنُ سَالِمٍ مَوْلَى أَسْلَمَ، يُكْنَى أَبَا عُرْوَةَ، رَوَى عَنْهُ
عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ هُبَيْرَةَ، وَحَدِيثُهُ عَنْ سَهْلٍ مَعْلُولٌ^(٥).

(١) « التاريخ الكبير » (١٠/٣).

(٢) « الجرح والتعديل » (٥١٧/٢).

(٣) « الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من رجال » (ص ٧٠).

(٤) (١٤٧/٦).

(٥) انظر: « تعجيل المنفعة » (٣٩٦/١).

الثَّالِثَةُ: فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُيَعَةَ، مُتَكَلِّمٌ فِي حِفْظِهِ (١)، وَقَدْ حُوْلِفَ، خَالَفَهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، فِيمَا رَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ (٢)، وَالْحَاكِمُ (٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٤) عَنْهُ، عَنْ جَمِيلِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، فَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمَحْفُوظُ؛ لِأَنَّ عَمْرَو بْنَ الْحَارِثِ أَتَقَنُ وَأَحْفَظُ مِنْ ابْنِ هُيَعَةَ، وَلَكِنَّهُ مُعَلِّ بِجَهَالَةِ جَمِيلِ الْحَدَّاءِ، وَالْإِنْقِطَاعِ، فَإِنَّ جَمِيلًا لَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا، وَمَعَ هَذَا قَالَ الْحَاكِمُ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ" (٥)، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (٦)؟! وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ تَسَاهُلِهِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ (٧).

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ: "هَذَا الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ عَمْرَو (٨) أَحْفَظُ مِنْ ابْنِ هُيَعَةَ وَأَتَقَنُ (٩).

(١) انظر ((ميزان الاعتدال)) (٤٢٦/٢)، ((شرح علل الترمذي)) (١٣٦/١)، ((تهذيب التهذيب)) (٤١١/٢). والكلام حول رواية ابن هبيعة قبولاً ورداً مشهور بين أهل العلم أغنى عن تكراره هنا، وأعدل الأقوال فيه ما ذكره الحافظ ابن حبان في ((المجروحين)) (٥٠٤/١)، والحافظ ابن حجر في ((التقریب)) (ص ٢٦١): من أن رواية العبادلة الأربع: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي أعدل من رواية غيرهم وأجود، مالم يُخَالَفْ، فإذا خالف بقي في حفظه نظر، وهذا القول أقرب في إعمال الأقوال كلها في ابن هبيعة، ويضاف أيضاً لرواية العبادلة رواية قتيبة بن سعيد، فقد قال له الإمام أحمد: "أحاديثك عن ابن هبيعة صحاح" ((السير)) (١٧/٨)، والله أعلم.

(٢) كما ((العلل)) لابن أبي حاتم (٢٢٨٨/٢٨/٦).

(٣) ((المستدرک)) كتاب الفتن والملاحم (٨٥٥٧/٥٥٥/٤).

(٤) ((شعب الإيمان)) (٧٣٤٦/١٧٩/١).

(٥) ((المستدرک)) (٨٥٥٧/٥٥٥/٤).

(٦) ((التلخيص)) ضمن ((المستدرک)) (٨٥٥٧/٥٥٥/٤).

(٧) قال الحافظ ابن الصلاح في ((مقدمة علوم الحديث)) (ص ٢٢): "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به".

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو عَلمٌ مصروفٌ منونٌ تنوينٌ النصب، لكن حذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، ولو جاء على الجادة لقليل: "عمرأ" بالألف مع حذف الواو. أفاده محققو كتاب ((العلل)) (٢٩/٦) (الحاشية رقم (١)).

(٩) المصدر السابق.

وَقَالَ أَيْضاً: " هَذَا وَهَمٌّ، وَهُوَ مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ هَيْعَةَ؛ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ،
 عَنْ جَمِيلِ الْحَدَّاءِ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ...، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١).
 فَالْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ جَعَلَ مَرَّةَ الْوَجْهِ الْمَحْفُوظَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الْمَرْفُوعِ، وَمَرَّةَ الْمُرْسَلِ، وَلَا
 تَعَارُضَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، إِذْ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّ جَمِيلاً كَانَ يَرْوِيهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.
 وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ: الْعِرَاقِيُّ^(٢)، وَالْهَيْثَمِيُّ^(٣)، وَالْأَلْبَانِيُّ^(٤).

(١) ((العلل)) (٢٧٥٥/٥٥٨/٦).

(٢) ((تخریج أحادیث الإحياء)) (ص ١٠٧٤).

(٣) ((مجمع الزوائد)) (٨٦١/١٨٣/١).

(٤) انظر: ((السلسلة الضعيفة)) (١٣٧١/٥٥١/٣).

الْمُبَحَثُ الْخَامِسُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَا يُحْسِنُ صَلَاتَهُ:

[٥] عن طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يُقِيمُ فِيهَا صَلَاتَهُ^(١) » بَيْنَ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْحَنْفِيِّ الْيَمَامِيِّ، وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنْهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَوْ بَدْرِ -أَنَا أَشْكُ- عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ، فَذَكَرَهُ.

هَكَذَا شَكَّ عِكْرِمَةُ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرِ عَلَى الصَّوَابِ^(٣)، كَمَا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى بِدُونِ شَكٍّ.

وَقَدْ حُوْلِفَ فِيهِ وَكِيعٌ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ^(٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عُبيدِ بْنِ عَقِيلٍ^(٥).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ^(٦) أَيْضاً عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ النَّهْدِيِّ^(٧).

(١) أي: ظهره. انظر: ((النهاية في غريب الحديث والأثر)) (٤٤/٣)، قال الحافظ ابن رجب في ((فتح الباري)) (١٧٢/٧): " وإقامة الظهر في الركوع والسجود: هو سكونه من حركته ".

(٢) ((المسند)) (١٦٢٨٣/٢١١/٢٦).

(٣) وهو الذي ذكره المزي في الرواة عن طلق، وفي المقابل لم يذكر عبد الله بن زيد ((تهذيب الكمال)) (٤٥٦/١٣).

(٤) ((معجم الصحابة)) (٤٠/٢).

(٥) بفتح العين المهملة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣١٨)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٤٩).

(٦) ((معجم الصحابة)) (٤٠/٢).

(٧) بفتح النون، وسكون الهاء، وفي آخره الدال المهملة، نسبة إلى بني نهد. انظر: ((الأنساب)) (٢١٦/١٣).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(١) وَمِنْ طَرِيقِهِ الضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ^(٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَدِّهِ عَقِيلِ الْمُقْرِئِ.

ثَلَاثَتُهُمْ: (عُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ، وَأَبُو حَذِيفَةَ النَّهْدِيُّ، وَعَقِيلُ الْمُقْرِئِ) عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نَحْوُهُ، بِزِيَادَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ.

وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عِكْرَمَةَ هُوَ مَا رَوَاهُ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَذَلِكَ لِقَرِينَتَيْنِ:

الأولى: الحِفْظُ وَالِإِتْقَانُ، فَإِنَّ رَاوِيَ هَذِهِ الطَّرِيقِ الْإِمَامُ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ أَتْبَثُ وَأَحْفَظُ مَنْ خَالَفَهُ.

الثانية: أَنَّ الْوَجْهَ الْمُخَالَفَ لِرِوَايَةِ وَكِيعٍ لَا يَخْلُو مِنْ عِلَّتَيْنِ:

أ- فِي سَنَدِ ابْنِ قَانِعٍ، وَالتَّبَرَّائِيِّ مَنْ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ -مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ، وَعُقَيْلُ الْمُقْرِئِ-.

ب- أَنَّ فِي سَنَدِ ابْنِ قَانِعٍ إِلَى عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُذَيْبِيُّ^(٣) أَحَدُ الْمَتْرُوكِينَ^(٤).

تَنْبِيْهُ: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٥): سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ حَمِيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ طَلْحَةَ السُّحَيْمِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَذَكَرَ بَنَحْوِ حَدِيثِ الْبَابِ.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَبِي: أَرَى أَنَّهُ عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، وَلَمْ يَلْقَ^(٦) عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَوَابُهُ طَلَقٌ"^(٧).

(١) ((المعجم الكبير)) (٨٢٦١/٤٠٥/٨).

(٢) ((الأحاديث المختارة)) (١٨٣/١٦٧/٨).

(٣) بضم الكاف وفتح الدال المهملة وسكون الياء. ((الأنساب)) (٥/١١).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (٢٩٩/٤).

(٥) انظر: ((العلل)) (٣٦٢/٢).

(٦) أي: معاوية بن أبي سلام.

(٧) ((الإصابة)) (٤٥٩/٥).

وَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ، فَلَيْسَ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ التَّنْصِيفُ عَلَى سَمَاعِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ مِنْ طَلْحَةَ الشَّحِيمِي.

وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ وَقَعَ مِنْ بَعْضِ رُؤَاةِ السَّنَدِ، حَيْثُ صَحَّفَ طَلْقاً إِلَى طَلْحَةَ، وَلَعَلَّهُ الرَّاي عَنْ ابْنِ حَمِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْحَدِيثُ غَرِيبٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَخْرَجَهُ، سِوَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هُنَا، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لَمْ يُسْنِدْهُ.

وَالْإِسْنَادُ مِنْ طَرِيقِهِ الْمَحْفُوظِ فِيهِ عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ الْيَمَامِي: ثِقَةٌ قَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ النُّقَادِ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ خَاصَّةً.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ (١) وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ (٢): "ثِقَةٌ ثَبَتَ".

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ثِقَةً ثَبَتَ" (٣).

وَوَثَّقَهُ: الْعَجَلِيُّ (٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٧)، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: " فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ اضْطِرَابٌ "، وَوَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ (٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "أَحَادِيثُ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ضِعَافٌ لَيْسَ بِصَحَاحٍ، قُلْتُ لَهُ-الْقَائِلُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ-: مِنْ عِكْرَمَةَ أَوْ مِنْ يَحْيَى؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ عِكْرَمَةَ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَتَقَنَّ حَدِيثَ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ يَعْنِي: عِكْرَمَةَ" (٩).

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (١٢٤/٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٧٨/٦).

(٢) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١٣٤/١).

(٣) ((سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني)) (ص ١٣٣).

(٤) ((الثقات)) (١٤٤/٢).

(٥) ((سؤالات الآجري)) (٣٧٨/١).

(٦) ((سؤالات البرقاني)) (ص ٥٦).

(٧) ((الثقات)) (٢٣٣/٥).

(٨) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١٣٢/٣).

(٩) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٤٩٤/٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: "مُضْطَرَبٌ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ" (١).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "صَدُوقٌ وَرَبَّمَا وَهَمٌ، وَرَبَّمَا دَلَّسٌ، وَفِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بَعْضَ الْأَعَالِيطِ" (٢)، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَّةٌ" (٣).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ثِقَّةٌ إِلَّا فِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَمُضْطَرَبٌ" (٤).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يَعْلُطُ" (٥) فَالرَّاجِحُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، مُتَكَلِّمٌ فِي حَدِيثِهِ فِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ خَاصَّةً، كَمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الْحَافِظَ تَبَعَ فِي هَذَا الْإِمَامَ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ، الَّذِي عُرِفَ بِالتَّعَنُّتِ فِي الْجَرَحِ (٦).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ (٩)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ».

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (١٠)، وَابْنِ عَسَاكِرَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ».

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٤٦/٥).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (١١/٧).

(٣) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٨٦/٦).

(٤) ((الكاشف)) (٤٥٩/٣).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣٦).

(٦) قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: "... فَإِنَّهُ مَتَعَنَّتْ فِي الرِّجَالِ" ((السير)) (٢٦٠/١٣)، وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ: "فَإِنَّ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ يَجْهَلُ رِجَالًا وَهُمْ ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ، وَهُوَ مُتَشَدِّدٌ فِي الرِّجَالِ" ((تهذيب سنن أبي داود)) (١٦٠/١).

(٧) ((الطبقات الكبرى)) (١١٢/٨).

(٨) ((المسند)) (١٦٢٨٤/٢١٢/٢٦).

(٩) ((تاريخ دمشق)) (٤٢١/٣٨).

(١٠) ((المسند)) (٧٤/٥١٥/٣٩).

وَهَذَا الْوَجْهُ فِي إِسْنَادِهِ أَيُوبُ بْنُ عُتْبَةَ الْيَمَامِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْقَاضِي، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَا بَأْسَ بِهِ" (١).

وَوَثَّقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً، وَقَالَ: "إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقِيمُ حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ" (٢).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ مَرَّةً: "كَانَ صَحِيحَ الْكِتَابِ" (٣).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ مَرَّةً: "يُعْتَبَرُ بِهِ شَيْخٌ" (٤).

وَفِي الْمُقَابِلِ ضَعَّفَهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٥)، وَابْنُ الْمَدِينِ (٦)، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ (٧)، وَزَادَ: "سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ"، وَالْجَوْزَجَانِي (٨)، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ (٩)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي مَرَّةً (١٠)، وَالْعُقَيْلِيُّ (١١)، وَالدَّارِقُطِيُّ مَرَّةً (١٢)، وَابْنُ حَجَرٍ (١٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً (١٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٥): "مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ"، وَزَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ".

(١) ((تاريخ بغداد)) (٤٥٢/٧).

(٢) المصدر السابق (٤٥١/٧).

(٣) ((سؤالات الآجري)) (١٩٢/٢).

(٤) ((سؤالات البرقاني)) (ص ١٥).

(٥) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ٦٧)، ((سؤالات ابن الجنيد)) (ص ٤٠١).

(٦) ((سؤالات ابن أبي شيبة)) (ص ١٣٣).

(٧) ((تاريخ بغداد)) (٤٥١/٧).

(٨) ((أحوال الرجال)) (ص ١١٥).

(٩) ((الكنى والأسماء)) (٩٠٨/٢).

(١٠) ((أسامي الضعفاء)) (٦٠١/٢).

(١١) ((الضعفاء الكبير)) (٤٢٧/١).

(١٢) ((العلل)) (٢٧٥/٨).

(١٣) ((التقريب)) (ص ٥٨).

(١٤) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (١١٧/٣).

(١٥) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: "هُوَ عِنْدَهُمْ لَيِّنٌ" (١).

وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِي" (٢).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ مَرَّةً: وَحَدِيثُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ ضَعِيفٌ، وَيُقَالُ: حَدِيثُهُ بِالْيَمَامَةِ صَحِيحٌ (٣).

وَقَالَ مَرَّةً: "قَالَ لِي سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ شُعْبَةَ الْيَمَامِي: وَقَعَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَلَيْسَ مَعَهُ الْكُتُبُ، فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ وَكَانَ لَا يَحْفَظُ، فَأَمَّا حَدِيثُ الْيَمَامَةِ مَا حَدَّثَ بِهِ ثُمَّ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ" (٤).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ فِيهِ لِينٌ، قَدِمَ بَغْدَادَ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ كُتُبٌ، فَكَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى التَّوَهُّمِ فَيَغْلُطُ، وَأَمَّا كُتُبُهُ فِي الْأَصْلِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ لِي سُلَيْمَانُ بْنُ شُعْبَةَ هَذَا الْكَلَامُ، وَكَانَ عَالِمًا بِأَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَقَالَ: هُوَ أَرَوَى النَّاسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَصَحُّ النَّاسِ كِتَابًا عَنْهُ" (٥).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَأَحَادِيثُهُ فِي بَعْضِهَا الْإِنْكَارُ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (٦).

وَاشْتَدَّ تَضْعِيفُ آخَرِينَ لَهُ، فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (٧)، وَقَالَ مَرَّةً: "لَا يَسْوَى فِلْسًا" (٨).

(١) ((التاريخ الكبير)) (١٨٧/٢).

(٢) ((الثقات)) (٢٤١/١).

(٣) انظر: ((سؤالات البرذعي)) (٥٤٩/٢).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٢٥٣/٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ((الكامل في الضعفاء)) (١٤/٢).

(٧) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٨٧/٤).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (٤٢٧/١).

وقد عدَّ الحافظ السخاوي هذه اللفظة في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وهي مرتبة لا يعتد بأهلها ولا يعتبر بهم . انظر: ((فتح المغيث)) (٢٩١/٢).

وَضَعَفَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خِرَاشٍ^(٢) جَدًّا، وَزَادَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: " لَا أَحَدٌ عَنْهُ "

وَقَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: " شَبَّهَ الْمَتْرُوكَ " ^(٣)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ مَرَّةً: " مُنْكَرُ الْحَدِيثِ " ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: " كَانَ يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَيَهْمُ شَدِيدًا، حَتَّى فَحُشَ الْخَطَأُ مِنْهُ " ^(٥).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ مَرَّةً: " يُتْرَكُ " ^(٦).

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ مِمَّا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَبِالْأَخْصَصِ حَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِذَا كَانَ مِنْ كِتَابٍ، وَضَعِيفُ الرَّوَايَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ.

وَيُلَاحَظُ فِي تَرْجَمَتِهِ كَثْرَةُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْأَيْمَةِ لَهُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَالَّذِي يَبْدُو لِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ تَعْدِيلَ مَنْ عَدَّلَهُ بِاعْتِبَارِ حَدِيثِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ، وَتَضْعِيفَ مَنْ ضَعَّفَهُ بِاعْتِبَارِ حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَكَانَ لَا يُقِيمُهُ.

(١) ((العلل الكبير)) (ص ٣٥).

(٢) ((تاريخ بغداد)) (٧/٤٥٤).

(٣) ((الضعفاء والمتروكون)) لابن الجوزي (١/١٣٢).

(٤) نقله عنه الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٠٨)، ولم أقف على كلام أبي داود هذا في ((سؤالات الآجري)) له، وإنما الموجود من كلام أبي داود فيه ما تقدم ذكره: " كان صحيح الكتاب "، وجاء أيضاً أن الآجري قال: " سألت أبا داود عن أيوب بن عتبة يُحدث عن أنس بن مالك، فقال ضعيف " (١/٣٨٨)، لكن هذا النقل الأخير وقع فيه تصحيف؛ فالصواب أنه أيوب بن عتبة؛ كما في كتب التراجم كـ ((ميزان الاعتدال)) (١/٢٧٦) وغيره، وأيضاً لم تذكر كتب التراجم أن أيوب بن عتبة روى عن أنس بن مالك، وبعيد جداً أن يروي عنه؛ إذ إن وفاة أنس بن مالك كانت سنة (٩٣) من الهجرة كما في ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٤)، ووفاته أيوب بن عتبة سنة (١٦٠) من الهجرة كما في ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٨)، فما بين وفاتيهما ما يقرب عن (٧٠) سنة، ولا شك أنها فترة زمنية بعيدة، والحاصل أن لأبي داود فيه قولان، وقد سبق إلى بعض هذا التنبيه محقق كتاب ((سؤالات الآجري)) الدكتور عبد العليم البستوي.

(٥) ((المجروحين)) (١/١٨٧).

(٦) ((سؤالات البرقاني)) (ص ١٥).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ^(٢) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ».

هَذَا الْوَجْهُ فِي سَنَدِهِ مَا يَلِي:

١-الانْقِطَاعُ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْحَنْفِيِّ وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حجر: "لَا يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ"^(٣).

٢-وَفِيهِ أَيْضاً يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّنَا هُنَا^(٤).

٣-وَفِيهِ أَيْضاً عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَافٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ^(٥):

(١) ((المسند)) (١٦ / ٤٦٥ / ١٠٧٩٩).

(٢) بفتح الياء ثم مهملة وآخره فاء. ((التقريب)) (ص ٢٣١)، ويقال: أساف.

(٣) ((تعجيل المنفعة)) (١ / ٧٣٩)، وذكر الحافظ احتمال أن شيخه سقط من النسخة.

(٤) وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)) (ص ٣٦) في المرتبة الثانية وهي المرتبة التي قال عنها: "من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة" المصدر السابق (ص ١٣)، وهذا يخالف صنيعة في ((النكت على ابن الصلاح)) (٢ / ١٥٩) حيث جعله في المرتبة الثالثة، وهي المرتبة التي قال عنها في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ١٣): "من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع"، وهذا الأخير هو الموافق لما عليه الأئمة فقد رمى يحيى بن أبي كثير بالتدليس جمع من الأئمة، وبعضهم وصفه بكثرة التدليس، ومنهم من أعلّ بعض الأحاديث بتدليس يحيى بن أبي كثير، فمن وصفه بالتدليس يحيى بن معين كما في ((التاريخ)) برواية الدوري (٤ / ٢٠٧)، وابن جبان في ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص ٢٢٤) وذكر أن كلّ أحاديثه عن الصحابة مدلسة، وابن القطان الفاسي في ((بيان الوهم والإيهام)) (٢ / ٣٧٩) وذهب أنه لا يقبل من حديثه المعنعن إلا ما صرح فيه بالسماع، ومن وصفه بكثرة التدليس: الدارقطني كما في ((الإلزامات والتتبع)) (ص ٢١٦)، والعلاني كما في ((جامع التحصيل)) (ص ٦٩٩)، ومن أعلّ بعض الأحاديث بتدليس يحيى بن أبي كثير: الدارقطني كما في ((العلل)) (١١ / ١٢٤)، والهيثمي كما في ((مجمع الزوائد)) (١ / ٨٦)، والألباني كما في ((السلسلة الضعيفة)) (١ / ٥٦٩)، وابن باز كما في ((الجهود الحديثية للشيخ ابن باز)) (ص ٤٥٠)، ومقبل الوادعي كما في ((الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين)) (٢ / ٢٨٠).

(٥) بفتح الياء المعجمة، نسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي المشهورة. وتعرف اليوم بمدينة الرياض عاصمة بلاد التوحيد المملكة العربية السعودية، حيث تشمل مدينة الرياض على معظم اليمامة. انظر: ((الأنساب)) (١٣ / ٥٢٢)، ((منطقة الرياض دراسة تاريخية)) (٢ / ٨٩).

وَتَقَّه: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً^(١)، وَابْنُ حَبَّانٍ^(٢).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"^(٣)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "صَالِحٌ"^(٤).

وَفِي الْمُقَابِلِ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(٥).

وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ"^(٦).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثَّقَاتِ... وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"^(٧).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "نَكْرَةٌ"^(٨)، وَقَالَ مَرَّةً: "لَهُ مَنَاقِيرٌ"^(٩).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "لَيْزٌ الْحَدِيثِ"^(١٠).

فَالرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَيُتَّقَى مِنْ حَدِيثِهِ الْمَنَاقِيرُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الرَّابِعُ: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ^(١١) عَنْ شَيْبَانَ بْنِ فَرْوُخٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ^(١٢) مِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدِ بْنِ مُسْرَهْدٍ، وَعَثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْمُرِّي^(١٣).

(١) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٢٦٩).

(٢) ((الثقات)) (٨/٥٠١).

(٣) ((سؤالات أبي عبيد الآجري)) (١/٤٠٨).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٦/٣٢٩).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٢٦٩).

(٦) ((الثقات)) (٢/١٥).

(٧) ((الكامل في الضعفاء)) (٦/١٥٨-١٥٩).

(٨) ((الكاشف)) (٣/٧٩).

(٩) ((المغني في الضعفاء)) (١/٤٦٠).

(١٠) ((التقريب)) (ص ٢٣١).

(١١) ((معجم الصحابة)) (٤/٣٧٤).

(١٢) ((معجم الصحابة)) (٢/١٤٧).

(١٣) بضم الميم، والراء المكسورة المشددة، هذه النسبة إلى جماعة وبطون من قبائل شتى. ((الأنساب)) (١٢/٢١٣).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي^(١) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْرَائِيلَ.

أَرْبَعَتُهُمْ: (شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، وَمُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، وَعِثْمَانُ الْمُرِّي، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ) عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ الْعَنْبَرِيِّ^(٢)، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ تَمَّامِ الشَّقْرِيِّ^(٣)، عَنْ عَمْرِو^(٤) بْنِ جَابِرِ الْحَنْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ».

وَخَالَفَ هَؤُلَاءِ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَلَمَةَ ابْنِ تَمَّامِ الشَّقْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ^(٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بِهِ.

وَالْتَصَرِيحُ بِسَمَاعِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ مِنَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَطَأٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، إِذْ إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَابِعِيٌّ، قَالَ الْعِجْلِيُّ: "تَابِعِي ثِقَّةٌ"^(٦)، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ^(٧)، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ^(٨)، وَهِيَ الطَّبَقَةُ الْوَسْطَى مِنَ التَّابِعِينَ، وَلِهَذَا قَالَ الْبَغَوِيُّ عَقَبَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ: "هَكَذَا قَالَ شَيْبَانُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٦٣/٤).

(٢) بفتح العين المهملة، وسكون النون، وفتح الباء والراء، نسبة إلى بني العنبر. ((الأنساب)) (٣٨٢/٩).

(٣) بفتح الشين المعجمة والقاف، وفي آخرها راء مهملة هذه النسبة إلى شقرة- بكسر القاف- وكذا جاءت هذه النسبة بالفتح، وهو شقرة بن الحارث بن تميم بن مرة. انظر: ((الأنساب)) (١٢٥/٨).

(٤) وقع المطبوع من ((معجم الصحابة)) لابن قانع من طريق مسدد (عمرو)، والذي يبدو أنه تصحيف من الناسخ، والصواب أنه (عمر)؛ إذ ليس من الرواة عن عبد الله بن بدر من اسمه عمرو، والله أعلم.

(٥) ((معجم الصحابة)) (١٨٣١/٣٧٥/٤).

(٦) ((الثقات)) (٨٣/٢).

(٧) ((الثقات)) (١٠٥/٥).

(٨) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٨٨).

عبد الرحمن بن علي قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأوهم فيه، وإنما رواه عبد الرحمن بن علي، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

والذي يظهر لي أن تحمیل الوهم والخطأ بعمر بن جابر أولى من شيبان؛ وذلك لأن شيبان لم يتفرّد بهذه الطريق حيث تابعه: مسدد بن مسرهد، وعثمان بن سعيد الممری كما عند ابن قانع^(١)، وإسحاق بن أبي إسرائيل كما عند ابن عدي^(٢).

وعمر بن جابر الحنفي هذا مجهول الحال، لم يوثقه إلا ابن حبان^(٣).

وذكره ابن أبي حاتم^(٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعدّياً.

وقال ابن حجر: "مقبول" ^(٥)، فلا شك أن تعصّب الجناية به هو المتعين.

وعليه فبعد النظر في هذا الخلاف الواقع على عبد الله بن بدر، يظهر لي أن المحفوظ عنه الوجه الأول، وهو ما أخرجه الإمام أحمد، عن وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن عبد الله بن بدر، عن طلق بن علي (رضي الله عنه)؛ وذلك لثلاث قرائن:

١- الحفظ والائتقان فإن راويه عن عبد الله بن بدر اليمامي عكرمة بن عمار، أحفظ وأتقن من غيره ممن روى الوجوه الأخرى.

٢- تقديم الأئمة لعكرمة في حديث أهل اليمامة، قال الإمام أحمد لما سئل: "هل كان باليمامة أحد يُقدّم على عكرمة بن عمار مثل: أيوب بن عتبة، وملازم بن عمرو وهؤلاء؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء، أو نحو هذا" ^(٦)، وقال الحافظ ابن عمار الموصلي: "عكرمة بن عمار شيخ

(١) ((معجم الصحابة)) (١٤٧/٢).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٦٣/٤).

(٣) ((الثقات)) (٤٣٨/٨).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (١٠١/٦).

(٥) ((التقريب)) (ص ٣٤٨).

(٦) ((المعرفة والتاريخ)) (١٧١/٢).

الْيَمَامَةِ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنَ الْمَلَزِمِ بْنِ عَمْرٍو" (١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَدْرِ الْيَمَامِيِّ.

٣- أَنَّ الْوُجُوهَ الْأُخْرَى لَا تَخْلُو أَسَانِيدُهَا مِنْ مَقَالٍ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ: "وَحَدِيثُ طَلْقٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ" (٢).

وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ (٣).

تَنْبِيْهُ: نَقَلَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ تَصْحِيْحَ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ لِلْحَدِيثِ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ » (٤)، وَلَكِنْ الَّذِي صَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ » (٥) هُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ.

(١) ((تاريخ بغداد)) (١٤ / ١٨٩)، إلا في يحيى بن أبي كثير، فكان الإمامان يحيى القطان وأحمد يقدمانه عليه، ((سؤالات

الآجري)) (١ / ٣٧٨)، ((تهذيب التهذيب)) (٣ / ١٣٣).

(٢) ((فتح الباري)) (٧ / ٢٠٦).

(٣) ((صلاة التراويح)) (ص ١١٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) (ص ١٧٥).

[٦] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- لَا يَنْظُرُ إِلَى امْرِئٍ لَا يُقِيمُ صَلْبَهُ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مُطَوَّلًا^(١) وَمَنْ طَرِيقَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢)، وَالْعُقَيْلِيُّ بِأَطْوَلَ مِنْ هَذَا^(٣)، وَابْنُ عَدِي^(٤)، وَأَبُو الْقَاسِمِ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ الشَّحَّامِيُّ^(٥) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمَسْعُودُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٦)، وَالرَّافِعِيُّ^(٧)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هَاشِمٍ الْأُبُلِّيِّ^(٨)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) مَرْفُوعًا.

إِسْنَادُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ.

فِي إِسْنَادِهِ أَبُو هَاشِمٍ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّاجِي الْأُبُلِّيِّ، قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْبُخَّارِيُّ^(٩) وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(١٠): "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"، وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جِدًّا، شِبْهُ الْمَتْرُوكِ".

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "مَتْرُوكٌ"^(١١)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَنَسٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحَادِيثَ يَشْهَدُ الْقَلْبُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ"^(١٢).

(١) ((المجروحين)) (٢٢٨/٢).

(٢) ((العلل المتناهية)) (٥٧٩/٣٥٢/١).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٢٥٤/٥).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٠١/٧).

(٥) ((حديث السراج)) (٢٢٤/٦٢/٢)، وَالشَّحَّامِيُّ بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، نِسْبَةً إِلَى بَيْعِ الشَّحْمِ. انظر: ((الأنساب)) (٦٦/٨).

(٦) ((عروس الأجزاء)) بتخريج أبي منصور الجرباذقاني (ص ٥١/٥٧).

(٧) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٧٣/٤).

(٨) هذه نسبة إلى الأُبُلَّةِ بِلْدَةٍ قَدِيمَةٍ عَلَى أَرْبَعَةِ فَرَاسِخٍ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَهِيَ أَقْدَمُ مِنَ الْبَصْرَةِ. ((الأنساب)) (٩٨/١).

(٩) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٩٧).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (١٥٤/٧).

(١١) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٩٠).

(١٢) ((المجروحين)) (٢٢٨/٢).

وقال ابنُ عَدِي: "رَوَى عَنْ أَنَسٍ شَيْئاً يَسِيراً، وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ مَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ" (١).

تَنْبِيْهُ: ذَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانٍ أَنَّ كَثِيراً هَذَا هُوَ كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ، حَيْثُ قَالَ: "كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ... وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ" (٢)، وَتَابِعُهُ عَلَيْهِ السَّمْعَانِيُّ (٣)، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَبَّانٍ، وَتَابِعُهُ عَلَيْهِ السَّمْعَانِيُّ لَمْ يُوَافَقْ عَلَيْهِ، حَيْثُ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فَقَالَ: "وَهُمَّ أَبُو حَاتِمٍ فِي هَذَا أَيْضاً، كَثِيرُ أَبُو هَاشِمٍ هَذَا هُوَ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْأُبُلَّةِ، وَكَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَرْوِي عَنْهُ جُبَارَةُ بْنُ مُغَلِّسٍ وَالْكَوْفِيُّونَ، أَحَادِيثُهُ تَتَمَيَّزُ مِنْ حَدِيثِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ" (٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٥): "وَذَهَبَ ابْنُ حَبَّانٍ إِلَى أَنَّ هَذَا وَكَثِيرُ ابْنِ سُلَيْمٍ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِشَيْءٍ"، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "وَوَهُمَّ ابْنُ حَبَّانٍ فَجَعَلَهُمَا وَاحِداً" (٦). وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ سَبَبَ هَذَا الْوَهْمِ اتِّفَاقُهُمَا فِي الْأَسْمِ، وَتَقَارُؤُهُمَا فِي الْكُنْيَةِ فَكَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُكْنَى بِأَبِي هَاشِمٍ، وَكَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ يُكْنَى بِأَبِي هِشَامٍ، مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي طَبَقَةِ الشُّيُوخِ، فَكُلُُّ مِنْهُمَا يَرْوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (٧).

قال ابنُ الجوزي: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ" (٨).

وقد تابَعَ أبا هَاشِمٍ الْأُبُلِّيَّ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ:

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٠٢/٧).

(٢) ((المجروحين)) (٢٢٣/٢).

(٣) ((الأنساب)) (٩٨/١).

(٤) ((تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين)) (ص ٢٢٤)، ويلاحظ هنا أن الدارقطني قد فرق بينهما، خلافاً لما ذكره ابن الجوزي في ((ضعفائه)) (٢٣/٣) وتابعه عليه المزني في ((تهذيب الكمال)) (١٢١ / ٢٤) من أن الدارقطني لا يفرق بينهما، ويرى أنهما واحد!؟.

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (٤٠٢/٣).

(٦) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٩٥).

(٧) انظر: ((تهذيب الكمال)) (١١٨/٢٤-١٢١).

(٨) ((الموضوعات)) (٤٥٥/٣).

١- سعيد بن المسيّب، وذلك فيما أخرجه الترمذي ببعضه مختصراً^(١)، والطبراني^(٢) كِلَاهُما مِنْ طريق عبد الله بن المثنى الأنصاري.

وأخرجه أبو يعلى^(٣) واللفظ له من طريق عبّاد بن ميسرة المنقري^(٤).

كِلاهُما: (عبد الله بن المثنى الأنصاري وعبّاد المنقري)، عن علي بن زيد بن جُدعان^(٥)، عن سعيد بن المسيّب، عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: " قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ- وَأَنَا ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ، فَأَخَذَتْ أُمِّي يَدَيَّ فَأَنْطَلَقَتْ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَّا قَدْ أَتَّخَفْتُكَ بِتُخَفَةٍ، وَإِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى مَا أُتَّخِفُ بِهِ، إِلَّا ابْنِي هَذَا فَحُذِّهِ فَلْيَحْذُمَكَ مَا بَدَا لَكَ، فَخَدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَشَرَ سِنِينَ، فَمَا ضَرَبَنِي ضَرْبَةً، وَلَا سَبَّنِي سَبَّةً، وَلَا انْتَهَرَنِي وَلَا عَبَسَ فِي وَجْهِ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا أَوْصَانِي بِهِ أَنْ قَالَ: « يَا بُنَيَّ، اكْتُم سِرِّي تَكُ مُؤْمِنًا »، فَكَانَتْ أُمِّي وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْأَلْنَنِي عَنْ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَلَا أُخْبِرُهُمْ بِهِ، وَمَا أَنَا بِمُخْبِرٍ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَحَدًا أَبَدًا، وَقَالَ: « يَا بُنَيَّ، عَلَيْكَ بِإِسْبَاحِ^(٦) الْوُضُوءِ يُحِبُّكَ حَافِظَاكَ وَيُزَادُ فِي عُمْرِكَ، وَيَا أَنْسُ بِالْغِ فِي الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّكَ تَخْرُجُ مِنْ مُغْتَسِلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ ذَنْبٌ وَلَا خَطِيئَةٌ »، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ الْمُبَالَغَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « تَبَلُّ أَصُولِ الشَّعْرِ، وَتُنَقِّي الْبَشْرَةَ، وَيَا بُنَيَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَزَالَ أَبَدًا عَلَى وُضُوءٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَأْتِهِ الْمَوْتُ وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ يُعْطَى الشَّهَادَةَ، وَيَا بُنَيَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَزَالَ تُصَلِّي، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَيْكَ مَا دُمْتَ تُصَلِّي، وَيَا أَنْسُ إِذَا رَكَعْتَ فَأَمْكِنِ كَفَّيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ، وَيَا بُنَيَّ إِنْ رَفَعْتَ

(١) ((الجامع)) أبواب العلم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في الأخذ بالسنة (٤/٤١٠/٢٦٧٨).

(٢) ((المعجم الأوسط)) (٦/١٢٣/٥٩٩١)، ((المعجم الصغير)) (٢/١٠٠/٨٥٦).

(٣) ((المسند)) (٥/٣٦١/٣٦٢٤).

(٤) بكسر الميم، وسكون النون، وفتح القاف والراء، نسبة إلى منقر بن عبيد. انظر: ((الأنساب)) (١٢/٤٥٩).

(٥) ضم الجيم وسكون الدال، وعين مهملة. انظر: ((الأنساب)) (٣/٢١٦)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٩٦).

(٦) أي إقامته انظر: ((مختار الصحاح)) (ص ٢٠٤).

رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَأَمَّا كُنْ كُلَّ عُضْوٍ مِنْكَ مَوْضِعُهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنْظَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَيَا بُنَيَّ فَإِذَا سَجَدْتَ فَأَمْكِنْ جَبْهَتَكَ وَكَفَيْكَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَنْقُرْ نَقْرَ الدِّيكِ وَلَا تُقْعِ إِقْعَاءَ الْكَلْبِ، -أَوْ قَالَ: الثَّعْلَبِ-، وَإِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَعَلِي النَّافِلَةَ لَا فِي الْفَرِيضَةِ، وَيَا بُنَيَّ وَإِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ فَلَا تَقْعَنَّ عَيْنُكَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ إِلَّا سَلَّمْتَ عَلَيْهِ، فَإِنَّكَ تَرْجِعُ مَغْفُورًا لَكَ، وَيَا بُنَيَّ وَإِذَا دَخَلْتَ مَنْزِلَكَ فَسَلِّمْ عَلَى نَفْسِكَ وَعَلَى أَهْلِكَ، وَيَا بُنَيَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصْبِحَ وَتُمْسِيَ وَلَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لِأَحَدٍ فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكَ فِي الْحِسَابِ، وَيَا بُنَيَّ إِنْ اتَّبَعْتَ وَصِيَّتِي فَلَا يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنَ الْمَوْتِ «.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِعَلَّتَيْنِ:

الأولى: فيه علي بن زيد بن جُدعان، قال الحافظ ابن حجر: "ضعيف" (١).

الثانية: وهي التي أشار إليها الإمام الترمذي حيث قال: "...ولا نعرف لسعيد بن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله.

وقد روى عبَّاد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه سعيد بن المسيب.

قال أبو عيسى: وذاكرت به محمد بن إسماعيل -أي البخاري- فلم يعرفه، ولم يعرف لسعيد ابن المسيب عن أنس هذا الحديث ولا غيره... " (٢).

وعليه فالحديث منقطع بين سعيد بن المسيب وأنس.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه" (٣).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٤٠).

(٢) ((الجامع)) (٤/٤١١).

(٣) المصدر السابق.

وَأَعْلَهُ الْبُوصِيرِي بِعَلِي بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ^(١).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً قِوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِي^(٢)، وَابْنُ الْجُوزِي^(٣)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَحْوُهُ.

إِسْنَادُهُ تَالِفٌ؛ فِيهِ بَشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو عَمْرِو الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ، لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ فِيهِ"^(٤).

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثَّقَاتِ... لَا أَذْرِي كَيْفَ غَفَلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ عَنْهُ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُمْ فِيهِ كَلَامًا، وَهُوَ بَيْنَ الضَّعْفِ جَدًّا، وَرَوَايَاتُهُ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنْ يَرُوي غَيْرُ مُحْفَوظَةٍ، وَهُوَ عِنْدِي مِمَّنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ"^(٥).

قَالَ ابْنُ الْجُوزِي: "هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ"^(٦).

٢- الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدِ الثَّقَفِيِّ، وَيُقَالُ: ابْنُ زَيْدَلٍ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ^(٧)، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هَارُونَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدِ الثَّقَفِيِّ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَحْوُهُ.

إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.

أَفْتَهُ: الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "مَتْرُوكٌ"^(٨).

(١) ((إتحاف الخيرة المهرة)) (٣٢٣/١).

(٢) ((الترغيب والترهيب)) باب في الترهيب من الغش والغلول والخيانة (١٨٨/١) (٢٥٤).

(٣) ((الموضوعات)) كتاب الوصايا (٤٥٥/٣).

(٤) ((المجروحين)) (٢١٥/١).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (١٦٧/٢-١٦٩).

(٦) ((الموضوعات)) (٤٥٧/٣).

(٧) ((المسند)) كما في المطالب العالية (٧٧٣/١١).

(٨) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٧١).

تَنْبِيْهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: وَفَرَّقَ الْعُقَيْلِيُّ بَيْنَ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ وَالْعَلَاءِ بْنِ زَيْدَلٍ... وَالرَّاجِحُ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ وَمَنْ قَالَ: الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ فَهُوَ بِحَذْفِ اللَّامِ تَخْفِيفًا، وَمَنْ قَالَ: ابْنُ زَيْدٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي أَوَّلِهِ فَهُوَ خَطَأً" (١).

وَالثَّابِتُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْأَيْمَنَةُ أَبُو دَاوُدَ (٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٥)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦)، وَالْحُمَيْدِيُّ (٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٩)، وَالدَّارِمِيُّ (١٠)، وَابْنُ الْجَارُودِ (١١)، وَابْنُ حُزَيْمَةَ (١٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ (١٣)، وَالطَّحَاوِيُّ (١٤)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٥)، وَالدَّارِقُطِيُّ (١٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ (١٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ

(١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣/٣٤٤).

(٢) ((السنن)) كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٢/١٤١/٨٥٥).

(٣) ((السنن)) كتاب الافتتاح، باب إقامة الصلب في الركوع (٢/١٨٣/١٠٢٧).

(٤) ((الجامع)) أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١/٣٠٣/٢٦٥).

(٥) ((السنن)) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الركوع في الصلاة (١/٢٨٢/٨٧٠).

(٦) ((المصنف)) باب الرجل يصلي صلاة لا يكملها (٣/٩٤/٣٨٦٢).

(٧) ((المسند)) (١/٤١٥/٤٥٩).

(٨) ((المصنف)) كتاب الصلوات، باب في الرجل ينقص صلاته (٣/١٣٠/٢٩٨٥).

(٩) ((المسند)) (٢٨/٣٠٥/١٧٠٧٣).

(١٠) ((المسند)) كتاب الصلاة، باب في الذي لا يتم الركوع والسجود (٢/٨٣٨/١٣٦٦).

(١١) ((المنتقى)) صفة صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (ص ٨١/٢١٨).

(١٢) ((الصحيح)) كتاب الصلاة، باب إيجاب إعادة الصلاة (١/٣٣٣/٦٦٦).

(١٣) ((الأوسط)) كتاب صفة الصلاة، ذكر الدليل على أن صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزية (٣/١٥٥/١٤٠٤).

(١٤) ((شرح مشكل الآثار)) (١/١٩٦/٢٠٦).

(١٥) ((الصحيح)) ذكر الإخبار عن نفي صلاة المرء إذا لم يقيم أعضائه في ركوعه وسجوده (٤/٣٩٩/٣٦٦١).

(١٦) ((السنن)) كتاب الصلاة، باب لزوم إقامة الصلب في الركوع والسجود (٢/١٥٥/١٣١٥).

(١٧) ((حلية الأولياء)) (٨/١١٦).

(١٨) ((السنن الكبير)) كتاب الصلاة، باب الطمأنينة في الركوع (٣/٥١٧/٢٦٠٧).

(١٩) ((شرح السنة)) كتاب الصلاة، باب وعيد من لا يتم ركوعه وسجوده (٣/٩٧/٦١٧).

عبد الله بن سحبرة^(١)، عن أبي مسعود عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ (رضي الله عنه) عن النبي -
صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ ».

وَعِنْدَ الْحَمِيدِيِّ قَالَ سَفِيَانُ: هَكَذَا قَالَ الْأَعْمَشُ: « لَا تُجْزِئُ لَا تُجْزِئُ ».

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَبَنَحُوهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: « لَا تُجْزِئُ صَلَاةُ الرَّجُلِ أَوْ أَحَدٍ لَا يُقِيمُ
ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ».

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ: « لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلْبَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ».

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ: « لَا صَلَاةَ لِرَجُلٍ لَا يُقِيمُ صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ».

وَالْحَدِيثُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَلَا تَضُرُّ عَنْعَةُ الْأَعْمَشِ هُنَا، فَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ كَمَا عِنْدَ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٢).

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ^(٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤): « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ».

وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ^(٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٨).

(١) بفتح السين، وسكون المعجمة، وفتح الموحدة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٨٥).

(٢) ((المسند)) (١٧٠٧٣/٣٠٥/٢٨).

(٣) ((الجامع)) (٢٦٥/٣٠٣/١)، وقال عَقَبَهُ: " والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ومن بعدهم: يرون أن يقيم الرجل صلبه في الركوع والسجود".

(٤) ((شرح السنة)) (٩٨/٣).

(٥) ((السنن)) (١٥٥/٢).

(٦) ((الحلية)) (١١٦/٨).

(٧) ((السنن الكبير)) (٥١٧/٣).

(٨) ((التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان)) (٣٦٠/٣).

وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) وَاللَّفْظُ لَهُ كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقٍ مَهْدِيٍّ بَنِي مَيْمُون، عَنْ وَاصِلِ الْأَحَدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ: "أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعًا وَلَا سُجُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ دَعَاهُ حُذَيْفَةُ فَقَالَ لَهُ: "مُنْذُ كَمْ صَلَّيْتَ هَذِهِ الصَّلَاةَ؟" قَالَ: "قَدْ صَلَّيْتُهَا مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "مَا صَلَّيْتَ -أَوْ قَالَ: مَا صَلَّيْتَ لِلَّهِ صَلَاةً"، شَكََّ مَهْدِيٌّ -وَأَحْسِبُهُ قَالَ: "وَلَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا^(٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ قَالَ: "رَأَى حُذَيْفَةُ رَجُلًا لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، قَالَ: مَا صَلَّيْتَ، وَلَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ^(٤) الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-^(٥)".

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ: "فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ؛ بِذِكْرِهِ فِطْرَةُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-"^(٦).

(١) ((الصحيح)) كتاب الأذان، باب إذا لم يتم السجود (١/١٦٢/٨٠٨).

(٢) ((المسند)) (٣٨/٣٨١/٢٣٣٦٠).

(٣) ((الصحيح)) كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الركوع (١/١٥٨/٧٩١).

(٤) قال الخطابي في ((أعلام الحديث)) (١/٥١٤): "معنى الفطرة في هذا الحديث: الدين والملة".

(٥) قال الحافظ ابن رجب في ((فتح الباري)) (٧/١٦٢): "وقد دلت هذه الأحاديث على أن إتمام الركوع والسجود في الصلاة واجب، وأن تركه محرم، ولولا ذلك لم يكن خارجاً من الدين، بل هو يدل على أن تاركه تارك للصلاة، فإنه لا يخرج من الدين بدون ترك الصلاة، كما في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة"، وفي رواية "فمن تركها فقد كفر".

(٦) ((فتح الباري)) (٧/١٥٩).

[٧] عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ فِي صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يُبَاشِرُ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ)) .

تخريج الحديث:

أخرجه إسحاق بن راهويه^(١)، والديلمي^(٢) واللفظ له، كلاهما من طريق أبي حمزة محمد ابن ميمون السكري^(٣)، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن حميد بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود (رضي الله عنه) مرفوعاً.

وَلَفْظُ إِسْحَاقَ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يَرْفَعُ إِزَارَهُ فَوْقَ عَقْبِيهِ^(٤) وَيُبَاشِرُ كَفِّهِ الْأَرْضَ)) .

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

فيه جابر بن يزيد الجعفي مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَثَّقَهُ: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ مَرَّةً^(٥)، وَوَكَّعَ بَنُ الْجَرَّاحِ^(٦)، وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: "كَانَ جَابِرٌ وَرَعًا فِي الْحَدِيثِ، مَا رَأَيْتُ أَوْرَعَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جَابِرٍ"^(٧).
وَقَالَ شُعْبَةُ مَرَّةً: "صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ"^(٨)، وَقَالَ زَهْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ^(٩): "كَانَ جَابِرٌ إِذَا قَالَ: سَمِعْتُ أَوْ سَأَلْتُ فَهُوَ مِنْ أَصْدَقِ النَّاسِ"^(١٠).

(١) ((المسند)) كما في ((المطالب العالية)) كتاب الصلاة، باب الركوع والسجود والذكر فيهما (٤/١٣٦/٥٠٢).

(٢) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب المتنقلة من مسند الفردوس)) (٢/٤٩٦/٧٠٣).

(٣) لطيفة: قال الذهبي في ((السير)) (٧/٣٨٦): "وإنما سُمِّيَ السُّكْرِيُّ لحلاوة كلامه".

(٤) الْعَقِبُ بكسر القاف: مؤخر القدم ((المصباح المنير)) (ص ٣٤٠).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/٣٣٣).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٢/٤٩٨).

(٧) المصدر السابق (٢/٤٩٧).

(٨) المصدر السابق.

(٩) أبو خيثمة الكوفي، الإمام، الحافظ، المجود، محدث الجزيرة، كان من أوعية العلم (تد ١٧٣ هـ) انظر: ((السير))

(٨/١٨١).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٢/٤٩٨).

وَضَعَّفَهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً^(١)، وَالْعِجْلِيُّ وَزَادَ: "يَعْلُو فِي الشَّيْخِ"^(٢)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(٣)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤)، وَالذَّهَبِيُّ^(٥) وَزَادَ: رَافِضِيٌّ، وَابْنُ حَجَرٍ مَرَّةً^(٦).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ عَلَى الْإِعْتِبَارِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ"^(٧).

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَلَجَابِرٌ حَدِيثٌ صَالِحٌ... وَقَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ وَرَوَوْا عَنْهُ، وَعَامَّةُ مَا قَدَفُوهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْمُنَ بِالرَّجْعَةِ^(٨)... وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَلَمْ أَرَ لَهُ أَحَادِيثَ جَاوَزَتْ الْمِقْدَارَ فِي الْإِنْكَارِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا كُلِّهِ أَقْرَبُ إِلَى الضَّعْفِ مِنْهُ إِلَى الصِّدْقِ"^(٩).

وَكَذَّبَهُ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ^(١٠)، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي^(١١)، وَأَبُو حَنِيفَةَ^(١٢)، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ^(١٣)، وَزَادَ: "رَافِضِيٌّ يَشْتُمُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَاللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ^(١٤)، وَسَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ^(١٥)، وَابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً^(١٦)، وَزَادَ: "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا كَرَامَةُ،

(١) ((الجرح والتعديل)) (٤٩٨/٢).

(٢) ((الثقات)) (٦٢٤/١).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٤٩٨/٢).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (٣٥٢/١).

(٥) ((تاريخ الإسلام)) (٣٨٥/٣).

(٦) ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٦).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٤٩٨/٢).

(٨) والإيمان بالرجعة من عقائد الرافضة الاثني عشرية الغلاة، وهي اعتقاد رجوع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) إلى الدنيا، وأنه يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. انظر: ((الملل والنحل)) (ص ١٧٤).

(٩) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٣٦/٢).

(١٠) ((الضعفاء الكبير)) (١٤/٢).

(١١) المصدر السابق (١٤/٢)، والسَّخْتِيَانِي بفتح السين المهملة، وسكون الخاء المعجمة، وكسر التاء، وفتح الياء، في آخرها نون، هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم. انظر: ((الأنساب)) (٩٦/٧).

(١٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٧/٢).

(١٣) ((الضعفاء الكبير)) (١٧/٢).

(١٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٨/٢).

(١٥) ((الضعفاء الكبير)) (١٩/٢).

(١٦) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣٦٤/٣)، ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٩/٢).

لَيْسَ بشيءٍ"، والجَوْزْجَانِي^(١)، وابنُ حَزْم^(٢)، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ^(٣): "اَتَّهَمَ
بِالْكَذِبِ"^(٤)، وقال الميمونيُّ: قلتُ: لأحمدَ بنِ حنبلٍ: أَكَّانَ جَابِرٌ يَكْذِبُ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ،
وَذَاكَ فِي حَدِيثِهِ بَيِّنٌ^(٥).

وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ: الْأَعْمَشُ^(٦)، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ^(٧)، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ^(٨)،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي^(٩)، وَزَكَرِيَّا بْنُ عَدِي^(١٠)، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ^(١١).
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً: "تَرَكَهُ ابْنُ مَهْدِي فَاسْتَرَاخَ"^(١٢).

وقال ابنُ سعدٍ: "كَانَ ضَعِيفاً جِدّاً فِي رَأْيِهِ وَحَدِيثِهِ"^(١٣)، وقال ابنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "غَيْرُ ثِقَةٍ"^(١٤)،
وقال مسلمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ^(١٥) وَالنَّسَائِيُّ مَرَّةً^(١٦) وابنُ حَجَرٍ مَرَّةً^(١٧): "مَتْرُوكٌ".

(١) ((أحوال الرجال)) (ص ٥٠).

(٢) ((المحلى بالآثار)) (٤١٠/٦).

(٣) أبو عبد الله البجلي، الحافظ، الإمام الكبير، كان يحدث الكوفة في زمانه مع الأعمش (ت ١٤٦ هـ) انظر: ((السير
((١٧٦/٦)).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (١٤/٢).

(٥) انظر: ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي وغيره (ص ٢٣٦).

(٦) ((الضعفاء الكبير)) (١٥/٢).

(٧) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٨/٢).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (٢١/٢).

(٩) ((التاريخ الكبير)) (٧٢٤/٢).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٨/٢)، وزكريا بن عدي هو ابن الصلت أبو يحيى التيمي، الإمام الحافظ الثبت، نزيل
بغداد (ت ٢١٠ هـ) انظر: ((السير)) (٤٤٢/١٠).

(١١) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٣١/٢).

(١٢) المصدر السابق (٣٣٠/٢).

(١٣) ((الطبقات الكبرى)) (٤٦٤).

(١٤) ((الضعفاء الكبير)) (٢٢/٢).

(١٥) ((الكنى والأسماء)) (٧٢٥/٢).

(١٦) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٨).

(١٧) ((المطالب العالية)) (١٣٦/٤).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ مَرَّةً: "لَيْسَ بِثِقَّةٍ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (١).

وقال ابنُ حِبَّانَ: كَانَ سَبِيحًا (٢)، يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا (٣).

وقال أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "ذَاهَبَ الْحَدِيثُ" (٤).

وقال ابنُ الجوزي: "كَانَ رَافِضِيًّا غَالِيًّا، يَقُولُ بِالرَّجْعَةِ" (٥)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "شِيعِيٌّ غَالٍ" (٦).

فَالرَّاجِحُ فِي حَالِهِ فِيمَا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ شِيعِيٌّ رَافِضِيٌّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، لَا يَحِلُّ الْاحتِجَاجُ بِهِ.

وَأَمَّا تَوْثِيقُ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ لَهُ فَيَجَابُ عَنْهُ بِالْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ مُعَارِضٌ يَجْرَحُ جَمْعٌ مِنْ أُمَّةِ الْعِلْمِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَتَقَهُ شُعْبَةُ فَشَدَّ، وَتَرَكَهُ الْحَقَّاطُ" (٧)، وَلِهَذَا لَمَّا قِيلَ لِابْنِ مَعِينٍ عِنْدَمَا ضَعَّفَ جَابِرَ الْجُعْفِيَّ: إِنَّ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْهُ؟ فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "كَانَ جَابِرٌ ضَعِيفًا ضَعِيفًا" (٨).

ثَانِيًا: لَعَلَّ تَوْثِيقَ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ لَهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَذْهَبُهُ الرَّدِّيُّ، وَلِهَذَا قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: "كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ أَتَاهُمُ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ" (٩).

وَالْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ لَمَّا أَسْنَدَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "أَرْسَلَ الثَّوْرِيُّ إِلَى شُعْبَةَ: لَنْ تَكَلِّمَ فِي جَابِرِ الْجُعْفِيِّ لِأَتَكَلِّمَنَّ فِيكَ".

(١) ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٨٤).

(٢) نسبة إلى عبد الله بن سبأ اليهودي مدعي الألوهية في علي، انظر: ((الملل والنحل)) (ص ١٧٤).

(٣) ((المجروحين)) (١/٢٤٥).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٨٤).

(٥) ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (٧/٢٦٧).

(٦) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٥٩).

(٧) ((الكاشف)) (٢/٢١٧).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (٢/٢٢٢).

(٩) ((المعرفة والتاريخ)) (٢/٧١٦).

عَلَّقَ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ قَالَ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ الْمُطَايَبَةِ (١) وَلَمْ يَبْلُغْهُ مِنْ حَالِ جَابِرٍ مَا بَلَغَ غَيْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " (٢).

وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِالْأَيِّمَةِ (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) وَإِلَّا فَمِثْلُ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ لَا يُرَوَّى عَنْهُ وَلَا كَرَامَةً، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ (٣).

وَإِلَّا فَفِي الْقِصَّةِ نَفْسُهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ شُعْبَةَ رَجَعَ عَنْ تَوْثِيقِهِ لَجَابِرِ الْجُعْفِيِّ، وَأَرَادَ الْوُقُوعَ فِيهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ فَأَرْسَلَ لَهُ يُحَذِّرُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَمَّا يَزِيدُ الْأَمْرَ وَضُوحًا أَنَّ الْإِمَامَ شُعْبَةَ لَمَّا عُوتِبَ فِي تَرْكِهِ الرَّوَايَةَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَمْ يَتْرِكِ الرَّوَايَةَ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عِلَّلَ بِقَوْلِهِ: " رَوَى أَشْيَاءَ لَمْ أَصْبِرْ عَنْهَا " (٤).

وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: "كَانَ سَفِيَانُ وَشُعْبَةُ يَنْهَيَانِي عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ... " (٥).

فَقِيَ هَذَا النَّصِّ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَنْ تَرَاجُعِ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ عَنْ تَوْثِيقِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، وَإِلَّا لَوْ كَانَ ثِقَةً عِنْدَهُمَا فَلَمَّاذَا يَنْهَيَانِ عَنْهُ، وَلَا أَحْسَبُ أَنَّ سَبَبَ تَهْيِيمَا عَنْهُ إِلَّا بِسَبَبِ مَا أَظْهَرَ مِنَ الرَّفْضِ.

وَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ مُرَاعَاةِ أَمْرِ آلَا وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ سَفِيَانَ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ تَرْكُ الرَّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ، بَلْ يَرَوِي أَحَادِيثَ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ لِأَجْلِ مَعْرِفَتِهَا، كَمَا نَصَّ هُوَ عَلَى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ (٦).

(١) لعل هذا من باب المزاح والمداعبة، لما كان بينهما من صلة ومعرفة، كما أفدته من بعض شيوخنا (جزاهم الله خيراً)، والله أعلم.

(٢) ((مناقب الشافعي)) (١/٥٤١).

(٣) ((المجروحين)) (١/٢٤٥).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/٣٣٢).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٨٤).

(٦) وذلك فيما أسنده عنه الحافظ ابن عبد البر في كتابه ((جامع بيان العلم وفضله)) (١/٣٣٠): "إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبا به"، وعلى الأخير تحمل رواية الثوري عن جابر الجعفي.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ رَوَى عَنْهُ؛ فَإِنَّ الثَّوْرِيَّ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ تَرْكُ الرِّوَايَةِ عَنِ الضَّعَفَاءِ، بَلْ كَانَ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ عَلَى مَا سَمِعَ، لِأَنَّهُ يَرْغَبُ النَّاسُ فِي كِتَابَةِ الْأَخْبَارِ، وَيَطْلُبُونَهَا فِي الْمُدُنِ وَالْأَمْصَارِ.

وَأَمَّا شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ مِنْ شُيُوخِنَا فَإِنَّهُمْ رَأَوْا عِنْدَهُ أَشْيَاءَ لَمْ يَصْبِرُوا عَنْهَا، وَكَتَبُوهَا لِيَعْرِفُوهَا، فَرَبَّمَا ذَكَرَ أَحَدُهُمُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ^(١)، فَتَدَاوَلَهُ النَّاسُ بَيْنَهُمْ".

ثُمَّ أَسْنَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: "رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي مَجْلِسِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَمَعَهُ كِتَابُ زُهَيْرٍ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ يَكْتُبُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ تَنْهَوْنَا عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَتَكْتُبُونَهُ! قَالَ: نَعْرِفُهُ"^(٢).

ثَالِثًا: وَأَمَّا تَوْثِيقُ الْإِمَامِ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ لَهُ فَعَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي تَوْثِيقِهِ عَلَى رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَمِسْعَرَ بْنِ كِدَامٍ عَنْهُ^(٣)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، وَأَمَّا رِوَايَةُ مِسْعَرَ بْنِ كِدَامٍ فَفِيهِ كَانَتْ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَذْهَبُهُ الرَّدِيءُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا أَسْنَدَهُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ^(٤) عَنِ الْإِمَامِ مِسْعَرَ أَنَّهُ قَالَ: "حَدَّثَنَا جَابِرُ الْجُعْفِيِّ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أَخْدَثَ".

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْبُوصَيْرِيُّ^(٥)، وَأَعْلَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِجَابِرِ الْجُعْفِيِّ^(٦).

وَلِقَوْلِهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-«إِنَّ اللَّهَ-تَعَالَى-لَا يَنْظُرُ إِلَى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يَرْفَعُ إِزَارَهُ فَوْقَ عَقْبِيهِ...» شَوَاهِدُ سَيِّئَاتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) يريد-والله أعلم-أهم أحياناً يروون أحاديث جابر الجعفي على سبيل التعجب وغرابة ما فيها من المناكير، لا أنهم رَوَوْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِجَاجِ وَالتَّدِينِ.

(٢) ((المجروحين)) (٢٤٦/١).

(٣) حيث قال: "مهما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابر بن يزيد... ثقة، حدثنا عنه: مسعر وسفيان، وشعبة..." ((الجرح والتعديل)) (٤٩٨/٢).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (١٨/٢).

(٥) ((إتحاف الخيرة المهرة)) (١١٦٦/٢١٢).

(٦) ((المطالب العالية)) (٥٠٢/١٣٦/٤).

[٨] عن عمر بن جابر الحنفي يَرْفَعُهُ قَالَ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ رَجُلٍ لَا يُقِيمُ فِيهَا صَلَاتَهُ ».

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ (١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي السَّرِيِّ، عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَهْمَسٍ (٢) بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ، وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ، يَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَقَدِّمِ. عُمَرُ بْنُ جَابِرٍ الْحَنْفِيُّ الْيَمَامِيُّ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ (٣)، وَقَالَ: "يُرْوَى الْمَرَّاسِيلُ".

وَهُوَ مَعَ إِسْرَالِهِ فِيهِ عُمَرُ بْنُ جَابِرٍ الْحَنْفِيُّ مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْ إِلَّا ابْنُ حِبَّانٍ كَمَا تَقَدَّمَ. وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٤) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ" (٥). وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِي، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ (٦)، وَابْنُ حِبَّانٍ (٧)، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانٍ: "وَكَانَ مِنَ الْحَفَاطِ"، وَابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِي (٨)، وَالذَّهَبِيُّ مَرَّةً (٩). وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَرَّةً: "صَدُوقٌ" (١٠).

(١) ((الثقات)) (١٤٧/٥).

(٢) بفتح الكاف، وسكون الهاء، وفتح الميم، وسين مهملة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٩٠).

(٣) ((الثقات)) (١٤٧/٥).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (١٠١/٦).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٤٨).

(٦) ((سؤالات ابن الجني)) (ص ٣٩٧).

(٧) ((الثقات)) (٨٨/٩).

(٨) ((بيان الوهم والإيهام)) (٢١٨/٥).

(٩) ((من تكلم فيه وهو موثق)) (ص ٤٦٩).

(١٠) ((المغني في الضعفاء)) (٢٥٩/٢).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي: "لَيْتُ الْحَدِيثَ" (١).

وقال ابنُ وضَّاحٍ (٢) وابنُ عَدِي (٣): "كَثِيرُ الْعَلَطِ"، وَزَادَ ابْنُ وَضَّاحٍ: "كَثِيرُ الْحِفْظِ".

وقال مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ (٤): "كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ" (٥).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَرَّةً: لَهُ أَحَادِيثُ تُسْتَنْكَرُ (٦).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ عَارِفٌ لَهُ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ" (٧).

وُخْلَاصَةُ مَا تَرَجَّحَ عِنْدِي فِي حَالِهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ يَهُمُّ أَحْيَانًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ الْقَاسِي: "وَلَكَثْرَةُ مَحْفُوظِهِ أُخْصِيَتْ عَلَيْهِ أَوْهَامٌ، لَمْ يُعَدَّ بِهَا كَبِيرَ الْوَهْمِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَائِبُ عُذَّتْ عَلَى نَبِيلٍ، وَسَقَطَاتُ أُخْصِيَتْ عَلَى فَاضِلٍ" (٨).

وَلَا أَذْرِي مَا وَجَّهَ رَمِيَهُ بِكَثْرَةِ الْوَهْمِ وَالْعَلَطِ؟!، نَعَمْ قَدْ يَكُونُ يَغْلُطُ وَيَهُمُّ أَحْيَانًا، لَكِنْ كَوْنُهُ كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ وَالْعَلَطِ فَهَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ، وَتَأْمَلْ عِبَارَةَ الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ: "وَلَكَثْرَةُ مَحْفُوظِهِ أُخْصِيَتْ عَلَيْهِ أَوْهَامٌ، لَمْ يُعَدَّ بِهَا كَبِيرَ الْوَهْمِ..."، وَلَعَلَّ قَائِلَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ تَابَعَ فِي ذَلِكَ بَعْضَ الْمُتَقَدِّمِينَ، مَعَ أَنَّ الْإِمَامَيْنِ ابْنَ مَعِينٍ، وَأَبَا حَاتِمِ ابْنَ حَبَّانٍ، وَهُمَا مَنْ هُمَا لَمْ يَذْكُرَا ذَلِكَ عَنْهُ، بَلْ قَدْ وَصَفَهُ ابْنُ حَبَّانٍ بِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((الجرح والتعديل)) (١٠٥/٨).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٦٨٧/٣)، وابن وضَّاح لعله: محمد بن وضَّاح بن بَرِيع، أبو عبد الله الأندلسي، الإمام الحافظ، محدث الأندلس تـ (٢٨٧ هـ). انظر: ((السير)) (٤٤٥/١٣)، وقد عدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة السادسة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨٥).

(٣) ((تهذيب الكمال)) (٣٥٨/٢٦).

(٤) ابن إبراهيم، أبو القاسم الأندلسي القرطبي، المحدث الرحال، تـ (٣٥٣ هـ). انظر: ((السير)) (١١٠/١٦).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٦٨٧/٣).

(٦) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٢٥٥/٤).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٣٨).

(٨) ((بيان الوهم والإيهام)) (٢١٨/٥)، وهذا الإيضاح من ابن القطان يدل على أنه سير حال الرجل وعرفه.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرَاءِ وَالَّذِينَ يَصْبُغُونَ بِالسَّوَادِ:

[٩] عَنْ عَامِرٍ رَفَعَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَخْضِبُ»^(١) بِالسَّوَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ^(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخَارِبِيِّ^(٣)، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَامِرٍ بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، مُرْسَلٌ: فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخَارِبِيُّ، مُدَلِّسٌ^(٤) وَقَدْ عَنَّنَا هُنَا.

وَاللَيْثُ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ ضَعِيفٌ، اخْتَلَطَ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ اخْتَلَطَ جِدًّا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَتُرِكَ"^(٥).

وَعَامِرٌ هُنَا فِيمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ ابْنُ شَرَّاحِيلِ الشَّعْبِيِّ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُصِّ فِي تَرْجُمَةِ اللَّيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ أَنَّهُ رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ مِنْ أَسْمِهِ عَامِرٌ إِلَّا الشَّعْبِيُّ^(٦)، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ مُرْسَلًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ تَابِعِيٌّ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم-، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَدِيثُ رَمَزَ لَهُ السِّيُوطِيُّ بِالضَّعْفِ^(٧)، وَضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ^(٨).

(١) بكسر الضاد المعجمة أي: يغيرون الشعر الأبيض من الشيب الواقع في الرأس واللحية ((بالسواد)) أي: باللون الأسود. ((عون المعبود)) (٢٣٥/٦).

(٢) ((الطبقات الكبرى)) (٣٧٩/١).

(٣) والمُخَارِبِيُّ: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، نسبة إلى الجد وإلى قبيلة محارب. انظر: ((الأنساب)) (١٠٢/١٢).

(٤) حيث عدَّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤٠) في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهي التي لا يحتاج بحديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٠٠).

(٦) وهذا اعتماد على ما ذكره الحافظ المزي في ((تحذيب الكمال)) (٢٧٩/٢٤)، ومعلوم أن الحافظ المزي هو أكثر من يحاول استيعاب شيوخ وتلاميذ الراوي في كتب التراجم، وهذا ما استظهره الألباني في ((الضعيفة)) (٣١١٥/١١٦/٧).

(٧) ((الجامع الصغير)) (ص ١١٤/١٨٣٥).

(٨) ((السلسلة الضعيفة)) (٣١١٥/٧).

[١٠] عن مُجاهد بن جَبْرِ (رحمه الله) قَالَ: " يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَنِ قَوْمٌ يَصْبُغُونَ
بِالسَّوَادِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ - أَوْ قَالَ: لَا خَلَقَ (١) لَهُمْ " .

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ: هَذَا الْأَثَرُ مَدَارُهُ عَلَى مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ، أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَكِّي، وَقَدْ وَاحْتُلِفَ عَنْهُ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ - قِطْعاً وَرَفْعاً وَوَقْفاً - :

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ الْقِطْعُ: فَأَخْرَجَهُ مَعْمَرُ (٢)، عَنْ خَلَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَوْلَهُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي الرِّفْعُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « يَكُونُ فِي آخِرِ
الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَوِّدُونَ أَشْعَارَهُمْ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَهُ: " لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَاهِدٍ إِلَّا عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَلَا عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ
إِلَّا هِشَامٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ " .

فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُحَارِقِ (٤)، أَبُو أُمَيَّةَ الْبَصْرِيُّ، تَفَاوَتَ الْعُلَمَاءُ فِي دَرَجَةِ
تَضْعِيفِهِ، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ .

فَضَعَّفَهُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ (٥)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً (٦)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (٧)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٨)،
وَالذَّهَبِيُّ (٩)، وَابْنُ حَجَرٍ مَرَّةً (١٠)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَلِيلِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: " مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ

(١) الْخَلَقُ بِالْفَتْحِ: الْحِطُّ وَالنَّصِيبُ ((النِّهَايَةُ)) (٧٠/٢).

(٢) ((الْجَامِعُ)) الْمُلْحَقُ بِآخِرِ ((الْمُصَنَّفِ)) لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢١٣/١٠) (٢١٢٥١).

(٣) ((الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ)) (٤/١٣٦/٣٨٠٣).

(٤) بَضَمَ الْمِيمَ وَبَالَخَاءَ الْمَعْجَمَةِ. ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٣٠٢)، ((الْمَغْنِي فِي ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ)) (ص ٤٠٣).

(٥) ((الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ)) (٧٤/٤).

(٦) ((الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ)) بِرَوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (١/٤١٢).

(٧) ((الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ)) (٦/٦٠).

(٨) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٩) ((الْمَغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ)) (٢/٤٠٢).

(١٠) ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٣٠٢).

أَضْعَفَ مِنْهُ" (١)، وقال ابنُ عَدِي: "وَالضَّعْفُ بَيْنَ عَلَى كُلِّ مَا يَرْوِيهِ" (٢)، وقال ابنُ عبدِ البر: "بَصْرِي لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ضَعْفِهِ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقْبَلُهُ فِي غَيْرِ الْأَحْكَامِ خَاصَّةً، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ" (٣). وذكره البخاري (٤)، وأخرج له مسلمٌ مُتَابِعَةً (٥).

(١) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٦٠٤).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٧/٤١).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (٢/٥٦٤).

(٤) ((الصحيح)) أبواب التهجد (٢/٤٨/١١٢٠) "حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا سليمان ابن أبي مسلم، عن طاووس، سمع ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: ((كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ، لَكَ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُزْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَوْ: لَا إِلَهَ غَيْرُكَ)) قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وعَلَّمَ المزني له في ((تهذيب الكمال)) (١٨/٢٥٩) (ب- خت)، ولم يرتضِ هذا الحافظ ابن حجر فقال متعقباً المزني: "وما رَقَّمَ المؤلف على اسمه علامة التعليق فليس بجيد؛ لأن البخاري لم يعلق له شيئاً بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسندة عنده إلى عبد الكريم" ((تهذيب التهذيب)) (٢/٦٠٤). وهو كما قال (رحمه الله)، وقال أيضاً: "فيُعتبر عن البخاري في ذلك بأمرين: الأول: أنه إنما أخرج له الزيادة في حديث يتعلق بفصائل الأعمال، والثاني: أنه لم يقصد التخريج له، وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه ثم أتبعه بزيادة عبد الكريم؛ لأنه سمعه هكذا" ((المصدر السابق)).

(٥) هكذا ذكره غير واحد منهم: ابن مَنْجُوويه في ((رجال صحيح مسلم)) (١/٤٤٣)، والمزني في ((تهذيب الكمال)) (١٨/٢٥٩)، والذهبي في ((الميزان)) (٢/٥٦٤)، ودعوى إخراج مسلم له فيها نظر، قال الحافظ المنذري: "لم يخرج له مسلم شيئاً أصلاً، لا متابعة ولا غيرها، وإنما أخرج لعبد الكريم الجزري" ذكره عنه الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٢/٦٠٤) ولم يتعقبه بشيء.

وقال الحافظ البقاعي في ((النكت الوفية)) (١/٦١٧): "ونقل بعضهم أَنَّ الشيخين أخرجاه له في كتاب الحج وهو وَهْمٌ، إنما هو عبد الكريم الجزري".

والأمر محتمل، خاصة إذ عُلِمَ أن عبد الكريم بن أبي المخارق، والجزري اشتركا في بعض الشيوخ فرمما وقع اللبس والإيهام، أفاده ابن حجر في ((التقريب)) (ص ٣٠٢)، وقال الذهبي في ((السير)) (٦/٨٣): "قلت: اشترك هو والجزري في الرواية عن ابن جبير ومجاهد والحسن، وفي موتهما، توفيا في عام واحد. وفي رواية مالك، والثوري، وابن جريج عنهما، فرمما اشتبهتا في بعض الأسانيد".

وفي المقابل اشتدَّ تَضْعِيفُ آخِرِينَ لَهُ: قال أيوبُ السَّخْتِيَّانِي (١)، والجَوْزْجَانِي (٢)، والنَّسَائِيُّ مرة (٣): "غيرُ ثقة".

وَتَرَكَ الروايةَ عنه: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ (٤)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (٥)، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ (٦). وقال ابنُ مَعِينٍ (٧)، والإمامُ أحمدُ مرَّة (٨): "ليسَ بِشيءٍ"، وزادَ الإمامُ أحمدُ، والدَّارِمِيُّ (٩): "شِبْهُ المَتْرُوكِ".

وقال الإمامُ أحمدُ مرَّة: "ضَرَبْتُ عَلَى حَدِيثِهِ" (١٠).

وقال النسائيُّ مرَّة (١١) والدارقطنيُّ (١٢) وابنُ حَجَرٍ مرَّة (١٣): "مَتْرُوكٌ".

وقال ابنُ حِبَّانٍ: "كَانَ كَثِيرَ الوَهْمِ، فَاحْشَ الخَطَأَ فِيمَا يَرَوِي، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رَوَايَتِهِ، بَطَلَ الاحتجاجُ بِأَخْبَارِهِ" (١٤).

والرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مُتْرُوكٌ، لَا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((الجرح والتعديل)) (٥٩/٦).

(٢) ((أحوال الرجال)) (ص ٩٧).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٦٠٤/٢).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧/٧).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٥٩/٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (ص ١٨٦).

(٨) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٩/٧).

(٩) ((المسند)) (٥٢٧/١).

(١٠) ((سير أعلام النبلاء)) (٨٣/٦).

(١١) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٧٣).

(١٢) ((المجروحين)) (١٢٨/٢).

(١٣) ((التلخيص الحبير)) (٥٤٦/٢).

(١٤) ((المجروحين)) (١٢٨/٢).

فَإِنْ قِيلَ: قد روى عن عبد الكريم بن أبي المَحَارِقِ هَذَا: الإمامُ مالِكُ بنُ أنسٍ، نجمُ السُّنَنِ، ومعلومٌ أنَّ الإمامَ مالِكاً لا يَروي إلا عن ثِقَةٍ (١)، وقدم تقدّم أنَّ ابنَ أبي المَحَارِقِ مَتْرُوكٌ فَكَيْفَ الجوابُ عَن هَذَا الإِشْكَالِ؟

قد أَجَابَ عَن هَذَا الإِشْكَالِ حَافِظُ المَغْرِبِ ابنُ عبدِ البرِّ حيثُ قال: "وإنما روى مالِكُ عن عبدِ الكريمِ بنِ أبي المَحَارِقِ وهو مُجْتَمَعٌ على ضَعْفِهِ وَتَرْكِهِ؛ لأنَّهُ لم يَعْرِفْهُ، إذ لم يكن من أهلِ بَلَدِهِ، وكان حسنَ السَّمَتِ والصَّلَاةِ فَعَرَّهَ ذلكَ منه، ولم يُدْخِلْ في كتابِهِ حُكْمًا أَفْرَدَهُ بِهِ" (٢).

وَأَمَّا الوجهُ الثَّالثُ الوقْفُ: فأخرجهُ أبو نُعَيْمٍ (٣) من طريق عبدِ الرّحمن بنِ حاتمِ المُرَادِي، عن نُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ، عن عبدِ الصّمدِ بنِ عبدِ الوارثِ، عن حمّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن عبدِ الله حُثَيْمٍ (٤)، عن مُجَاهِدٍ، عن قَبِيصَةَ بنِ البراءِ، قال: "إِذَا حُسِفَ بِأَرْضٍ كَذَا وَكَذَا ظَهَرَ قَوْمٌ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ". قَالَ مُجَاهِدٌ: فَقَدْ رَأَيْتُ تِلْكَ الْأَرْضَ الَّتِي حُسِفَ بِهَا".

فِي إِسْنَادِهِ عبدُ الرّحمن بنِ حاتمِ المُرَادِي، قال ابنُ يونس: "تَكَلَّمُوا فِيهِ" (٥)، وقال مَسْلَمَةُ ابنُ قَاسِمٍ: "لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِثِقَةٍ" (٦)، وقال ابنُ الجوزي: "مَتْرُوكُ الحَدِيثِ" (٧)، وقال الذهبيُّ مرةً: "شَيْخُ الطَّبْرَانِيِّ ضَعِيفٌ" (٨).

وقال الذهبي مرةً: من شيوخِ الطبراني مَا عَلِمْتُ بِهِ بِأَسْأَ (٩).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا لَا يَحِلُّ الاحتِجَاجُ بِهِ.

(١) انظر: ((مقدمة الجرح والتعديل)) (٢٤/١)، ((التمهيد)) (٢٥٧/١)، ((فتح المغيبي)) (٢٠٠/٢).

(٢) ((التمهيد)) (٢٥٧/١)،

(٣) ((معرفة الصحابة)) (٥٧٤٤/٢٣٣٧/٤).

(٤) بالمعجمة والمثلثة، مصغراً. ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٥٥).

(٥) ((تاريخ ابن يونس)) (٢٩٩/١).

(٦) ((لسان الميزان)) (٩٢/٥).

(٧) ((الضعفاء والمتروكون)) (٩١/٢).

(٨) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٢٤٠).

(٩) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٤٩١/٢).

وَأَمَّا كَلَامُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فَهُوَ مُعَارِضٌ بِكَلَامٍ مِّن قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، بَلَّ بِكَلَامِهِ هُوَ نَفْسِهِ.
وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يُخْطِئُ كَثِيراً"^(١).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً قَبِيصَةُ بْنُ الْبَرَاءِ: مَجْهُولٌ عَيْنٍ، لَمْ تَتَبْتُ صُحْبَتَهُ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: "ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَالَ: ذُكِرَ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا يَتَّبَعُ"^(٢)، وَتَابَعَهُ عَلَى هَذَا ابْنُ الْأَثِيرِ^(٣).

فَبَعْدَ النَّظَرِ فِي أَوْجِهِ الْاِخْتِلَافِ يَظْهَرُ أَنَّ الْوَجْهَ الْمَحْفُوظَ عَنْ مُجَاهِدٍ هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، وَذَلِكَ لِلْقَرَائِنِ التَّالِيَةِ:

١- أَنَّ خَلَّادَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّنْعَانِي الرَّائِي عَنْ مُجَاهِدٍ أَحْفَظُ وَأَوْثَقُ مِمَّن رَوَى الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَنْهُ: "ثَقَّةٌ حَافِظٌ"^(٤).

٢- أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ لَا يُخْلَوَانِ مِنْ عِلَّةٍ:

أ- فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي: فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ مَتْرُوكٌ، وَلَكِنَّ الْعَجِيبَ أَنَّ الْحَافِظَ الْهَيْثَمِيَّ قَالَ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ: "رَوَاهُ الطَّبْرَائِيُّ فِي ((الْأَوْسَطِ))، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ"^(٥)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ بْنَ أَبِي الْمُخَارِقِ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ، وَأَخْشَى أَنَّ الْهَيْثَمِيَّ ظَنَّهُ عَبْدَ الْكَرِيمِ ابْنَ مَالِكِ الْجَزْرِيِّ^(٦) الثَّقَّةُ - كَمَا سَيَأْتِي الْكَلَامُ حَوْلَهُ - فَقَالَ هَكَذَا!.

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٥)، وقد حرر القول فيه بما لا مزيد عليه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه الفذ ((التنكيل)) (٤٩٣/١) وخُلص أنه ممن يحتج به، إلا أنه يتوقف فيما أنكر عليه مما ينفرد به، فليراجع فإنه نفيس للغاية.

(٢) ((معرفة الصحابة)) (٢٣٣٧/٤).

(٣) ((أسد الغابة)) (٣٦١/٤).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٣٦).

(٥) ((مجمع الزوائد)) (١٦١/٥).

(٦) قال السمعاني في ((الأنساب)) (٢٦٩/٣): "بفتح الجيم والزاي، وكسر الراء، هذه نسبة إلى الجزيرة... والمشهور بهذه النسبة عبد الكريم بن أبي المخارق الجزري". وهذا الأخير وهم منه (رحمه الله) إنما المعروف بهذه النسبة هو

ب-وأما الوجه الثالث فقد تقدّم أنّ في إسناده عبد الرحمن بن حاتم المرادي ضعيف جداً، وفيه أيضاً نعيم بن حماد متكلم فيه.

والأثر من وجهه المحفوظ إسناده صحيح.

والثابت المرفوع عنه-صلى الله عليه وسلم-في الباب هو ما أخرجه الأئمة: أبو داود^(١) واللفظ له، من طريق أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي.

وأخرجه النسائي^(٢)، عن عبد الرحمن بن عبيد الحلبي.

وأخرجه ابن سعد^(٣)، وأبو يعلى^(٤)، والبيهقي^(٥)، كلهم من طريق عبد الله بن جعفر الرقي^(٦).

وأخرجه الإمام أحمد^(٧)، عن أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني.

وأخرجه الطبراني^(٨)، من طريق عمرو بن خالد الحراني، وجندل بن وإلق.

وأخرجه ابن شاهين^(٩) من طريق أبي نعيم عبيد بن هشام الحلبي.

وأخرجه البيهقي^(١٠)، عن العلاء بن هلال الرقي.

عبد الكريم بن مالك الجزري مولى بني أمية كما في ((التقريب)) (ص ٣٠١)، وأما عبد الكريم بن أبي المخارق بصري نزل مكة كما في ((التقريب)) (ص ٣٠٢)، وقد نبه على هذا الوهم العلامة المعلمي في تحقيقه للكتاب، والله أعلم.

(١) ((السنن)) كتاب الترجل، باب ما جاء في الخضاب بالسواد (٦/٢٧٢/٤٢١٢).

(٢) ((السنن)) كتاب الزينة، النهي عن الخضاب بالسواد (٨/١٣٨/٥٠٧٥).

(٣) ((الطبقات الكبرى)) (١/٣٧٩).

(٤) ((المسند)) (٤/٣١٠/٢٦٠٣).

(٥) ((شعب الإيمان)) باب في الملابس والزي، فصل في الخضاب (٨/٤٠٢/٥٩٩٧).

(٦) بفتح الراء، وفي آخرها قاف مشددة، نسبة إلى رقة. انظر: ((الأنساب)) (٦/١٥٦).

(٧) ((المسند)) (٤/٢٧٦/٢٤٧٠).

(٨) ((المعجم الكبير)) (١١/٤٤٢/١٢٢٥٤).

(٩) ((ناسخ الحديث ومنسوخه)) كتاب جامع، باب في الخضاب (ص ٤٦١/٦١٨).

(١٠) ((شعب الإيمان)) باب في الملابس والزي، فصل في الخضاب (٨/٤٠٢/٥٩٩٧).

ثَمَانِيَتُهُمْ: (من أبي تَوْبَةَ الرَّبِيعِ بْنِ نَافِعٍ إِلَى الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ) كُتِبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « يَكُونُ قَوْمٌ يَخْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ ^(١)، لَا يَرِيحُونَ ^(٢) رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ».

وَخَالَفَ هَؤُلَاءِ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ النَّسَائِيُّ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ ^(٣)، وَأَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلِّصُ ^(٤)، -وَمِنْ طَرِيقِهِ- الذَّهَبِيُّ ^(٥) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) مَوْقُوفًا.

فَأَمَّا زَوَاةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الْمَرْفُوعِ فَهُمْ:

١- أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ الْحَلَبِيُّ: ثِقَّةٌ حُجَّةٌ عَابِدٌ ^(٦).

٢- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْحَلَبِيِّ: صَدُوقٌ ^(٧).

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيِّ: ثِقَّةٌ، تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ فَلَمْ يَفْخَشِ اخْتِلَاطُهُ ^(٨).

(١) قال الفيروز آبادي في ((القاموس المحيط)) (ص ٩٨٤): "وَالْحَوْصَلُ وَالْحَوْصَلَاءُ وَالْحَوْصَلَةُ، وَتَشَدَّدُ لَامُهَا، مِنَ الطَّيْرِ كَالْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ". وَالْمَعْنَى: "أَيُّ صُدُورِ الْحَمَامِ، قَبْلَ الْمَرَادِ: كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ فِي الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ حَوَاصِلَ بَعْضِ الْحَمَامَاتِ لَيْسَتْ بِسَوْدَ، وَقِيلَ يُرِيدُ بِالتَّشْبِيهِ أَنَّ الْمَرَادَ السَّوَادَ الصَّرْفَ غَيْرَ مَشْتَوِبٍ بِلَوْنٍ آخَرَ" ((حَاشِيَةُ السَّنَدِيِّ عَلَى سَنَنِ النَّسَائِيِّ)) (١٣٨/٨).

(٢) أَيُّ: لَا يَشْمُونَ، وَلَا يَجِدُونَ، وَالْمَرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحَلِّ، أَوْ مُقَيَّدٌ بِمَا قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ مِنَ الْقَبْرِ أَوْ الْمَوْقِفِ أَوْ النَّارِ. انْظُرْ: ((عَوْنُ الْمَعْبُودِ)) (٢٣٥/٦).

(٣) ((نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ)) كِتَابُ جَامِعِ، بَابُ فِي الْخَضَابِ (ص ٦١٨/٤٦١).

(٤) ((الْمُخَلِّصَاتِ)) (١٠/١١١/١). وَالْمَخْلَصُ: قَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي ((الْأَنْسَابِ)) (١٤١/١٢): ((بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْخَاءِ وَكَسْرُ اللَّامِ وَفِي آخِرِهَا الصَّادُ، هَذَا الْاسْمُ لِمَنْ يَخْلَصُ الذَّهَبُ مِنَ الْغَشِّ وَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا)).

(٥) ((سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ)) (١٨٦/٢٢).

(٦) ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ١٤٧).

(٧) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص ٢٨٧).

(٨) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص ٢٤١).

٤-أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني: ثقةٌ تُكَلِّم فيه بلا حُجَّة (١).

٥-عمرو بن خالد، أبو الحسن الحراني: ثقةٌ حُجَّةٌ ثَبَت (٢).

٦-جندل بن والى التغلبي: صدوقٌ يَغْلُطُ وَيُصَحِّف (٣).

٧-أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي: صدوقٌ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ (٤).

٨-العلاء بن هلال الرقي: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ (٥).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَوْقُوفُ فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ النَّسَائِي: ثقةٌ (٦).

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهِهِ الْخِلَافِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَحْفُوظُ، وَذَلِكَ لِلْقَرَائِنِ التَّالِيَةِ:

١- كثرة العدد: فرواهُ الوجه المرفوع أكثرُ عددًا، والعددُ الكثيرُ أولى بالحفظِ مِنَ الواحدِ.

٢- الحفظُ والإتقانُ حيثُ وصِفَ بعضُ رواةِ الوجهِ المحفوظِ بِكَوْنِهِ ثِقَّةٌ حُجَّةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَكَرَّرَ الصِّفَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَعْلَى مَرْتَبَةً مِنْ إِفْرَادِهَا (٧).

وَعَلَيْهِ فَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ النَّسَائِيُّ يُعَدُّ شَاذًّا.

والحديثُ من وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وعبيدُ اللهِ بنُ عمرو الرقي ثقةٌ تُكَلِّم فيه بِكَلَامٍ يَسِيرٍ لَا يَضُرُّهُ: فَوَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِين (٨)، والعجلي (٩)، وأبو حاتم الرازي (١٠)، وزاد: صالحُ

(١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣٥/١)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢).

(٢) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٢٦٦/٣)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٥٨).

(٣) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣١٨/١)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٨٢).

(٤) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٤١/٣)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٣١٩).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٩/٣).

(٦) المصدر السابق (٤٨٦/٢).

(٧) انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ١٤)، ((فتح المغيث)) (٢٧٨/٢).

(٨) ((التاريخ الكبير)) لابن أبي خيثمة (٨٥٩/٢).

(٩) ((الثقات)) (١١٣/٢).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٣٢٩/٥).

الحديث، صدوق، لَا أَعْرِفُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَالنَّسَائِيُّ^(١)، وَالدَّهْلِيُّ^(٢)، وَزَادَ: حُجَّةٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ.

وَفِي الْمُقَابِلِ وَثَّقَهُ: ابْنُ سَعْدٍ^(٣)، وَزَادَ: "رُبَّمَا أَخْطَأَ"، وَابْنُ حَجَرٍ^(٤)، وَزَادَ: "رُبَّمَا وَهَمَ".
وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثَقَّةٌ حَافِظٌ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ سَعْدٍ: "رُبَّمَا أَخْطَأَ" فَلِأَيِّمَةٍ عَلَى تَوْثِيقِهِ مُطْلَقًا، وَهُؤُلَاءِ الْأَيِّمَةُ الثَّلَاثَةُ: ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي، وَالنَّسَائِيُّ مِنَ الْمُتَعَنِّتِينَ فِي الْجَرَحِ يَعْزِمُونَ الرَّاوِي بِالْعَلْطَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ^(٥)، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ لَمَا سَكَتُوا عَنْهُ، وَلَيِّنُوا خَطَأَهُ.

وَالْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي يَقُولُ: "لَا أَعْرِفُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا"، وَكَفَاكَ بِهِ إِمَامًا جَهْدًا مِنْ جَهَابِذَةِ الْحَدِيثِ وَتُقَادِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: "رُبَّمَا وَهَمَ"، فَالَّذِي يَبْدُو لِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ تَبَعَ فِي هَذَا الْحَافِظُ ابْنَ سَعْدٍ.

تَنْبِيْهُ: عَبْدُ الْكَرِيمِ الَّذِي فِي الْإِسْنَادِ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ الْجَزْرِي، أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي أُمِيَّةٍ، ثَقَّةٌ مُتَّقِنٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ^(٦)، وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَظَنَّهُ عَبْدَ الْكَرِيمِ بَنَ أَبِي الْمُخَارِقِ، فَضَعَّفَ الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهِ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ أَنْ أَسْنَدَ الْحَدِيثَ^(٧): "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصْحُحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بَنُ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبُو أُمِيَّةَ الْبَصْرِيُّ"، ثُمَّ سَرَدَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامَ التُّقَادِ فِيهِ.

(١) ((سير أعلام النبلاء)) (٣١١/٨).

(٢) المصدر السابق (٣١٠/٨).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٢٤/٣).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣١٤).

(٥) ينظر: ((ضوابط الجرح والتعديل)) (ص ٥٩).

(٦) المصدر السابق (ص ٣٠١).

(٧) ((الموضوعات)) كتاب الزينة (٢٣٠/٣).

ولأجل ذَا تَعَقُّبُهُ الحافظُ ابنُ حجر^(١) فقال: "قلتُ: وأخطأ في ذلك، فإنَّ الحديثَ من رواية عبدِ الكريمِ الجَزْريِّ التَّيَّةِ المُخَرَّجِ لَهُ في الصَّحِيحِ".

قال العَلَّامةُ الألبانيُّ: "وهذا هو الصَّوابُ، وإليه ذهبَ جَمْعٌ من الحُفَاطِ^(٢)... ومما يؤيد ذلك أَنَّهُ وَقَعَ التصريحُ بِأَنَّهُ الجَزْريُّ في بعضِ الرِّوَايَاتِ، منها روايةُ أبي داود في بعضِ النُّسخِ، مِنْهَا تُسَخَّحُ «عون المعبود»^(٣)".

وَقَدْ قَوَّى وَصَحَّحَ الوجهَ المرفُوعَ جَمْعٌ من العُلَمَاءِ:

قال العَلَّامةُ ابنُ مُفْلِحٍ^(٤) والحافظُ العراقي^(٥): "إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ".

وقال الحافظُ العَلَّائيُّ: "إِسْنَادُ الحديثِ عَلَى شرطِ الصَّحِيحِينَ"^(٦).

وقال الحافظُ ابنُ حجر: "إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَعَلَى تَفْذِيرِ تَرْجِيحِ وَقْفِهِ فَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، فَحُكْمُهُ الرُّفْعُ"^(٧).

(١) ((القول المسدد في الذب عن مسند أحمد)) (ص ٦٤).

(٢) منهم الإمام الحافظ ابن القيم حيث قال في ((تهذيب السنن)) (٧٢/٣) بعدما ذكر إسناد الحديث: " في إسناده عبد الكريم ولم ينسبه أبو داود ولا النسائي، ذكر بعضهم أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، وهو لا يحتاج به. وذكر بعضهم أنه عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد، وهو من الثقات، اتفقا على الاحتجاج به. وهذا هو الصواب، فإنه قد نسب به بعض الرواة في هذا الحديث وقال: " عن عبد الكريم الجزري ". وابن أبي المخارق من أهل البصرة نزل مكة. وأيضاً فإن الذي روى عن عبد الكريم هذا الحديث هو عبيد الله بن عمرو الرقي، وهو مشهور بالرواية عن عبد الكريم الجزري، وهو أيضاً من أهل الجزيرة"، ومن الحفاظ أيضاً الحافظ المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (١١٩/٣)، والحافظ العَلَّائي في ((النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح)) (ص ٣٦)، وغيرهم.

(٣) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٤٨٣/٢).

(٤) ((الأدب الشرعية)) (٣٣٧/٣).

(٥) ((تخریج أحاديث الإحياء)) (ص ١٦٩).

(٦) ((النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح)) (ص ٣٦).

(٧) ((فتح الباري)) (٤٩٩/٦).

وصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ (١)، وَالْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ (٢).

فَائِدَةٌ:

قال الحافظُ النوويُّ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): "أُتِيَ بِأَبِي فُحَّافَةَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلَحِيَّتُهُ كَالثَّغَامَةِ (٣) بَيَاضًا، فَقَالَ -رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ» (٤) : "وَيَحْرُمُ خِضَابُهُ بِالسَّوَادِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ يُكْرَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ، وَالْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ، لِقَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ» هَذَا مَذْهَبُنَا" (٥).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ رَسْلَانَ فِي ذِكْرِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) الْآنِفِ الذِّكْرِ: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَهْدِيدٌ شَدِيدٌ، وَوَعِيدٌ أَكِيدٌ فِي خِضَابِ الشَّعْرِ الْأَبْيَضِ بِالسَّوَادِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ، بَلْ مُحْرَمٌ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ النَّوَوِيِّ" (٦).

(١) ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (١٥٨/١).

(٢) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٤٨٣/٢).

(٣) قال في ((النهاية)) (٢١٤/١): " هو نبتٌ أبيض الزهر والثمر يشبه به الشيب، وقيل هي شجرة تبيضُ كأنها الثلج".

(٤) أخرجه مسلم في ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر وتغيير الشيب (٦/١٥٥/٢١٠٢).

(٥) ((شرح مسلم)) (٩٢/٥).

(٦) ((الإيجاز في شرح سنن أبي داود)) (١٦/٥٨١).

[١١] عن كَعْبِ الْأَخْبَارِ قَالَ: "لَيَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ رِجَالٌ وَإِنَّهُمْ أَحْسَنُ أَصْوَاتًا مِنَ الْعَرَافَاتِ (١) وَحُدَاةِ الْإِبِلِ (٢) لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيَصْبِغَنَّ أَقْوَامٌ بِالسَّوَادِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ (٣) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ الْيَزَنِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ (٤)، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ قَالَ، فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ إِلَى كَعْبٍ ضَعِيفٌ، فِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَامِرٍ الْيَزَنِيُّ: مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثِّقْهُ إِلَّا ابْنُ حَبَّانٍ (٥).

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٧)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً، وَبَقِيَ رِجَالُهُ مُوْتَفَّقُونَ.

(١) وهي المعازف التي يضرب بها، كالغُود، والطَّنْبُور، والدَّف. انظر: ((تاج العروس)) (١٥٥/٢٤).

(٢) قال في ((المصباح المنير)) (ص ١١١): "حَدَوْتُ بِالْإِبِلِ أَحَدُو حَدَوًا: حَثَّتُهَا عَلَى السَّيْرِ بِالْحَدَاءِ، مِثْلُ غُرَابٍ، وَهُوَ الْغَنَاءُ لَهَا، وَحَدَوْتُهُ عَلَى كَذَا يَعْتَثُّ عَلَيْهِ".

(٣) ((حلية الأولياء)) (٣٧٧/٥).

(٤) في المطبوع من ((الحلية)) يزيد بن عمير، وهو تصحيف، والتصويب من كتب التراجم.

(٥) ((الثقات)) (٥٥٢/٧).

(٦) ((التاريخ الكبير)) (١٢/١٠).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (١١/٩).

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَآكَلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالسَّاحِرِ، وَالْغَادِرِ:

[١٢] عن ابنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) رَفَعَهُ: « لا يَنْظُرُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَلَا إِلَى آكَلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَلَا إِلَى سَاحِرٍ وَلَا إِلَى غَادِرٍ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى إِسْرَائِيلَ بْنِ مُوسَى الْبَصْرِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) مَرْفُوعاً.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، أَبُو زَكْرِيَا النَّحَّعِيُّ: مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْهُ إِلَّا ابْنُ حِبَّانَ^(٢)، وَقَالَ: "رُبَّمَا خَالَفَ"، وَذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٣) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، وَمَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وَمَا أَرَى بِهِ بَأْساً"^(٤)، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "فِي حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَهَمٌ"^(٥)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ"^(٦)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ"^(٧).

وَالرَّاجِعُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، صَدُوقٌ يَهُمُّ فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَشْهَدُ لِقَوْلِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "لا يَنْظُرُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَلَا إِلَى آكَلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَلَا إِلَى سَاحِرٍ" الْحَدِيثُ التَّالِي:

(١) ((الحلية)) كما في ((الغرائب المتنقطة من مسند الفردوس)) (٢٨٥٣/٣٤٤/٧)، ولم أقف عليه من المطبوع في ((الحلية)) والله أعلم.

(٢) ((الثقات)) (٢٦٨/٩).

(٣) ((المتنق والمفترق)) (٢٠٤٧/٣).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٦٢/٩).

(٥) ((الضعفاء)) (٢٢٠/٥).

(٦) ((الكاشف)) (٤٦٤/٤).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٠٣).

[١٣] عن عمرو بن حُوَيْلِدٍ الخُزَاعِي (رضي الله عنه)، قال: قال رسولُ الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَانِعِ الزَّكَاةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا إِلَى آكِلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَلَا إِلَى سَاحِرٍ وَلَا إِلَى عَاقٍ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ السَّكَنِ (١) مِنْ طَرِيقِ حَشْرَجٍ (٢) بْنِ نُبَاتَةَ (٣)، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُوَيْلِدٍ الْخُزَاعِيِّ (٤) (رضي الله عنه) بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِلْجَهْلِ بِالْوَاسِطَةِ بَيْنِ ابْنِ السَّكَنِ وَحَشْرَجٍ بْنِ نُبَاتَةَ (٥).

وَحَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ (٦)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ (٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْفَسَوِيُّ (٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ مَرَّةً، وَالتَّسَائِيُّ مَرَّةً (١١): "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَزَادَ أَبُو زُرْعَةَ: "حَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ" (١٢).

(١) ((صحيح ابن السكّن)) كما في ((الإصابة)) لابن حجر (٤/ ٥١٩).

(٢) بفتح الحاء، ثم معجمة ساكنة، ثم راء مفتوحة، ثم جيم. ((تقريب التهذيب)) (ص ١٠٩).

(٣) بضم النون ثم الموحدة ثم المثناة. المصدر السابق.

(٤) وقع خلاف في اسمه فقبل اسمه: خويلد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل كعب بن عمرو، وقيل عمرو

ابن خويلد، والمشهور خويلد بن عمرو، ذكر ذلك كله الحافظ المزي في ((تهذيب الكمال)) (٣٣/ ٤٠٠).

(٥) وذلك لأن الحافظ ابن حجر لم يسق إسناد ابن السكّن كاملاً فساقه من طريق حَشْرَجِ بْنِ نُبَاتَةَ.

(٦) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣/ ٣١١).

(٧) ((سؤالات ابن أبي شيبه)) (ص ٧٩).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٢٩٦).

(٩) ((المعرفة والتاريخ)) (٣/ ١٧٦).

(١٠) ((تهذيب التهذيب)) (١/ ٤٤٠).

(١١) ((ميزان الاعتدال)) (١/ ٥٠٤).

(١٢) ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٢٩٦).

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح، يُكتب حديثه ولا يُحتج به" (١).

وقال ابن عدي: "وأحاديثه حسن، وإفرادات، وغرائب، وقد قُمتُ بعُذرِهِ فيما أنكره عليه، وهو عندي لا بأس به وبرواياته" (٢).

وذكره الإمام البخاري في الضعفاء، وذكر له حديثاً وقال: "لم يُتابع عليه" (٣)، وضعفه أبو زرعة الرازي مرة (٤)، وقال النسائي مرة: "ليس بالقوي" (٥).

وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث مُنكر الرواية فيما يرويه، لا يجوز الاحتجاج بحبره إذا انفرد" (٦)، وقال ابن حجر: "صدوقٌ يهمل" (٧).

والراجح فيه أنه صدوقٌ، حسن الحديث.

تنبيه: تعقب الحافظ ابن عدي الإمام البخاري في ذكره الحديث الذي رواه حشرج بن نبأته من حديث سفينة (رضي الله عنه) أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لأبي بكر، وعمر، وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدي، ثم قال الإمام البخاري عقبه: "وهذا حديث لم يُتابع عليه" (٨).

قال الحافظ ابن عدي: وهذا الحديث الذي أنكره البخاري على حشرج قد روي بغير هذا الإسناد، ثم ساق إسناده، ثم قال: وقد قُمتُ بعُذرِهِ في الحديث الذي أنكره البخاري عليه... (٩).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٢٩٦/٣).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧٥/٣).

(٣) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٣٩).

(٤) ((أسامي الضعفاء)) (٦١١/٢).

(٥) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٣٥).

(٦) ((المجروحين)) (٣٣٨/١).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٠٩).

(٨) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٣٩).

(٩) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧٣/٣-٣٧٤).

وهذا الإسناد الذي ذكره ابن عدي أنه متابع لحشرج بن نباتة، وتعقب به الإمام البخاري هو إسناد تالف، فيه محمد بن الفضل بن عطية العبسي، قال الحافظ ابن حجر: "كذبوه" (١)، وقال الحافظ أيضاً متعقباً الحافظ ابن عدي: "الإسناد الذي زعم ابن عدي أنه متابع لحشرج أضعف من الأول؛ لأنه من رواية محمد بن الفضل بن عطية وهو ساقط" (٢).

والذي يبدو بعد هذا أن مراد الإمام البخاري من قوله: "وهذا حديث لم يتابع عليه" أي من وجه صحيح يثبت.

وفي إسناده أيضاً إسحاق بن إبراهيم صاحب أبي قلابة لم أهد إليه.

وفي إسناده أيضاً مكحول لم أهد إليه (٣).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٣٦).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٤٠).

(٣) ولعله مكحول الشامي، عالم الشام ومفتيها في وقته، لكن الذي روى عنه مكحول هو عمرو بن أبي خزيمة كما في ((الاستيعاب)) (٣/١١٧٤)، و ((تاريخ دمشق)) (٦٠/٢٠٦)، قال الحافظ ابن عبد البر: "عمرو بن أبي خزيمة، ليس بالمعروف، روى عنه مكحول، في صحبته نظر"، فلعله انقلب على بعض الرواة، ومع البحث لم أقف على من نص أن مكحولاً الشامي سمع من عمرو بن خويلد الخزامي، مع ثبوت سماعه من بعض الصحابة (رضي الله عنهم).

الْمُبَحَثُ الثَّامِنُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَهُ قَرَابَةٌ مُّحْتَاجُونَ وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى غَيْرِهِمْ:

[١٤] عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَا يُعَذِّبُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ رَحِمَ الْيَتِيمَ، وَلَآنَ لَهُ فِي الْكَلَامِ، وَرَحِمَ يَتِمَّهُ وَضَعْفَهُ، وَلَمْ يَتَطَاوَلْ عَلَى جَارِهِ بِفَضْلِ مَا آتَاهُ اللَّهُ. وَقَالَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقَةً مِنْ رَجُلٍ وَلَهُ قَرَابَةٌ مُّحْتَاجُونَ إِلَى صَدَقَتِهِ، وَيَصْرِفُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(١) عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ خَالِدِ بْنِ نَزَارٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَامِرِ الْأَسْلَمِيِّ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) مرفوعاً. وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَهُ: "لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ خَالِدُ بْنُ نَزَارٍ".

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ فِيهِ الْمُقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ، أَبُو عَمْرِو الرُّعَيْنِيُّ^(٢) الْمِصْرِيُّ: قَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ: "رَوَاتُهُ لَا بَأْسَ بِهَا"^(٣)، وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ^(٤)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٥): "وُثِّقَ"^(٦)، وَزَادَ ابْنُ دَقِيقٍ: "وَقِيلَ: ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ مَشْهُورِي الرِّوَاةِ بِمِصْرَ"، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَوِيلٌ"^(٧).

وَفِي الْمُقَابِلِ ضَعْفُهُ: الدَّارِقُطِيُّ^(٨)، وَالْهَيْثَمِيُّ^(٩)، وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ ابْنُ الْقَطَّانِ الْقَاسِي^(١٠).

(١) ((المعجم الأوسط)) (٨ / ٣٤٦ / ٨٨٢٩).

(٢) بضم الراء، وفتح العين المهملة ((الأنساب)) (٦ / ١٤٣).

(٣) ((لسان الميزان)) (٨ / ١٤٥).

(٤) ((الترغيب والترهيب)) (٣ / ١٠٠).

(٥) ((الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)) (١ / ٢٦٣).

(٦) لم أقف بعد البحث على من وثقه، وابن يونس وهو ببلديه ترجم له في ((تاريخه)) (١ / ٤٨) ولم ينقل توثيق أحد له، ولعلهما قالاه هكذا لأجل قول المسعودي: "كان من جلة الفقهاء أصحاب مالك" ((ترتيب المدارك)) (٤ / ٣٠٢).

(٧) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٣٩٦).

(٨) ((سير أعلام النبلاء)) (١٣ / ٣٤٥).

(٩) ((مجمع الزوائد)) (٢ / ٢٤٣).

(١٠) ((لسان الميزان)) (٨ / ١٤٥) حيث لم يصرح بتضعيفه، لكن هذا الذي فهمته من قوله عقب ذكره إسناد حديث: "رواته ثقات مشاهير إلا المقدام".

وقال النسائي مرة: "لَيْسَ بِثِقَّةٍ" (١).

وقال ابن أبي حاتم (٢)، وابن يونس (٣): "تَكَلَّمُوا فِيهِ".

وقال محمد بن يوسف الكندي (٤): "لَمْ يَكُنْ بِمَحْمُودٍ فِي رِوَايَتِهِ" (٥).

وقال الذهبي (٦) في حديثٍ استشهد به الحاكم (٧) في سنده المقدام بن داود: "لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ الحاكم، وهو موضوعٌ على سَنَدِ الصَّحِيحِينَ، وَالْمَقْدَامُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ وَالْآفَةُ مِنْهُ".

قال البرهان الحلبي: "فَقَوْلُهُ: وَالْآفَةُ مِنْهُ يُحْتَمَلُ أَنَّه وَضَعَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (٨).

وقال ابن مفرج (٩): "الَّذِي نُقِمَ عَلَى الْمَقْدَامِ رِوَايَتُهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْ مَوْلَاهُ؟ فَأَخْبَرَهُمْ، ثُمَّ مَضُوا إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ (١٠) الَّتِي عَلَى رَأْسِ خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ، فَنَظَرُوا فِيهَا تَارِيخَ وَفَاتِهِ، فَإِذَا الْمَقْدَامُ حِينَئِذٍ ابْنُ أَرْبَعَةِ أَعْوَامٍ أَوْ خَمْسَةٍ" (١١).

قال القاضي عياض: "وَقَدْ أَسَاءَ هَذَا الْقَوْلُ النَّسَائِيَّ جِدًّا، وَنَسَبَهُ إِلَى الْكَذِبِ" (١٢).

(١) في كتابه ((الكنى)) كما نقل ذلك الذهبي في ((السير)) (٣٤٥/١٣).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٣٠٣/٨).

(٣) ((تاريخ ابن يونس)) (٤٨/١).

(٤) أبو عمر المصري، المؤرخ الفقيه الحنفي، كان عارفاً بأحوال الناس وسير الملوك، من جِلَّةِ أهل العلم بالحديث والنسب، تـ (٣٥٠هـ). انظر: ((المقفى الكبير)) (٤٨٩/٧).

(٥) ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) (٣٠٢/٤).

(٦) ((التلخيص)) ضمن كتاب ((المستدرک)) (٧٥٨/١).

(٧) ((المستدرک)) (٧٥٨/١).

(٨) ((الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث)) (ص ٢٦١)، وهذا الاحتمال الذي ذكره بعيد جداً كما سيأتي بيانه.

(٩) وابن مفرج لعله: محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، أبو عبد الله الحافظ، الإمام، الفقيه، تفرد بعلم الحديث، وكان من أعلم أهل الأندلس به، وأقومهم عليه، وأوثقهم فيه، تـ (٣٨٠ هـ). انظر: ((ترتيب المدارك)) (١٤٥/٦)، ((السير)) (٣٩٠/١٦)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة العاشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩٦).

(١٠) قال في ((المصباح المنير)) (ص ٢٢٨): "بضم الهمزة والطاء: السارية".

(١١) ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) (٣٠٢/٤).

(١٢) المصدر السابق.

فَأَقَلُّ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، إِلَّا فِي خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

وفي قصّة سؤَالِهِ عن مَوْلِدِهِ التي من أَجْلِهَا نَسَبُهُ النَّسَائِيُّ إِلَى الْكَذِبِ، فقد يَكُونُ ذَلِكَ صَدَرَ مِنْهُ عن طَرِيقِ الْخَطِأِ وَالْوَهْمِ، أو أَسْمَعَ عَلَيْهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، أو غير ذلك، ومما يَزِيدُ هَذَا الاحْتِمَالَ مَا جَاءَ فِي تَرْجَمَةِ الْمُقَدَّامِ (١) بِأَنَّهُ كَانَ من جِلَّةِ الْفُقَهَاءِ من أَصْحَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَمِنْ كِبَارِ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَانَ عَالِي الدَّرَجَةِ، كَثِيرَ الرِّوَايَةِ، فَقِيهًا مُفْتِيًا، فَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الْكَذِبُ، أو الْوَضْعُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ التَّعَمُّدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ لَمَّا نَقَلَ الْكَلَامَ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ: "وَهَذَا جَرْحٌ هَيِّنٌ، فَلَعَلَّهُ أَسْمَعَ عَلَيْهِ وَهُوَ صَغِيرٌ" (٢).

وفي إِسْنَادِهِ أَيضاً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ، أَبُو عَامِرٍ الْمَدَنِيُّ: مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي دَرَجَةِ تَضْعِيفِهِ -وَانْفَرَدَ ابْنُ بُكَيْرٍ فَوَثَّقَهُ (٣) - فَضَعَّفَهُ: ابْنُ سَعْدٍ (٤)، وَابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٥)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٦)، وَالْجَوْزْجَانِيُّ (٧)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (١٠)، وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "لَيْسَ بِالْمَتْرُوكِ" (١١)، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ (١٢)،

(١) انظر: ((ترتيب المدارك)) (٣٠٢/٤)، ((السير)) (٣٤٥/١٣).

(٢) ((لسان الميزان)) (١٤٥/٨).

(٣) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤٤٢/٤)، وابن بُكَيْرٍ هو: يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ، أَبُو زَكْرِيَا الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ، الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ، الْحَافِظُ الصَّدُوقُ، ت (٢٣١هـ)، انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٦١٢/١٠)، وقد عدّه الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ ضمن الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ فِي ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٧٠).

(٤) ((الطبقات الكبرى)) (٥٥٧/٧).

(٥) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (١٧٢/٣).

(٦) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ٢٢٩)، ((الضعفاء الكبير)) (٤١٥/٣).

(٧) ((أحوال الرجال)) (ص ١٤٠).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (١٢٣/٥).

(٩) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤٤١/٤) ((تهذيب التهذيب)) (٣٦٤/٢).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (١٢٣/٥).

(١١) وهذا خلاف ما جاء في المطبوع من ((تهذيب التهذيب)) طبعة الرسالة (٣٦٤/٢): "وقال أبو حاتم أيضاً: متروك".

(١٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٦١).

والدارقطني^(١)، وأبو أحمد الحاكم^(٢)، والذهبي^(٣) وابن حجر^(٤).

وذكره: العقيلي^(٥)، وابن شاهين^(٦) في جملة الضعفاء.

قال الإمام البخاري مرة: "يَتَكَلَّمُونَ فِي حَفْظِهِ"^(٧).

وقال ابن حبان: "كَانَ مَنْ يَقْلُبُ الْأَسَانِيدَ وَالْمَتُونَ، يَرْفَعُ الْمَراسِيلَ وَالْمَوْقُوفَ"^(٨).

وقال ابن عدي: "وَهُوَ عَزِيزُ الْحَدِيثِ، وَلَا يُتَابَعُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْهُ، وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"^(٩).

وَفِي الْمُقَابِلِ اشْتَدَّ تَضْعِيفُ آخَرِينَ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(١٠)، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِ: "ضَعِيفٌ ضَعِيفٌ"^(١١)، وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مَرَّةً: "ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"^(١٢).

فَالرَّاجِعُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلاعتبار.

(١) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٦١).

(٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤/٤٤٢)، ((تهذيب التهذيب)) (٢/٣٦٤).

(٣) ((الكاشف)) (٣/١٥٢).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٥١).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٣/٤١٤).

(٦) ((تاريخ أسماء الضعفاء)) (ص ١١٧).

(٧) ((التاريخ الكبير)) (٦/١٩٣).

(٨) ((المجروحين)) (١/٤٩٨).

(٩) ((الكامل في الضعفاء)) (٥/٢٥٦).

(١٠) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣/١٦١).

(١١) ((سؤالات ابن أبي شيبه)) (ص ١١٧)، ويحتمل أنه أراد تأكيد ضعفه فقط، ولم يرد أنه ضعيف جداً.

(١٢) ((الضعفاء والمتروكون)) لابن الجوزي (٢/١٢٩)، ((تهذيب التهذيب)) (٢/٣٦٤).

المُبَحَثُ التَّاسِعُ: مَا وَرَدَ فِي التَّاجِرِ الْفَاجِرِ:

[١٥] عن عبد الرحمن بن فارس الغفاري، قال: "أَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مِثْلَكَ مِنْ قَوْمِي وَلَا أَعْرِفُهُ؟ قَالَ: شَعَلْتَنِي التِّجَارَةُ، قَالَ: فَإِنَّا كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ مِنْ نَفَرٍ (١) لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَاجِرٌ فَاجِرٌ، وَكُنَّا نَعُدُّ الْفَاجِرَ الَّذِي يُحَلِّي السِّلْعَةَ بِمَا لَيْسَ فِيهَا".

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ:

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢) مِنْ طَرِيقِ مِسْعَرٍ (٣) بْنِ كِدَامٍ (٤)، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي شُعْبَةَ، عَنْ ابْنِ فَارِسٍ قَالَ، وَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الدُّوْلَابِيُّ (٥) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ (٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٧) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ بِهِ. وَلَفْظُهُ: "قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ فَقَالَ لِي: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ. قَالَ: مِنْ قَوْمِي وَلَا أَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ: شَعَلْتَنَا عَنْكَ هَذِهِ التِّجَارَةُ. قَالَ: أَلَكِ عَنْهَا غَنًى؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "فَدَعَهَا فَإِنَّا كُنَّا نَحَدَّثُ أَنَّ التَّاجِرَ فَاجِرٌ. قَالَ: وَفُجُورُهُ أَنْ يُحَلِّي (٨) السِّلْعَةَ بِمَا لَيْسَ فِيهَا".

وَأَقْتَصَرَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ عَلَى قَوْلِهِ: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ" فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَائِرَ الْقِصَّةِ.

(١) اسم جمع، يقع على جماعة من الرجال خاصة ما بين الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه.

((النهاية)) (٥ / ٩٣).

(٢) ((الجامع لشعب الإيمان)) باب في الأمانات وما يجب من أدائها إلى أهلها (٧/٢٢٣/٤٩٠٩).

(٣) بكسر أوله، وسكون السين وفتح العين المهملتين. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٦١)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٠٨).

(٤) بكسر الكاف ودال خفيفة مهملة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٨٧).

(٥) ((الكنى والأسماء)) (٣/٩٠٦/١٥٩١).

(٦) ((الأسامي والكنى)) (٤/٢٣٢).

(٧) ((شعب الإيمان)) باب في الأمانات وما يجب من أدائها إلى أهلها (٧/٢٢٤/٤٩١٠).

(٨) هكذا في المطبوع، ولعل الأولى "يحلي" والله أعلم.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَبُو شُعْبَةَ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، سِوَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ
الْكَبِيرُ بِقَوْلِهِ: "أَبُو شُعْبَةَ عَنْ أَبِي فَارِسٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَارِسٍ الْغِفَارِيِّ الْأَبْلَقِ، رَوَى عَنْهُ: أَبُو
زَيْدٌ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ الزَّرَادِ الْهَلَالِي، حَدِيثُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ" (١)، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْعَيْنِ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، وَلَيْسَ فِيهِ جَرَحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ.

وَفِيهِ أَيْضاً ابْنُ فَارِسٍ، وَهُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فَارِسٍ الْغِفَارِيُّ الْأَبْلَقُ، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ
الْبُخَارِيُّ (٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٣)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْعَيْنِ.

(١) ((الأسامي والكنى)) (٢٣٢/٤).

(٢) ((التاريخ الكبير)) (٥٦٠/١٠).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٣٢٦/٩).

المُبَحَّثُ العَاشِرُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ ابْنَ السَّبِيلِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامَهُ لِأَجْلِ الدُّنْيَا،
وَمَنْ كَذَبَ فِي بَيْعِهِ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ:

[١٦] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلُ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ^(١)، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سَلْعَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ^(٢) فَقَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا كَذًا وَكَذًا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ. ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٣) ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٤) وَالْفُطُّ لُهُ، وَمُسْلِمٌ^(٥)، وَابْنُ مَنَدَةَ^(٦) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ،
عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مَرْفُوعًا.

(١) المراد بابن السبيل هنا المسافر، سمي بذلك لأن الطريق تبرزه وتظهره فكأنها ولدته، وقيل سمي بذلك لملازمته إياه.
انظر: ((المفهم)) (٣٠٦/١).

(٢) قال العلامة العيني في ((عمدة القاري)) (٦٣٣/١١): "قوله: ((بعد العصر)) هذا ليس بقيد، وإنما خرج مخرج الغالب، إذ كانت عادتهم الحلف بمثله؛ وذلك لأن الغالب أن مثله كان يقع في آخر النهار حيث أرادوا الانعزال عن السوق والفراغ عن معاملتهم، وقيل خصص العصر بالذكر لما فيه من زيادة الجراءة... والعصر هو وقت صعود ملائكة النهار، ولهذا يغلب في أيمان اللعان به، وقيل لأن وقت العصر وقت تعظم فيه المعاصي؛ لارتفاع الملائكة بالأعمال إلى الرب تعالى فيعظم أن يرتفعوا بالمعاصي، ويكون آخر عمله هو المرفوع فالخواتم هي المرجوة وإن كانت اليمين الفاجرة محرمة كل وقت".

(٣) سورة آل عمران: الآية ٧٧.

(٤) ((الصحيح)) كتاب المساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء (٢٣٥٨/١١٠/٣).

(٥) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم اسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف (١٠٨/٧٢/١).

(٦) ((الإيمان)) (٦٢٤/٦٥٢/٢).

وعند مسلم: «... وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ ».

وعند ابن مَنَدَه: «... رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ وَفَى، وَإِنْ مَنَعَهُ نَكَثَ^(١) ».

وأخرجه الإمام البخاري أيضاً^(٢) من طريق عمرو بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ^(٣)، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ ».

(١) أي: نقض العهد. انظر: ((النهاية)) (١١٤/٥)، قال العلامة ابن بطال في ((شرح البخاري)) (٢٧٩/٨): " في هذا الحديث وعيد شديد في الخروج على الأئمة ونكث بيعتهم؛ لأمر الله بالوفاء بالعقود، إذ في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج، والأموال، وحقق الدماء، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة، وتشتت الألفة".

والأمر كما قال (رحمه الله) وما يرى اليوم في بعض بلاد المسلمين من الفتن والشور والقتال إنما هو بسبب الإخلال بهذا الأصل العظيم ألا وهو السمع والطاعة لولاة الأمر - في غير معصية -، وترك الخروج عليهم وشق عصا الطاعة، ولو أن الناس التزموا هذا الأصل العظيم لسعدوا واستقام لهم أمر دينهم ودنياهم ولاستراحوا من كثير من الشور والفتن، والله المستعان، ولأهمية هذا الأمر ينظر كتاب ((معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة)) للشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم (رحمه الله) فالكتاب من أنفع ما كتب حول الواجب الشرعي على الرعية تجاه ولي الأمر المسلم.

(٢) ((الصحيح)) كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقرية أحق بمائه (٢٣٦٩/١١٢/٣).

(٣) قال ابن الملقن في ((التوضيح لشرح الجامع الصحيح)) (٦١٥/١٦): " خص المسلم؛ لأنه أكثر من يعامل، وإلا فلا فرق".

[١٧] عن أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، وهم عذاب أليم » قال فقراها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثلاث مرار. قال أبو ذر: خابوا وخسروا. من هم يا رسول الله؟ قال: « المسبل، والمنان^(١)، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب ».

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام مسلم^(٢) من طريق حَرْشَةَ^(٣) بن الحُرِّ^(٤)، عن أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه) مرفوعاً.

(١) سيأتي ذكر المسبل والمنان في مبحث مستقل.

(٢) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم اسبال الإزار والمرّ بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف (١٠٦/٧١/١)

(٣) بفتحات والشين المعجمة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ١٣٣)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٤٠).

(٤) بضم المهملة. المصدرين السابقين.

المبحث الحادي عشر: ما وردَ فيمن باعَ حُرًّا، وحُرًّا باعَ نفسه، ومن أكلَ حقَّ الأجير:

[١٨] عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: حُرٌّ باعَ حُرًّا، وَحُرٌّ باعَ نفسه، وَرَجُلٌ أَبْطَلَ كِرَاءَ أَجِيرٍ حَتَّى جَفَّ رَشْحُهُ^(١) » قَالَ مُحَمَّدٌ: قُلْنَا لِبَقِيَّةٍ: أَيُّ أَجِيرٍ؟ قَالَ: الْحَمَلُ.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي^(٢) وعنه أبو القاسم السَّهْمِيُّ الجُرْجَانِيُّ^(٣) عن الحسن بن خَلْف ابن سليمان الإِسْتِرَابَازِيِّ^(٤)، عن محمد بن عبد الله البَصْرِيِّ، عن بَقِيَّةَ بن الوليد، عن بكر بن حُنَيْسٍ^(٥)، عن مُجَاهِدٍ، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) به.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، مُسَلَّسٌ بِالْعِلَلِ:

فيه الحسن بن خَلْف الإِسْتِرَابَازِيُّ مجهولُ الحال^(٦)، وأيضاً شيخه محمد بن عبد الله ابن عبد الملك الأَسَامِيُّ البَصْرِيُّ مجهولُ الحال^(٧).

(١) قال في ((النهاية)) (٢٢٤/٢): "الشرح: العرق". والمعنى: أنه استعمله حتى تعب وعرق بدنه، فلما فرغ من عمله لم يعطه أجره. انظر: ((فيض القدير)) (٣٣٣/٣).

(٢) ((المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي)) (٢٤٢/٦١٢/٢).

(٣) ((تاريخ جرجان)) (ص ١٨٥/٢٤٧).

(٤) بكسر الألف وسكون السين المهملة وكسر التاء وفتح الراء والباء الموحدة، في آخرها ذال معجمة، نسبة إلى إستراباذ، بلدة من بلاد مازندران بين سارية وجرجان، وتسمى اليوم بجرجان وهي مدينة إيرانية جميلة. انظر: ((الأنساب)) (١٩٩/١)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص ٢٦٢).

(٥) بالمعجمة والنون وآخره سين مهملة، مصغر. ((تقريب التهذيب)) (ص ٦٥)، جاء في المطبوع من " تاريخ جرجان " "حنيس" بجاء مهملة وهو تصحيف، والتصويب من كتب التراجم.

(٦) إن كان هو نفسه الذي روى من طريقه الدارقطني في ((السنن)) (١٨٥/١) عن عبد الصمد بن علي فهو مجهول الحال، وإلا فهو في عداد مجهول العين، والله أعلم.

(٧) له ترجمة مختصرة في ((الأنساب)) (١٩٢/١)، والأَسَامِيُّ بضم الألف وفتح السين نسبة إلى أسامة بن زيد (رضي الله عنه) انظر: المصدر السابق (١٩١/١)، وجاء في ((ميزان الاعتدال)) (١٦٦/٤): "محمد بن عبد الله بن عبد الملك. قال أبو ذر الهزوي الحافظ: كذاب، ولا يكاد يعرف". فيحتمل أنه هو، والله أعلم.

وفيه أيضاً بقیةُ بن الولید، قال الحافظُ ابن حجر: "صدوقٌ كثيرُ التدليسِ عن الضعفاء" (١)، وقد عنعن هنا.

وفيه أيضاً بكرُ بن خنيسٍ مُختلفٌ فيه: وثقه: أبو الحسن العجلي (٢).

وقال ابنُ معین مرة: "شيخٌ صالحٌ لا بأسَ به، إلا أنه كان يروي عن ضعفاءٍ، ويكتبُ من حديثه الرقاق" (٣).

وقال ابنُ حجر: "صدوقٌ له أغلاطٌ أفرطَ فيه ابن حبان" (٤).

وضَعَفَهُ: ابنُ معین مرة (٥)، وعليُّ بنُ المديني (٦)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٧)، وزاد "وهو موصوفٌ بالرواية والزهد"، وعمرُو بنُ عليِّ الفلاس (٨)، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ (٩)، والبرزازی (١٠)، والنسائي (١١)، والدارقطني مرة (١٢)، وسئلَ عنه عليُّ بنُ المديني مرة؟ فقال: "للحديثِ رجالٌ" (١٣).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٦٥)، وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤٩) في المرتبة الرابعة، وهي الطبقة الذين كثر تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، ولا يقبل من حديثهم إلا بما صرحوا به بالسماع. المصدر السابق (ص ١٤).

(٢) ((الثقات)) (١/٢٥٠).

(٣) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/١٨٨)، جاء في طبعة الرشد (٢/٤٣٣): "ويكثر من حديث الرقاق"، والذي يبدو أن المثبت هو الصواب؛ لأنه هكذا جاء في عدة مصادر مثل: ((تاريخ بغداد)) (٧/٥٧٣)، و ((الكامل في أسماء الرجال)) (٣/٤٢٩)، و ((تهذيب الكمال)) (١/٣٧١) و ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٤٢).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٦٥).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/١٨٨).

(٦) ((تاريخ بغداد)) (٧/٥٧٤).

(٧) ((إكمال تهذيب الكمال)) (١/٥٥٥)، ((تهذيب التهذيب)) (١/٢٤٣).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (١/٥٣١).

(٩) ((تاريخ بغداد)) (٧/٥٧٥).

(١٠) ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٨٢).

(١١) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٥).

(١٢) ((السنن)) (٣/٢٨).

(١٣) ((الجرح والتعديل)) (٢/٣٨٤).

وقال ابنُ عَمَّارِ الموصلي^(١): "ليسَ بمتروك، وهو شيخٌ صاحبُ غَزْوٍ"^(٢).

وقال الجَوْزْجَانِي: "كان يروي كُلَّ مُنْكَرٍ عن كُلِّ مُنْكَرٍ، وكان لا بأسَ به في نفسه"^(٣).

وذكره يعقوبُ بنُ سفيانَ القَسَوِي في بابٍ من يُرْغَبُ عن الروايةِ عنهم^(٤).

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: "سمعتُ أبي وسُئِلَ عن بَكْرِ بنِ حُنَيْسٍ فقال: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا غَزَاءً، ليسَ هُوَ بِقَوِي في الحديثِ. قلتُ: هو مَتْرُوكُ الحديثِ؟ قال لا يَبْلُغُ التَّرْكَ"^(٥).

وذكره العُقَيْلِيُّ في جُمْلَةِ الضَّعَفَاءِ^(٦).

وقال ابنُ عَدِي: "وهو ممن يُكْتَبُ حديثُهُ، وهو يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ عن قومٍ لا بأسَ بهم، وهو في نفسه رَجُلٌ صَالِحٌ إِلَّا أَنَّ الصَّالِحِينَ يُشَبَّهُ عَلَيْهِمُ الْحَدِيثُ، وربما حَدَّثُوا بِالتَّوَهُّمِ، وحديثُهُ في جُمْلَةِ حديثِ الضَّعَفَاءِ، وليسَ هُوَ ممن يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ"^(٧).

وقال ابنُ القُطَّانِ القَاسِي: "وهو عندهم ضَعِيفٌ"^(٨).

(١) أبو جعفر محمد بن عبد الله، الحافظ، الإمام، الحجة (ت-٢٤٢هـ). انظر: ((تذكرة الحفاظ)) (٢/٤٩٤)، وقد عدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الرابعة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٧٣)، وقال: "حافظ الموصلي، وله كلام جيد في الجرح والتعديل، وتصانيف".

(٢) ((تاريخ بغداد)) (٧/٥٧٢).

(٣) ((أحوال الرجال)) (ص ١٠٨) وقوله: "وكان لا بأس به..." زيادة من ((الكامل في الضعفاء)) (٢/١٨٨)، و((تاريخ بغداد)) (٧/٥٧٤) إلا أنه جاء في الأخير ((زاد البرقاني: وكان في رأيه لا بأس به))، والذي يبدو أن المثبت هو الأقرب للصواب، وهو الذي يقتضيه السياق، وفي نفس الوقت لم أفق على من وصف بكر بن حنيس بالفقه والرأي، بل غاية أمره أنه كان موصوفاً بالزهد والعبادة، والله أعلم.

(٤) ((المعرفة والتاريخ)) (٣/٣٥)، وقال عقب التبويب: "وكنْتُ أسمع أصحابنا يضعفونهم".

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٢/٣٨٤).

(٦) ((الضعفاء الكبير)) (١/٥٣١).

(٧) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/١٩١).

(٨) ((بيان الوهم والإيهام)) (٣/١٠١).

وَفِي الْمَقَابِلِ اشْتَدَّ تَضْعِيفُ آخِرِينَ لَهُ: فقال ابنُ مَعِينٍ مرة^(١) وأبو داود^(٢): "ليس بشيء".
وقال أحمدُ بنُ صالح^(٣) والدارقطني مرة^(٤): "مَثْرُوكٌ".

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي: "ذاهبُ الحديث"^(٥).

وقال ابنُ حَبَّانٍ: "يُروى عن الكوفيين والبصريين أشياء موضوعةٌ يَسْبِقُ إلى القلبِ أَنَّهُ المتعمِّدُ لها"^(٦).

وقال الذهبي: "واه"^(٧).

والذي يَظْهَرُ لي من مجموع كلام الأئمة فيه أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى
دَرَجَةِ التَّرْكِ، كما قاله أبو حاتم الرازي، والله أعلم.

وَأَمَّا قولُ الحافظِ ابنِ حَبَّانٍ فيه أَنَّهُ روى أشياء يَسْبِقُ إلى القلبِ أَنَّهُ متعمِّدٌ لها فقد تعقبه
الحافظ ابن حجر بقوله: "أفرطَ فيه ابنُ حَبَّانٍ" وقد تقدم، فالرجلُ وَصَفُهُ الأئمةُ: بالصلاح
والعبادة والزُّهْدِ، فمن كان كذلك فَيَبْعُدُ من مثله أن يَتَعَمَّدَ الوضعَ في حديثِ رسول الله -صلى
الله عليه وسلم-، وإنما غايةُ ما في الأمرِ أَنَّ الرجلَ كان مشغولاً بالعبادة، ولم يكن الحديثُ من
شأنِهِ، فَوَقَعَ في غَفْلَةِ الصالحين، ولهذا قال ابنُ عَدِي كما تقدَّم: "وهو في نفسه رجلٌ صالحٌ إِلَّا
أَنَّ الصالحين يُشَبِّهُ عليهم الحديثُ، وربما حَدَّثُوا بالتَّوَهُُّمِ".

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٢٨٠/٣).

(٢) ((سؤالات الآجري)) (٢٨٦/٢).

(٣) ((تاريخ بغداد)) (٥٧٤/٧)، وأحمد بن صالح هو: المصري الطبري، أبو جعفر، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار
المصرية (ت ٢٤٨ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (١٦٠/١٢)، وقد عَدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الرابعة في ((
ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٧٣).

(٤) ((سؤالات البرقاني)) (ص ١٩).

(٥) ((سؤالات البردعي)) (٤٤٩/٢)، ولفظة ((الحديث)) زيادة من ((تهذيب التهذيب)) (٢٤٣/١).

(٦) ((المجروحين)) (٢٢٣/١).

(٧) ((الكاشف)) (١٨٤/٢).

وأما قولُ الحافظين أحمدَ بنِ صالح والدارقطني: "مُتْرُوكٌ"، فأكثرُ الأئمةِ على أنه ضَعِيفٌ كما مرَّ، وقد أسندَ الحافظُ ابنُ الصلاح عن أحمدَ بنِ صالحٍ قوله: "لا يُتْرَكُ حديثُ رجلٍ حتى يَجْتَمَعَ الجميعُ على تركِ حديثه". قد يُقَالُ: "فلانٌ ضَعِيفٌ"، فأَمَّا أن يُقالَ: "فلانٌ مُتْرُوكٌ" فلا، إِلَّا أن يُجْمَعَ الجميعُ على تركه" (١).

ويُضَافُ على ما تقدَّمَ أيضاً أنَّ وصفَ "المُتْرُوكِ" قد دَفَعَهُ عن بَكْرِ بنِ حُنَيْسٍ إِمَامَانِ حَافِظَانِ: ابنُ عَمَّارِ الموصلي، وأبو حاتم الرازي كما سَلَفَ. قال العلامةُ الألباني: إسناده ضَعِيفٌ (٢).

لكن الذي يظهرُ أنه ضَعِيفٌ جِدًّا لما تقدم بيانه.

(١) ((علوم الحديث)) (ص ١٢٨).

(٢) انظر: ((ضعيف الجامع الصغير)) (ص ٣٨٥/٢٦٠٥)، ((السلسلة الضعيفة)) (٧/٤٥٥/٣٤٥٢).

المبحث الثاني عشر: مَا وَرَدَ فِيْمَنَ أَتَى رَجُلًا، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا، وَمَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ:

[١٩] عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ ».

تخريج الحديث:

هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنْهُ رَفْعًا وَوَقْفًا:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَرْفُوعُ: فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) وَ- مِنْ طَرِيقِهِ -: (أَبُو يَعْلَى^(٣) وَابْنُ حَبَّانَ^(٤)، وَابْنُ عَدِي^(٥))، وَابْنُ خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) مَرْفُوعًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَوْقُوفُ: فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(١٠) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) قَالَ: " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَجُلٍ أَتَى بِهَيْمَةٍ أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا ".

(١) ((الجامع)) أبواب الرضاع عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (١١٦٥/٤٥٧/٢).

(٢) ((المصنف)) كتاب النكاح، باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن (١٧٦٤٤/٣٨٠/٩).

(٣) ((المسند)) (٢٣٧٨/٢٦٦/٤).

(٤) ((صحيح ابن حبان)) ذكر التغليظ على من أتى رجلاً أو امرأة في دبرها (٢٩٢٢/٥٤٤/٣).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٧٩/٤).

(٦) ((المسند)) (٥٢١٢/٣٨٠/١١).

(٧) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه (٨٩٥٢/١٩٧/٨).

(٨) ((المنتقى)) كتاب النكاح (ص ٧٨٩/٢٦٨).

(٩) ((مساوئ الأخلاق)) باب ما في اللواط من التغليظ وأليم العذاب (ص ٤٤٤/٢٠٣).

(١٠) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه (٨٩٥٣/١٩٧/٨).

والحديث من كلا الوجهين محفوظاً، وهذا الاختلاف الواقع فيه لا يضر؛ إذ الموقوف له حكم المرفوع، لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي والاجتهاد.

والحديث من وجهه المرفوع المحفوظ إسناده حسن؛ لأجل الضحاك بن عثمان الحزامي، وثقة: ابن سعد^(١)، وزاد: "كان ثبناً كثير الحديث"، وابن بكير^(٢)، وابن معين^(٣)، وابن المديني مرة^(٤)، والإمام أحمد^(٥)، وأبو داود^(٦)، وابن حبان^(٧)، وقال في موضع آخر: "من المتقين"^(٨).

وقال ابن نمير^(٩)، والعجلي^(١٠): "جائز الحديث"، وزاد ابن نمير: "لا بأس به".

وقال يعقوب بن شيبه^(١١)، والذهبي^(١٢)، وابن حجر^(١٣): "صدوق"، وزاد الأول: "في حديثه ضعف"، وزاد الأخير: "يهم".

ولينه: يحيى بن سعيد القطان^(١٤)، وابن المديني مرة^(١٥)، وأبو زرعة الرازي^(١٦).

(١) ((الطبقات الكبرى)) (٥٥١/٧).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(٣) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٣٥).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(٥) ((سؤالات الأثر)) (ص ٥٢)، ((الجرح والتعديل)) (٤٦٠/٤).

(٦) ((تهذيب الكمال)) (٢٧٤/١٣)، ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(٧) ((الثقات)) (٤٨٢/٦).

(٨) ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص ١٦٣).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(١٠) ((الثقات)) (٤٧١/١).

(١١) ((ميزان الاعتدال)) (٢٩٨/٢).

(١٢) المصدر السابق

(١٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢١).

(١٤) ((ميزان الاعتدال)) (٢٩٨/٢).

(١٥) ((من تكلم فيه وهو موثق)) (ص ٢٧٠).

(١٦) ((الجرح والتعديل)) (٤٦٠/٤).

وقال أبو حاتم الرازي: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو صدوق" (١).

وقال ابن عبد البر: "كان كثير الخطأ ليس بحجة" (٢).

والذي يظهر لي من حاله أنه صدوق حسن الحديث، وقريب من الثقة.

وأما قول الحافظ ابن عبد البر: "كان كثير الخطأ..."، فمحل نظر إذ لم يُتابعه عليه أحد، بل قد أطلق جماعة من الأئمة توثيقه كما تقدّم.

وأما أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر ثقة إمام تُكَلِّم فيه بما لا يقدح:

قال إسحاق بن راهويه: "سألت وكيع بن الجراح عن أبي خالد الأحمر؟ فقال: وأبو خالد ممن يُسأل عنه" (٣).

ووثقه: ابن سعد (٤)، وزاد: "كثير الحديث"، وابن معين مرة (٥)، حيث قال: "ليس به بأس، ثقة ثقة"، وزاد مرة: "وليس بثبت" (٦)، وعلي بن المديني (٧)، ومحمد بن يزيد الرقاعي (٨)، وزاد: "المأمون"، وأبو الحسن العجلي (٩)، وزاد: "ثبت"، والبرار مرة (١٠)، وابن حبان (١١)، وقال

(١) ((الجرح والتعديل)) (٤٦٠/٤)، وقوله: "وهو صدوق" زيادة من ((الكمال في أسماء الرجال)) (١٠/٦)، و((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٣/٢).

(٣) ((تاريخ بغداد)) (٣٠/١٠)، ولا شك أن هذا القول من الإمام وكيع من أعلى درجات التوثيق.

(٤) ((الطبقات الكبرى)) (٥١٣/٨).

(٥) ((تاريخ ابن معين)) برواية ابن محرز (٩٦/١).

(٦) ((الضعفاء الكبير)) (٢٢/٣).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (١٠٧/٤).

(٨) ((تاريخ بغداد)) (٢٩/١٠)، ومحمد بن يزيد هو: أبو هشام العجلي الكوفي، العلامة الحافظ الفقيه، قاضي بغداد

(ت ٢٤٨ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (١٥٣/١٢)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الرابعة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٧٧).

(٩) ((الثقات)) (٤٢٧/١)، ولفظة ((ثبت)) زيادة من ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤٥٧/٣).

(١٠) في كتابه ((السنن)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤٥٧/٣).

(١١) ((الثقات)) (٣٩٥/٦).

في مَوْضِعٍ آخَرَ: " من مُتَّقِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ ثَبْتًا " (١)، والدارقطني (٢)، وابنُ خَلْفُون (٣)،
 والمنذري (٤)، وزاد: احتَجَّ به البخاري ومسلم في " صَحِيحِهِمَا "، وذكره ابنُ شاهين في ثِقَاتِهِ (٥).
 وقال ابنُ عبد الهادي (٦) والذهبيُّ مرة (٧): " الحافظُ " وزادَ الذهبيُّ: " الإمامُ "، وقال مرة: " كان من أئمة الحديث " (٨)، ورمز له بـ (صح) (٩).
 وقال ابنُ مَعِين مرة (١٠)، وأبو حاتم الرازي (١١)، والذهبيُّ (١٢)، وابنُ حجر (١٣): " صَدُوقٌ "،
 وزاد الأول: " ليسَ بِحُجَّةٍ "، وزاد الثالث: " إِمَامٌ "، وزاد الأخير: " يُخْطِئُ "،
 وقال النَّسَائِيُّ: " ليسَ به بأسٌ " (١٤).

(١) ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص ٢٠٢).

(٢) ((السنن)) (٩٩/٣).

(٣) ((الثقات)) كما ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤٥٧/٣)، وابن خلفون هو أبو بكر محمد بن إسماعيل الأندلسي،
 الحافظ المتقن العلامة، كان بصيراً بصناعة الحديث، حافظاً للرجال، (ت ٦٣٦هـ). انظر: ((طبقات علماء الحديث))
 (١٨٢/٤)، ((السير)) (٧١/٢٣)، وقد عدّه الذهبي في ضمن الطبقة التاسعة عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح
 والتعديل)) (ص ٢٠٧).

(٤) ((مختصر سنن أبي داود)) (١٨٤/١).

(٥) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ١٠٠).

(٦) ((طبقات علماء الحديث)) (٣٩٨/١).

(٧) ((السير)) (١٩/٩).

(٨) المصدر السابق (٢١/٩).

(٩) وهذا الرمز يستعمله الحافظ الذهبي لمن هو مختلف فيه والعمل على توثيقه، كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في
 مقدمة ((لسان الميزان)) (٢٠٠/١)، وذكر الحافظ ابن حجر أنه ذكر ذلك في ترجمة أبان بن العطار، ولم أقف على ذلك
 في ترجمته من ((الميزان)) (٥٧/١)، والله أعلم.

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٧٨/٤).

(١١) ((الجرح والتعديل)) (١٠٧/٤).

(١٢) ((الكاشف)) (٥٧٠/٢).

(١٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٠).

(١٤) ((تهذيب التهذيب)) (٨٩/٢).

واحتجَّ به أصحابُ الكتبِ الستة^(١).

وَأَسَدُ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيُّ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: "ذَكَرُوا عِنْدَ سَفْيَانَ^(٢) أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرَ، فَقَالَ: ابْنُ ثُمَيْرٍ رَجُلٌ صَالِحٌ".

فَعَلَّقَ الْخَطِيبُ قَائِلًا: "كَانَ سَفْيَانُ يَعِيبُ عَلَى أَبِي خَالِدٍ خُرُوجَهُ مَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَسَنٍ^(٣)، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَمْ يَكُنْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ فِيهِ"^(٤).

وهذه الشهادة من الحافظِ الخطيبِ البغداديِّ قاضيةٌ بأنَّ الرجلَ ثَبَتَ في الحديثِ، حتَّى إِنَّ الإمامَ الثوريَّ مَا كَانَ يَطْعَنُ فِي حَدِيثِهِ.

قال الذهبيُّ: "كَانَ مَوْصُوفًا بِالْخَيْرِ وَالِدِينَ، وَلَهُ هَقْوَةٌ وَهِيَ خُرُوجُهُ مَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَسَنٍ، وَحَدِيثُهُ مُحْتَجٌّ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ"^(٥).

وفي المقابلِ ضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ:

قال البزَّارُ مرَّةً: "لَيْسَ مِمَّا يَلْزَمُ زِيَادَتُهُ حُجَّةٌ؛ لِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا، وَأَنَّهُ قَدْ رَوَى أَحَادِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهَا"^(٦).

وذكره العُقيليُّ في جُمْلَةِ الضَعْفَاءِ^(٧).

(١) ((تهذيب الكمال)) (٣٩٤/١١).

(٢) وسفيان هنا هو: ابن سعيد الثوري؛ لأن أبا نعيم الفضل بن دكين إذا روى عن ابن عيينة صرح به بقوله: حدثنا ابن عيينة، بخلاف الثوري فإنه لا يصرح به، بل يكتفي بقوله: حدثنا سفيان، وبهذه الطريقة يرتفع اللبس.

انظر: ((القواعد المفيدة في معرفة أسماء رجال البخاري)) (ص ٨).

(٣) انظر: ((البداية والنهاية)) (٣٥٥/١٣) أحداث سنة خمس وأربعين ومائة.

(٤) ((تاريخ بغداد)) (٢٩/١٠).

(٥) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٠/٩).

(٦) ((السنن)) كما في ((تهذيب التهذيب)) (٨٩ / ٢)، والمراد بـ((السنن)) كتابه المشهور بـ((مسند البزار)).

(٧) ((الضعفاء الكبير)) (٢١/٢).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: "وأبو خالد الأحمر له أحاديثٌ صالحةٌ، ما أعلمُ له غيرَ ما ذكرتُ مما فيه كلامٌ ويحتاجُ فيه إلى بيانٍ، وإنما أتى هذا من سوءِ حفظه فيغلطُ ويخطئُ، وهو في الأصلِ كما قال ابنُ مَعِينٍ: صدوقٌ وليسَ بحجّةٍ" (١).

فالمراجعُ من حاله أَنَّهُ ثِقَّةٌ حَافِظٌ، وغايَةُ ما في الأمرِ أَنَّهُ انفردَ ببعضِ الأحاديثِ، وحولفَ في بعضها، فأما كونه انفردَ ببعضِ الأحاديثِ ولم يُتَّبعَ عليها فهو كغيره من الثقات الذين انفردوا ببعضِ الأحاديثِ، وأما كونه حولفَ في بعضِ الأحاديثِ، فليسَ من شرطِ الثقةِ ألاَّ يخطئَ، ولهذا قال الذهبيُّ بعد أن ذكرَ كلامَ ابنِ عَدِيٍّ السابق: "قلتُ: الرجلُ من أصحابِ الكتبِ الستّةِ، وهو مُكثِّرٌ؛ يَهُمُّ كغيره" (٢).

وهنا وقفاتٌ: الأولى: في قولِ الإمامِ ابنِ مَعِينٍ: "ثِقَّةٌ وليسَ بِثَبَّتٍ".

لعلَّ الحاملَ لابنِ مَعِينٍ في قوله: "ليسَ بِثَبَّتٍ" روايةُ أبي خالدٍ الأحمرٍ لحديث: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبُرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا...» كما تُؤمى إليه روايةُ الدوري (٣)، وهذا الحديثُ أخرجه: أبو داود (٤)، وابنُ مَاجَه (٥)، وغيرُهما من طريقِ أبي خالدٍ الأحمرِ، عن ابنِ عَجَلَانَ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) به.

والحديثُ أخرجه الإمامُ البخاريُّ (٦) من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه)، بدونِ زيادةٍ: «وإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

والشاهدُ من هذا أن زيادةَ: "وإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا" تَكَلَّمَ فيها بعضُ النُقَّادِ، فَضَعَّفَهَا بعضهم، وَصَحَّحَهَا آخَرُونَ، وبعضُ من ضَعَّفَهَا من النُقَّادِ جَعَلَ الوَهْمَ فيها من أبي خالدٍ

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٨٢/٤).

(٢) ((ميزان الاعتدال)) (١٨٧/٢).

(٣) ((تاريخ ابن مَعِين)) برواية الدوري (٤٥٥/٣).

(٤) ((السنن)) كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، (٦٠٤/٤٥٢/١).

(٥) ((السنن)) أبواب إقامة الصلوات، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (٨٤٦/٣٠/٢).

(٦) ((الصحيح)) كتاب الصلاة، باب إقامة الصف من تمام الصلاة (٧٢٢/١٤٥/١).

الأحمر، كالإمام أبي داود^(١)، وظاهرُ صنيع الإمام ابنِ مَعِينٍ، وعلى كُلِّ فالصَّاقُ الوَهْمُ بأبي خالد ليس بالصواب؛ إذ قد تُوبَع على هذه الزيادة من قِبَلِ بَعْضِ الثَّقَاتِ^(٢).

وأما قوله: "ليس بِحُجَّةٍ" فلعله قال هذا لأجل ما عِيبَ على أبي خالدٍ في خُرُوجِهِ مَعَ إبراهيم بن عبد الله بن حسن.

الثَّانِيَةُ: مع كلام الحافظِ البَزَّارِ في قَوْلِهِ: "ليسَ مما يلزم زيادته حُجَّةٌ..."، قد ظَهَرَ للناظرِ أَنَّ أبا خالد الأحمر إمامٌ ثقةٌ احتجَّ به الشيخان، فكيف يكونُ مما لا يلزمُ زيادته حُجَّةٌ؟!.

وأما دعوى اتفاقِ أهلِ العلمِ بالنقلِ أَنَّهُ لم يَكُن حَافِظاً، فهذا الواقعُ يُخَالِفُهُ فالناظرُ في كلامِ أئمةِ الجرح والتعديلِ يَجِدُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قد أطلقَ توثيقَهُ، بل بعضهم وصفَهُ بِأَنَّهُ كان ثَبَتاً من المُتَّقِينَ، فكيف يَصِحُّ بعدَ هذا دعوى الاتفاقِ بِأَنَّهُ لم يَكُن حَافِظاً؟!.

وقد تقدَّمَ أَنَّ الحافظَ أبا بكرٍ البَزَّارَ نَفْسَهُ قد وثَّقَهُ مرَّةً، بل وصفَ حديثَهُ هذا بالحُسْنِ كما سيأتي.

وأما قوله إِنَّهُ روى عن الأعمشِ أحاديثَ لم يُتَّباعَ عليها فقد تقدَّمَ الجوابُ عن هذا.

الثَّالِثَةُ: مع كلام الحافظِ ابنِ عَدِي المُتَقَدِّم: "وأبو خالد الأحمرُ لَهُ أحاديثُ صالحةٌ، ما أعلمُ له غيرَ ما ذكرتُ مما فيه كلامٌ ويحتاجُ فيه إلى بيانٍ...".

إِنَّ الناظرَ في ترجمةِ أبي خالدٍ سليمانَ بنِ حَيَّانِ الأحمرِ من كتابِ «الكاملِ» يَجِدُ أَنَّ الحافظَ ابنَ عَدِي قد ذَكَرَ له سِتَّةَ أحاديثٍ فقط مما أُخِذَتْ عليه، على شرطِ ابنِ عَدِي في أَنَّهُ يَذْكُرُ مِنْ حديثِ الراوي ما يُضَعَّفُ لأجلِهِ^(٣)، وهُنا لا بد من استحضارِ كلامِ الحافظِ ابنِ سعدِ السالفِ ذَكَرَهُ من أَنَّهُ كانَ كَثِيرَ الحديثِ، وكلامِ الذهبيِّ: "مُكْتَبَرٌ"، وعليه فهل يَصِحُّ أن يُقَالَ

(١) ((السنن)) (٤٥٣/١).

(٢) وليس هذا الموضوع محلاً لتحرير الخلاف في ثبوت صحة هذه الزيادة من عدمها، ولكن للفائدة ينظر: ((العلل)) لابن أبي حاتم (٣٩٥/٢)، ((السنن الكبرى)) للبيهقي (١١/٤)، ((نصب الراية)) (١٦/٢)، ((إرواء الغليل)) (١٨/٢).

(٣) انظر: مقدمة ((الكامل في الضعفاء)) (٧٩/١).

" وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ" مع كونه أخطأ في ستة أحاديث فقط، وهو مع هذا موصوفٌ بكثرة الرواية؟!.

بل بعض هذه الأحاديث التي ذكرها ابن عدي إنما البلاء فيها من الرواة عن أبي خالد الأحمر، فمن ذلك ما أسنده ابن عدي (١) من طريق أحمد بن عمران الأحنسي، عن أبي خالد الأحمر، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما)، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: « **الخير كثيرٌ وقليلٌ فاعله** ».. قال ابن عدي عقبه: " لا أعلم يرويه عن إسماعيل غير أبي خالد الأحمر".

وعلة هذا الحديث في الحقيقة أنه من رواية أحمد بن عمران الأحنسي الراوي عن أبي خالد الأحمر، قال عنه الإمام البخاري: " يتكلمون فيه، منكر الحديث" (٢)، وقال أبو زرعة الرازي: " تركوه" (٣).

ولا شك أن تعصيب الجناية بأحمد بن عمران الأحنسي وعد هذا الحديث من مناكيره أولى من إلصاقه بأبي خالد الأحمر.

وهكذا الحال في بعض الأحاديث الأخرى، التي أوردها ابن عدي في ترجمته، فإن رواها عن أبي خالد الأحمر لم يسلموا من مقال.

وقد صحح الوجه المرفوع جمع من أهل العلم:

فصححه: الإمام إسحاق بن راهويه (٤)، وابن حبان (٥)، وابن حزم (٦)، والألباني (٧).

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٧٩/٤).

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (٤٧٤/١).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٦٥/٢).

(٤) ((مسائل المروزي)) (٤٨٣١/٩).

(٥) ((صحيح ابن حبان)) (٢٩٢٢/٥٤٤/٣).

(٦) ((المحلى بالآثار)) (٢٢١/٩).

(٧) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٦٢٤/٢).

وقال الترمذي: " هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ " (١).

وقال البزار: " وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن ابن عباس بِإِسْنَادٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ " (٢).

وقال ابن دقيق العيد: " أخرجُه النسائي عن رجالٍ ثقاتٍ من رجالِ الصحيح " (٣).

وذكر ابن القيم الاختلافَ الواقعَ في الحديث، وقال: " وَصَحَّحَ البُسْتِيُّ رفعه " (٤) وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ بشيءٍ كالمُقَرَّرِ لَهُ.

ونقل ابن الملقن (٥) تحسينَ البزارِ لَهُ، وَتَصَحِيحَ ابنِ حبان، وكلامَ ابنِ دقيقِ العيدِ السابق، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُمْ بشيءٍ، كالمُقَرَّرِ لَهُم.

وَأَشَارَ إِلَى صِحَّتِهِ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ (٦).

وقال الْعَلَّامَةُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ: " رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ " (٧).

وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَسَّامُ (٨).

وقوى إِسْنَادَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ (٩) وزاد: " عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ".

(١) ((الجامع)) (٤٥٧/٢).

(٢) ((المسند)) (٣٨٠/١١).

(٣) ((الإلمام بأحاديث الأحكام)) (٥٢٥/١).

(٤) ((تهذيب سنن أبي داود)) (٤٦٢/١).

(٥) ((البدر المنير)) (٦٥٧/٧).

(٦) ((فتح ذي الجلال والإكرام)) (٢٣٩/١١).

(٧) انظر: تعليقه على ((تفسير ابن كثير)) (٤٨٥/١)، نقله عنه الإمام الألباني في ((السلسلة الصحيحة)) (٣٨٦/٧)

وكتاب الشيخ (رحمه الله) طبع قديماً لكن لم يتيسر لي الوقوف عليه بعد البحث والسؤال عنه بحسب الإمكانيات المتاحة.

(٨) ((توضيح الأحكام)) (٣٤٧/٥).

(٩) ((الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)) (٢٦٧/١٠) الحاشية: رقم (٢).

وفي المقابل ضَعَفَ الحديثُ بعضُ أهلِ العلم:

حيثُ عدَّه ابنُ عدي من مناكيرِ أبي خالدٍ، فقال: " لا أعلمُ يرويه غيرُ أبي خالدٍ الأحمر " (١).
كونه لم يروه إلا أبو خالد الأحمر لا يُعدُّ ذلك قَدْحاً، فالرجلُ وثَّقَهُ جَمْعٌ من الأئمة، بل قال فيه الحافظُ الذهبيُّ: " كان من أئمة الحديث "، وقد تَقَدَّمَ، فمثله ممن يُحْتَمَلُ تَفَرُّده (٢)، كيف وحديثه هذا قد صَحَّحَهُ جَمْعٌ من الأئمة الأعلام.

وذكر الحافظُ ابنُ حجر: أن الموقوفَ أصَحُّ عندهم من المرفوع (٣)، وقال مرةً: " أُعِلَّ بِالْوَقْفِ " (٤).
ويجاءُ عن قولِ الحافظِ ابنِ حجر (رحمه الله) هذا بأمرين:

الأول: أنَّه لا وجهَ لإعلالِ المرفوعِ بالموقوف؛ وذلك فيما ظَهَرَ لي أنَّ ابنَ عباس (رضي الله عنهما) رواه مرةً هكذا، ومرةً هكذا (٥)، خاصةً أن في الوجهِ الموقوفِ لَفْظَةً لم تَرِدْ في الوجهِ المرفوع، ولا يخفى أنَّ هذا الوعيدَ المترتبَ على هذه الكبيرة لا يُقال من قِبَلِ الرأي والاجتهاد، فله حُكْمُ الرفع، أفادَهُ العلامةُ الصنعاني (٦)، مع أن ابنَ حَبَّان البُسَيتيَّ بعد إيراده للوجهِ المرفوع قال: " رفعه وكيعٌ عن الضَّحَّاكِ ابنِ عثمان ".

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٧٩/٤).

(٢) ولا بد هنا من ملاحظة أمر ألا وهو أن الراوي إذا كان موصوفاً بكثرة الرواية كما هو الشأن في أبي خالد الأحمر هنا، فإنه لا ينكر عليه التفرد في سعة ما روى، كما نص على ذلك الحافظ الذهبي في ((الميزان)) (١٨٢/٢) عندما ترجم للحافظ الطبراني، وليس لقائل أن يقول: إنما قال ذلك ابن عدي لأجل مخالفته للإمام وكيع. فليس في كلامه ما يدل على ذلك، بل أعله لمطلق التفرد؛ لأنه لو كان كذلك لبنه، كما نبه على ذلك في الأحاديث الأخرى، التي وقع فيها الخلاف.

(٣) انظر: ((التلخيص الحبير)) (٢٣٥٠/٥).

(٤) ((بلوغ المرام)) (٨٦١/٣٤٩).

(٥) حيث إن الصحابي أحياناً يسند الحديث إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- وذلك إذا قصد الرواية، وأحياناً يقول الحديث من عند نفسه قاصداً بذلك الحكم، فيسمعه السامع ولم يسمعه قبل مرفوعاً، فيظنه موقوفاً. أفاده العلامة ابن عثيمين كما في ((فتح ذي الجلال والإكرام)) (٢٣٩/١١).

(٦) ((سبل السلام)) (٨٢/٦)، ونحن ما قال الصنعاني، قال العلامة ابن عثيمين في ((فتح ذي الجلال والإكرام)) (٢٣٩/١١).

وأيضاً صَنِّعَ الإمامُ النَّسَائِيَّ فِي تَبْوِيهِهِ لِلْحَدِيثِ حَيْثُ بَوَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "ذَكَرْتُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ وَاجْتِلَافُ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ عَلَيْهِ" (١) حَيْثُ نَبَّهَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ، وَلَمْ يُعْرِجْ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ فِي السَّنَدِ، مَعَ أَنَّ عَادَةَ الْإِمَامِ النَّسَائِيِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَدِيثِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَاوِيهِ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي التَّبْوِيهِ (٢)، وَهَذَا الصَّنِيعُ مِنَ النَّسَائِيِّ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ كِلَا الْوَجْهَيْنِ مُحْفُوظٌ عِنْدَهُ، مَعَ أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ النُّقَدِ مِنْ أَعْلَى الْمَرْفُوعِ بِالْمَوْقُوفِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ: أَنَّ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَقَدْ مَرَّ، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ أَعْلَلَ الْحَدِيثَ بِتَفَرُّدِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، كَمَا تَقْدُمُ عَنْ ابْنِ عَدِي.

ثَانِيًا: أَنَّ ظَاهَرَ صَنِيعِ الْأَيْمَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ، فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَ الْمَرْفُوعَ كَمَا سَبَقَ: الْإِمَامُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه، وَابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَوَّاهُ: ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَغَيْرُهُ (٣).

وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهَا ابْنُ عَدِي (٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَرَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ جَدِّهِ عَمَرَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا».

إِسْنَادُهُ تَالِفٌ.

فِي إِسْنَادِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَرَ بْنِ يُونُسَ، أَبُو سَهْلٍ الْيَمَامِيُّ الْحَنْفِيُّ.

(١) ((السَّنَنُ الْكُبْرَى)) (٨/١٩٧/٨٩٥٢).

(٢) انْظُرْ مِثْلًا: (٨/٢٣٠)، (٨/٢٣١).

(٣) هَذَا الْجَوَابُ مَنِ مَبْنِي عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ، وَإِلَّا فَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَالِمٌ وَاسِعُ الْإِطْلَاعِ فَلَعَلَّهُ وَقَفَ عَلَى شَيْءٍ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْعِلَلِ الْمَفْقُودَةِ كـ ((الْمُسْنَدُ الْمَعْلَل)) لِيَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مِنْهُ إِلَّا قِطْعَةً يَسِيرَةً، وَأَيْضًا ((الْعِلَل)) لِابْنِ الْمَدِينِيِّ الَّذِي لَمْ يَصِلْنَا مِنْهُ إِلَّا جُزْءٌ يَسِيرٌ، وَأَيْضًا النَّسَائِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَيْمَةِ لَهُمْ كُتُبٌ فِي عِلَلِ مَفْقُودَةٍ.

(٤) ((الْكَامِلُ فِي الضَّعْفَاء)) (٤/٢٤٤).

كَذَّبَهُ: سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ^(١)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(٢)، وَابْنُ صَاعِدٍ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ مَنَكِيرَ عَنِ الثَّقَاتِ، وَحَدَّثَ بِنَسْخٍ عَنِ الثَّقَاتِ بِعَجَائِبٍ"^(٤).

وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ وَالْمُتْرُكُونَ»^(٥).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "أَحَدُ الْمُتْرُكِينَ"^(٦).

وَفِي إِسْنَادِ هَذِهِ الطَّرِيقِ أَيْضاً سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الزُّهْرِيُّ الْيَمَامِيُّ، وَقِيلَ هُوَ: سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ، أَبُو الْجَمَلِ، وَعَلَى هَذَا مَشَى: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٧)، وَالذَّهَبِيُّ^(٨).

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٩)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(١٠)، وَتَبَعَهُمَا فِي ذَلِكَ ابْنُ عَدِيٍّ^(١١)، وَابْنُ حِبَّانٍ^(١٢).

(١) ((تاريخ ابن يونس)) (٣٠/٢)، وسلمة بن شبيب هو: أبو عبد الرحمن الحَجْرِيُّ النَّسَائِيُّ، نزيل مكة، الإمام الحافظ الثقة، (ت ٢٤٧هـ). انظر: ((السير)) (٢٥٦/١٢)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الخامسة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨١).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٧١/٢).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (١٦٠/١)، وابن صاعد هو: أبو محمد يحيى بن محمد الهاشمي البغدادي، الإمام، الحافظ، الجود، عالم بالعلل والرجال، (ت ٣١٨هـ). انظر: ((السير)) (٥٠١/١٤)، وقد عدّه الذهبي ضمن الطبقة السابعة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨٩).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٩٣/١).

(٥) (ص ٧١).

(٦) ((سير أعلام النبلاء)) (٤٢٣/٩).

(٧) ((الموضح لأوهام الجمع والتفريق)) (١١٩/١).

(٨) ((ميزان الاعتدال)) (١٩٧/٢).

(٩) ((التاريخ الكبير)) (٥٥٦/٤)، (٥٧٤/٤).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (١١٠/٤)، (١٢٢/٤).

(١١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٤٤/٤)، (٢٧١/٤).

(١٢) ((الثقات)) (٣٨٧/٦)، (٢٧٤/٨).

والصوابُ في ذلك فيما ظَهَرَ لي والله أعلمُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِي، وَوَجْهُ التَّرْجِيحِ أَنَّ الْإِمَامَيْنِ الْبُخَارِيَّ وَأَبَا حَاتِمِ الرَّازِي أَعْلَمُ وَأَبْصَرُ وَأَحْدَقُ بِالرِّجَالِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمَا مِنْ أَمْثَالِ: الْحَافِظِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، فَالوَاحِدُ مِنْهُمَا إِذَا انْفَرَدَ بِقَوْلٍ وَخَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَانَ قَوْلُهُ فِي الْغَالِبِ مُقَدِّمًا لْجَلَالَتِهِ وَرُسُوخِهِ وَتَقَدُّمِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَكَيْفَ إِذَا وَافَقَهُ غَيْرُهُ مِنْ نَفْسٍ طَبَقَتْهُ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ هُنَا.

وأيضاً الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ لما تَعَقَّبَ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَقَضَى عَلَيْهِ بِالْوَهْمِ بِقَوْلِهِ: "وسليمان بن داود اليمامي هو سليمان بن أبي سليمان، وليس بغيره، وقد وهم البخاريُّ إذ جعله اثنين" (١)، تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَقَالَ: "ولم يأت على دعواه بدليل قوي" (٢).

وسليمان بن أبي سليمان اليمامي هذا: وثقه: ابن حبان، (٣)، وقال: "رُيِّمَا خَالَفَ".

وفي المقابل ضَعَّفَهُ: أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي (٤).

وقال ابن عدي: "يُروى عن يحيى بن أبي كثيرٍ أحاديثٌ ليست بمَحْفُوظَةٍ" (٥).

وقال أيضاً: "وسليمان (٦) بن أبي سليمان هذا أكثرُ رواياته عن يحيى بن أبي كثير... وفي بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعضُ الإنكارِ مِمَّا لَا يُرويه عن يحيى غيره، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً من صدقٍ أو ضعفٍ" (٧).

(١) ((الموضح لأوهام الجمع والتفريق)) (١/٢٢١).

(٢) ((لسان الميزان)) (٤/١٥٨).

(٣) ((الثقات)) (٨/٢٧٤).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٤/١٢٢).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٢٤٤).

(٦) جاء في طبعتي: دار الكتب، والرشد: "وسليمان بن أبي سليمان... زيادة اللام، والسياق يقتضي حذفها لركاكة التعبير بإثباتها، ثم بعد ذلك رأيت محقق طبعة الرشد قد أشار إلى ذلك.

(٧) المصدر السابق (٤/٢٤٥).

فَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنََّّهُ ضَعِيفٌ.

[٢٠] عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سهيل بن أبي صالح، وقد اختلف عنه على أربعة أوجه:

فأما الوجه الأول: فأخرجه أبو داود (١) والنسائي (٢)، والإمام أحمد (٣)، والدارمي (٤)، وأبو عوانة (٥)، كلهم من طريق عن سفيان الثوري.

وأخرجه ابن ماجة (٦) واللفظ له، والطحاوي (٧) كلاهما من طريق عبد العزيز بن المختار الأنصاري.

وأخرجه معمر بن راشد (٨) ومن طريقه: الإمام أحمد (٩) والنسائي (١٠).

-
- (١) ((السنن)) كتاب النكاح، باب جامع في النكاح (٢١٦٢/٤٨٩/٣).
- (٢) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك (٨٩٦٦/٢٠٠/٨).
- (٣) ((المسند)) (١٠٢٠٦/١٥٧/١٦).
- (٤) ((المسند)) كتاب الطهارة، باب من أتى امرأته في دبرها (١١٨٠/٧٣٥/١).
- (٥) ((مستخرج أبي عوانة)) كتاب النكاح، باب إباحة إتيان الرجل امرأته من دبرها في قبلها، وحظر إتيانها في دبرها (٤٧٣١/٣٩٨/١١).
- (٦) ((السنن)) أبواب النكاح، باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن (١٩٢٣/١٠٨/٣).
- (٧) ((شرح مشكل الآثار)) باب بيان مُشْكِل ما روي في السبب الذي نزل فيه قوله تعالى ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٢٣ (٦١٣٣/٤٣١/١٥)، ((شرح معاني الآثار)) كتاب النكاح، باب وطء النساء في أدبارهن ((٤٤١٢/٤٤/٣)).
- (٨) ((الجامع)) الملحق بآخر ((المصنف)) لعبد الرزاق، باب إتيان المرأة في دبرها (٢٢٠٣٠/٤٥٣/١).
- (٩) ((المسند)) (٧٦٨٤/١١١/١٣).
- (١٠) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك (٨٩٦٥/٢٠٠/٨).

وأخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١)، والإمامُ أحمدُ (٢)، والنَّسَائِيُّ (٣)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ وَهْبِ
ابنِ خَالِدِ بْنِ عَجَلَانَ الْبَاهِلِيِّ.

وأخرجه النَّسَائِيُّ (٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَوْفِ الزُّهْرِيِّ.

وَالطَّحَاوِيُّ (٥) مِنْ طَرِيقِ حَيَّوَةَ (٦) بْنِ شُرَيْحٍ (٧).

وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ (٨) مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ الْكَلَاعِيِّ (٩).

كُلُّهُمْ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَوْفِ الزُّهْرِيِّ، وَحَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، وَنَافِعُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلَاعِيِّ)،
عَنْ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْهَادِ.

وأخرجه الطَّيْرَانِيُّ (١٠) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مُعَلَّقًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (١١).

وأخرجه ابنُ عسَاكِرَ (١٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ.

(١) ((المصنف)) كتاب النكاح، ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن (٣٨٢/٩)

(٢) ((المسند)) (٨٥٣٢/٢١٤/١٤).

(٣) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك (٨٩٦٤/٢٠٠/٨).

(٤) المصدر السابق (٨٩٦٣/٢٠٠/٨).

(٥) ((شرح معاني الآثار)) كتاب النكاح، باب وطء النساء في أدبارهن ((٤٤١٣/٤٤/٣)).

(٦) بفتح الحاء، وسكون الياء، وفتح الواو. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ١٢٤).

(٧) بضم الشين، وفتح الراء. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٠٨).

(٨) ((معجم ابن الأعرابي)) (١٦٨/١٠٩/١).

(٩) بفتح الكاف، واللام الخفيفة، نسبة إلى قبيلة باليمن. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٠)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٨٩).

(١٠) ((المعجم الأوسط)) (٩٩٠/٢٩٧/١).

(١١) ((الكامل في الضعفاء)) (٥٥٨/٥).

(١٢) ((تاريخ دمشق)) (٢١٠/٤٣).

ثَمَانِيَتُهُمْ: (سفيانُ الثوري، وعبدُ العزيز بنُ المختار، ومَعْمَرُ بنُ راشدٍ، ووهيبُ بنُ خالد،
 ويزيدُ بنُ عبدِ الله بنِ الهَادِ، وزُهَيْرُ بنُ محمد التَّمِيمِي، وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وإسماعيلُ بنُ عِيَّاش)
 عن سُهيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عن الحَارِثِ بنِ مُخَلَّدٍ^(١)، عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) به .
 ولفظُ أَبِي داود وأبي عَوَّانَةَ: « مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا »، ونحوه عِنْدَ الإمامِ أَحْمَدَ
 والنَّسَائِيَّ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ .

والحديثُ أَخْرَجَهُ أَيْضاً الطَّحَاوِيُّ^(٢)، والطَّبْرَانِيُّ^(٣) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بنِ خَالِدِ الْحَرَّانِيِّ،
 عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عن يَزِيدَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الْهَادِ، عن سُهيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عن الحَارِثِ بنِ
 مُخَلَّدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) نحوه .

وَخَالَفَ عَمْرٍو بنَ خَالِدِ الْحَرَّانِيِّ: قَتَيْبَةُ بنُ سَعِيدِ الْبَغْلَانِيُّ، وذلكَ فيما أَخْرَجَهُ
 النَّسَائِيُّ^(٤)، وعبدُ الله ابنُ الإمامِ أَحْمَدَ^(٥) كِلَاهُمَا عَنْهُ، عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عن يَزِيدَ بنِ عَبْدِ
 اللَّهِ بنِ الْهَادِ، عن الحَارِثِ بنِ مُخَلَّدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه)، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ- بِنَحْوِهِ، وليسَ فِيهِ ذِكْرُ سُهيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ بَيْنَ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الْهَادِ، والحَارِثِ
 بنِ مُخَلَّدٍ .

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهِي الْخِلَافِ لَمْ يَظْهَرْ لِي مَا أَسْتَطِيعُ بِهِ الْجَزْمَ بِأَنَّ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ، أَرْجَحُ
 مِنَ الْآخَرِ .

ولكن يبدو لي أَنَّ مَا رَوَاهُ عَمْرٍو بنُ خَالِدِ الْحَرَّانِيُّ عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ هُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ،
 وذلكَ لِلْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

(١) بضم الميم، وتشديد اللام المفتوحة. كما في ((أسد الغابة)) (١/٦٣٦)، و((تقريب التهذيب)) (ص ٨٨).

(٢) ((شرح معاني الآثار)) كتاب النكاح، باب وطء النساء في أدبارهن ((٤٤١٤/٤٤/٣)) .

(٣) ((المعجم الأوسط)) (٦/٢٦٢/٦٣٥٧).

(٤) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك (٨/١٩٩/٨٩٦٢).

(٥) ((السنة)) باب الرد على الجهمية (ص ٤٩٤).

الأول: أن الليث قد تُبوع فيه من جَمْعٍ من الرواة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، حيث قد تابعه: إبراهيم بن سعد بن عوف الزُّهري، وحيوة بن شريح، ونافع بن يزيد الكلاعي، كما تقدّم في التخرّيج، وكلُّهم رواه بذكر الواسطة وهو سهيل بن أبي صالح بين يزيد بن عبد الله بن الهاد والحارث بن مُخلّد.

الثاني: أن يزيد بن عبد الله بن الهاد تابعه عليه جماعة من الأئمة الذين تقدّم ذكرهم وكلُّهم يروونه عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مُخلّد، فالحديث محفوظ من جهة سهيل بن أبي صالح.

الثالث: لم أقف على مَنْ ذكّر ليزيد بن عبد الله بن الهاد سماعاً من الحارث بن مُخلّد، والله أعلم.

ويَحتملُ والله أعلم أن قُتَيْبَةَ بن سعيد أخطأ فيه عن الليث، أو الخطأ من الليث نفسه، أو من شَيْخه يزيد بن عبد الله بن الهاد.

تَنْبِيْهٌ:

أخرج الحميدي^(١)، والإمام أحمد^(٢)، والنسائي^(٣)، ومن طريقه ابن حزم^(٤)، وغيرهم، من طريق سفيان بن عُيينة، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن عُمارة بن حُزَيْمَةَ بن ثابت، عن أبيه (رضي الله عنه)، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مَنْ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ ».

(١) ((المسند)) (٤٤٠/٤٠٣/١).

(٢) ((المسند)) (٢١٨٥٨/١٨٣/٣٦).

(٣) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء (٨٩٣٣/١٩١/٨).

(٤) ((المحلى بالآثار)) كتاب الظهار (٢٢١/٩)، ولكنه وهم فظن سفيان أنه الثوري، والصواب أنه ابن عيينة كما جاء مصرحاً به في بعض الروايات.

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ غَلِطَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَلَى يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ:

قال الإمام الشافعي: "غَلِطَ سَفِيَانُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، حَدِيثُ ابْنِ الْهَادِ" (١).

وقال الإمام البخاري: "وَهُوَ وَهْمٌ" (٢).

وقال الحافظ البيهقي: "ورواه ابنُ عُيَيْنَةَ عن ابنِ الْهَادِ فَأَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ" (٣).

وحديثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ (رضي الله عنه) هذا يُرَوَّى مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ سُهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «اسْتَحْيُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا يَحِلُّ مَأْتَاكَ النِّسَاءَ فِي حُشُوشِهِنَّ» (٥).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي (٦)، مِنْ طَرِيقِ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ عُمَرَ مَوْلَى عُفْرَةَ (٧)، عَنْ سُهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنهما) عَنْ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «لَا يَحِلُّ مَأْتَى النِّسَاءِ فِي حُشُوشِهِنَّ».

وَأَمَّا الْوَجْهُ الرَّابِعُ: فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ رُوي-أي حديث الباب-عن سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" (٨).

(١) ((آداب الشافعي ومناقبه)) (ص ٢٦٣).

(٢) ((التاريخ الكبير)) (١٠/٢٠٠).

(٣) ((السنن الكبرى)) (١٤/٣٦٢).

(٤) ((السنن)) كتاب النكاح، باب المهر (٤/٤٣٨/٣٧٥٠).

(٥) قال في ((النهاية)) (١/٣٩١): "أي أدبارهن".

(٦) ((الكامل في الضعفاء)) (٥/٥٥٨).

(٧) بضم المعجمة، وسكون الفاء. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٥٢)، ((الخلاصة)) للخزرجي (ص ٢٨٤).

(٨) ((تنقيح التحقيق)) (٤/٣٧٢).

وَبَعْدَ ذِكْرِ أَوْجِهِ الاختلافِ الواقِعِ في الحديثِ فلا يَشْكُ حديثي أَنَّ الوجهَ الأول هو المحفوظُ، وذلك للقَرائنِ التالية:

الأولى: كَثْرَةُ العَدَدِ، فقد رواهُ عن سُهيل بن أبي صالح: سفيانُ الثوري، وعبدُ العزيز بنُ المختار، ومَعْمَرُ بنُ راشدٍ، وهيبُ بنُ خالد، ويزيدُ بنُ عبدِ الله بنِ الهاد، وزُهَيْرُ بنُ محمد التَّمِيمِي، وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وإسماعيلُ بنُ عِيَّاش في المحفوظِ عنه.

الثانية: الحفظُ والاتقانُ، فَإِنَّ أَغْلَبَ هَؤُلَاءِ الذينَ رَواهُ عن سُهيلٍ أئمةٌ حُفَظُوا أثباتُ كسفيانَ الثوريِّ أميرِ المؤمنين في الحديثِ، ومَعْمَرُ بنِ راشدٍ، وهيبُ بنِ خالد البَاهِلِي، فالواحدُ من هَؤُلَاءِ لَوْ أَنْفَرَدَ، وخَالَفَهُ مثلُ: إسماعيلَ بنِ عِيَّاشٍ، وعُمَرُ مَوْلى غُفَرَةٍ لَقُدِّمَ عَلَيهِمَا لا مُحَالَةٌ، كيفَ وقد اجْتَمَعُوا؟!.

الثالثة: أَنَّ كُلًّا مِنْ الوجوهِ الأخرى لا تَحُلُو مِنْ عِلَّةٍ ففي إسنَادِ الدارقطني: إسماعيلُ بنُ عِيَّاش الحِمَصِيُّ الشَّامِي، خُلاصَةُ القَوْلِ فيه ما قالَهُ الحافظانِ الذهبيُّ^(١) وابنُ حجر^(٢): أَنَّهُ صَدُوقٌ في روايته عن أَهْلِ بَلَدِهِ، ضَعِيفٌ مُحَلِّطٌ في غيرِهِم. وهو مَضْمُونُ كَلَامِ الأئِمَّةِ فيه^(٣)، وَهَذَا يَرَوِي عن سُهيلِ بنِ أَبِي صالحِ المدني، وعليه فإِسْنَادُ الحديثِ ضَعِيفٌ.

وَلَا أَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ ضَعِيفاً في روايته عن غيرِ أَهْلِ بَلَدِهِ روايتهُ هذا الحديثَ مرَّةً على الصوابِ، كما رواه الحافظُ، غيرَ أَنَّهُ قالَ في سَنَدِهِ: "عن الحارثِ بنِ محمد الزُّرْقِيِّ"، والصوابُ أَنَّهُ الحارثُ بنُ مُخَلَّدٍ، فَدَلَّ هذا على أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ضَابِطاً لحديثِهِ إِذَا حَدَّثَ عن غيرِ أَهْلِ بَلَدِهِ.

وَأَمَّا إِسْنَادُ ابْنِ عَدِي فَضَعِيفٌ جِدًّا لِأَجْلِ عَبَّادِ بنِ صُهَيْبِ البَصْرِيِّ، قالَ عَنْهُ ابْنُ المَدِينِيِّ: "دَهَبَ حَدِيثُهُ"^(٤).

(١) انظر: ((المغني في الضعفاء)) (١/١٣٩).

(٢) انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٨).

(٣) ينظر: ((شرح علل الترمذي)) (٢/٦٠٩).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٦/٨٢).

وقال الإمام البخاري^(١)، وأبو حاتم الرازي^(٢)، والنسائي^(٣) : "مَثْرُوكٌ".

وزاد أبو حاتم الرازي: "مُنْكَرُ الحديث".

وأما الوجه الرابع فقد أَعْلَهُ الحافظُ ابنُ عبد الهادي بنَفْسِهِ بقوله: "وقد رُوي... بصيغَةِ التَّمْرِيزِ المُشْعِرَةِ بالتَّضْعِيفِ، وأيضاً قال عَقِبُهُ: "والصوابُ: (الحارث) بدل: (عن أبيه)"^(٤)، والذي يبدو لي أنَّ من رواه هكذا سَلَكَ فِيهِ الجَادَّةَ؛ لأنَّ سلسلَةَ سُهِيلِ بنِ أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) ممَّا تَجَرَّيَ على الألسنة كثيراً، فيسبقُ إليها اللسانُ، والله أعلم.

الرابعة: ترجيحُ أئمةِ النَّقْدِ: قال الحافظُ ابنُ عبد الهادي لما ذكرَ الخلافَ في الحديث: "والصوابُ حديثُ أبي هُرَيْرَةَ"^(٥).

والحديثُ من وَجْهِهِ المَحْفُوظِ عن سُهِيلِ بنِ أبي صالحِ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فيه الحارثُ بنُ مُحَمَّدٍ الزُّرْقِيُّ: وَثَّقَهُ: ابنُ حِبَّانَ^(٦)، وابنُ حَلْفُونٍ^(٧).

وقال الذهبيُّ: "صَدُوقٌ"^(٨).

وترجم له البخاريُّ^(٩)، وابنُ أبي حاتمٍ^(١٠) ولم يذكرا فيه جَرَحاً ولا تَعْدِيلاً.

(١) انظر: ((التاريخ الكبير)) (٤٧/٧).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) (٨٢/٦).

(٣) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٧٥).

(٤) ((تنقيح التحقيق)) (٣٧٢/٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ((الثقات)) (١٣٣/٤).

(٧) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (١٦٧/٢).

(٨) ((الكاشف)) (٢٥٠/٢).

(٩) ((التاريخ الكبير)) (١٣٦/٣).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٨٩/٣).

وقال البَزَّازُ: "ليسَ بمشهورٍ"^(١)، وقال ابنُ القَطَّانِ الفَاسِي ^(٢)، وابنُ حجر ^(٣): "مجهولُ الحالِ"، وزاد ابنُ حجر: "أخطأ من زعمَ أَنَّهُ صحابي".

والرَّاجِحُ من حالِه أَنَّهُ مجهولُ الحالِ، وأمَّا توثيقُ ابنِ حَبَّانٍ له فمحل نظرٍ؛ إذ قد اشتهَرَ عنه التساهلُ في توثيقِ المجاهيلِ^(٤)، وأمَّا قولُ الذهبيِّ عنه أَنَّهُ: "صَدوقٌ" لَعَلَّهُ راعى فيه أَنَّهُ في عِدَادِ التابعينَ، حيثُ إِنَّ زمنَ التابعينَ الخيرُ والصلاحُ فيهم كثيرٌ، والكذبُ فيهم قليلٌ^(٥).

وسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ مَدَارُ الْحَدِيثِ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ أَيْضاً: فَوَثَّقَهُ: ابنُ سَعْدٍ^(٦)، وابنُ مَعِينٍ مرةً^(٧)، والعِجْلِيُّ^(٨)، والنَّسَائِيُّ مرةً^(٩)، وابنُ حَبَّانٍ^(١٠)، وزاد: "يُخْطِئُ"، وابنُ شاهينٍ^(١١)، وأبو يَعْلَى الخليلي^(١٢)، وابنُ عبدِ البرِّ^(١٣)، وابنُ حَلْفُونٍ^(١٤)، والذهبيُّ^(١٥).

(١) ((إكمال تهذيب الكمال)) (١٦٧/٢)، ((تهذيب التهذيب)) (٣٣٧/١).

(٢) ((بيان الوهم والإيهام)) (٤٥٦/٤).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٨٨).

(٤) قال العلامة الألباني في ((الضعيفة)) (٨٠/١): "ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيراً ما يوثق المجاهيل...". وقال أيضاً (١٦٨/٢): "وتساهل ابن حبان في التوثيق معروف".

(٥) ويؤيد هذا الذي ذكرته قوله (رحمه الله) في آخر كتابه ((ديوان الضعفاء)) (ص ٤٧٨): "وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فَيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه، وتحريره وعدم ذلك". والحارث بن مُخَلَّد قد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته من ((التقريب)) (ص ٨٨) أنه من الثالثة، وهي الطبقة الوسطى من التابعين.

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٥٢١/٧).

(٧) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (١٨٢/٣).

(٨) ((الثقات)) (٤٤٠/١).

(٩) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٣٧/٣).

(١٠) ((الثقات)) (٤١٧/٦).

(١١) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ١٠٨)، ((المختلف فيهم)) (ص ٨٥).

(١٢) ((الإرشاد)) (٢١٧/١).

(١٣) ((التمهيد)) (٤٥٥/١٣).

(١٤) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٣٧/٣).

(١٥) ((المغني)) (٤١٥/١).

وقال الإمام سفيان بن عُيينة: "كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ" (١).
وهنا لابد أن يُنْتَبَهَ إِلَى قَوْلِهِ: "كُنَّا..." فَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.
وقال الإمام أحمد مرةً: "سُهَيْلٌ أَثْبَتُ عَنْدهُمْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو" (٢).
وقال الحافظ أحمد بن صالح المصري: "سهيل بن أبي صالح من الْمُتَقِينَ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى فِي غَلَطٍ
حَدِيثِهِ مِمَّنْ يَأْخُذُ عَنْهُ" (٣).
وقَدَّمَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ عَلَى الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: "سُهَيْلٌ أَشْبَهُ وَأَشْهَرُ" (٤).
وقال الحافظ ابن عَدِيٍّ: وَلِسَهَيْلٍ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ... وَرَى عَنْهُ الْأَئِمَّةُ مِثْلَ: الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ،
وَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ. وَحَدَّثَ سُهَيْلٌ عَنْ جَمَاعَةٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَحَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ مُبَاشَرَةً،
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثِقَةِ الرَّجُلِ، وَتَمَيِّزِهِ بَيْنَ مَا سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ، وَبَيْنَ مَا سَمِعَهُ مِنْ
أَبِيهِ بَوَاسِطَةٍ، وَسُهَيْلٌ عِنْدِي مَقْبُولُ الْأَخْبَارِ ثَبَتٌ لَا بَأْسَ بِهِ" (٥).
وقال الحاكم أبو عبد الله النَّيْسَابُورِيُّ: "سُهَيْلٌ أَحَدُ أَرْكَانِ الْحَدِيثِ"، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِمَامَ
مُسْلِمًا أَكْثَرَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ فِي الْأَصُولِ وَالشَّوَاهِدِ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَهَا فِي الشَّوَاهِدِ، ثُمَّ قَالَ: "رَوَى
عَنْهُ مَالِكٌ، وَهُوَ الْحَكَمُ فِي شَيْخِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ النَّاقِذُ لَهُمْ" (٦).
وقال الحافظ الذهبي: "كَانَ مِنْ كِبَارِ الْحَفَاطِ" (٧)، وَقَالَ مَرَّةً: "فِي عِدَادِ الْحَفَاطِ" (٨).

(١) ((علل الترمذي)) الملحق بآخر الجامع (٢٣٧/٦).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٢٤٧/٤).

(٣) ((التعديل والتجريح)) (١٣٠٤/٣)، وجاء في المطبوع منه: (ممن يؤخذ...) والصواب المثبت لدلالة السياق، وقد جاء على الصواب في ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ١٠٨)، و((المختلف فيهم)) (ص ٨٥).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٢٤٧/٤).

(٥) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٤٨/٦).

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (١٢٩/٢).

(٧) ((سير أعلام النبلاء)) (٤٥٩/٥).

(٨) ((تذكرة الحفاظ)) (١٣٧/١).

وأنكر الأئمة: أبو عبد الرحمن النسائي، والدارقطني على الإمام البخاري ترك حديث سهل
ابن أبي صالح^(١)، وإخراجه لمن هو دونه، حتى قال النسائي: "لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف
له فيه عُذراً"، وبنحوه قال الدارقطني^(٢).

وقال الإمام أحمد مرة^(٣)، والنسائي مرة: "لا بأس به" ^(٤).

وقال ابن معين مرة: "صَوَّلِحْ، وفيه لين" ^(٥).

وقال الأزدي^(٦)، وابن حجر^(٧): "صَدُوقٌ"، وزاد ابن حجر: "تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِأَخْرَةِ".

وقال ابن معين مرة: حديثه ليس بالحجة^(٨)، وقال مرة: "ضَعِيفٌ" ^(٩)، وقال مرة: "لَمْ يَزَلْ
أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَتَّقُونَ حَدِيثَهُ" ^(١٠).

وقال أبو حاتم الرازي: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُجْتَنَبُ بِهِ" ^(١١).

(١) أي أنكر عليه عدم احتجاجة به في الأصول، وإلا فقد أخرج له البخاري مقرونا بغيره. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٩).

(٢) ((سؤالات السلمى)) (ص ١٨٣)، وفيه نقل الدارقطني إنكار الإمام النسائي، وقد اجتهد بعض أهل العلم كالحافظ محمد بن طاهر المقدسي في ((شروط الأئمة الستة)) (ص ٤٠)، والحافظ ابن سيد الناس في ((النفع الشدي)) (١/٣٤٩) إيجاد عذر للإمام البخاري، لكن يظهر بعد التأمل أن هذه الأعذار التي قيلت لا تنهض إلى دفع إنكار الإمامين النسائي والدارقطني، والله أعلم.

(٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي وغيره (ص ٨٠).

(٤) ((سير أعلام النبلاء)) (٥/٤٥٩)، ((تهذيب التهذيب)) (٢/١٢٩).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٣/٩٨).

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٢/١٢٩).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٩).

(٨) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣/٢٣٠)، ((الكامل في الضعفاء)) (٦/٤٤).

(٩) ((التعديل والتجريح)) (٣/١٣٠٤).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ((الجرح والتعديل)) (٤/٢٤٧).

وَدَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ (١).

والذي يَرْجَحُ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَةٌ حَافِظٌ - خَاصَّةً إِذَا رَوَى عَنْ أَبِيهِ فَإِنَّهُ غَايَةُ فِي الْإِتْقَانِ -
تَغَيَّرَ حِفْظُهُ قَلِيلًا بِأَخْرَةِ (٢).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ مَعِينٍ مَرَّةً: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْحُجَّةِ، وَقَوْلُهُ مَرَّةً: "ضَعِيفٌ"، فَهَذَا الْجَوَابُ
عَنْهُ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِتَوْثِيقٍ جَمَعَ مِنَ الْأَثْمَةِ، بَلْ بَعْضُهُمْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَلْقَابًا تَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ فِي
الْحَدِيثِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: كُنَّا نَعُدُّهُ ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ، وَقَوْلُ الْحَاكِمِ: "أَحَدُ أَرْكَانِ
الْحَدِيثِ"، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَلَأَجْلِ ذَا تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ شَاهِينَ وَدَكَرَ أَنَّ تَضْعِيفَ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ يُوجِبُ النَّظَرَ، وَأَنَّ
سُهَيْلًا عِنْدَهُ عَلَى حُكْمِ الثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَجَلَاءُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ
حَدِيثًا مُنْكَرًا، إِلَّا حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنْهُ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ لَهُ فِي الْعِلْمِ فَضْلًا كَبِيرًا (٣).

وَتَعَقَّبَهُ أَيْضًا الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِقَوْلِهِ: "وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ - أَيِ فِي تَضْعِيفِهِ لَهُ -، وَقَدْ
رَوَى عَنْهُ الْأَثْمَةُ وَاحْتَجُّوا بِهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ فِيهِ" (٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لَمْ يَزَلْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَتَّقُونَ حَدِيثَهُ"، فَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ فَهُوَ فِي
حَقِيقَةِ الْأَمْرِ عَجِيبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سُهَيْلًا قَدْ رَوَى عَنْهُ أَثْمَةُ الْحَدِيثِ وَأَرْكَانُ الرِّوَايَةِ، كِاسْمَاعِيلُ
ابْنُ عُثَيْمٍ، وَالْحَمَّادَانِ، وَالسُّفْيَانَانِ، وَالْأَعْمَشُ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَوَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ
الْفَزَارِي، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ مِنْ جِلَّةِ الْعُلَمَاءِ (٥)، وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ فِي «

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٩٨/٣).

(٢) وسبب هذا التغير فيما ذكروا في ترجمته أن أحاً له مات فوجد عليه وجداً شديداً، فأصابته علة فتغير حفظه.

انظر: ((الطبقات الكبرى)) (٥٢١/٧)، ((السير)) (٤٥٨/٥)، ((تهذيب التهذيب)) (١٢٩/٢).

(٣) ((المختلف فيهم)) (ص ٨٥).

(٤) ((التمهيد)) (٤٥٥/١٣).

(٥) انظر: ((تهذيب الكمال)) (٢٢٣/١٢).

الصحيح))، وأخرج له البخاري تعليقاً، ومقرئاً بغيره، وحديثه مخرج أيضاً في الأمهات كالسُنن الأربعة، والموطأ وغيرها (١).

وقد تقدّم قول الحافظ ابن شاهين: وقد حدث عن سهيل أجلّاء العلماء.

وتقدّم أيضاً قول الحافظ ابن عبد البر: "روى عنه الأئمة واحتجوا به".

ولكن يُحتمل أن الذي حمل الإمام ابن معين على مثل هذا القول أنه بلغه حديث فيه نكارة يُروى من طريق سهيل فعُضِبَ فأطلق مثل هذا القول.

أو يريد بقوله: "يَتَّقُونَ" أي: كانوا يَتَّقُونَ بعض حديثه مما وقع فيه وهمّ وغلط، بسبب ما وقع له من تغيّر يسير في آخر عمره، والله أعلم.

وهنا إشارة: قد تقدّم أن سهيل بن أبي صالح ثقة لم يضعفه إلا ابن معين وأبو حاتم، وكلاهما متعنت في الجرح، فلينبه لهذا.

وأما قول الحافظ ابن حبان: "ثقة يُخطئ" فهذا قد تقدّم جوابه عن الحافظين أحمد بن صالح، وابن شاهين حيث ذكرا أن الضعف في حديثه إنما أُوتي ممن روى عنه لا منه.

تنبيه مهم:

نقل الحافظ علاء الدين مغلطاي عن الحافظ يعقوب بن شيبه أنه قال في سهيل بن أبي صالح: "ضعيف متروك الحديث" (٢)، ولكن ظهر لي أن هذا وهم من الحافظ مغلطاي (رحمه الله)، وإنما قال يعقوب بن شيبه ذلك في سهيل بن ذكوان، أبو السندي المكّي، كذاب متهم (٣)، ومما يدل على ذلك الأمور التالية:

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) (٢٢٣/١٢).

(٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٣٧/٣).

(٣) انظر: ((التاريخ الكبير)) للإمام البخاري (١٢٧/٥).

أولاً: قول يعقوب بن شَيْبَةَ بعد أن ذَكَرَ أَنَّهُ مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ: " يُحَدِّثُ عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ -أَيِ الْوَاسِطِيِّ- " (١)، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ.

ثانياً: سُهَيْلُ بْنُ ذَكْوَانَ، أَبُو السِّنْدِيِّ الْمَكِّيُّ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ "مُتْرُوكٌ"، قَالَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ: " سُهَيْلُ بْنُ ذَكْوَانَ - وَلَيْسَ بِالسَّمَّانِ - مُتْرُوكٌ " (٢).

ثالثاً: أَنَّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُوصَفَ بِالْتَّرَكِ.

فَظَهَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ سَبَبَ وَقْعِ الْحَافِظِ عَلَاءِ الدِّينِ مُعْلَطَايَ فِي هَذَا الْوَهْمِ هُوَ اتِّفَاقُ الْأَسْمِينَ، مَعَ أَنَّ الْحَافِظَ مُعْلَطَايَ بَعْدَ أَنْ تَرَجَّمَ لِسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، تَرَجَّمَ بَعْدَهُ مُبَاشَرَةً لِسُهَيْلِ بْنِ ذَكْوَانَ أَبُو السِّنْدِيِّ وَقَالَ: " ذَكَرْنَاهُ لِلتَّمْيِيزِ " (٣) فَجَلَّ مَنْ لَا يَسْنُهُو.

وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) الْمُتَقَدِّمُ، وَمِنْهَا مَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ قَرِيباً، يَرْتَقِي بِهَا إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لغيره.

وَجَوَّدَ إِسْنَادُهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (٤).

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ: " إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ " (٥).

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (٦).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: " صَحِيحٌ لغيره " (٧).

(١) ((المعرفة والتاريخ)) (١٤٠/٣)، وينظر: روايته عنه في ((التاريخ الكبير)) للإمام البخاري (١٢٧/٥).

(٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٥٤)، ويريد بقوله: " ليس بالسَّمان " أي: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، دَفَعَا مِنْهُ لِلْبَسِّ، وَلِلْوُقُوفِ عَلَى مَزِيدٍ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ فِيهِ يَنْظُرُ: ((ميزان الاعتدال)) (٢٢٤/٢).

(٣) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٣٧/٣).

(٤) ((تنقيح التحقيق)) (٣٧٢/٤).

(٥) ((مصباح الزجاجة)) (٩٧/٢).

(٦) في تحقيقه لـ ((مسند الإمام أحمد)) (٣٩٩/٨).

(٧) ((صحيح التَّوْبَةِ وَالتَّهْيِيبِ)) (٦٢٦/٢).

والذي يَظْهَرُ لي أن الحديث لا يَصِلُ إلى درجة الصِّحَّةِ، وتَصَحِّح من صَحَّحه من أهل العلم المشار إليهم آنفاً إنما هو فيما أحسبُه بمجموع طُرُقِه، لا أنَّ الحديثَ بِنَفْسِه صَحِيحاً، ففي إسناده مجهول حالٍ، لكن الصواب فيما يبدو لي أنَّه في درجة الحَسَنِ لغيره، والله أعلم.

وفي تحريم إتيان النساء في أدبارهنَّ عدَّةُ أحاديثٍ، في بعضها مَقَالٌ، لكن بمجموع طُرُقِهَا تَنْهَضُ للاحتجاج^(١)، فمنها: حديثُ عمرَ بنِ الخطَّابِ^(٢)، وحُزَيْمَةُ بنِ ثابت^(٣)، وعبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاص^(٤)، وعليّ بنِ طَلْقٍ^(٥)، (رضي الله عنهم أجمعين)^(٦).

(١) قال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (١٩١/٨) : "...لكن طرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاج". وقال العلامة الشوكاني في ((الدراري المضية)) (٤٧٩/١) : "وفي الباب أحاديث وبعضها يقوي بعضها". وقال العلامة الصنعاني في ((سبل السلام)) (٨١/٣) : "ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواة يشد بعض طرقه بعضاً، ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن".

(٢) أخرجه البزار في ((المسند)) (٣٣٩/٤٧٤/١)، والنسائي في ((السنن الكبرى)) واللفظ له (٨٩٥٩/١٩٨/٨)، وأبو يعلى في ((المسند)) كما في ((المقصد العلي)) (٧٧٩/٣٤٤/٢) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ))، وجود إسناده المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (١٩٨/٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في ((المسند)) (٢١٨٥٤/١٧٧/٣٦)، والدارمي في ((المسند)) (٢٢٥٩/١٤٢٠/٣)، وابن ماجه في ((السنن)) واللفظ له (١٩٢٤/١٠٩/٣) قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ))، وصححه العلامة الألباني في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٢٤٢٧/٦٢٥/٢).

(٤) أخرجه النسائي في ((السنن الكبرى)) (٨٩٤٧/١٩٥/٨)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (٥٣٣٤/٢٨٦/٥) : ((أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا فَقَالَ: ((تِلْكَ الْوُطِيئةُ الصُّغرى)) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في ((المسند)) (٦٥٥/٨٢/٢)، والنسائي في ((السنن الكبرى)) واللفظ له (٨٩٧٤/٢٠٢/٨)، وابن حبان في ((الصحيح)) (٢٠٦٢/٩٧/٧) ((قال: جاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الْبَادِيَةِ، فَتَكُونُ مِنْ أَحَدِنَا الرُّوَيْحَةُ فَقَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلَبَتَوْضًا، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ)) وحسنه الألباني في ((صحيح موارد الظمان)) (١٠٨٤/٥٢١/١)، وللتوسع في الوقوف على معرفة الأحاديث الواردة في الباب ينظر: ((الترغيب والترهيب)) للحافظ المنذري (١٩٨/٣)، و((تهذيب سنن أبي داود)) للإمام ابن القيم (٤٦١/١)، و ((التلخيص الحبير)) (٢٣٤٦/٥)، ولشيخنا الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري (حفظه الله) جزء نفيس سماه ((إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من النساء)) جمع فيه الأحاديث الواردة في الباب مع دارستها دراسة حديثة نقدية، وضمنه بعض الآثار السلفية الدالة على النهي، وجملة من أقوال العلماء في تحريم ذلك، فليراجع.

(٦) فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ((مجموع الفتاوى)) جمع ابن قاسم (٦٦/٣٢) : " وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة، وهو قول جماهير السلف والخلف؛ بل هو اللوطية الصغرى).

المبحث الثالث عشر: مَا وَرَدَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَشْكُرُ زَوْجَهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ:

[٢١] عن عبد الله بن عمرو^(١) (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لَزَوْجِهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مَدَاوُزُهُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنْهُ وَصْلًا وَإِرْسَالًا:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَوْصُولُ: فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٢)، وَقَوَّامُ السُّنَنِ الْأَصْبَهَانِي^(٣) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ سَرَّارِ بْنِ مُجَشَّسٍ^(٤)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ^(٥) مِنْ طَرِيقِ هَمَامِ بْنِ يَحْيَى الْعَوْذِيِّ^(٦).

وَأَخْرَجَهُ الشَّحَّامِيُّ^(٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ^(٨) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَوَّامِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ^(٩) وَ- مِنْ طَرِيقِهِ - الْبَيْهَقِيُّ^(١٠)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(١١) كِلَاهُمَا: - الْحَاكِمُ وَالْخَطِيبُ - مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيِّ.

(١) فِي بَعْضِ الْمَصَادِر: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ((تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ)) (١٣ / ٦) وَكُتِبَ الرِّوَايَةُ.

(٢) ((السَّنَنِ الْكُبْرَى)) كِتَابُ عَشْرَةِ نِسَاءٍ، شَكَرَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا (٨ / ٢٣٩ / ٩٠٨٦).

(٣) ((التَّرْغِيبُ وَالتَّهْذِيبُ)) بَابُ التَّرْغِيبِ فِي طَاعَةِ الزَّوْجِ، فَصَلٌ فِي ذِكْرِ الزَّوْجَةِ السُّوءِ (٢ / ٢٥٢ / ١٥٣٠).

(٤) وَسِرَارٌ بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَابْنُ مَجْشَرٍ بَضْمِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْجِيمِ، وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَكْسُورَةِ. انْظُرْ: ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ١٦٩)، ((الْمَغْنِي فِي ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ)) (ص ٢٨٥)، وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ ((التَّرْغِيبِ وَالتَّهْذِيبِ)) (سَرَادٌ) بَدَلًا مِنْ (سَرَارٍ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ، وَقَدْ نَصَّ النَّسَائِيُّ أَنَّ سَمَاعَ سَرَّارٍ مِنْ سَعِيدٍ كَانَ قَبْلَ اخْتِلَافِهِ.

(٥) ((الْمُسْنَدُ)) (٦ / ٣٤٠ / ٢٣٤٩).

(٦) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَكُسْرِ الْمَعْجَمَةِ، نَسَبَةٌ إِلَى عَوْذِ بْنِ غَالِبٍ. انْظُرْ: ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٥٠٥)، ((الْمَغْنِي فِي ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ)) (ص ٣٦٠).

(٧) ((حَدِيثُ السَّرَاجِ)) (٢ / ١٤٣ / ٥٩٣).

(٨) ((الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ)) (١٣ / ٣٦٨ / ١٤١٨٤).

(٩) ((الْمُسْتَدْرَكُ)) كِتَابُ النِّكَاحِ (٢ / ٢٠٧ / ٢٧٧١).

(١٠) ((السَّنَنِ الْكُبْرَى)) كِتَابُ الْقِسْمِ وَالنَّشُوزِ، بَابُ كَرَاهِيَةِ كَفَرَانِهَا مَعْرُوفٌ زَوْجَهَا (١٥ / ١١٤ / ١٤٨٣٦).

(١١) ((تَارِيخُ بَغْدَادٍ)) (١١ / ١١٣).

أَرْبَعُهُمْ: (سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهَمَامُ بْنُ يَحْيَى الْعَوْذِيُّ، وَعِمْرَانُ الْقَطَّانُ أَبُو الْعَوَّامِ، وَعَمْرُو ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ) عَنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) مَرْفُوعاً.

ولفظه عند الطَّبْرَانِيِّ وَبَنحوه عِنْدَ الشَّحَامِيِّ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ -يَوْمَ الْقِيَامَةِ- ... وَلَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ ».

وجاء عِنْدَ الْحَطِيبِ: « وَلَا تَسْتَغْنِي بِهِ ».

والحديثُ أَخْرَجَهُ أَيْضاً: ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (١)، وَالْبَزَّازُ (٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٣)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرْكِيُّ (٤)، وَالْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ (٥) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ.

كِلاَهُمَا: (ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَمُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ) عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.

وجاء عند ابن أبي الدنيا: « وَلَا تَسْتَغْنِي ».

وَخَالَفَ ابْنَ الْمُبَارَكِ، وَمُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ فِي شُعْبَةَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عُثْمَرٍ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَاهِلِيُّ.

فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.

وَالْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ (٧) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عُثْمَرٍ.

(١) ((كتاب العيال)) باب حق الرجل على زوجته (٢/٧٢٦/٥٣٣).

(٢) ((المسند)) (٦/٣٣٨/٢٣٤٨).

(٣) ((المعجم الكبير)) (١٣/٣٦٩).

(٤) ((المزكيات)) (ص ٢٣٠) انتقاء الدارقطني.

(٥) ((المستدرک)) كتاب البر والصلة (٤/١٩٣/٧٣٣٦).

(٦) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، شكر المرأة لزوجها (٨/٢٤٠/٩٠٨٨).

(٧) المصدر السابق (٤/١٩٣/٧٣٣٧)، وعُثْمَرُ لَقِبَ، وَإِنَّمَا لُقِبَ بِهِ لِأَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْبَصْرَةَ، فَشَغَبَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ: مَا أَنْتَ إِلَّا عُثْمَرُ، فَلَقِبَ بِهِ يَوْمَئِذٍ، انظر: ((الأسامي والكنى)) للحاكم الكبير (٥/١٠٧)، ((سير أعلام النبلاء)) (٩/٩٩)، ((ذات النقب في الألقاب)) (ص ١٢٣).

وابن أبي خيثمة^(١) ومن طريقه ابن عبد البر^(٢)، عن عمرو بن مَرْزُوق الباهلي.

ثَلَاثَتُهُمْ: (يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر غَنْدَرُ، وعمرو بن مَرْزُوق الباهلي)
عن شُعْبَةَ بنِ الْحَجَّاجِ، عن قَتَادَةَ بنِ دِعَامَةَ، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو
(رضي الله عنهما) موقوفاً.

وَقَدْ تَابَعَ شُعْبَةَ عَلَى وَقْفِهِ: هشام بن عبد الله الدستوائي، فيما أخرجه عنه العُقَيْلِيُّ مُعَلَّقاً^(٣).

والحفوظ في حديث شُعْبَةَ هذا الوقف، وذلك للقرائن التالية:

١- كَثْرَةُ الْعَدَدِ، فرواة الموقوف عن شُعْبَةَ أكثر عدداً.

٢- أَنَّ أَحَدَ رَوَاةِ الطَّرِيقِ الْمُوقُوفِ عَنْ شُعْبَةَ هُوَ: محمد بن جعفر غَنْدَرُ، كان من أَثْبَتِ النَّاسِ
في شُعْبَةَ^(٤)، مَعَ طُولِ مُلَازِمَتِهِ لَهُ، حَيْثُ لَزِمَهُ نَحْواً مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً^(٥).

وكان عبد الله بن المبارك -وهو أَحَدُ مَنْ خَالَفَ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ- يَقُولُ: "إِذَا
اختلفَ النَّاسُ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَكُتَابُ غَنْدَرٍ حَكَمٌ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ"^(٦).

وقال الحافظُ الْعِجْلِيُّ: "غَنْدَرٌ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي شُعْبَةَ"^(٧).

وقال الإمامُ أَحْمَدُ: "مَا فِي أَصْحَابِ شُعْبَةَ أَقْلُ خَطَأً مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ"^(٨).

(١) ((التاريخ الكبير)) (١١٦/٢).

(٢) ((التمهيد)) (٨٧/٣)، هكذا رواه ابن عبد البر من طريق ابن أبي خيثمة موقوفاً، وفي المطبوع من ((التاريخ الكبير)) مرفوعاً، ولكن يبدو أن المخطوطة التي اعتمد عليها محقق ((التاريخ الكبير)) كثيرة الأخطاء، ولهذا أعرضت عنها، واعتمدت ما ذكره ابن عبد البر، والله أعلم.

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٣٥١/٢).

(٤) انظر: ((الأسامي والكنى)) للحاكم الكبير (١٠٧/٥)، ((شرح علل الترمذي)) (٥١٣/٢).

(٥) انظر: ((التاريخ الكبير)) (٢٩٢/١)، وما أعان محمد بن جعفر على طول صحبته لشعبة أن شعبة كان زوج أمه.
انظر: ((تهذيب الكمال)) (٥/٢٥).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٢٢١/٧).

(٧) ((الثقات)) (٢٣٤/٢).

(٨) ((مسائل ابن هانئ)) (٢٣٢/٢).

٣- أنَّ محمدَ بنَ جعفرٍ عُنْدَ رَ قد تُوبَعَ عليه تَابَعَهُ الإمامُ الحافظُ الثَّبَتُ يَحْيَى بنُ سعيدِ القَطَّانِ، وكان الإمامُ القَطَّانُ من مُقَدِّمِي أصحابِ شُعْبَةَ (١)، وتابعه أيضاً: عَمْرُو بنُ مَرْزُوقِ البَاهِلِيِّ، أحدُ الثَّقَاتِ (٢).

٤- ترجيحُ أئمةِ النِّقَدِ، فقد رَجَّحَ الطريقَ المَوْفُوفَةَ عن شُعْبَةَ: الحافظُ أبو عليٍّ النِّيسَابُورِي (٣).

والحديثُ من طريقهِ المحفوظِ عن شُعْبَةَ خُولَفَ فيه شُعْبَةُ أيضاً، حيثُ خَالَفَهُ: سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وهو من أثبتَ النَّاسِ في قَتَادَةَ (٤)- وهما بنُ يحيى العَوَازِي، وعِمْرَانُ القَطَّانِ أبو العَوَّامِ، وعَمْرُو بنُ إبراهيمِ العَبْدِيِّ، فرووه كُلُّهُم عن قَتَادَةَ بنِ دِعَامَةَ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن عبدِ الله بنِ عَمْرُو (رضي الله عنهما) مَرْفُوعاً، كَمَا تَقَدَّمَ.

وشُعْبَةُ إمامٌ حَافِظٌ جَبَلٌ، ولكنَّ كَثْرَةَ العَدَدِ أُولَى بالحفظِ مِنَ الوَاحِدِ، وأيضاً قَدْ خَالَفَهُ فيه سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وهو مُقَدِّمٌ عليه في قَتَادَةَ، وعليه فَيُعَدُّ مَا رواهُ شُعْبَةُ شَاذاً.

وهنا قد يَسْتَدْرِكُ مُسْتَدْرِكُ فيقول: أليسَ قد تابَعَ شُعْبَةَ على وَفِّهِ: هشامُ بنُ عبدِ الله الدَّسْتَوَائِي، والدَّسْتَوَائِي يُعَدُّ في الطَّبَقَةِ الأولى من أصحابِ قَتَادَةَ، وهُم: (سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وشُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، وهشامُ الدَّسْتَوَائِي)، وقد تَقَرَّرَ أَنَّهُ إذا اتَّفَقَ اثنانِ من هؤلاءِ الثلاثةِ وخَالَفَهُمَا الثالثُ فالقولُ قَوْلُهُمَا (٥).

فالجوابُ عن هذا الاستدراكِ أن يُقَالَ: إنَّ هذا الكلامَ مُستقيمٌ في حَالِ أنَّ الحافظَ العُقَيْلِيَّ أَسَنَدَ هَذِهِ الطريقَ عن هشامٍ، إلَّا أَنَّهُ رواها عنه مُعَلَّقَةً فلا يُلْتَفَتُ إليها في مثلِ هذا المَوْطِنِ؛ لأنَّها قد لا تَصِحُّ إليه، وأيضاً لم أجدها عند غيره؟، فَهِيَ محلُّ استغرابٍ بِدُونِ شَكٍّ.

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٢٧٨).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٦٢)، وينظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣/٣٠٣).

(٣) ((المستدرک علی الصحیحین)) (٤/١٩٣)، وأبو علي المذكور هو: الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، الحافظ، الإمام، العلامة، الثبت، أحد النقاد، (ت ٣٤٩ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (١٦/٥١).

(٤) قال الإمام يحيى بن معين: " سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة " ((سؤالات ابن الجنيدي)) (ص ٣٤٩).

(٥) انظر: ((شرح علل الترمذي)) (٢/٥٠٣).

ولا يمكن أن تُقدّم مثل هذه القرينة على ما قرره الأئمة من أن سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة إلا بشيء واضح لا إشكال فيه.

والحديث من وجهه المحفوظ عن قتادة اختلف فيه عنه أيضاً:

فقد رواه عنه: (سعيد بن أبي عروبة، - وهو من أثبت الناس في قتادة - وهما بن يحيى العوذلي، وعمران القطان أبو العوام، وعمر بن إبراهيم العبدي، كلهم عن قتادة بن دعامه، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله ابن عمرو (رضي الله عنهما) مرفوعاً، كما سلف. وخالف هؤلاء في قتادة: عمر بن إبراهيم العبدي:

فقد أخرج النسائي^(١)، والعقيلي - معلقاً -^(٢) كلاهما من طريق الخليل بن عمر بن إبراهيم، عن أبيه عمر بن إبراهيم العبدي^(٣) عن قتادة بن دعامه، عن الحسن البصري، عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما)، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكره. حيث جعل (الحسن البصري) بدلاً من (سعيد بن المسيب).

وبعد النظر في الاختلاف الواقع على قتادة يتبين أن المحفوظ عنه هو ما رواه عن سعيد ابن المسيب، عن عبد الله ابن عمرو (رضي الله عنهما) مرفوعاً، وذلك للقرائن التالية:

- ١ - كثرة العدد: فرواؤه عن قتادة عن سعيد أكثر عدداً، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.
- ٢ - الحفظ والإتقان: فرواؤه عن قتادة عن سعيد أحفظ وأتقن؛ فكيف إذا كان المخالف - عمر ابن إبراهيم العبدي - لهم متكلم في روايته عن قتادة خاصة، قال ابن حبان: " كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما إذا وافق الثقات فإن

(١) ((السنن الكبرى)) كتاب عشرة النساء، شكر المرأة زوجها (٨ / ٢٤٠ / ٩٠٨٧)

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (٢ / ٣٥٠).

(٣) أخرج العقيلي في ((الضعفاء)) (٢ / ٣٥١) هذا الحديث معلقاً عن سرار بن مجشر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن وابن المسيب، عن ابن عمرو مرفوعاً، ويظهر من هذا الإسناد أن عمر بن إبراهيم قد توبع في قتادة، من قبل ابن أبي عروبة، ولكن هذه الطريق التي ذكرها العقيلي والتي فيها ذكر الحسن مشكلة من جهتين: الأولى: أي لم أجدها عند غيره، الثانية: أن النسائي وقوام السنة الأصبهاني قد أخرجا الحديث من طريق سرار بن مجشر كما تقدم، وليس فيها ذكر للحسن، فأخشى أنه قد وقع وهم في ذكر الحسن، والله أعلم.

اعتبر به مُعْتَبَرٌ لَمْ أَرْ بِذَلِكَ بَأْسًا" (١). وقال ابنُ عَدِي: " وحديثه عن قَتَادَةَ خَاصَةً مُضْطَرَبٌ " (٢)، وقال ابنُ حجر: " في حديثه عن قَتَادَةَ ضَعْفٌ " (٣).

وعليه فَمَا رَوَاهُ: عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ يُعَدُّ مُنْكَرًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمُرْسَلُ: فقد أخرجهُ عبدُ الرزاق (٤) عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية قال: جاء رجلٌ فشكا امرأته إلى ابنِ المُسيَّب، فقال ابنُ المُسيَّب: قال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: « أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ تَسْتَعْنِ عَنْ زَوْجِهَا، وَلَمْ تَشْكُرْ لَهُ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ -عز وجل- إِلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ». »

وَبَعْدَ ذِكْرِ وَجْهِي الاختلافِ عن سعيد بن المسيَّب، وصلاً وإرسالاً يظهر لي أنَّ كلا الوجهين محفوظٌ عن سعيد بن المسيَّب؛ وذلك لأنَّ كلاً من قَتَادَةَ وإسماعيل بن أمية: ثِقَّةٌ حَافِظٌ، ثَبَّتْ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ كَانَ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مَرَّةً مُوَصُولاً، وَمَرَّةً مُرْسَلاً، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَرْوِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (رضي الله عنهما)، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِيمَا سَيَأْتِي، وَعَلَيْهِ فَالَّذِي يَرْتَجِّحُ لِي أَنَّ الْوَاسِطَةَ فِي الْوَجْهِ الْمُرْسَلِ بَيْنَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (رضي الله عنهما) بِدَلِيلِ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ عِنْدَمَا أُرْسِلَهُ لَمْ يَكُنْ يَرِيدُ الرِّوَايَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- كَمَا تُشْعِرُ بِهِ الْقِصَّةُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَخْوِيفَ الْمَرْأَةِ، وَزَجْرَهَا، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ يَرْوِيهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رضي الله عنهما) كَمَا فِي الْوَجْهِ الْمَوْصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَيْضاً أَنَّ مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ أَصَحِّ الْمَرَايِلِ، وَقَدْ تَأَمَّلَ الْأُئِمَّةُ الْمُتَقَدِّمُونَ مَرَايِلَهُ فَوَجَدُوهَا بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ (٥).

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَوْصُولِ صَحِيحٌ، صَحَّحَهُ:

(١) ((المجروحين)) (٦١/٢).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٨٨/٦).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٤٨).

(٤) ((المصنف)) كتاب الطلاق، باب الذي يورث المال غير أهله (١٤٩٢١/٤١٥/٧).

(٥) انظر: ((تدريب الراوي)) (٣١١/١).

الحاكم أبو عبد الله^(١)، ووافقه الذهبي^(٢)، وابن العربي المالكي^(٣)، وعبد الحق الأشبيلي^(٤)، وابن النحاس^(٥)، وابن حجر الهيتمي^(٦)، والألباني^(٧).

وقال المنذري: "رواه النسائي والبزار بإسنادين رواه أحدهما رواه الصحيح"^(٨).

وقال الهيتمي: "رواه البزار بإسنادين، والطبراني، وأخذ إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح"^(٩).

وحسنه الحافظ ابن حزم^(١٠).

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الله بن عمرو، ولا نعلم أحداً أسنده عن شعبة إلا عبد الله بن المبارك"^(١١).

هكذا قال (رحمه الله) وإلا فقد أسنده عن شعبة أيضاً: معاذ بن هشام، كما تقدم.

وفي المقابل: صحح وفقه الحافظ البيهقي^(١٢)، ورجحه الحافظ العفيللي^(١٣).

(١) ((المستدرک)) (٢٠٧/٢).

(٢) ((التلخيص)) ضمن كتاب ((المستدرک)) (٢٠٧/٢).

(٣) ((المسالك في شرح موطأ مالك)) (٢٩٤/٣).

(٤) ((الأحكام الصغرى)) (٦٣٢/٢) والتي اشترط فيها إيراد الأحاديث الصحيحة.

(٥) ((تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين)) (ص ١٦٨)، وابن النحاس هو: محي الدين أحمد بن إبراهيم الدمشقي

الشافعي، العلامة، القدوة، المجاهد، صاحب التصانيف النافعة (ت ٨١٤ هـ) انظر: ((الضوء اللامع)) (٢٠٣/١)،

((شذرات الذهب)) (١٥٧/٩).

(٦) ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (٤١/٢).

(٧) ((السلسلة الصحيحة)) (٢٨٩/٥٨٣/١).

(٨) ((الترغيب والترهيب)) (٣٨/٣).

(٩) ((مجمع الزوائد)) (٣٠٩/٤).

(١٠) ((المحلى بالآثار)) (١٦٤/١٠).

(١١) ((المسند)) (٣٤٠/٦).

(١٢) ((السنن الكبرى)) (١١٤/١٥).

(١٣) ((الضعفاء الكبير)) (٣٥١/٢).

وَالْقَوْلُ بِتَصْحِيحٍ وَتَرْجِيحٍ وَقِفْهُ قَوْلُ مَرْجُوحٍ وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ عِنْدَ ذِكْرِ أَسْبَابِ تَرْجِيحِ
الْوَجْهِ الْمَرْفُوعِ فِي الْاِخْتِلَافِ الَّذِي وَقَعَ عَلَى شُعْبَةٍ.

وَقَدْ تَعَقَّبَ الْحَافِظُ الْبِيهَقِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ الْوَقْفَ: الْعَلَامَةُ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ^(١)، وَمُلَخَّصُ
كَلَامِهِ الَّذِي تَعَقَّبَ بِهِ الْبِيهَقِيُّ: أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ،
عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعاً، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَقَدْ رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَالرَّفْعُ زِيَادَةٌ يَجِبُ
قَبُولُهَا وَالْحُكْمُ لَهَا، كَيْفَ وَقَدْ تُوبِعَ عَلَى رَفْعِهِ.

تَنْبِيْهُ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ قَتَادَةُ وَهُوَ مُدَلِّسٌ^(٢)، وَقَدْ عَنَّنَ فِي إِسْنَادِهِ، وَقَدْ تَتَبَعْتُ جَمِيعَ
طُرُقِهِ-عَلَى حَسَبِ الْجُهْدِ-فَمَا وَجَدْتُهُ صَرَّحَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِالسَّمَاعِ^(٣)، إِلَّا أَنَّهُ تُوبِعَ مِنْ قِبَلِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، كَمَا فِي الْوَجْهِ الْمُرْسَلِ.

فَائِدَةٌ: قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ: " قَالَ عُلَمَاؤُنَا: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ
يُعَدُّ عَلَى الْجَحْدِ لِلْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ فَرِيضَةٌ " ^(٤).

(١) ((الجوهر النقي على سنن البيهقي)) (٢٩٤/٧).

(٢) وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤٣) فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الَّتِي قَالَ عَنْهَا
(ص ١٣): " مِنْ أَكْثَرِ مَنْ التَّدْلِيْسُ فَلَمْ يَحْتَجِ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ
مُطْلَقاً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ كَأَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ."

(٣) مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَدْ تَرَدَّدَ فِي ثُبُوتِ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ، كَمَا نَصَّ عَلَى
ذَلِكَ الْحَافِظُ الْبَرْدِيْجِيُّ. انْظُرْ: ((جَامِعُ التَّحْصِيلِ)) (ص ٦٠٧)، ((تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ)) (٤٢٨/٣).

(٤) ((الْمَسَالِكُ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ)) (٢٩٥/٣).

المبحث الرابع عشر: ما ورد في المرأة تستجلب حب زوجها بوضعها شيئاً من أنواع الدهن في وجهها:

[٢٢] عن لميس بنت سلمة أنها قالت: سألت عائشة، فقلت لها: "المرأة تصنع الدهن تحبب إلى زوجها^(١)؟ فقالت: أمي^(٢) عنك تلك التي لا ينظر الله - عز وجل - إليها، قالت: وقالت امرأة لعائشة: يا أمه، فقالت عائشة: لست بأمك، ولكني أحتكن^(٣)."

قالت عائشة: "وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يخلط العشرين^(٤) بصلاة ونوم، فإذا كان العشر شمر وشد المنزر - أو شد الإزار - وشمر^(٥)."

تخريج الأثر والحديث: أخرجه الإمام أحمد^(٦) من طريق جابر الجعفي، عن يزيد بن مرة، عن لميس^(٧) أنها قالت، وذكره.

(١) قال السندي في ((حاشيته على مسند الإمام أحمد)) (٣٢٢/١٤): "لعل المراد به عمل السحر في الدهن؛ بحيث إذا أدهنت هي أو الدهن هو تصير هي محبوبة ومقبولة عنده"، وهذا التفسير من السندي أرجح وأولى من تفسير الساعاتي في ((الفتح الرباني)) (٢٩٩/١٧) حيث ذهب أن المراد بذلك ما تضعه المرأة في وجهها من أنواع الدهن ليصفو ويحلم وجهها تزيئاً لزوجها، وأن في ذلك تغيير لخلق الله. وهذا قول غريب منه؛ وتزيئ المرأة لزوجها مرغوب فيه شرعاً، لما يترتب عليه من مصالح عظيمة منها: حصول المحبة والألفة بين الزوجين، وهذا مقصد شرعي نبيل، رغب فيه الشرع، وجاء في ((فتاوى اللجنة الدائمة)) (١٠١/١٧) جواز استعمال المرأة بما يسمى مواد التجميل في وجهها للتزيين لزوجها، وعلى كل حال فإن هذا الأثر لا تصح نسبته إلى أم المؤمنين (رضي الله عنها)، والله أعلم.

(٢) أي: بعديها عنك، فلا تذكرها. ((حاشية السندي على مسند الإمام أحمد)) (٣٢٢/١٤)

(٣) تريد (رضي الله عنها) بذلك أن ضمير المؤمنين في قوله تعالى ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ سورة الأحزاب: الآية ٦ راجع إلى الرجال لا إلى النساء إذ المقصود بذلك التحريم، ولا يظهر ذلك في النساء. أفاده العلامة السندي في ((حاشيته على مسند الإمام أحمد)) (٣٢٢/١٤)، ومما يدل على هذا الذي قاله ما أخرجه ابن سعد في ((الطبقات)) (١٧١/١٠) من طريق مسروق أن امرأة قالت لها: يا أمه. فقالت عائشة: "أنا أم رجالكم، ولست أم نسائكم".

(٤) أي من رمضان. ((حاشية مسند الإمام أحمد)) (٣٢٢/١٤).

(٥) أي جد واجتهد في العمل، واجتنب النساء. انظر: ((النهاية)) (٤٥٢/٢).

(٦) ((المسند)) (٢٥١٣٦/٦٦/٤٢).

(٧) بمهمله، على وزن عظيم. انظر: ((تعجيل المنفعة)) (٦٥٩/٢).

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

فيه جابر الجعفي مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وقد تقدّم^(١)، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ اخْتُلِفَ عَنْهُ^(٢).

وفيه أيضاً يزيد بن مَرَّةَ الجعفي^(٣)، انْفَرَدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ، وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ وقال: "لا يَصِحُّ حَدِيثُهُ"^(٤)، وابنُ أَبِي حاتم^(٥)، والخطيبُ البَغْدَادِيُّ^(٦)، ولم يذكروا فيه جَرَحاً ولا تَعْدِيلاً، وعليه فَإِنَّهُ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْعَيْنِ.

وفيه أيضاً لَمَيْسُ بِنْتُ سَلَمَةَ، لم أقف لها على ترجمة، فهي مَجْهُولَةُ الْعَيْنِ^(٧).

قال الحافظُ الهَيْثَمِيُّ: "فيه جَابِرُ الْجُعْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا... وَلَمَيْسُ لم أعرفها"^(٨).

وَأَمَّا قَوْلُهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) : " فَإِذَا كَانَ الْعَشْرُ شَمَرَ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ... " فَإِنَّهُ ثَابِتٌ عَنْهَا فِيمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٩) وَمُسْلِمٌ^(١٠) وَاللَّفْظُ لَهُ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهُ قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ أَحْيَا اللَّيْلَ، وَأَيَقَظَ أَهْلَهُ، وَجَدَّ، وَشَدَّ الْمِئْزَرَ ".

(١) انظر: (ص ٥١).

(٢) انظر: ((علل الدارقطني)) (١٥/١٦٤)، وقد أثبت هنا المحفوظ عنه، وأعرضت عن المرجوح؛ إذ لا ثمة في ذكره.
(٣) هكذا هو في ((الجرح والتعديل)) (٩/٢٨٧)، والذي في ((التاريخ الكبير)) للإمام البخاري (١٠/٣٩٩)، (الحنفي)، والذي يبدو لي أن هذا الأخير تصحيف، وعلى تقدير صحة هذه النسبة فيكون المراد بذلك نسبته إلى بني حنيفة، إحدى القبائل العربية المشهورة، وإليها ينسب جماعة من أهل العلم، وليس المراد هنا نسبة للمذهب المشهور كما يتبادر إلى الذهن؛ لأن يزيد بن مرة فيما يظهر لي متقدم على أبي حنيفة، ولكن مما يقوي الاحتمال الأول أن الخطيب في ((المتفق والمفترق)) (٣/٢١٠٣) ذكر أنه جعفي وأنه في عداد الكوفيين، ولهذا يبعد أن تكون نسبته (حنفي) لأن بني حنيفة كانوا في الجزيرة العربية في الإمامة، والله أعلم. انظر: ((الأنساب)) (٤/٢٨٨).

(٤) ((التاريخ الكبير)) (١٠/٣٩٩).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٩/٢٨٧).

(٦) ((المتفق والمفترق)) (٣/٢١٠٣).

(٧) انظر: ((أطراف الغرائب والأفراد)) (٥/٥٥٦)، ((تعجيل المنفعة)) (٢/٦٥٩).

(٨) ((مجمع الزوائد)) (٥/١٧٠/٨٨٧٤).

(٩) ((الصحيح)) كتاب صلاة التراويح، باب العمل في العشر الأواخر (٣/٤٧/٢٠٢٤).

(١٠) ((الصحيح)) كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان (٣/١٧٥/١١٧٤).

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ، وَفِيمَنْ اقْتَطَعَ يَمِينَهُ أَرْضاً ظُلماً:

[٢٣] عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» قَالَ: فَقَالَ الْأَشْعَثُ: " فِيَّ وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « أَلَاكَ بَيِّنَةٌ »، قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: « اخْلِفْ »، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا يَخْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ".

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٢) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ^(٣) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٤) أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ: " كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بئرٍ... ".

وفيه أيضاً: " ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثَنَا، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ وَاللَّهِ أَنْزَلَتْ... " فَذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧٧، وتام الآية: ﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾.

(٢) ((الصحيح)) كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض (٣/١٢١/٢٤١٦-٢٤١٧).

(٣) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (١/٨٥/٢٢٠).

(٤) ((الصحيح)) كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن (٣/٤٣/٢٥١٥-٢٥١٦).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) بِسَنَدٍ حَسَنٍ، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ: "خَاصَمْتُ ابْنَ عَمِّ لِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي بَيْتٍ كَانَتْ لِي فِي يَدِهِ فَجَحَدَنِي...".

وَهُنَا فَايِدَتَانِ: الْأُولَى: مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفَافِ الْحَدِيثِ حَيْثُ يُلَاحَظُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْخُصُومَةَ كَانَتْ بَيْنَ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ وَبَيْنَ يَهُودِيٍّ، وَفِي أُخْرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ عَمِّ لَهُ، وَيُلَاحَظُ أَيْضاً أَنَّ الْخُصُومَةَ وَقَعَتْ عَلَى أَرْضٍ، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ عَلَى بَيْتٍ، فَهَلْ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ تَعَارُضٌ؟ الْجَوَابُ: لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَالْجَمْعُ مُمْكِنٌ بَيْنَهَا، حَيْثُ يُقَالُ: إِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ: "كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ"، وَقَوْلِهِ: "بَيْنَ ابْنِ عَمِّ لِي"، وَذَلِكَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْيَمَنِ كَانُوا قَدْ دَخَلُوا فِي الْيَهُودِيَّةِ، وَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا الَّذِي خَاصَمَهُ يَهُودِيٌّ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ هُوَ ابْنُ عَمِّ لَهُ، وَبِهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ الْوَارِدُ.

وَأَيْضاً لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ: أَنَّ الْخُصُومَةَ كَانَتْ مَرَّةً عَلَى أَرْضٍ، وَمَرَّةً كَانَتْ عَلَى بَيْتٍ، حَيْثُ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: عَلَى أَرْضٍ أَيْ: أَرْضُ الْبَيْتِ، لَا جَمِيعِ الْأَرْضِ الَّتِي يَدْخُلُ ضِمْنَهَا الْبَيْتُ^(٢).

الثَّانِيَّةُ: ذَكَرَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي خَاصَمَ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ: هُوَ الْجَفْشِيشُ^(٣) الْكِنْدِيُّ، وَقِيلَ: بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَقِيلَ: الْخَفْسِيسُ^(٤).

(١) ((المسند)) (٢١٨٤٨/١٦٧/٣٦).

(٢) انظر: ((فتح الباري)) (٥٦٠/١١).

(٣) بضم الجيم كما نقله ابن عبد البر في ((الاستيعاب)) (١٧٦/٢) عن بعضهم، وذكر محقق الكتاب أنه في الأصل ضبط بكسر الجيم، وبالكسر ضبطه المطرزي في ((المغرب في ترتيب المغرب)) (١٥٠/١)، ونقل عن العسكري أنه بالفتح، وهو الذي رجحه النووي كما في ((البدر المنير)) (٦٢٢/٩)، وابن العطار في ((العدة)) (١٥٢٤/٣)، والعيني في ((عمدة القاري)) (٦٣١/١١).

(٤) ((الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)) (ص ٣٥٢)، وقال بعضهم: أن الجفشيش لقب، وأن اسمه جرير، وقال بعضهم: أن اسمه معدان، وقد ذكر في الصحابة، ولا ينافي هذا ما جاء في الحديث بأنه يهودي، فهذا باعتبار ما كان عليه، ثم أسلم بعد ذلك، وقيل: إنه ارتد.

ينظر: ((الأسامي والكنى)) لأبي أحمد الحاكم (١٦١/٣)، ((أسد الغابة)) (٥٤٧/١)، ((الإصابة)) (٢١٥/٢)، ((فتح الباري)) (٣٦٠/١١)، ((نزهة الألباب في الألقاب)) (ص ١٧٤).

والحديث أخرجه ابن جرير الطبري^(١) بسياق غريب جداً، عن القاسم بن الحسن، عن الحسين بن داود، عن الحجاج المصيصي، عن ابن جريج، قال: قال آخرون: "إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ اخْتَصَمَ هُوَ وَرَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي أَرْضٍ كَانَتْ فِي يَدِهِ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَخَذَهَا لِتَعَزُّزِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « أَقِمِ بَيْنَتَكَ » قَالَ الرَّجُلُ: لَيْسَ يَشْهَدُ لِي أَحَدٌ عَلَى الْأَشْعَثِ، قَالَ: « فَلَكَ يَمِينُهُ ». فَقَامَ الْأَشْعَثُ لِيُخْلِفَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- هَذِهِ الْآيَةَ^(٢)، فَنَكَلَ الْأَشْعَثُ، وَقَالَ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأُشْهِدُكُمْ أَنَّ خَصْمِي صَادِقٌ، فَرَدَّ إِلَيْهِ أَرْضَهُ، وَزَادَهُ مِنْ أَرْضِ نَفْسِهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً، مَخَافَةً أَنْ يَبْقَى فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ حَقِّهِ، فَهِيَ لِعَقَبِ ذَلِكَ الرَّجُلِ بَعْدَهُ".

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، ومثته مُنْكَرٌ بهذا السياق، وأما ضَعْفُ سَنَدِهِ فَلَأَجْلِ أُمُورٍ:
الأولى: فيه شيخ الطبري: القاسم بن الحسن، لم أقف له على ترجمة^(٣)، والذي يبدو لي أَنَّهُ مُجْهُولُ الْعَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثانية: فيه الحسن بن دَوَادِ الْمُلَقَّبِ بِ(سُنَيْدٍ)^(٤)، قال الحافظ ابن حجر: "ضَعِيفٌ مَعَ إِمَامَتِهِ"^(٥)، وسبب ذلك أَنَّهُ كَانَ يُلَقَّبُ شَيْخَ الْحَجَّاجِ، وَلَأَجْلِ ذَا ذَمِّهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٦)، وَهُوَ فِيمَا يَبْدُو لِي أَنَّهُ الَّذِي حَمَلَ النَّسَائِيُّ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ"^(٧)، وَذَكَرَ الْحَلَالُ أَنَّ هَذَا كَانَ

(١) ((التفسير)) (٥/٥١٨).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. سورة آل عمران، الآية: ٧٧.

(٣) وهذا هو الذي توصل إليه العلامة المحدث أحمد شاكر، كما في تخريجه لأحاديث ((تفسير الطبري)) (٧/٥٠٧)، وللفادة ينظر كتاب: ((معجم شيوخ الطبري)) (ص ٤١٥).

(٤) انظر: ((ذات النقب في الألقاب)) (٩٣).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٧).

(٦) ((اللعل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٢/٥٥١).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٢/١٢٠).

في وقتِ اختلاطِ الحجاج، ثمَّ قالَ: " وَنَرَى أَنَّ أَحَادِيثَ النَّاسِ عَنْ حَجَّاجٍ صَحَّاحٍ إِلَّا مَا رَوَى سُنَيْدٌ" (١).

الثَّالِثَةُ: تدليسُ ابنِ جُرَيْجٍ (٢)، حيثُ لم يُصَرِّحْ هُنا بالسماعِ، وقد نصَّ الحافظُ النافذُ الدارقُطِيُّ: أَنَّ شَرَّ وَأَقْبَحَ التَّدْلِيسِ: تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَإِنَّهُ لَا يُدَلِّسُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ (٣).

الرَّابِعَةُ: جَهَالَةُ مَنْ لَمْ يُسَمِّ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ ابْنُ جُرَيْجٍ بِقَوْلِهِ: " قَالَ آخَرُونَ ".

وَأَمَّا نَكَارَةُ مَنْنِهِ فَمِنْ حَيْثُ مَخَالَفَتِهِ لِلرَّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، كَمَا أَخْرَجَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمُصَنَّفَاتِ الْمَشْهُورَةِ كَالسَّنَنِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَغَيْرِهَا.

وَضَعَّفَ الْحَدِيثَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (٤)، وَذَكَرَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ مَخَالَفَتُهُ لِلرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، ثُمَّ قَالَ: " فَهِيَ ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ، ضَعِيفَةُ السِّيَاقِ ".

(١) ((تهذيب التهذيب)) (٢/١٢٠).

(٢) وقد عدَّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤١) في المرتبة الثالثة، وهي المرتبة التي قال عنها (ص ١٣): " من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع... ".

(٣) انظر: ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٢٦)، ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤١).

(٤) كما في تخريجه لأحاديث ((تفسير الطبري)) (٦/٥٣١).

[٢٤] عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) قَالَ: " اَحْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي أَرْضٍ، أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ^(١)، قَالَ: فَجَعَلَ يَمِينُ أَحَدِهِمَا، قَالَ: فَضَجَّ^(٢) الْآخَرُ، وَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا يَذْهَبُ بِأَرْضِي. فَقَالَ: « إِنَّ هُوَ اقْتَطَعَهَا بِيَمِينِهِ ظُلْمًا، كَانَ مِمَّنْ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِ، وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » قَالَ: وَوَرَعَ^(٣) الْآخَرُ فَرَدَّهَا ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ^(٤) ومن طريقه (أبو يعلى)^(٥)، والإمامُ أحمدُ^(٦) واللفظُ له، وعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ^(٧)، وأبو جعفر محمد بنُ عاصمِ الثَّقَفِيِّ^(٨) ومن طريقه (الخطيبُ البَغْدَادِيُّ)^(٩)، والْبَزَّازُ^(١٠)، وأبو الفضلِ الزُّهْرِيُّ^(١١)، وابنُ مَنْدَه^(١٢)، كلُّهم من طريقِ الحُسَيْنِ بنِ علي الجُعْفِيِّ.

(١) بالفتح ثم السكون، وفتح الراء والميم، اسم قبيلة واسم موضع، ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر، ونسبة إليها حضرمي، وهي الآن محافظة كبيرة من بلاد اليمن، ولا زالت تعرف بهذا الاسم. انظر: ((معجم البلدان)) (٢/٢٦٩)، ((الأماكن)) للحازمي (ص ٣٦١)، ((معجم البلدان والقبائل اليمنية)) (١/٤٧٥).

(٢) ضج: إذا فرغ من شيء خافه فصاح وجَلَبَ، وسمعت ضجة القوم، أي: جَلَبَتَهُمْ. انظر: ((المصباح المنير)) (ص ٢٩١).

(٣) بكسر الراء، أي تخرج من الإثم، وكف عما هو قاصده. ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (٢/١٨٢).

(٤) ((المصنف)) كتاب البيوع والأفضية، الرجل يلحف على اليمين الفاجرة (١٢/٢٧٤/٢٣٥٧٢).

(٥) ((المسند)) (١٣/٢٥٧/٧٢٧٤).

(٦) ((المسند)) (٣٢/٢٧٤/١٩٥١٤).

(٧) ((المنتخب من مسند عبد بن حميد)) (١٩٠/٥٣٨)، قيل: انتخبه عبد بن حميد نفسه من مسنده، وقيل هو المسند نفسه، وقيل انتخبه غيره، والله أعلم بالصواب.

(٨) ((جزء محمد بن عاصم الثقفي)) (ص ٨٩/١٣).

(٩) ((الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)) (ص ٤٢٧). وقد سقط من مطبوع ((جزء محمد بن عاصم)) اسم: (الحسين الجعفي)، ومما يدل على ذلك أن الخطيب لما رواه من طريقه نص عليه في السند، وقد سبق إلى هذا التنبيه الشيخ شعيب الأرنؤوط كما في تحقيقه لـ ((مسند الإمام أحمد)) (٣٢/٢٧٥) الحاشية رقم (١)، غير أنه لم يذكر أن الخطيب... الخ.

(١٠) ((المسند)) (٨/١٤٤/٣١٦٣).

(١١) ((حديث أبي الفضل الزهري)) (ص ٣١٠/٢٨٨).

(١٢) ((التوحيد)) ذكر ما يدل على أن الله -عز وجل- يعرض عما يكره ولا ينظر إليه (ص ٥٠٦/٤٩١).

وأخرجه الرُّوْيَانِي (١)، والطَّبْرَانِيُّ (٢) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ مِسْكِينِ بْنِ بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيِّ.

كِلاهُمَا: (الْحَسِينُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ، وَمِسْكِينُ بْنُ بُكَيْرٍ) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ (٣) الْجَزْرِيِّ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَذَكَرَهُ.

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يُرِيدُ أَنْ يُذْهَبَ بِهَا حَقُّ أَخِيهِ بَاطِلًا، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يُزَكَّهُ، وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ »، فَلَمَّا سَمِعَهَا الرَّجُلُ نَكَلَ (٤) عَنْ الْيَمِينِ، وَأَقَرَّ لِلرَّجُلِ حَقَّهُ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَجَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ: ثِقَّةٌ تَكَلَّمَ بَعْضُ النُّقَادِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ خَاصَّةً:

فَوَثَّقَهُ: سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (٥)، وَابْنُ سَعْدٍ (٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ (٧)، وَابْنُ ثَمِيرٍ (٨)، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ (٩)، وَالْعَجَلِيُّ (١٠)، وَابْنُ حَبَّانٍ (١١)، وَابْنُ عَدِيٍّ (١٢)، وَابْنُ شَاهِينَ (١٣)، وَابْنُ خُلْفُونَ (١٤)، وَالذَّهَبِيُّ (١٥)، وَابْنُ رَجَبٍ (١٦).

(١) ((المسند)) (٤٨٤/٣٢١/١).

(٢) ((المعجم الأوسط)) (١٠٩٠/١٩/٢).

(٣) بضم الموحدة، وسكون الراء. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٦٥).

(٤) قال في ((النهاية)) (١١٧/٥): والنكول في اليمين هو الامتناع عنها، وترك الإقدام عليها.

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٣٠٢/١).

(٦) ((الطبقات)) (٤٨٧/٩).

(٧) ((المعرفة والتاريخ)) (٤٥٥/٢).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٤٧٥/٢).

(٩) ((سؤالات ابن الجني)) (ص ٣٨٥).

(١٠) ((الثقات)) (٢٦٨/١).

(١١) ((الثقات)) (١٣٦/٦).

(١٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧٣/٢).

(١٣) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٥٤).

(١٤) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٩٨/٢).

(١٥) ((الكاشف)) (٢٢٦/٢).

(١٦) ((شرح العلل)) (٦٣٥/٢).

وقال أبو حاتم الرازي: "محلّه الصدق" (١).

وقال النسائي: "لا بأس به" (٢).

وقال ابن حجر: "صدوق" (٣).

وَصَعَّفَ: ابنُ ثُمير (٤)، والنسائي (٥)، والعقيلي (٦)، وابنُ عدي (٧)، والدارقطني (٨)،
والذهبي (٩)، وابنُ رجب (١٠)، وابنُ حجر (١١) حديثه في الزُّهري خاصةً.

قال ابنُ مَعِين: "ثِقَّةٌ فِيمَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الزُّهريِّ، وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ الزُّهريِّ فَهُوَ ضَعِيفٌ... وفي
غَيْرِ الزُّهريِّ أَصَحُّ حَدِيثًا" (١٢).

وقال الإمام أحمد: "إذا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ الزُّهريِّ فَلَا بَأْسَ بِهِ" (١٣).

وفي المُقَابِلِ: قال الإمام مسلم بنُ الحَجَّاج: وَلَوْ ذَهَبَتْ تَرْبُ جَعْفَرًا فِي غَيْرِ مِيمُونِ بْنِ مِهْرَانَ،
ويزيد بنِ الأصمِّ، وَتَعَتَّبِرُ حَدِيثَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا، كَالزُّهريِّ، وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ، وَسَائِرِ الرِّجَالِ لَوَجَدْتُهُ
ضَعِيفَ الرُّكْنِ، رَدِيءَ الضَّبِطِ وَالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ" (١٤).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٤٧٥/٢).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٣٠٢/١).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٣٢١/١).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٣٠٢/١).

(٦) ((الضعفاء الكبير)) (٦٢١/١).

(٧) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٧٣/٢).

(٨) ((سؤالات البرقاني)) (ص ٢١).

(٩) ((الكاشف)) (٢٢٦/٢).

(١٠) ((شرح العلل)) (٦٣٥/٢).

(١١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩).

(١٢) ((سؤالات ابن الجني)) (ص ٣٨٥).

(١٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (١٠٣/٣).

(١٤) انظر: ((التمييز)) (ص ١٧٢).

وقال ابنُ خزيمة: لا يحتج به إذا انفرد^(١).

والذي ظهر لي من حاله من مجموع كلام الأئمة فيه: أنه ثقة، إلا في الزهري خاصة فإنه ضعيف.

وأما الذي قاله الإمامان مسلم بن الحجاج وابن خزيمة فالأئمة على خلافه، إذ قد أطلقوا توثيقه إلا في الزهري فقط، نعم بعض الأئمة^(٢) ذكر أن روايته عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم فيها مزيد ضبط وإتقان، ولكن لا يفهم من هذا أنه لم يضبط حديث غيرهما كما هو ظاهر كلام الإمام مسلم.

ويُحتمل أن الإمام ابن خزيمة أراد بقوله: "لا يحتج به إذا انفرد" أي في الزهري، ولا يريد بذلك الإطلاق.

قال الحافظ ابن عدي: "وجعفر بن بُرقان مشهور معروف من الثقات، وقد روى عنه الناس: الثوري فمن دونه، وله نسج يرويها عن ميمون بن مهران، والزهري وغيرهما، وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أمياً، ويقوم روايته عن غير الزهري، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل ضعيف في الزهري؛ لأن غيره عن الزهري أثبت منه، أصحاب الزهري المعروفين: مالك، وابن عيينة، ويونس، وشعيب، وعقيل، ومعمّر، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري، وهم أثبت من جعفر بن بُرقان؛ لأن جعفرًا ضعيفًا في الزهري لا غير"^(٣). وكلام الحافظ ابن عدي غاية في التحقيق والإيضاح لحال جعفر بن بُرقان.

وقال الحافظ ابن منده عن الحديث: "وهذا من رسم النسائي، وأبي عيسى"^(٤).

(١) ((ميزان الاعتدال)) (١/٣٧٠)، ((تهذيب التهذيب)) (١/٣٠٢)، وقد اختصر الحافظ الذهبي كلام ابن خزيمة، ولم يذكر قوله: ... إذا انفرد، إذ يفهم من هذا الاختصار أن ابن خزيمة يرى أنه لا يحتج به مطلقاً وليس الأمر كذلك.

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (١/٣٠١).

(٣) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/٢٧٣).

(٤) ((التوحيد)) (ص ٥٠٧)، والمراد بقوله على رسم النسائي... أي: على شرط النسائي، والترمذي.

وَحَسَنَهُ الْحَافِظَانِ: الْهَيْثَمِيُّ^(١)، وَالشُّيُوطِيُّ^(٢).

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ صَحِيحٌ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ^(٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ أَبِي مُوسَى إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا رَوَى ثَابِتُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ"^(٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ: "لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ إِلَّا ثَابِتٌ. تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرٌ"^(٥).

كَوْنُهُ تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ فَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي مِثْلِهِ؛ إِذِ الْأُئِمَّةُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، إِلَّا فِي الزُّهْرِيِّ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٦)، مِنْ طَرِيقِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ^(٧) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ^(٨) إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدَي أَرْعُهَا، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ، لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيُحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمَّا أَدْبَرَ: «أَمَّا لَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقِيَنَّ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ».

(١) ((مجمع الزوائد)) (٤/١٧٨).

(٢) ((الدر المنثور)) (٣/٦٣٥).

(٣) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٢/٣٦٥/١٨٢٩).

(٤) ((المسند)) (٨/١٤٤/٣١٦٣).

(٥) ((المعجم الأوسط)) (٢/١٩/١٠٩٠).

(٦) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (١/٨٦/٢٢٣).

(٧) بضم المهملة وسكون الجيم. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص٣٣٧)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص٢١٥).

(٨) بكسر الكاف، وسكون النون، نسبة إلى كندة، وهي قبيلة مشهورة باليمن. انظر: ((الأنساب)) (١١/١٦١).

[٢٥] وله شاهد آخر أيضاً مداره على عدي بن عدي بن عميرة^(١) الكندي، وقد اختلف عنه على وجهين:

فأما الوجه الأول: فأخرجه الإمام أحمد^(٢)، عن يحيى بن سعيد القطان.

والنسائي^(٣) من طريق يزيد بن هارون الواسطي.

والطبراني^(٤) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي.

والدارقطني^(٥) من طريق وهب بن جرير بن حازم.

والبيهقي^(٦) واللفظ له من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

خمسئهم: (يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون الواسطي، ومحمد بن الفضل السدوسي، ووهب بن جرير، وأبو أسامة حماد بن أسامة) عن جرير بن حازم، عن عدي بن عدي بن عميرة الكندي، عن رجاء بن حيوة، والعريس^(٧) بن عميرة، عن عدي بن عميرة الكندي (رضي الله عنه): " أن امرأ القيس بن عابس الكندي خاصمه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجل من حضرموت في أرض، فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحضرمي البينة، فلم تكن له بينة، ففضى على امرئ القيس باليمين، فقال الحضرمي: أمكنته يا رسول الله من اليمين؟ ذهب والله أرضي. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: « من حلف على يمين كاذبة ليفتطع بها مال أخيه، لقي الله - عز وجل - يوم يلقاه وهو عليه غضبان ». قال: وقال

(١) بفتح المهملة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (٣٢٨)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٥٣)، وقد ذكر الفتني: أنه

لا يعرف في الرجال من اسمه عميرة بالضم، بل كله بالفتح، وقد ثبت في النسوان الأمران. ولا شك أن هذه فائدة عزيزة.

(٢) ((المسند)) (١٧٧١٦/٢٥٤/٢٩).

(٣) ((السنن الكبرى)) كتاب القضاء، ذكر الاختلاف على عدي بن عدي (٥/٤٢٨/٥٩٥٣).

(٤) ((المعجم الكبير)) (١٧/١٠٨/٢٦٥).

(٥) ((المؤتلف والمختلف)) (٣/١٥٥٧).

(٦) ((السنن الكبرى)) كتاب الدعوى والبيانات، باب الرجلين يتنازعان المال (٢١/٢٤٩/٢١٢٥٤).

(٧) بضم أوله وسكون الراء. انظر: ((تقريب التهذيب)) (٣٢٩)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٤٥).

رَجَاءٌ: وَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (١) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَ: فَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَاذَا لِمَنْ تَرَكَهَا؟ قَالَ: «لَهُ الْجَنَّةُ». قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَرَكَتُهَا».

وَخَالَفَ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةَ فِي جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ أَبُو شَيْبَةَ الْحَبْطِيُّ (٢)، فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٣)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (٤)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ بْنِ فَرُّوخَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ، وَالْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ: "أَنَّ رَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ... فَذَكَرَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)".

وَلَا يَتَرَدَّدُ حَدِيثِي هُنَا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ هُوَ إِثْبَاتُ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ لِلْقَرَأْنِ التَّالِيَةِ:

١- كَثْرَةُ الْعَدَدِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ.

٢- الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ: (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانُ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ الْوَاسِطِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ) أَحْفَظُ مِنْ شَيْبَانَ بْنِ فَرُّوخَ بِدَرَجَاتٍ، كَيْفَ وَقَدْ اجْتَمَعُوا؟، وَهَذَا الْأَخِيرُ قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يَهُمُّ" (٥).

٣- رَوَايَةُ الرَّاوِي عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَبِيهِ مِنْ شَيْبَانَ؛ إِذْ أَهْلُ بَيْتِ الرَّجُلِ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ، كَيْفَ وَقَدْ تَوَبَّعَ مِنْ قَبْلِ أُمَّةٍ حُقَاطٍ.

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ٧٧، وَتَمَامُ الْآيَةِ: ﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٧٧).

(٢) يَفْتَحُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ، وَفَتْحَ الْمُوَحَّدَةَ. انْظُرْ: ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٢١١)، ((الْمَغْنِي فِي ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ)) (ص ٢٣٤).

(٣) ((الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ)) (١٧/١٣٧/٣٤١).

(٤) ((الْفَصْلُ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النُّقْلِ)) (١/٥٤٧).

(٥) ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٢١١)، وَيَنْظُرْ: ((تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ)) (٢/١٨٤).

وعليه فَيَعْدُ مَا رَوَاهُ شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ مُنْكَرًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ^(١)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسٍ^(٢) الْمَكِّيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، بَعْضُهُ مَخْتَصَرًا.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٣)، وَالطَّحَاوِيُّ^(٤)، وَالِدَارِقُطِيُّ^(٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٦)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ^(٧)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ^(٨) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

كِلَاهُمَا: (مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

بُذُونُ ذِكْرِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ وَأَبِيهِ: رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ، وَالْعُرْسُ بْنُ عَمِيرَةَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

(١) ((الآحاد والمثاني)) (٢٤٤٤/٣٩٥/٤).

(٢) بفتح المثناة، وسكون الدال المهملة، وضم الراء. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٤٠)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٨٣).

(٣) ((السنن الكبرى)) كتاب القضاء، ذكر الاختلاف على عدي بن عدي (٥٩٥٢/٤٢٨/٥).

(٤) ((شرح مشكل الآثار)) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من البينة على المدعي (٤٤٧٨/٣٣٤/١١).

(٥) ((السنن)) النذور (٤٣٤٣/٢٩٤/٥).

(٦) ((السنن الكبرى)) كتاب الدعوى والبيّنات، باب الرجلين يتنازعان المال (٢١٢٥٣/٢٤٩/٢١).

(٧) ((الآحاد والمثاني)) (٢٤٤٤-٢٤٤٣/٣٩٥/٤).

(٨) ((السنن)) النذور (٤٣٤٢/٢٩٣/٥).

(٩) ((المعجم الكبير)) (٢٦٦/١٠٩/١٧).

وأخرجه أيضاً^(١) من طريق عبد الله بن نافع، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير.

كلاهما: (سليمان بن بلال ومحمد بن جعفر بن كثير) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، عن عدي بن عدي بن عميرة الكندي، أنه أخبرهم، وذكر الحديث، ولم يقل عن أبيه.

ولعل ذكر (أبيه) سقط من عند الطبراني^(٢) بدليل أن الحديث أخرجه ابن أبي عاصم بنفس طريق الطبراني ونص فيهما على ذكر أبيه كما تقدم.

تنبيه:

ذكر الحافظ الطبراني أن عدي بن عدي بن عميرة الكندي له صحبة، وهو ظاهر صنيع ابن أبي عاصم^(٣)، وهذا الذي ذهب إليه هو محل نظر عند أهل العلم، قال الحافظ ابن الأثير بعد أن ذكر أن ابن أبي عاصم، والطبراني، وغيرهما قد أوردوه في الصحابة: "الصحيح أنه لا صحبة له، واستعمله عمر بن عبد العزيز على الجزيرة^(٤) والموصل^(٥)... واستعمل عمر له يدل على أنه لا صحبة له؛ فإن خلافته كانت سنة مائة، وعاش هو بعد عمر^(٦)."

(١) ((المعجم الكبير)) (١٧/١٠٩/٢٦٦).

(٢) وقد رجعت إلى مخطوط ((المعجم الكبير)) فإذا مثبت فيه كما هو في المطبوع.

(٣) حيث قد ترضى عليه بعد أن ذكره، مما يشعر بأنه صحابي عنده.

(٤) هي "جزيرة ابن عمر"، بلد فوق الموصل، بمسافة ١٥٠ كم، وتقع اليوم في أقصى جنوب تركيا، وغلبت عليها تسمية جزيرة ابن عمر في المصادر العربية، ويسميتها الأكراد: "بوتان"، ويسميتها الأتراك "الجزرة". انظر: ((معجم البلدان)) (١٣٨/٢)، ((جزيرة ابن عمر خلال المصادر العربية)) (ص ٤٩).

(٥) بالفتح، وكسر الصاد، مدينة عظيمة مشهورة بالعراق، تقع في الشمال، على نهر دجلة، وتعتبر اليوم ثالث أكبر المدن العراقية بعد بغداد والبصرة. انظر: ((معجم البلدان)) (٢٢٣/٥)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص ٨١).

(٦) ((أسد الغابة)) (١٢/٤)، وقد استدلل ابن الأثير بأنه لا صحبة له: بأن عمر بن عبد العزيز قد ولاه، وكانت خلافة عمر سنة مائة، وقد أجمع أهل الحديث أن أبا الطفيل واثلة بن الأسقع آخر الصحابة موتاً، لكن اختلفوا في سنة موته، فمنهم من قال: إنه مات سنة مائة للهجرة، وعلى هذا الاختيار يتجه استدلال ابن الأثير، وحتى على قول من يقول أنه مات سنة مائة وسبع، أو وعشر على أعلى تقدير فإن استدلاله متجه أيضاً؛ وذلك لأن عدي بن عدي توفي سنة مائة وعشرين. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٢٨)، ((فتح المغيث)) (٧٥/٤).

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أن الطبراني عدّه في الصحابة: بل هو تابعي معروف...
ليست له صُحبة^(١).

ومما لفت انتباهي أن الحافظ ابن حجر ذكر في ترجمة عدي بن عدي الكندي^(٢) - وهو غير عدي بن عدي بن عميرة الكندي، وذلك في تفريق الحافظ ابن حجر بينهما، وهو محل تأمل - أن الحافظ ابن الأثير وحد بينهما فوهم.

ولكن بعد النظر والتأمل في ترجمة عدي بن عدي بن عميرة الكندي من «أسد الغابة» لابن الأثير في المطبوع، لم أقف على شيء يدل على ما ذكره الحافظ ابن حجر من وهم ابن الأثير، بل كل ما ذكره ابن الأثير يدل دلالة واضحة أنه أرد الترجمة لعدي بن عدي بن عميرة الكندي، ابن الصحابي عدي بن عميرة الكندي (رضي الله عنه)، وأحشى أن الحافظ ابن حجر (رحمه الله) هو الذي وهم، والله أعلم.

وبعد النظر في الاختلاف الواقع على عدي بن عدي بن عميرة الكندي تبين لي أن المحفوظ عنه هو الوجه الأول وهو ما رواه جرير بن حازم؛ وذلك للقارئ التالية:

١- الحفظ والإتقان: فمن خلال النظر في ترجمتي: جرير بن حازم^(٣) وأبي الزبير محمد بن مسلم، ظهر لي أن جريراً أوثق وأحفظ وأثبت من أبي الزبير محمد بن مسلم، وهذا الأخير قال عنه الحافظ ابن حجر: "صدوق يُدلس"^(٤).

٢- أن محمد بن مسلم بن تدريس مُدلس^(٥)، وقد عنعن، وهُنا يأتي احتمال أنه قد أسقط رأياً ضعيفاً بينه وبين عدي بن عدي الكندي، فيكون هو علّة الحديث.

(١) انظر: ((الإصابة)) (٣٩٨/٨-٤٠٠).

(٢) المصدر السابق (١٣٢/٧).

(٣) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٢٩٤/١)، وسيأتي مزيد كلام عليه قريباً.

(٤) ((التقريب)) (ص ٤٤٠)، وينظر أيضاً: ((تهذيب التهذيب)) (٦٩٤/٣).

(٥) وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤٥) في المرتبة الثالثة، وهي المرتبة التي قال عنها

(ص ١٣): "من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع..."

٣- تَنْصِيصُ أَهْلِ الْعِلْمِ بَأَنَّ عَدِيَّ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، يُدْخِلُ بَيْنَهُمَا: الْعُرْسَ بْنَ عَمِيرَةَ"^(١)، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ رَوَايَتُهُ مُنْقَطِعَةً، وَرَوَايَةُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ هِيَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ عَنْ عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْبَصْرِيُّ: تَكَلَّمَ الْأُئِمَّةُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ، وَقَدْ رَمَزَ لَهُ الذَّهَبِيُّ بِ(ص) ^(٢).

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "ثِقَّةٌ لَكِنْ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَةَ ضَعْفٌ، وَلَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ... اخْتَلَطَ لَكِنْ لَمْ يُحَدِّثْ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِ"^(٣).
وَصَحَّحَ إِسْنَادُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْناوُوطُ^(٤).

(١) ((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ١٥٢).

(٢) وهذا الرمز يستعمله الحافظ الذهبي لمن هو مختلف فيه والعمل على توثيقه، كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة ((لسان الميزان)) (١/٢٠٠)، وذكر الحافظ ابن حجر أنه ذكر ذلك في ترجمة أبان بن العطار، ولم أقف على ذلك في ترجمته من ((الميزان)) (١/٥٧)، والله أعلم.

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٧).

(٤) في تحقيقه لـ(مسند الإمام أحمد) ((٢٩/٢٥٥)) الحاشية رقم (١).

[٢٦] عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه) قال: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ ^(١) فَلْيَتَبَوَّأْ بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ "، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ^(٢).

تخريج الأثر:

هذا الأثر مداره على محمد بن سيرين، وقد اختلِفَ عنه على وجهين:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فرواه عنه هشام بن حسان القُرْدُوسِي ^(٣)، واختلِفَ عنه أيضاً، على ثلاثة طُرُقٍ على النحو التالي:

الطريق الأولى: أخرجها ابن جرير الطَّبْرِيُّ ^(٤) من طريق زائدة بن قدامة - ثِقَّةٌ ثَبَتَ - ^(٥)، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه)، **موقوفاً**.

وأما الطريق الثانية: فأخرجها أبو داود ^(٦) واللفظُ له، وابنُ أبي شَيْبَةَ ^(٧)، والإمامُ أحمدُ ^(٨)، والخَرائِطِيُّ ^(٩)، وأبو القاسم الطَّبْرَانِيُّ ^(١٠)، والحاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ ^(١١)،

(١) قال في ((النهاية)) (٨/٣): " أي ألزم بما وحس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم، وقيل لها مصبورة وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور؛ لأنه إنما صبر من أجلها: أي حبست فوصفت بالصبر، وأضيفت إليه مجازاً.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٧، وتام الآية: ﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُرْكَبُ فِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٧٧).

(٣) بضم القاف ((الخلاصة)) (ص ٤٠٩).

(٤) ((التفسير)) (٥٢٠/٥).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٥٣).

(٦) ((السنن)) كتاب الأيمان والنذور، باب: التغليظ في اليمين الفاجرة (٣٢٤٢/١٤٧/٥).

(٧) ((المسند)) كتاب البيوع والأقضية، الرجل يحلف على اليمين الفاجرة (٢٣٥٧٧/٢٧٦/١٢).

(٨) ((المسند)) (١٩٩١٢/١٤٢/٣٣).

(٩) ((مساوئ الأخلاق)) (ص ١٤٩/١٧٤).

(١٠) ((المعجم الكبير)) (٤٤٦/١٨٨/١٨).

(١١) ((المستدرک)) كتاب الأيمان والنذور (٧٨٠٠/٣٢٧/٤).

وأبو نُعيم الأصبهاني^(١)، كُلُّهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ الْوَاسِطِيِّ، -ثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ-^(٢).

وَأَخْرَجَهَا الرُّوْيَانِيُّ^(٣)، وَالْمُخَلِّصِيُّ^(٤)، وَالْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٥)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ
سَلِيمَانَ الصُّبُعِيِّ^(٦)، -صَدُوقٌ-^(٧).

وَأَخْرَجَهَا الْبَزَّازُ^(٨)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيِّ -ثِقَّةٌ-^(٩).

ثَلَاثَتُهُمْ: (يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَجَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى) عَنْ هِشَامِ
ابْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَاذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ
النَّارِ ».

وَزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ: « مُتَعَمِّدًا ».

وَقَدْ تَابَعَ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ عَلَيْهِ:

١- أَيُوبُ بْنُ أَبِي تَيْمَةَ السَّخْتِيَانِيُّ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(١٠)، مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ،
عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، نَحْوَهُ.

(١) ((حلية الأولياء)) (٢٧٧/٦).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٣٥).

(٣) ((المسند)) (١٣٩/١٣٤/١).

(٤) ((المخلصيات)) (٢٨٦٧/٤٣٨/٣).

(٥) ((تلخيص المتشابه)) (١٧٢/١).

(٦) بضم الجيم، وفتح الباء ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٢٢).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩).

(٨) ((مسند البزار)) (٣٦١١/٧٩/٩).

(٩) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٧٣).

(١٠) ((المعجم الكبير)) (٤٤٥/١٨٧/١٨).

٢- عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبَان^(١): أخرج حديثه الشَّحَامِيُّ^(٢)، وأبو إسحاق البَغْدَادِيُّ^(٣)، كِلَاهُمَا من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْل^(٤)، عن ابنِ عَوْن، عن ابنِ سيرين، عن عِمْرَانَ بنِ حُصَيْن (رضي الله عنه) به، نحوه.

وأما الطريقُ الثالثُ: فأخرجها الطَّبْرَانِيُّ^(٥)، من طريق محمد بن عبد الله بن عَلَاثَةَ^(٦)، - صَدُوق يُخْطِئُ -^(٧)، عن هشام بن حَسَّان، عن ابنِ سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) به، نحوه.

وقال الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَهَا: " لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا ابنُ عَلَاثَةَ".

وبعد النَّظَرِ في طُرُق الاختلافِ عن هشام بن حَسَّانَ يَظْهَرُ جَلِيًّا ضَعْفُ الطريقِ الثالثِ حيثُ لم يروها من أصحابِ هشام غير ابنِ عَلَاثَةَ؟!، مع أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ فيه أيضاً^(٨)، وقد خالف الأئمةُ الأَثْبَات، وعليه فَتَعَدُّ هذه الطريقُ مُنْكَرَةً.

وَبَقِيَتْ الطريقُ الأولى، والثانية، وكلا رَوَاتِهَا عن هشامٍ أئمةٌ أَثْبَاتٌ، خلا جَعْفَرِ بنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ، فَإِنَّهُ صَدُوقٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، والذي يَظْهَرُ لي أَنَّ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ عن هشامٍ مُحْفُوظٌ، فَإِنَّ الطريقَ الأولى وإن كانت مَوْقُوفَةً إِلَّا أَنَّ لها حُكْمَ الرَّفْعِ؛ لَأَنَّ مِثْلَ هذا الوَعِيدِ لَا يُقَالُ من قِبَلِ الرَّأْيِ والاجْتِهَادِ.

(١) بفتح الألف، وسكون الراء، وفتح الباء المخففة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٢/١).

(٢) ((حديث السراج)) (٢/١١٠/٤٦٧).

(٣) ((الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق)) (ص ٤٧/٥٦).

(٤) بالشين المعجمة، وميم مصغر. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣١١).

(٥) ((المعجم الأوسط)) (٩/١١٨/٩٢٩٤).

(٦) بضم العين، وتخفيف اللام. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٢٤).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٢٤).

(٨) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٤/١٥٨)، ((تهذيب التهذيب)) (٣/٦١٢).

وأما الوجه الثاني: فأخرجه مُجَاعَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ^(١)، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه، حيث جعله من مسند أبي هريرة (رضي الله عنه).

وبعد ذكر وجهي الاختلاف الحاصل علي ابن سيرين تبين لي أنَّ المحفوظ عنه هو الوجه الأول؛ وذلك للقرائن التالية:

١- كَثْرَةُ الْعَدَدِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى بِالْحَفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ.

٢- الْحَفْظُ وَالِاتِّقَانُ: فَإِنَّ كَلَامَ: (هشام بن حسان، وأيوب بن أبي تيممة، وعبد الله بن عون) إِمَامٌ حَافِظٌ ثَبَتَ، بل لا وجهَ للمُقَارَنَةِ بينهم وبين مُجَاعَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ: ضَعِيفٌ^(٢).

٣- الْمُلَازِمَةُ وَالِاخْتِصَاصُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: هشام، وأيوب، وابن عون، من أثبت الناس في محمد بن سيرين، فالواحد منهم مُقَدَّمٌ عَلَى مِثْلِ مُجَاعَةَ، فكيف وقد اجتمعوا^(٣).

والحديث من وجهه المَحْفُوظِ عَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطِيِّ^(٤) قَدْ نَفَى سَمَاعَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه) إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ ثُبُوتُ سَمَاعِهِ مِنْهُ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ صَرِيحاً فِي «صحيح مسلم»^(٥) حيث صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ. وَبُثِّبَ سَمَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه) قَالَ إِمَامُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ^(٦)، وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَنِ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ (رحمه الله)^(٧) وَاخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ^(٨)، وَالْعَلَامَةُ رَبِيعُ بْنُ

(١) «من حديث أبي عبيدة مجاعة بن الزبير» (ص ٤٨/١٦).

(٢) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (٤/١٨).

(٣) انظر: «شرح العلل» (٢/٤٩٧)، «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٤/٢٦٨)، «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (ص ٥٠٣).

(٤) «الْإِلْزَامَاتُ وَالتَّبَعُ» (ص ٢٨٨).

(٥) (١/١٣٧).

(٦) «الْمُرَاسِيلُ» لابن أبي حاتم (ص ٣٩).

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» برواية ابنه عبد الله (١/١٨٧).

(٨) «السلسلة الصحيحة» (٥/٤٣٨).

هادي المدخلي^(١)، وَمَالَ إِلَيْهِ الْعَلَامَةُ مُقْبِل الْوَادِعِيِّ^(٢) (رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ).

وللحافظ أبي زكريا النَوَوِي جوابٌ تَفْصِيلِيٌّ بَعْضَ الشَّيْءِ، تَعَقَّبَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ^(٣).

والحديثُ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٤)، وَقَالَ: "عَلَى شَرْطِهِمَا، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ^(٥).

وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ^(٦)، وَالْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ^(٧).

وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، تَابَعَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ:

أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٨) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ أَخِيهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ».

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٩) أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، نَحْوَهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ وَبَرْتَقَى إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ بِالْمُتَابَعَةِ؛ فَإِنَّ كُلاًّ مِنْ قَتَادَةَ وَيَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ مُدْلِسٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١٠)، وَلَمْ يُصَرِّحَا بِالسَّمَاعِ هُنَا.

(١) ((بين الإمامين مسلم والدارقطني)) (ص ٦٠) وكلام الشيخ ربيع في ثبوت سماع محمد بن سيرين من عمران بن حصين من أمتن ما يكون حيث لا مزيد عليه، ولأهمية فليراجع كلامه (حفظه الله).

(٢) في تحقيقه لـ ((الإلزامات والتتبع)) (ص ٢٨٩).

(٣) انظر: ((شرح مسلم)) (٤/١٥٩).

(٤) ((المستدرک)) (٤/٣٢٧).

(٥) ((التلخيص)) ضمن كتاب ((المستدرک)) (٤/٣٢٧).

(٦) ((المحلى بالآثار)) (٦/٢٩٠).

(٧) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٢/٣٦٩)، ((السلسلة الصحيحة)) (٥/٤٣٨).

(٨) ((المعجم الكبير)) (١٨/١٤٨/٣١٩/٣٢٠).

(٩) ((المعجم الكبير)) (١٨/١٥٦/٣٤١).

(١٠) في تدليس قتادة ينظر: (ص ١٢٢)، وفي تدليس يحيى بن أبي كثير ينظر: (ص ٣٥).

والْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِنْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ
(رضي الله عنه) (١)، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ قَدْ ذَكَرَ: أَنَّ قَتَادَةَ يُدْخِلُ بَيْنَ الْحَسَنِ
وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه): هَيَّاجَ بَنِ عِمْرَانَ الْبَصْرِيِّ.

وهذا الأخير وثقه: ابن سعد (٢)، وابن حبان (٣).

وقال ابن المديني: " مجهول " (٤)، وقال الذهبي عقبه: " فَصَدَقَ عَلَيَّ " (٥).

وقال ابن حجر: "مقبول" (٦).

والرَّاجِعُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مَجْهُولُ الْعَيْنِ.

وفي البابِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ (٧).

(١) انظر: ((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ٣٨)، ((جامع التحصيل)) (ص ٣٩٦).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٤/٢٩٤).

(٣) ((الثقات)) (٥/٥١٢).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٤/٢٩٤).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (٥/٧١).

(٦) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٠٧).

(٧) منها حديث: معقل بن يسار (رضي الله عنه) عند الإمام أحمد في ((المسند)) (٣٣/٤١٢)، وحديث أبي أمامة

(رضي الله عنه) عند ابن حبان في ((صحيحه)) (٣/٥٠٢)، (٣/٥٠٣)، وحديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)

عند الطبراني في ((الأوسط)) (٤/٣٨٠)، وينظر: ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (٢/١٨١).

[٢٧] عن سعيد بن المسيّب قال: "إِنَّ الْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ مِنَ الْكَبَائِرِ. ثُمَّ تَلَا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (١).

تخريج الأثر:

أخرجه ابن جرير الطبري (٢)، عن محمد بن حميد الرازي، عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، فذكره.

إسناده ضعيف جداً؛ لأجل محمد بن حميد الرازي، كذّبه أبو زرعة الرازي (٣)، وغير واحد من الأئمة (٤).

وقال الإمام البخاري: "فيه نظر" (٥).

وقال النسائي: "ليس بثقة" (٦).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧٧، وتام الآية: ﴿أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٢) ((التفسير)) (٥٢٠/٥).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (١٠٢/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ((التاريخ الكبير)) (٣١٣/١)، ونقل الحافظ المزي في ((تهذيب الكمال)) (٢٦٥/١٨) عن الحافظ أبي محمد الإشبيلي أنه قال: "قال البخاري في ((التاريخ)): "كل من لم أبن فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر فلا يحتمل"، وهذا النص يفهم منه أن قول الإمام البخاري في الراوي: "فيه نظر" أي: ضعف شديد.

وهنا تنبيه: نقل الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٥٤٧/٣) أن الإمام البخاري قال في محمد بن حميد هذا: "في حديثه نظر"، وهذا يخالف المنقول عنه هنا، والذي يبدو أن بينهما فرق فقوله: "فيه نظر" جرح شديد، يقتضي الطعن في صدقه، وقوله في "حديثه نظر" تشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ، أفاده العلامة المعلمي في ((التنكيل)) (٢٠٥/١)، إلا أن الحافظ الذهبي في ((السير)) (٤٤١/١٢) نقل عن الإمام البخاري أنه قال: "إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم وإياه".

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٥٤٧/٣).

المَبْحَثُ السَّادِسُ عَشَرُ: مَا وَرَدَ فِي الشَّيْخِ الزَّانِي، وَالْعَجُوزِ الزَّانِيَةِ، وَالْعَائِلِ الْمُسْتَكْبِرِ،
وَالْإِمَامِ الْكَذَّابِ، وَرَجُلٍ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ لَا يَشْتَرِي وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ:

[٢٨] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ -قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ-، وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ^(١) مُسْتَكْبِرٌ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

هذا الحديث مَدَّاهُ عَلَى سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٢) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمِ الضَّرِيرِ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ.

وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ^(٤)، وَالْبَزَّازُ^(٥)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِّيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ^(٦)، وَابْنُ مَنْدَه^(٧)، وَقَاضِي الْمَارِسْتَانِ^(٨)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخْوِيِّ.

(١) قَالَ فِي ((النِّهَايَةِ)) (٣٣٠/٣): " الْعَائِلُ: الْفَقِيرُ ".

(٢) ((الصَّحِيح)) كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ، وَالْمَنْنِ بِالْعَطِيَةِ (١٠٧/٧٢/١).

(٣) ((السَّنَنِ الْكُبْرَى)) كِتَابُ الرَّجْمِ، تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا ﴾ سُورَةُ الْفُرْقَانِ: الْآيَةُ ٦٨.

(٤) ((الْمُسْنَد)) (٢٠١/٢٤٣/١).

(٥) ((الْمُسْنَد)) (٩٧٢٩/١٣٧/١٧).

(٦) ((شَرْحُ مُشْكَلِ الْأَثَارِ)) (٣٤٨٩/١١٤/٩) بَابُ بَيَانِ مُشْكَلِ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي

الدَّلِيلِ عَلَى الْمَرَادِ بِقَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ ٩٦.

(٧) ((الْإِيمَان)) (٦٢١/٦٥١/٢).

(٨) ((الْمَشِيخَةُ الْكُبْرَى)) (٧٢٢/١٣٩١/٣).

وأخرجه أبو القاسم السهمي الجرجاني (١) من طريق أبان بن تغلب (٢).

سِتْنَهُمْ: (وكيع، وأبو معاوية، ومحمد بن ربيعة، وشيبان النحوي، وجريز بن عبد الحميد، وأبان بن تغلب) عن الأعمش، عن أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكره.

ولم يذكر الطحاوي، وقاضي المارستان قوله: « وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ».

ولفظ النسائي: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الشَّيْخُ الزَّيْنِي، وَالْإِمَامُ الْكَذَّابُ، وَالْعَائِلُ الْمُخْتَالُ ».

وكذلك عند البزار بنفس لفظ النسائي بتقديم وتأخير، غير أنه قال: " ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ... " وبدل « الْمُخْتَالُ » قال « الْمُسْتَكْبِرُ ».

وقد تابع أبا حازم الأشجعي عليه:

١- سعيد بن أبي سعيد المقبري: وذلك فيما أخرجه البزار (٣)، وأبو يعلى (٤)، وابن حبان (٥)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) به، نحوه.

٢- عجلان مولى فاطمة بنت عتبة: وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد (٦)، وابن أبي الدنيا (٧)،

(١) « تاريخ جرجان » (ص ٤٠١/٦٨٠).

(٢) بفتح التاء، وسكون الغين المعجمة، وكسر اللام. « تقريب التهذيب » (ص ٢٦)، « المغني في ضبط الأسماء » (ص ١٨٤).

(٣) « المسند » (١٥/١٤٤/٨٤٦٦).

(٤) « المسند » (١١/٤٧٧/٦٥٩٧).

(٥) « الصحيح » ذكر نفي نظر الله -جل وعلا- يوم القيامة إلى ثلاثة أنفس من عباده (٣/٥٤٩/٢٩٣٢).

(٦) « المسند » (١٥/٣٦٤/٩٥٩٤).

(٧) « الصمت » باب ذم الكذب (ص ٥٠٠/٤٩٩).

وأبو إسحاق العسكري^(١)، والبرزاز^(٢)، والنسائي^(٣)، وابن حبان^(٤)، والبيهقي^(٥)، كلهم من طريق محمد بن عجلان، عن أبيه عجلان مولى فاطمة بنت عتبة، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) به، نحوه.

وأما الوجه الثاني: فهو ما أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد^(٦)، والبرزاز^(٧)، وابن منده^(٨)، كلهم من طريق، عن جرير بن حازم.

وأخرجه ابن المحجب الصاميت^(٩) من طريق زائدة بن قدامة.

كلاهما: (جرير بن حازم، وزائدة بن قدامة) عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر^(١٠)، عن حريشة بن الحر، عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ ».

وبعد النظر في وجهي الخلاف، ظهر لي أنَّ المحفوظ عن الأعمش هو الوجه الأول، وذلك لعدة قرائن:

١ - كثرة العدد، حيث إنَّ رواية الوجه الأول أكثر عدداً، والعدد الكثير أولى بالحفظ.

(١) ((مسند أبي هريرة)) (ص ٢٨/٥٤).

(٢) ((المسند)) (٨٣٦١/٩٣/١٥).

(٣) ((السنن)) كتاب الزكاة، الفقير المختار (٢٥٧٥/٨٦/٥).

(٤) ((الصحيح)) ذكر بغض الله - جل وعلا - الشيخ الزاني (٢٩٢٠/٥٤٣/٣).

(٥) ((شعب الإيمان)) فصل في التواضع وترك الزهو (٧٨٨٧/٥٠٤/١٠).

(٦) ((السنة)) (ص ١٢٠٦/٥٨٢).

(٧) ((المسند)) (٤٠٢٣/٤١٧/٩).

(٨) ((التوحيد)) (ص ٥٦٩/٥٦٧).

(٩) ((صفات رب العالمين)) (١٠٩/٤١١/١).

(١٠) بضم أوله، وسكون السين، وكسر الهاء. انظر: ((الإكمال في رافع الإرتياب)) (٢٤٥/٧)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٠٨).

٢- الملازمة والاختصاص: فَإِنَّ من رواة الوجه الأول عن الأعمش: أبو معاوية محمد بن حازم الضَّرِير، وهو من أثبت أصحاب الأعمش^(١)، هذا لو كان وَحْدَهُ لُقِّدَمَ- حيث كان الإمام أحمد لا يبالي بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثوري^(٢)،- كيف وقد تابعه جماعة من الحفاظ مثل: وكيع بن الجراح، وجريز بن عبد الحميد، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي.

٣- قد تُوبع أبو حازم الأشجعي على هذا الوجه، حيث تَابَعَهُ: سعيد بن أبي سعيد المقبري بسند حسن؛ لأجل عبد الرحمن بن إسحاق المدني، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق"^(٣)، وتابعه أيضاً: عجلان مولى فاطمة بنت عتبة، بسند حسن، حيث إِنَّ عَجْلَانَ هذا قَالَ فيه الحافظ: "لا بأس به"^(٤)، ورواه عنه ابنه محمد بن عجلان المدني، قال عنه الحافظ ابن حجر: "صدوق"^(٥)، وكلا الإسنادين يَرْتَقِي إلى دَرَجَةِ الصَّحِيح لغيره^(٦).

٤- أَنَّ الإمام مسلماً اعتمد هذا الوجه، وأخرجه في «صحيحه»، وأَعْرَضَ عن الوجه الآخر.

تَنْبِيْهُ: هذا الحديث رواه الأعمش، وهو مُدَلِّسٌ^(٧)، وقد عَنَعْن، ولم أَقِفْ لَهُ على تَصْرِيحٍ بِالسَّماع- على حسب بحثي- في شيء من الطرق.

(١) انظر: ((الجرح والتعديل)) (٢٤٨/٧)، ((السير)) (٧٦/٩)، ((شرح علل الترمذي)) (٥٢٩/٢).

(٢) انظر: ((شرح علل الترمذي)) (٥٣٣/٢).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٧٨).

(٤) المصدر السابق (٣٢٨).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٣٠).

(٦) وصحح حديث سعيد المقبري الشيخ الألباني في ((التعليقات الحسان)) (٧٢٩٣/٣٥٢/١٠).

(٧) وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) في المرتبة الثانية (ص ٣٣)، وهي المرتبة التي قال عنها (ص ١٣): "من احتمل الأئمة تدليس، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليس في جنب ما روى..."، وهذا يخالف صنيعه في ((النكت)) (١٥٤/٢) حيث عدّه في المرتبة الثالثة، وأصحاب هذه المرتبة هم من أكثروا من التدليس وعرفوا به، ولم يقبل الأئمة منهم إلا ما صرحوا فيه بالسمع، وقد استغرب محقق كتاب ((النكت)) الشيخ العلامة ربيع بن هادي (حفظه الله) صنيع الحافظ هذا، واعتذر له بقوله (١٦٠/٢): "وأقرب شيء يعلل به هو أن الحافظ لما رتبهم هنا اعتمد على حفظه، فوهم بوضع بعض الأشخاص في غير موضعهم، والله أعلم"، وهذا التعليل له حظ من النظر، ولكن قد يُعَلَّلُ: بأنَّ اجتهاده قد تغير، وكان قبل ذلك قد صنف كتابه ((تعريف أهل التقديس)) وقد انتشر، فما أستطاع أن يعدل

ومن المتقرر عند أهل العلم أنَّ عَنَّةَ المدلسين في ((الصحيحين)) محمولةٌ على السَّماع من جَهَةٍ أُخْرَى (١).

فائدة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) في كلام نفيس له حول هذا الحديث: "فهؤلاء الثلاثة اشترکوا في هذا الوعيد، واشترکوا في فعل هذه الذنوب مع ضعف دواعيهم، فإن دأعية الرّثا في الشيخ ضعيفة، وكذلك دأعية الكذب في الملك ضعيفة؛ لاستغنائه عنه، وكذلك دأعية الكبر في الفقير، فإذا أتوا بهذه الذنوب مع ضعف الدأعي دلّ على أنّ في نفوسهم من الشر الذي يستحقون به من الوعيد مالا يستحقه غيرهم" (٢).

فيه، وهذا الأخير هو الأقرب فيما يبدو لي، ومما يقوي هذا الاحتمال، قولُ شعبة بن الحجاج: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة" ((المدخل إلى السنن)) (٢٥٦/١)، وقول شعبة هذا يدل دلالة واضحة أن الأئمة ما احتملوا تدليس الأعمش، ولو كان كذلك لما قال شعبة: "كفيتكم... وذكر منهم الأعمش، ولأجل ذا تكفل شعبة للأئمة تدليس الأعمش، وصنيع الأئمة بعد شعبة يدل على ذلك، فالذهبي لما ترجم له في ((الميزان)) (٢٠٨/٢) قال: "ما نقوموا عليه إلا التدليس"، فكيف يكون الأئمة احتملوا تدليسه ثم ينقمون عليه في نفس الوقت؟! فهذا يدل على أنهم ما احتملوا تدليسه، وإلا ما نقوموا عليه.

(١) كما قرر ذلك الحافظ ابن الصلاح فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في ((النكت)) (١٤٩/٢)، وتبعه عليه النووي في ((التقريب والتيسير)) (ص ١٣٠).

وجاء في أسئلة السبكي للحافظ أبي الحجاج المزني ما نصه: "وسألته عما وقع في ((الصحيحين)) من حديث المدلس معنعنا هل نقول: إنهما اطلعا على اتصاها؟

فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح". نقل السؤال وجوابه الحافظ ابن حجر في ((النكت)) (١٥٠/٢).

فائدة: قال الحافظ السخاوي عندما نقل كلام القطب الحلبي الذي مفاده: أن أكثر أهل العلم على أن الأحاديث المعنونة التي في البخاري ومسلم منزلة منزلة السماع: "يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يدلس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها" ((فتح المغيبي)) (٣٢٧/١)، ولمزيد فائدة ينظر أيضاً ((السنن الأبين والمورد الأيمن)) (ص ١٢١).

(٢) ((الفتاوى)) جمع ابن قاسم (١٤/١٨).

[٢٩] عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: ((لا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الشَّيْخِ الزَّانِي، وَلَا إِلَى الْعَجُوزِ الزَّانِيَةِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ^(١) من طريق محمد بن ربيعة، عن عثمان بن واقد، عن موسى بن يسار^(٢) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) به.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وعثمان بن واقد العُمَرِيُّ ثِقَةٌ، تُكَلِّمُ فِيهِ بِمَا لَا يَقْدَحُ.

(١) ((المعجم الأوسط)) (٨/٢٠٢/١٤٠١).

(٢) تنبيه: جاء في المطبوع والمخطوط- كوبريلي- من كتاب ((الأوسط)) "مسلم بن يسار"، وهو فيما يغلب على الظن تصحيف، والتصويب من كتب التراجم، حيث نصت أن من الرواة عن موسى بن يسار: عثمان بن واقد، وفي نفس الوقت لم أقف على من ذكر أن من الرواة عن مسلم بن يسار: عثمان بن واقد، فإله أعلم، ثم رأيت بعد ذلك الشيخ الألباني (رحمه الله) في ((السلسلة الضعيفة)) (٧/١١٢٤) قد نبه على هذا، والحمد لله على توفيقه، ومما يقوي هذا أن الحديث روي من طريق أخرى عن عثمان بن واقد، عن موسى بن يسار، وسيأتي تخريجه، ولكن يشكل عليه تنصيب أصحاب كتب التراجم أن مسلم بن يسار قد سمع من أبي هريرة (رضي الله عنه)، وعلى فرض أنه مسلم بن يسار فهو: أبو عثمان الطُّنْبُذِي-بضم الطاء، وسكون النون، نسبة إلى طنبرة، قرية بمصر، ((الأنساب)) (٩/٨٦)-روى له مسلم في المقدمة كما في ((تهذيب الكمال)) (٣٤/٧٤)، ووثقه العجلي في ((الثقات)) (٢/٤١٤)، وابن حبان في ((الثقات)) (٥/٣٩٠)، وزاد ابن حبان: "من جلة المصريين". ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص١٩٦)، وذكره المالكي في الطبقة الأولى من علماء التابعين الذين دخلوا إفريقية ((رياض النفوس)) (١/١٣٥)، واختلف فيه قول الذهبي فقال مرة: "ثقة" ((الكاشف)) (٤/٣٠٩)، وقال مرة: "لا يبلغ حديثه درجة الصحة. وهو في نفسه صدوق" ((ميزان الاعتدال)) (٤/٣٢٧)، وقال ابن حجر: "مقبول" ((تقريب التهذيب)) (ص٤٦٣)، ، والراجح من حاله أنه في مرتبة الصدوق، وعليه يكون إسناد الحديث حسن، يرتقي بشواهد إلى الصحيح لغيره.

وهنا إشكال: نقل الحافظ الذهبي في موضعين من كتابيه ((سير أعلام النبلاء)) (٤/٥١٤)، و ((ميزان الاعتدال)) (٤/٣٢٧) عن الحافظ الدارقطني قوله في مسلم بن يسار: "يعتبر به"، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١٠/١٤٢)، ولكن جاء في المطبوع والمخطوط-خزانة أحمد الثالث-من ((سؤالات البرقاني للدارقطني)) (ص٦٥/٤٩٢): "لا يعتبر به"، والذي يظهر لي والله أعلم أن الأقرب في هذا هو ما نقله الذهبي، وابن حجر؛ إذ المتأمل في ترجمة مسلم بن يسار هذا لا يجد ما يعُضِد قول الدارقطني فيه إن صح: "لا يعتبر به"، إذ إن أقل أحواله أنه مستور، والمستور لا شك أنه ممن يعتبر به، ولعل (لا) هذه مقحمة في كلام الدارقطني، والله أعلم.

وَتَقَّةُ: ابْنُ مَعِين^(١)، وابْنُ حَبَّان^(٢)، وابْنُ شَاهِينَ^(٣)، وابْنُ خَلْفُون^(٤).

وقال الإمام أحمد^(٥) والدارقطني^(٦): لا بأس به.

وقال ابن حجر: "صَدُوقٌ رُبَّمَا وَهْمٌ"^(٧).

وَضَعْفُهُ: أبو داود^(٨) بسبب روايته حديث: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٩)، وقال: "وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ غَيْرَ هَذَا"^(١٠)، حيثُ أنكر أبو داود ذكر لفظة «النِّسَاءِ»^(١١) في الحديث.

وَجَهْلُهُ: الحافظُ ابنُ حزم^(١٢).

والذي ظَهَرَ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثَقَّةٌ، وَكَوْنُهُ أَخْطَأَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ فَهَذَا لَا يَلَزُمُ مِنْهُ تَضْعِيفُ الرَّاي، فَمَنْ الَّذِي لَا يَسْلَمُ مِنَ الْخَطَأِ؟، فَقَدْ وَقَعَ فِي الْخَطَأِ أئِمَّةٌ كَبَارُ كَمَالِكٍ، وَشُعْبَةَ، وَغَيْرَهُمَا، وَلَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي إِمَامَتِهِمَا.

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (١٦٤/٣).

(٢) ((الثقات)) (١٩٧/٧).

(٣) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ١٣٩).

(٤) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢٥٩/٥).

(٥) انظر: ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٣٨١/٢).

(٦) ((سؤالات البرقاني)) (ص ٥١).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٢٧).

(٨) ((تهذيب الكمال)) (٥٠٦/١٩).

(٩) أخرجه ابن خزيمة في ((صحيحه)) (١٧٥٢/١٢٦/٣)، وابن حبان في ((صحيحه)) واللفظ له (١٠٧٢/١٤٨/٢) كلاهما من طريق عثمان بن واقد، عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وذكره. والحديث أخرجه الإمام البخاري في ((صحيحه)) (٨٧٧/٢/٢) -بدون ذكر ((النساء))- من طريق نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: ((إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ)).

(١٠) ويُقَالُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ فَوْقًا مِنْ ثَلَاثَةِ نَفْسٍ، كَمَا فِي ((البدر المنير)) (٦٥٠/٤).

(١١) وقد حكم العلامة الألباني على هذه اللفظة بالشذوذ، وذكر أن الوهم في هذه الزيادة حصل من عثمان بن واقد، وأن جمعا من الثقات رووه عن نافع بدون ذكره هذه الزيادة. انظر: ((السلسلة الضعيفة)) (٣٩٥٨/٤٢٧/٨).

(١٢) ((المحلى)) (٢٢/٦).

وأما تجهيلُ الحافظِ ابنِ حزمَ لَهُ فلا يُستغربُ هذا من أبي محمد (رحمه الله) فقد جَهَّلَ خَلْقاً كثيراً من الثِّقَاتِ بل الأئمة: كأبي عيسى الترمذي، وأبي القاسم البَغَوِي^(١)، وإسماعيلَ بنِ محمد الصَّقَّار^(٢)، وغير هؤلاء^(٣)، ولهذا قال الحافظُ ابنُ حجر بعد أن ذكرَ توثيقَ أهلِ العلم لعثمانَ ابنِ وَاقدٍ: " فلا عِبرةَ بعدَ هذا بقولِ ابنِ حَزْمٍ: مجهولٌ "^(٤).

وأما قولُ الحافظِ ابنِ حجر: " ربما وَهَمَ " كأنَّهُ يفهمُ من ذلك أَنَّهُ وقعَ لَهُ الوَهْمُ في عِدَّةِ أَحاديثٍ لكنَ لَيْسَتْ بالكثيرةِ، غيرَ أَنَّ الناظرَ في ترجمته يَرى أَنَّهُ لم يُنتقد عليه إِلَّا حديثاً واحداً؟. قال الحافظُ الهيثمي: " رواه الطَّبْرَانِيُّ في ((الأوسط)) عن شيخه موسى بنِ سَهْلٍ، ولم أعرفه، وبقيَّةُ رجاله ثِقَاتٌ "^(٥).

وموسى بنُ سهلٍ هذا الذي لم يَعرفه الحافظُ الهيثمي هُوَ: ابنُ عبدِ الحميد، أبو عمران الجَوْنِي البَصْرِي^(٦)، وَثَقَّهُ: الدارقُطني^(٧)، والذهبي^(٨).

(١) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، الحافظ الإمام الحجة المعمر، مسند العصر تـ (٣١٧ هـ). انظر: ((السير)) (٤٤٠/١٤).

(٢) أبو علي البغدادي، الإمام، النحوي الأديب، مسند العراق، انتهى إليه علو الإسناد، له شعر وفضائل، وكان مقدماً في العربية، تـ (٣٤١ هـ). انظر: المصدر السابق (٤٤٠/١٥).

(٣) انظر: ((الرفع والتكميل في الجرح والتعديل)) (ص ٢٩٢)، وللوقوف على المزيد من الرواة الثقات الذين جهلهم ابن حزم ينظر كتاب ((الرواة الذين جهلهم ابن حزم وأخرج لهم الشيخان أو أحدهما)).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٨٢/٣)، وبالمناسبة فعلى جلالة ابن حزم ومكانته العلمية السامقة، وعده من أئمة الجرح والتعديل عند أهل العلم، غير أنهم لا يعتمدون عليها كثيراً في جانب التصحيح والتضعيف، والكلام على الرواة، قال الحافظ ابن عبد الهادي (رحمه الله) في ((طبقات علماء الحديث)) (٣٤٦/٣): " وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة "، وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في ((لسان الميزان)) (٤٨٨/٥): " كان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لثقته بحافظته كان يهجم على القول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة ".

(٥) ((مجمع الزوائد)) (٢٥٥/٦).

(٦) له ترجمة في ((تاريخ بغداد)) (٥٨/١٥)، و ((تاريخ دمشق)) (٤١١/٦٠)، و ((سير أعلام النبلاء)) (٢٦١/١٤).

(٧) ((سؤالات السُّلَمي)) (ص ٢٧٣).

(٨) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٦١/١٤).

والحديث حسنه الشيخ الألباني^(١).

وقد تابع محمد بن ربيعة عليه: أبو معاوية محمد بن حازم الضرير، وذلك فيما أخرجه عبد الكريم بن الهيثم الدير عاقولي^(٢)، عن الحسين بن عبد الأول، عن أبي معاوية، عن عثمان بن واقد، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) رفعه: « إِنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، لَتَلْعَنَ الْعُجُوزَ الزَّانِيَةَ، وَالشَّيْخَ الزَّانِي ».

إسناده موطر؛ فيه الحسين بن عبد الأول، أبو عبد الله النخعي، وثقه: العجلي^(٣)، وابن حبان^(٤).

وفي المقابل: قال ابن معين مرة: " ليس بثقة " ^(٥).
وكذبه مرة ^(٦).

وقال أبو زرعة الرازي: لا أحدث عنه ^(٧).
وهاه أبو داود ^(٨).

وقال أبو حاتم الرازي: " تكلم الناس فيه " ^(٩).

(١) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٢/٦١٣).

(٢) ((الفوائد)) كما في ((لسان الميزان)) (٣/١٨٠). والدير عاقولي: بفتح الدال المهملة، وسكون الياء المنقوطة، وبعدها الراء، ثم العين المهملة، وفيها قاف بعد الألف، وهي قرية كبيرة بالقرب من بغداد، يقال لها: دير العاقول، والنسبة إليها دير عاقولي، وعاقولي أيضاً، وقد تغير اسمها في الزمن الحاضر إلى مدينة تل أبي صخير، تبعد عن العاصمة بغداد بحوالي ٧٥-٨٥ كم. انظر: ((الأنساب)) (٥/٤٤٢)، ((حكايات وطرائف مدينة دير العاقول)) (ص ٢٦٨).

(٣) ((الثقات)) (١/٣٠١).

(٤) ((الثقات)) (٨/١٨٧).

(٥) ((سؤالات ابن الجنيدي)) (ص ٤٥٩).

(٦) ((تاريخ بغداد)) (٩/٢٩).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٣/٥٩).

(٨) ((سؤالات أبي عبيد الآجري)) (ص ٢٠٥).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٣/٥٩).

وأما توثيق العجلي وابن حبان له، فلا شك أنه محل نظر؛ إذ أئمة الجرح والتعديل على توهين أمره، فأما العجلي فهذا اجتهد منه (رحمه الله) ولعله لم يظهر له ما ظهر للأئمة، وليس هذا خاصاً بالحافظ العجلي فقط، بل يقع من الأئمة غيره أيضاً- فتجد بعضهم يوثق راوٍ مُتَكَلِّم فيه-^(١) ولا يصح لأجل هذا نسبته للتساهل كما هو مشهور عند الكثير^(٢).

(١) وهذا أمثلته كثيرة، لا يمكن حصرها هنا، لكن ينظر على سبيل المثال ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، فقد وثقه الإمام الشافعي، وكذبه الأئمة.

((ميزان الاعتدال)) (٩٢/١)، ((تهذيب التهذيب)) (٨٣/١).

(٢) وبالمناسبة فالحافظ العجلي قد وصفه بعض أهل العلم المتأخرين بالتساهل كالعلامة ذهبي العصر المعلمي كما في ((الأنوار الكاشفة)) (ص ٩٠)، والعلامة محدث العصر الألباني كما في ((السلسلة الصحيحة)) (٢١٨/٢)، وتبعهما في ذلك علامة اليمن ومفتيها مقبل بن هادي الوادعي كما في ((المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح)) (ص ١٣٤)، ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هل الحافظ العجلي متساهل؟ فالذي يظهر أنه معتدل، وذلك للأمور التالية:

١- لم يوجد أحد من الأئمة النقاد من زمن الإمام أحمد وابن معين حتى إلى زمن الذهبي ومن بعده من وصف الإمام العجلي بالتساهل، إنما هو قول معاصر أول من قال به: العلامة المعلمي، والعلامة الألباني، وتبعهما العلامة الوادعي، مع الوضع في عين الاعتبار أن الأئمة قد بينوا حال المتساهلين كالترمذي، والحاكم النيسابوري، وابن حبان، بل سبحانه الله من دقتهم وتحريهم بينوا من يقع منه التساهل في بعض المرات، قال الحافظ الذهبي: "... والمتساهل كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات" ((الموقظة)) (ص ١٠٥)، فعجيب جداً أن يخفى تساهل العجلي عن هؤلاء الأئمة النقاد!

٢- ثبوت إمامة الحافظ العجلي واعتباره من أئمة النقد، وأنه كان يقرن بالإمام أحمد، وابن معين، قال عباس الدوري: "إنما كنتُ نعه مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين" ((تاريخ بغداد)) (٣٥١/٥)، بل كان أهل المغرب يقدمونه على الإمام البخاري. المصدر السابق.

٣- اعتبار أهل العلم بتوثيق الحافظ العجلي: كشيخ الإسلام ابن تيمية كما في ((اقتضاء الصراط المستقيم)) (٢٧٠/١) وغيره من كتبه، والحافظ المزي كما في ((تهذيب الكمال)) (٤٤٣/٢)، والحافظ الذهبي كما في ((ميزان الاعتدال)) (٤٩/١) وغيره من كتبه، والحافظ ابن القيم كما في ((تهذيب سنن أبي داود)) (١٥٢/١) وفي غيره من كتبه، والحافظ ابن رجب كما في ((جامع العلوم والحكم)) (٣٩٤/٢) وفي غيره من كتبه، والحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١٣/٢)، وغيرهم، مع التنبيه أن بعض هؤلاء الأئمة قد لا يذكر في الراوي إلا توثيق العجلي فحسب، حيث لا يقف على توثيق غيره، فيعتمد توثيقه في الراوي، ولا يتعقبه بشيء.

وللأهمية ينظر: ((منهج الحافظ العجلي في كتابه تاريخ الثقات))، ((شرح ضوابط الجرح والتعديل)) (٣٣/٢)، ((الأجوبة المدنية عن الأسئلة الحديثة)) (ص ٢٥).

وَيُقَالُ فِي ابْنِ حَبَّانَ مَا قِيلَ فِي الْعَجَلِيِّ، وَيَزَادُ عَلَيْهِ فَيَقَالُ: وَلَعَلَّهُ أَيْضاً لَمْ يَقِفْ عَلَى أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ فِيهِ، وَلَا يُنْسَبُ لَهُ هُنَا تَسَاهُلٌ، وَإِنَّمَا التَّسَاهُلُ عِنْدَهُ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ).

وَقَدْ عَدَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْأَوَّلِ^(١).

وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ^(٢)، مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: " إِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ لَتَلْعُنُ^(٣) الشَّيْخَ الزَّائِي، وَإِنَّ فُرُوجَ الرُّنَاةِ لَيُؤْذِي أَهْلَ النَّارِ نَتْنُ رِيحِهَا".

وَهَذَا شَاهِدٌ ضَعِيفٌ جِدًّا لَا يُفْرَحُ بِهِ؛ إِذْ فِي إِسْنَادِهِ صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ الْكُوفِيُّ، ضَعْفُهُ: ابْنُ مَعِينٍ^(٤)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥)، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ^(٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: " فِيهِ نَظَرٌ "^(٧).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ^(٨)، وَالْذُّلَابِيُّ^(٩): " لَيْسَ بِثِقَةٍ ".

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: " وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غَيْرُ مُحْفُوظٍ "^(١٠).

(١) ((لسان الميزان)) (١٨٠/٣).

(٢) ((المسند)) (٤٤٣١/٣١٠/١٠).

(٣) ووقع في المطبوع من ((المسند)) ((ليلعن)) بالياء بدل التاء، وجاء في ((مختصر زوائد البزار)) (٦١/٢)، و((إتحاف المهرة)) (٦٠١/٢) ((لتلعن)) بالتاء كما هو مثبت، وهو الصواب الذي يقتضيه سياق الكلام، وفصيح اللغة.

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٣٤).

(٥) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ١٢٠).

(٦) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٢٦٩/٢)، ((تهذيب التهذيب)) (١٩١/٢).

(٧) ((التاريخ الكبير)) (٤٦٤/٥).

(٨) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٥٧).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (١٩٢/٢).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٨٣/٥).

فالرجلُ ضَعِيفٌ جَدًّا، مثله لا يَصْلُحُ في المُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ الشَّدِيدِ قَدْ
اِخْتَلَفَ عَنْهُ أَيْضاً^(١).

وَأَعْلَى الْحَدِيثِ: الْحَافِظَانِ ابْنُ حَجَرٍ^(٢) وَالْهَيْثَمِيُّ^(٣) بِصَالِحِ بْنِ حَيَّانَ.
وَضَعَّفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ^(٤).

(١) حيث رواه عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعاً، ((المسند)) (١٠/٣١١/٤٤٣٢)، ولا شك أن هذا الاختلاف سببه
صالح بن حيان نفسه، وقد تقدم أنه ضعيف جداً، ولهذا لم أعبأ بذكر الخلاف عليه.
(٢) ((مختصر زوائد مسند البزار)) (٢/٦٢/١٤٢٢).
(٣) ((مجمع الزوائد)) (٦/٢٥٥).
(٤) ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (٢/١٢٤).

[٣٠] عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَشْيَمُطٌ^(١)، زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمِمينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِمِمينِهِ ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مَدَارُهُ على سعيد بن عمرو الأشعثي^(٢)، وقد اختلف عنه على وجهين:

فأما الوجه الأول: فهو ما أخرجه الطبراني^(٣) واللفظ له، والبيهقي^(٤)، كلاهما من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي مطين^(٥) ثقة حافظ، عن سعيد بن عمرو الأشعثي، عن حفص ابن غياث، عن عاصم بن سليمان الأحول، عن أبي عثمان النهدي^(٦)، عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكره.

(١) جاء في ((النهاية)) (٥٠١/٢): "الشَّمَطُ: الشَّيْبُ"، وقوله: "أَشْيَمُطٌ" تصغير أَشْمَطَ، كأنه -صلى الله عليه وسلم- قال ذلك تحقيراً له؛ وذلك لوقوعه في هذه الفاحشة مع ضعف الداعي عنده، وهذا يدل على استخفافه بحق الله تعالى، وتقصده لارتكاب هذه الفاحشة، فاستحق هذا العقاب. وقد أفاد بعضه المناوي في ((فيض القدير)) (٣٣٢/٣).

(٢) بفتح الألف، وسكون الشين المعجمة، وفتح العين المهملة، وهي نسبة إلى جده الأعلى الأشعث. انظر: ((الأنساب)) (٢٦٥/١).

(٣) ((المعجم الكبير)) (٦١١١/٢٤٦/٦)، و ((المعجم الأوسط)) (٥٥٧٧/٣٦٧/٥)، و ((المعجم الصغير)) (٨٢١/٨٢/٢)، ولفظه في ((الأوسط)) و ((الصغير)): « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ... ».

(٤) ((شعب الإيمان)) باب حفظ اللسان عما لا يحتاج إليه (٤٥١١/٤٨٧/٦).

تنبيه: جاء في الطبعة التي حققها محمد زغلول والتي نشرتها دار الكتب العلمية: " سعيد بن عمرو نا حفص بن عاصم " وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته، والتصويب من طبعة الرشد، وكتب التراجم.

(٥) ومُطَيَّنٌ بضم الميم، وفتح الطاء، وتشديد الياء المفتوحة لقب له، وسبب تلقيبه بذلك كما في ترجمته أنه كان يوماً يلعب مع الصبيان بالطين، وكانوا يطبنون ظهره، فمر به وهو كذلك الحافظ أبو نعيم الفضل بن دكين فقال له: يا مُطَيَّنْ! لم لا تحضر مجالس العلم؟ فلقب يومئذ بالمطين.

انظر: ((الأنساب)) (٣٢٢/١٢)، ((السير)) (٤٢/١٤): ((ذات النقب في الألقاب)) (ص ١٤٩)، ((نزهة الألباب)) في الألقاب ((١٨٤/٢)).

(٦) بفتح النون، وسكون الهاء، وفي آخرها دال مهملة، نسبة إلى بني نهد قبيلة عربية.

انظر: ((الأنساب)) (٢١٦/١٣).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْدَه (١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ
ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو الْأَشْعَثِيِّ، عَنْ عَبَّثَر (٢) بْنِ الْقَاسِمِ الرُّبَيْدِيِّ (٣)، عَنْ عَاصِمِ
ابْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَوَقَّعَهُ: صَالِحُ جَزْرَةَ (٤)، وَابْنُ حَبَّانَ (٥)،
وَالْمُعَلِّمِيُّ (٦).

وَسُئِلَ عَنْهُ عَبْدَانُ (٧) فَقَالَ: "مَا عَلَّمْنَا إِلَّا خَيْرًا" (٨).

وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ: "لَا بَأْسَ بِهِ، كَتَبَ عَنْهُ النَّاسُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَهُ" (٩).

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَمُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ هَذَا عَلَى مَا وَصَفَهُ عَبْدَانُ لَا بَأْسَ بِهِ... وَلَمْ أَرْ لَهُ
حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ" (١٠).

(١) ((التوحيد)) (ص ٥١٢/٤٩٦).

(٢) بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثلثة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٣٧).

(٣) بضم الزاي، وفتح الباء، نسبة إلى قبيلة زُبيد من قبائل اليمن. انظر: ((الأنساب)) (٦/٢٦٣).

(٤) ((تاريخ بغداد)) (٤/٦٩)، وصالح جَزْرَةَ هو: الإمام الحافظ أبو علي صالح بن محمد بن أبي الأشرس، الملقب جَزْرَةَ،
نزِيل بَحَارَى، وَسَبَبُ تَلْقِيهِ بِذَلِكَ أَنَّهُ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ خَزْرَةَ يَرْقِي بِهَا الْمَرِيضَ فَصَحَّفَ
خَزْرَةَ إِلَى جَزْرَةَ، فَبَقِيَ عَلَيْهِ، تـ (٢٩٣ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٤/٢٣)، ((ذات النقب في الألقاب))
(ص ٥٢)، وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ ضَمْنَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ فِي ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨٥).
(٥) ((الثقات)) (٩/١٥٥).

(٦) ((التكنيل)) (١/٤٦٠) وَقَدْ ذَكَرْتُ قَوْلَ الْعَلَامَةِ الْمُعَلِّمِيِّ هُنَا وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا أَنَّ مَكَانَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ فِي عِلْمِ
الْحَدِيثِ وَتَبَحُّرِهِ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ وَالنَّقْدِ تَلَحُّقُهُ بِمَصَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَابْنِ حَجَرٍ وَالسَّخَاوِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَلِهَذَا لُقِّبَ (رَحِمَهُ اللَّهُ)
بِذَهَبِي الْعَصْرِ، وَمَنْ قَرَأَ كِتَابَهُ ((التكنيل)) عَرَفَ مَدَى تَبَحُّرِ الرَّجُلِ وَمَكْنَتَهُ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ وَالنَّقْدِ.

(٧) هو: الحافظ عبد الله بن عثمان بن جبلة، وَعَبْدَانُ لُقِّبَ، تـ (٢٢١ هـ). انظر: ((ذات النقب في الألقاب))
(ص ٥٢)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٥٤)، وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ ضَمْنَ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ فِي ((ذكر من يعتمد قوله في
الجرح والتعديل)) (ص ١٦٩).

(٨) ((تاريخ بغداد)) (٤/٦٩).

(٩) ((لسان الميزان)) (٧/٣٤٠).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٧/٥٥٧).

وقال ابن عبد الهادي: "الحافظُ البارِعُ، محدثُ الكُوفَةِ" (١).

وقال الذهبي: "الإمامُ الحافظُ المُسنَدُ" (٢).

وقال أيضاً: "كانَ عالِماً بالحديثِ والرِّجالِ، لَهُ تَواليفُ مُفيدةٌ" (٣).

وفي المُقابلِ كَذَبَهُ: ابنُ خِراشٍ، ومُحمَّدُ بنُ عبدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيُّ مُطَيَّنٌ، وعبدُ اللَّهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ، وآخَرِينَ (٤).

وَصَعَّقَهُ الدارُفُطِيُّ (٥).

وذكرَ أبو بكرُ البَرَقَانِيُّ أَنَّ الشيوخَ قَدَحُوا فيه (٦).

وقال ابنُ المُنَادِي (٧): "أَكثَرَ النَّاسُ عَنْهُ على اضطرابٍ فيه" (٨).

والذي يَظْهَرُ لي مِن حالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ حَافِظٌ مُحْتَجٌّ بِهِ، وَأَمَّا تَكْذِيبُ ابنِ خِراشٍ، ومُطَيَّنٍ، وعبدِ اللَّهِ ابنِ الإمامِ أحمدَ، وغيرِهِم لَهُ، فيجَابُ عَنْهُ بالأُمُورِ الآتية:

١- إِنَّ نَاقِلَ تَكْذِيبِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هَؤُلَاءِ وَهُمْ نَحْوُ مِائَةِ عَشْرَةٍ: أَبُو العباسِ بنُ عُقْدَةَ (٩)، مُتَّهَمٌ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى نَقْلِ، قال ابنُ عَدِي: "رَأَيْتُ مَشايخَ بَغدادٍ مُسَيِّئِينَ الشَّاءَ عَلَيْهِ" (١٠)، وقال

(١) ((طبقات علماء الحديث)) (٣٧٢/٢).

(٢) ((سير أعلام النبلاء)) (٢١/١٤).

(٣) ((الميزان)) (٢٠٢/٤).

(٤) ((تاريخ بغداد)) (٧٤-٧٣/٤).

(٥) ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٠٢).

(٦) انظر: ((تاريخ بغداد)) (٧٤/٤).

(٧) يغلب على الظن أنه أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المُنَادِي البغدادي الحافظ، مفيد العراق تـ (٣٣٦ هـ). انظر:

((تذكرة الحفاظ)) (٨٤٩/٣).

(٨) ((تاريخ بغداد)) (٧٤/٤).

(٩) أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، وعقدة لقب أبيه، لقب بذلك لعلمه بالتصريف والنحو. انظر: ((تاريخ بغداد))

(١٤٩/٦)، ((تاريخ الإسلام)) (٦٥٥/٧).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٣٩/١).

أبو بكر محمد بن أبي غالب^(١): "ابن عُقْدَةَ لَا يَتَدِينُ بِالْحَدِيثِ"، وذكر ابن أبي غالب بعد ذلك أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ شَيْوْخاً بِالْكُوفَةِ عَلَى الْكَذِبِ، حَيْثُ كَانَ يَصْنَعُ لَهُمْ نُسخاً فِيهَا أَحَادِيثُ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَرُووها، ثُمَّ يَرُوِيها هُوَ عَنْهُمْ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهَا!^(٢)، وقال الدارقطني: "رجلٌ سُوءٌ"^(٣) وقال أيضاً: "لم يكن في الدين بقوي"^(٤)، وقد اتهمه ابن الجوزي بوضع حديث رجوع الشمس لعلِّي (رضي الله عنه)^(٥)، وذكر أَنَّهُ كَانَ رافضياً يحدث بمثالب الصحابة^(٦)، وذكروا عنه أشياء في ترجمته تدل على رقة في الدين^(٧).

٢- إنَّ الناظر في ترجمة محمد ابن أبي شَيْبَةَ يَظْهَرُ لَهُ جَلِيّاً أَنَّهُ كَانَ لَهُ حُصُومٌ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَا يَقَعُ بَيْنَ الْأَقْرَانِ مِنَ الْحُشُونَةِ وَالْوَقِيعَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيِّ مُطَيَّنً، حَيْثُ كَانَ أَحَدُهُمَا يَتَكَلَّمُ فِي الْآخَرِ، وَكَانَ مُطَيَّنٌّ يَتَحَامَلُ عَلَيْهِ، وَكَانَ سَيِّئَ الرَّأْيِ فِيهِ حَتَّى رَمَاهُ بِالْكَذِبِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْحُصُومَةُ الْحَاصِلَةُ بَيْنَهُمَا سَبَباً فِي خُرُوجِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَغْدَادٍ، وَمُطَيَّنٌّ كَانَ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِالْكُوفَةِ، وَكَانَ ذَا مَنْزِلَةٍ وَمَكَانَةٍ، وَمَحَلٍّ ثَقَّةٍ، وَلَأَجْلِ ذَا فَبِيدُوا لِي أَنَّ مَنْ رَمَى مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ بِالْكَذِبِ إِنَّمَا تَبَعَ مُطَيَّنّاً فِي ذَلِكَ^(٨)

(١) المحدث الحافظ الذكي، البغدادي، انتهى إليه معرفة الحديث ورجاله، وعليه كان المعتمد، مات كهلاً (٥٧٥ هـ)، انظر: ((السير)) (١٤٦/٢١)

(٢) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٣٣٩/١).

(٣) ((تاريخ بغداد)) (١٥٨/٦).

(٤) ((تاريخ الإسلام)) (٦٥٧/٧).

(٥) أورده ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (١١٦/٢) من حديث أسماء بنت عُمَيْسٍ (رضي الله عنها) قالت: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُوحِي إِلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) فَلَمْ يُصَلِّ الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِنَّهُ كَانَ فِي طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ فَارْزُدْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ)) قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت.

(٦) المصدر السابق (١٢١/٢).

(٧) انظر: ((تاريخ بغداد)) (١٥٥/٦)، ((لسان الميزان)) (٦٠٣/١)، ((التنكيل)) (١٧٠/١ - ٤٦٠).

(٨) ونظير ذلك ما وقع من الإمام مالك وغيره في تكذيبهم لمحمد بن إسحاق حيث روى ابن عدي في ((الكامل)) (٢٥٥/٧) عن سليمان بن داود قال: "قال لي يحيى بن سعيد القطان أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال: قلت ما يدريك؟ قال: قال لي وهيب بن خالد إنه كذاب، قال: قلت لو هيب ما يدريك، قال: قال لي مالك بن أنس: أشهد

قال الحافظ ابن عدي: "وَابْتُلِيَ مُطَيَّنٌ بِالْبَلَدِيَّةِ -لَا تُهْمَا كُوفِيَانِ جَمِيعاً- فَقَالَ فِيهِ مَا قَالَ" (١)، وقال الحافظ الذهبي في ترجمة مُطَيَّنٍ (٢): "حَطَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَطَّ هُوَ عَلَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَآلَ أَمْرُهُمَا إِلَى الْقَطِيعَةِ، وَلَا يُعْتَدُ بِحَمْدِ اللَّهِ بِكَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ".

وإنَّ المتأملَ في عبارة الذهبي التي قالها في ترجمة محمد بن عثمان ابن أبي شَيْبَةَ (٣): "وَلَمْ يُزْرَقْ حَطًّا، بَلْ نَالُوا مِنْهُ"، يَسْتَشْعُرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ التَّحَامِلِ مِنْ مُعَاَصِرِيهِ، وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَمِنْ وَقَفَ عَلَى تَرْجُمَتِهِ مِنْ ((تاريخ بغداد)) (٤) ظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣- يُلَاحِظُ أَنَّ بَيْتَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بَيْتُ عِلْمٍ وَفَضْلٍ، قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي أَبْنَاءِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: "فَهُمْ بَيْتُ عِلْمٍ" (٥)، فَأَبُوهُ هُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَسَنِ عَثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٦)، وَجَدُّ أَبِيهِ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَثْمَانَ أَبُو شَيْبَةَ الْكُوفِيُّ قَاضِي وَاسِطٍ (٧)، وَعَمُّهُ هُوَ الْحَافِظُ

أنه كذاب، قلت لمالك ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنه كذاب، قلت لهشام ما يدريك، قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجل حتى لقيت الله". فأنت تلاحظ أن هؤلاء الأئمة كذبوا ابن إسحاق بناء على تكذيب هشام بن عروة له، مع أنه ليس بالضرورة أن يكون ابن إسحاق عندما حدث عنها قد رآها، فالذي يظهر أن ابن إسحاق روى عنها من وراء حجاب، وبهذا أجاب بعض أهل العلم، ولم يقبلوا تكذيب هشام بن عروة لابن إسحاق، لأن ما قاله هشام أمكن تأويله على النحو المذكور، والله أعلم، ولمزيد الفائدة حول كلام الأقران بعضهم في بعض ينظر: رسالة ((كلام الأقران بعضهم في بعض ضوابط قبوله ورده)) للشيخ الدكتور رضا بو شامة (وفقه الله).

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٥٥٧/٧).

(٢) ((ميزان الاعتدال)) (١٦٩/٤).

(٣) ((سير أعلام النبلاء)) (٢١/١٤).

(٤) (٦٨/٤).

(٥) ((سير أعلام النبلاء)) (١٢٢/١١).

(٦) انظر: ترجمته من ((تهذيب الكمال)) (٤٧٨/١٩)، ((تذكرة الحفاظ)) (٤٤٤/٢).

(٧) انظر: ترجمته من ((تهذيب الكمال)) (١٤٧/٢)، ووسط بكسر السين والطاء، نسبة إلى خمسة مواضع، والمراد بالتحديد هنا: واسط العرق؛ إذا إن أبا شَيْبَةَ كُوفِي، وواسط مدينة بين البصرة والكوفة، ولهذا سميت بذلك لأنها تقع

الشهير، الإمام العَلَمُ صَاحِبُ « المصنف » أبو بكر عبدُ الله بنُ أبي شَيْبَةَ^(١)، فيبعدُ بمثلٍ من نشأ في هذا البيتِ المبارك الذي اعتنى بحديثِ رسول- صلى الله عليه وسلم- أَنْ يَصُدَّرَ منه مثل هذا الخُلُقِ المشينِ ألا وهو الكَذِبُ.

وَأَمَّا تَضْعِيفُ الحافظِ الدارقُطِيِّ لَهُ فَإِنَّ النَّاظِرَ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ لَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ تَضْعِيفِ الحافظِ الدارقُطِيِّ لَهُ-إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَأَثَّرَ بِكَلَامِ مُطَيَّنٍ فِيهِ-، بَلْ يَجْدُ الْأَمَرَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَهَذَا ابْنُ الْمُنَادِي يَقُولُ: كُنَّا نَسْمَعُ شُيُوخَ الْحَدِيثِ وَكُھُولَهُمْ يَقُولُونَ: مَاتَ الْحَدِيثُ بِالْكُوفَةِ بِمَوْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَذَكَرَ آخَرِينَ^(٢)، وَهَذَا الْحَافِظُ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ يَصِفُهُ بِأَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَاسِعَ الرِّوَايَةِ، صَاحِبَ مَعْرِفَةٍ وَفَهِمٍ^(٣)، وَهَذَا الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ-وَنَاهِيكَ بِهِ مِنْ خَبِيرٍ عَارِفٍ بِرِجَالِ الْحَدِيثِ وَمُرَوِّيَاتِهِمْ-يَقُولُ كَمَا تَقَدَّمَ: لَمْ أَجِدْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ، وَهَذَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ يَصِفُهُ أَيْضًا بِالْإِمَامَةِ وَالْحَفِظِ، وَأَنَّهُ كَانَ عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَرِجَالِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ^(٤)، فَمَنْ يَصِفُهُ جَمْعٌ مِنَ الْأَثَمَةِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ لَمْ تَقَمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ: أَنَّ الشُّيُوخَ قَدَحُوا فِيهِ، فَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّهُ أَرَادَ بِهَؤُلَاءِ الشُّيُوخِ ابْنَ خِرَاشٍ وَمَنْ مَعَهُ، مِنَ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ ابْنُ عُقْدَةَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْمُنَادِي: " أَكْثَرَ النَّاسِ عَنْهُ، عَلَى اضْطِرَابٍ فِيهِ " فَهَذَا يُحْتَمَلُ أَمْرَانِ، فَالْأَوَّلُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: " عَلَى اضْطِرَابٍ فِيهِ " أَيَّ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِيهِ تَجْزِئًا وَتَوْثِيقًا.

وسطهما، فهي قرية إذن من الكوفة، وهذا السبب الذي جعلني أرجح أن المراد بواسط هنا واسط العراق، ولا زالت تعرف بهذا الاسم إلى يومنا هذا. انظر: ((الأنساب)) (٢٥٨/١٣)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص ٨٠).

(١) انظر: ترجمته من ((السير)) (١٢٢/١١).

(٢) انظر: ((تاريخ بغداد)) (٦٨/٤).

(٣) المصدر السابق (٧٤/٤).

(٤) انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٢١/١٤)، ((ميزان الاعتدال)) (٢٠٢/٤).

والثاني: يحتمل أنه أراد بذلك أنه مضطرب في حفظه، وهذا منه (رحمه الله) محل تأمل؛ إذ إنَّ الحافظَ ابنَ عدي الجرجاني-وهو أعرفُّ منه بالرجالِ وسيرِ مروياتهم-قال: " لم أجد له حديثاً منكراً فأذكره"، ويقال أيضاً على سبيل التنزيل: كونه اضطرب في بعض الأحاديث، فليس من شرط الثقة ألا يخطئ، كما هو مُحقق ومقرر عند أهل الشأن^(١).

وبعد النظر في وجهي الاختلاف يظهر لي أنَّ المحفوظَ عن سعيد بن عمرو الأشعبي هو الوجه الثاني، وذلك لقرينتين:

١- أنَّ سلسلة حفص بن غياث، عن عاصم بن سليمان الأحمول، عن أبي عثمان النهدي مشهورة وسهلة على الألسن، بخلاف سلسلة عبثر بن القاسم الزبيدي، عن عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي؛ فإنها غريبة وصعبة لا يضبطها إلا حافظ متقن، فهذا مما يدل على أنَّ محمد بن عبد الله الحضرمي مطمئناً لزم الطريق، وأنَّ محمد بن عثمان بن أبي شيبة حفظ.

٢- قد ذكر في ترجمة كل من: محمد بن عبد الله الحضرمي مطمئن، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة أنه كانت بينهما حشونة ووقية حيث كان كل منهما يتكلم في صاحبه كما سبق ذكره، والشاهد من هذا-وهو الذي يهمننا هنا- أنَّ أبا نعيم ابن عدي الجرجاني^(٢) قال: قلت لابن أبي شيبة: "ما هذا الاختلاف الذي بينكما؟ فذكر لي أحاديث أخطأ فيه مطمئن، وأنه ردَّ عليه. يعني: فهذا مبدأ الشر^(٣). فلعلَّ هذا الحديث من ضمن هذه الأحاديث التي انتقدها ابن أبي شيبة على مطمئن، وقد جاء في ((تاريخ بغداد))^(٤) سرَّد بعض هذه الأحاديث التي انتقدها

(١) قال الإمام الحافظ سفيان الثوري: " ليس يكاد يُقْلَبُ من الغلط أحدٌ: إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط... " ((شرح علل الترمذي)) (١١٠/١)، وقال العلامة المعلمي: " وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يهم، فما من ثقة إلا وقد أخطأ، وإنما شرط الثقة أن يكون صدوقاً الغالب عليه الصواب... " ((التنكيل)) (٤٦٢/١).

(٢) عبد الملك بن محمد، الإمام، الحافظ، الكبير، الثقة، كان أحد أئمة المسلمين (ت ٣٢٣ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٥٤١/١٤)، وقد عدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الثامنة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩١).

(٣) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (١٦٩/٤)، ((سير أعلام النبلاء)) (٤٢/١٤).

(٤) (٦٨/٤).

ابن أبي شَيْبَةَ عَلَى مُطَيَّنٍ، وَصَوَّبَ فِيهَا الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْجُرْجَانِيُّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ، فَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ جَانِبِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي خَالَفَهُ فِيهَا مُطَيَّنٌ، وَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمُحْفَظِ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحُولُ، ثِقَّةٌ حَافِظٌ تُكَلِّمُ فِيهِ بِمَا لَا يَقْدَحُ، فَوَثَّقَهُ: ابْنُ سَعْدٍ^(١)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ^(٢)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٣)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالْعَجَلِيُّ^(٥)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(٦)، وَالْبَزَّازُ^(٧)، وَابْنُ حَبَّانَ^(٨)، وَالذَّهَبِيُّ^(٩)، وَزَادَ: "الْحَافِظُ".
وَقَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ: أَدْرَكْتُ حُفَاطِ النَّاسِ أَرْبَعَةً: وَذَكَرَ مِنْهُمْ عَاصِمَ بْنَ سُلَيْمَانَ^(١٠).

(١) ((الطبقات الكبرى)) (٢٥٥/٩).

(٢) ((سؤالات ابن أبي شيبة)) (ص ١٤٥).

(٣) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (ص ١٦١).

(٤) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ٧٠) (ت وصي الله عباس)، حيث جاء فيه أن المروزي قال: سألت أبا عبد الله عن عاصم الأحول فقال: ثقة، قلت: إن يحيى بن معين تكلم فيه فتعجب، وقال: ثقة". وهو كذلك في الطبعة التي حققها صبحي السامرائي (ص ٥٤)، والذي يبدو أن الصواب في العبارة: "إن يحيى القطان تكلم فيه..." وأن ذكر ابن معين تصحيف من قلم الناسخ سببه اتفاق الاسمين، وبدل أن يكتب القطان هجم على ذهنه ابن معين، ومما يدل على ذلك أن ابن معين لم يُنقل عنه كلام في عاصم بن سليمان، بل قد وثقه، ويحيى القطان هو الذي نُقل عنه كلام في عاصم، كما سيأتي، بل إن يحيى بن معين لما قال له رجل قال يحيى القطان: "عاصم الأحول لم يكن حافظاً" رد عليه ابن معين بقوله: "عاصم الأحول ثقة". انظر: ((سؤالات ابن الجنيدي)) (ص ٤١٣)، وهذا كله يدل دلالة واضحة على وقوع تصحيف في النص، ثم رأيت بعد ذلك محقق ((كتاب تهذيب الكمال)) للحافظ المزي الدكتور بشار عواد قد ذكر في الحاشية (٤٨٩/١٣) عند هذا الموطن ما نصه: "ضرب عليها المصنف، وقال في حواشي النسخ: "لعله ابن سعيد، فنقل ابن معين". فالحمد لله على ما ألهم وأرشد، وقد تتابعت كثير من كتب التراجم على نقل هذا النص كما هو عند الإمام أحمد فلينتبه لهذا.

(٥) ((الثقات)) (٨/٢).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٣٤٤/٦).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٢٥٣/٢).

(٨) ((الثقات)) (٢٣٧/٥).

(٩) ((ميزان الاعتدال)) (٣١٩/٢).

(١٠) انظر: ((تاريخ بغداد)) (١٦٥/١٤).

- وكان شُعْبَةُ يُقَدِّمُهُ عَلَى قَتَادَةَ فِي أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ^(١).
- وقال عبد الرحمن بن مَهْدِي: "كان من حُقَاقِ أَصْحَابِهِ"^(٢).
- وقال عبدان: "ليسَ في العَوَاصِمِ أثبتُّ من عاصم الأَحْوَلِ"^(٣).
- وقال ابنُ المَدِينِيِّ مَرَّةً^(٤)، وعثمانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٥): "ثَبَّتْ".
- وقال الإمامُ أحمدُ مَرَّةً: "مِنَ الحَفَاقِ لِلْحَدِيثِ"^(٦).
- وعَدَّهُ ابنُ عَمَّارٍ^(٧) فِي مَوَازِينِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^(٨).
- وقال أبو علي الجَيَّانِي: "أَحَدُ الْأَئِمَّةِ فِي الْحَدِيثِ"^(٩).
- وقال الذهبيُّ مَرَّةً: "وكان من الحُقَاقِ الْمَعْدُودِينَ" وقال مَرَّةً: "الحافظُ الثَّقَةُ"^(١٠).
- وقال أبو حاتم الرازيُّ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ"^(١١).
- وقال ابنُ عَدِي: "هُوَ عِنْدِي لَا بَأْسَ بِهِ"^(١٢).

(١) ((الجرح والتعديل)) (١/١٤٥).

(٢) ((تاريخ بغداد)) (١٤/١٦٨).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٢٥٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ١٥٠).

(٦) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ٢٠١).

(٧) أبو الفضل، محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الشهيد، الإمام، الحافظ، الناقد، المجود، صاحب علل صحيح مسلم تـ (٣١٧هـ)، انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (١٤/٥٣٨)، وقد عَدَّهُ الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الثامنة

في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩١).

(٨) ((تاريخ بغداد)) (١٤/١٦٧).

(٩) ((الألقاب)) (ص ٣٧).

(١٠) ((السير)) (٦/١٤)، ((الميزان)) (٢/٣١٩).

(١١) ((الجرح والتعديل)) (٦/٣٤٤).

(١٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٦/٤١٢).

وَرَمَزَ لَهُ الذَّهَبِيُّ بِـ (صح) (١).

وقد احتجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ (٢).

وفي المَقَابِل: انفرد الإمام يحيى بن سعيد القَطَّان فقال: "لم يكن بالحافظ" (٣).

وذكره العقيلي في جُمْلَةِ الضَعْفَاءِ (٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم، ولم يَحْمِلْ عَنْهُ ابْنُ إِدْرِيسَ (٥) لسوء ما في سيرته" (٦).

فأما قول الإمام يحيى بن سعيد القَطَّان: "لم يكن بالحافظ"، فالأئمة على خلافه، حيث وصَّوه بالحفظ والاتقان كما سبق، ولعلَّ الذي حمَّله على هذا القول دُخُولُهُ فِي بَعْضِ الْوَلَايَاتِ كَالْقَضَاءِ وَالْحِسْبَةِ، وبهذا أشار الحافظ ابن حجر حيث قال: "لم يتكلم فيه إلا القَطَّانُ، فكأنَّه بسبب دُخُولِهِ فِي الْوَلَايَةِ" (٧)، وهذا في التحقيق ليس بِقَادِحٍ.

وأما قول أبي أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم..."

فالجواب عنه من وجهين:

فالوجه الأول: في قوله: "ليس بالحافظ عندهم"، فالذي يتبادر إلى الذهن في أول وهلة أنه ليس بمعدودٍ من الحفَّاظِ عند أهل الحديث، وهذا الذي يُفهم من قوله: "عندهم"، وهذا

(١) ((الميزان)) (٣١٩/٢).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢٨).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٤/٥٣٨).

(٤) المصدر السابق (٤/٣٣٦).

(٥) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي، أبو محمد الكوفي، الإمام، الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، (ت ١٩٢ هـ). انظر: ((السير)) (٩/٤٢)، وقد عده الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الأولى في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٦٥).

(٦) ((ميزان الاعتدال)) (٣١٩/٢).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢٨).

منه (رحمه الله) محل تأملٍ، ووجه ذلك أنّه قد تقدّم أنّ الأئمة قد أطنَبُوا في مدحه والثناء عليه، وعَدَّه من الحفّاظ الأثبات، ومن ذلك ما قاله الذهبي: "كان من الحفّاظ المعدّودين" وقد تقدّم.

وأما الوجه الثاني: في قوله " ولم يحمل عنه ابن إدريس..."، وهُنا أجمل أبو أحمد الحاكم السبب الذي من أجله ترك عبد الله بن إدريس الأودي الراوية عنه، وهذا السبب الذي أجمله هُنا قد جاء بيانه فيما أسنده الحافظ العُقيلي^(١) عن عبد الله بن إدريس أنّه قال: " رأيتُ عاصم الأحول والي السوق وهو يقول: "اضربوا رأس هذا التَّبَطِّي"، أقيموا هذا التَّبَطِّي". لا أروي عنه شيئاً".

والجواب عن هذا أن يُقال: كأنّ عبد الله بن إدريس كره منه أن يُباشر مثل هذه الأعمال التي هي من اختصاص أصحاب الشُرط^(٢)، لكن ليس هذا سبباً مُعتبراً يُجوز ترك الرواية عنه.

وبنحو ما نقل أبو أحمد الحاكم عن ابن إدريس، كذلك نقل العُقيلي^(٤) عن وهيب بن خالد حيث جاء فيه أنّه ترك الرواية عن عاصم لشيء أنكره عليه، أو رآه من سيرته ونحو ذلك.

والجواب عليه بأن يُقال: أنّ هذا الأمر الذي أنكره عليه لم يُبينه، وعليه فقد لا يكون مُعتبراً عند غيره، والذي يبدو لي أنّه نفس السبب الذي من أجله ترك عبد الله بن إدريس الرواية عنه، مع أنني من خلال النّظر في ترجمة عاصم بن سليمان لم أقف على شيء يُقدح في عدالته، بل ذُكر عنه أنّه كان حسن الأخلاق، والمداراة، صاحب صوم، وقيام ليل، وذكرته عنه أشياء تدل على تدنيّه، من ذلك أنّه كان يرُدُّ شهادة الفسقة إذا شهدوا عنده^(٥).

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٤/٥٣٧).

(٢) بفتح النون والباء، نسبة إلى النبط، وهو قوم من العجم. انظر: ((الأنساب)) (١٣/٢٦).

(٣) حيث كانوا يكرهون لذوي الدين والمروءة مباشرة مثل هذه الأعمال. انظر: ((الدرة اليتيمة)) (ص ٨٣).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (٤/٥٣٧).

(٥) انظر: ((أخبار القضاة)) (٣/٣٠٤)، ((المنتظم)) (٨/٣٩).

ولابد هُنا مِنْ التَّنْبِهُ لِأَمْرِ مُهِمٍّ أَلَا وَهُوَ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ سَلِيمَانَ كَانَ عَلَى الْقَضَاءِ وَالْحِسْبَةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَرَّةَ إِذَا تَقَلَّدَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَنَاصِبِ، كَثُرَ حُصُومُهُ وَشَانَتْهُ، وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ كَانَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ كَانَ يَجْرِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَاصِمِ بْنِ سَلِيمَانَ مَا يَجْرِي بَيْنَ الْأَقْرَانِ مِنَ الْمُنَافَسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

تَنْبِيهُ آخَر: يُذَكِّرُ فِي كِتَابِ التَّرَاجِمِ^(١) عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ قَوْلَهُ: "كَأَنَّ كُلَّ مَنْ اسْمُهُ عَاصِمٌ سَيِّءُ الْحَفِظِ"، وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَقُولَةَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ عَاصِمِ بْنِ سَلِيمَانَ^(٢)، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مِنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ إِنْ صَحَّ عَنْهُ فَمُشْكَلٌ إِذْ إِنَّ عَاصِمَ بْنَ سَلِيمَانَ الْأَحُولَ إِمَامًا مِنْ كِبَارِ حُقَاقِ الْحَدِيثِ كَمَا سَبَقَ نَقْلُهُ عَنْ أُمِّمَةِ الْحَدِيثِ: ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَعَبْدَانَ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَعُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْإِمَامَ أَحْمَدَ، وَابْنَ عَمَّارٍ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِي حَفِظِهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَقَدْ نَقَضَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ هَذِهِ الْمَقُولَةَ حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيِّ^(٣): "وَاحْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ الصِّحَاحِ، فَلَا يُعَرَّجُ عَلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ مَنْ اسْمُهُ عَاصِمٌ فَفِيهِ ضَعْفٌ".

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ^(٤).

(١) ((الكمال في أسماء الرجال)) (٥٠/٦).

(٢) ((ميزان الاعتدال)) (٣١٩/٢).

(٣) انظر: ((السير)) (١٨١/٧)، ((تاريخ الإسلام)) (٩٢/٤)، ولفائدة ينظر: ((شرح علل الترمذي)) (٧٧٨/٢).

(٤) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٣٤٤/٢).

[٣٢] عن عِصْمَةَ^(١) بنِ مَالِكِ الْخَطْمِيِّ^(٢) (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ غَدًا: شَيْخٌ زَانٍ، وَرَجُلٌ اتَّخَذَ الْإِيمَانَ بِضَاعَةً يَخْلِفُ فِي كُلِّ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَفَقِيرٌ مُخْتَالٌ^(٣) مَرْهُوٌّ^(٤) ».

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٥) عَنْ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ رِشْدِينَ الْمَصْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ بنِ عَبْدِ السَّلَامِ الصَّدَقِيِّ، عَنْ الْفَضْلِ بنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَوْهَبٍ^(٦)، عَنْ عِصْمَةَ بنِ مَالِكِ الْخَطْمِيِّ فَذَكَرَهُ. **إِسْنَادُهُ تَالِفٌ:** فِيهِ الْفَضْلُ بنُ الْمُخْتَارِ، أَبُو سَهْلٍ الْمَصْرِيُّ^(٧)، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "هُوَ مَجْهُولٌ، وَأَحَادِيثُهُ مَنْكَرَةٌ يَحْدُثُ بِالْأَبَاطِيلِ"^(٨)، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ^(٩)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ^(١٠): "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"، وَزَادَ الْأَخِيرُ: "جِدًّا".

(١) بكسر العين، وسكون الصاد. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣١).

(٢) بفتح الخاء، وسكون الطاء، نسبة إلى بطن من الأنصار. انظر: ((الأنساب)) (١٦٣/٥).

(٣) يقال: خال الرجل يخول، واختال يختال إذا تكبر. ((النهاية)) (٨٩/٢).

(٤) الزهو: الكبر والفخر، والمراد: يتكبر، ويفتخر، ويتعاضم. انظر: ((النهاية)) (٣٢٣/٢)، ((فيض القدير)) (٣٣٢/٣).

(٥) ((المعجم الكبير)) (٤٩٢/١٨٤/١٧).

(٦) جاء في ((الكامل)) (١٢١/٧)، و((معرفة الصحابة)) لأبي نُعَيْمٍ (٢١٤٥/٤)، و((ميزان الاعتدال)) (٣٥٧/٣)، و((معجم الصحابة)) لابن قانع (٢٩٤/٢) (عبيد الله بن موهب)، ولعل هذا هو الصواب، وعبيد الله هذا لعله ابن عبد الله بن موهب، كما في ((الجرح والتعديل)) (٣٢١/٥)، وأظن أن سبب الإشكال الحاصل هو في مشابهة اسم الابن لاسم الأب، وذهب محقق كتاب ((معجم الصحابة)) لابن قانع (٢٩٤/٢) إلى أن (عبيد الله بن موهب) تصحيف، وأن الصواب (عبد الله) مكبراً، واستند على ما في المطبوع من ((المعجم الكبير))، ثم أحال بعد ذلك إلى ترجمة عبد الله ابن موهب الفلسطيني من ((الجرح والتعديل)) (١٧٤/٥) ولما رجعت إلى ترجمته ما وجدت شيئاً يدل على هذه الدعوى؟!، فهو مجرد احتمال لا يمكن الجزم به، وعليه فإن الأمر محتمل، والله أعلم بالصواب، وعلى كل حال فإنه لا يترتب على تحديده هنا كبير فائدة فالإسناد معل بدونه -كما سيأتي بيانه- حتى وإن كان ثقة.

(٧) ويقال فيه: البصري والمصري؛ لأنه بصري الأصل نزل مصر. ينظر: ((الجرح والتعديل)) (٦٩/٧).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٦٩/٧).

(٩) ((الضعفاء الكبير)) (١٦٨/٥).

(١٠) ((ميزان الاعتدال)) (٣٥٧/٣).

وقال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابع عليه، إما متناً، وإما سنداً^(١).

وقال الذهبي: "واه"^(٢).

وفي إسناده أيضاً أحمد بن محمد بن رشدين المصري، وثقه: مسلم بن قاسم^(٣)، وابن القطان مرة^(٤).

وقال ابن عدي: "وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، يُحدث عن الحفّاظ بحديث مصر، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"^(٥)، وضعفه ابن القطان مرة^(٦).

وكذّبه: أحمد بن صالح^(٧)، وأبو بكر بن أبي عتاب^(٨) المصريان، وترك الرواية عنه ابن أبي حاتم، وقال: تكلموا فيه^(٩).

وقال أبو أحمد الحاكم: "فيه نظر"^(١٠).

وقال الذهبي: "فمن أباطيله رواية الطبراني وغيره عنه..."^(١١) ثم ساق الرواية.

(١) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (١٢٥/٧).

(٢) ((تاريخ الإسلام)) (٧٠٧/٤).

(٣) ((لسان الميزان)) (٥٩٥/١).

(٤) ((بيان الوهم والإيهام)) (٢٣٨/٥).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٧/١).

(٦) ((بيان الوهم والإيهام)) (٤٥٦/٣).

(٧) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٦/١).

(٨) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٦/١)، ((لسان الميزان)) (٥٩٤/١)، وابن أبي عتاب هو: أحمد بن محمد بن زكريا، يعرف بأخي ميمون، كان من حفاظ الحديث، (ت ٢٩٦ هـ). انظر: ((تاريخ ابن يونس)) (٢٨/٢)، ((تاريخ بغداد)) (١٣٨/٦)، تنبيه: ذكر الحافظ ابن حجر في ((لسان الميزان)) (٥٩٤/١) أنه توفي سنة ست وسبعين ومئتين، والذي يظهر لي أنه سبق قلم من الحفاظ فبدل أن يكتب تسعين سبق قلمه فكتب سبعين، والله أعلم.

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٧٥/٢).

(١٠) ((الأسامي والكنى)) (٨٨/٣).

(١١) ((ميزان الاعتدال)) (١٥٣/١).

قال البرهان الحلبي: "فَقَوْلُهُ ((فَمِنْ أَبَاطِيلِهِ)) إِشَارَةٌ مِنْهُ أَنَّ مِنْ وَضْعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (١).

وقال ابن حجر: "ضَعِيفٌ جِدًّا" (٢).

والذي يَتَرَجَّحُ لي من حاله أَنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا لَا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِهِ.

وَأَمَّا تَوْثِيقُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَاسِمٍ لَهُ فَهُوَ مَعَارِضٌ بِتَكْذِيبِ حَافِظِ مِصْرَ الْإِمَامِ الْحُجَّةِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، وَالْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَتَّابٍ، مَعَ أَنَّهُمَا فِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ بَلَدِيًّا الرَّجُلِ، فَهُمَا أَعْرَفُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَمَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ لَيْسَ فِي مَنْزِلَةِ (٣) مَنْ يُعَارِضُ بِقَوْلِهِ قَوْلَ الْحَافِظِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ.

وَأَمَّا تَوْثِيقُ ابْنِ الْقَطَّانِ لَهُ فَهُوَ تَابِعٌ فِيهِ لِمَسْلَمَةَ بْنِ قَاسِمٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ضَعْفُهُ.

وفي إسناده أيضاً عبدُ الله بنُ مَوْهَبٍ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ.

والحديثُ ضَعْفُهُ: المُنْذَرِيُّ (٤)، وَالهَيْثَمِيُّ (٥).

والذي يَظْهَرُ لي عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا (٦).

وقال العلامةُ الألبانيُّ: "ضَعِيفٌ جِدًّا" (٧).

وَأَمَّا مِثْنُ الْحَدِيثِ فَصَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) ((الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث)) (ص ٥٩).

(٢) ((الإصابة)) (١٧٧/٧).

(٣) قال الحافظ الذهبي في ((السير)) (١١٠/٦): "لم يكن بثقة"، وذكر في ترجمته أنه نُسِبَ إلى الكذب.

(٤) ((الترغيب والترهيب)) (٥٨٨/٢).

(٥) ((مجمع الزوائد)) (٧٨/٤).

(٦) وبالمناسبة فالحافظ الهيثمي (رحمه الله) عنده شيء من التساهل في هذا الجانب، حيث يطلق على بعض الأسانيد التي فيه راوٍ منكر أو متروك بـ "الضعيف"؟!، ولهذا قال العلامة الألباني في ((السلسلة الضعيفة)) (٢٨٠/٥) حين ذكر حديثاً في إسناده عبد المنعم بن بشير الأنصاري، أحد الوضاعين، فقال: "ومنه يتبين تساهل الهيثمي في اقتصاره على قوله فيه: ((وهو ضعيف))".

(٧) ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (٥٤٨/١).

[٣٣] عن زيد بن أسلم أنَّ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- قال: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى الشَّيْخِ الرَّزَّانِيِّ، وَلَا إِلَى الْعَائِلِ الْمَرْهُومِ، وَلَا إِلَى الْإِمَامِ الْكَذَّابِ ».

تخريج الحديث: أخرجه ابنُ وهب^(١) عن حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عن زيد بن أسلم، أنَّ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- فذكره.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لأجل إرسال زيد بن أسلم، والحديث حسنٌ لغيره، يَشْهَدُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ من الأحاديث.

وحفص بن ميسرة ثقةٌ تُكَلِّمُ فِيهِ بِمَا لَا يَقْدَحُ، فَوَثَّقَهُ: ابنُ مَعِينٍ مرَّةً^(٢)، والإمامُ أحمدُ^(٣)، ويعقوبُ بنُ سفيانَ القَسَوِي^(٤)، وزاد: " لَا بَأْسَ بِهِ"، وابنُ حَبَّانَ^(٥)، وابنُ خَلْفُونِ^(٦)، والذهبيُّ^(٧)، وزاد: المحدثُ الإمامُ، الحُجَّةُ، وابنُ حجرٍ^(٨)، وزاد: "رَبَّمَا وَهَمَ".
وقال ابنُ مَعِينٍ مرَّةً^(٩)، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(١٠): " لَا بَأْسَ بِهِ".

وقال أبو حاتم الرازي مرَّةً: "صَالِحُ الْحَدِيثِ"^(١١)، وقال مرَّةً: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَمَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ"^(١٢).

(١) ((الجامع)) باب العزلة (ص ٦٣٧/٥٤١).

(٢) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤/٤١٢).

(٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٢/٤٧٩).

(٤) ((المعرفة والتاريخ)) (٣/٣٧٦).

(٥) ((الثقات)) (٦/٢٠٠).

(٦) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/٣٩٨).

(٧) ((السير)) (٨/٢٣١)، ((المغني في الضعفاء)) (١/٢٦٩).

(٨) ((تقريب التهذيب)) (ص ١١٣).

(٩) ((سؤالات ابن الجنيد)) (ص ٣٤٨).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٣/١٨٧).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) ((تاريخ دمشق)) (١٤/٤٤٤)، ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٦٠).

وَرَمَزَ لَهُ الذَّهَبِيُّ بِـ (صح) (١).

وَأَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانُ (٢).

وَضَعَفَهُ الْعِجْلِيُّ (٣).

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: "يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ" (٤).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَأَمَّا تَضْعِيفُ الْحَافِظِ الْعِجْلِيِّ لَهُ فَلَعَلَّهُ لِأَجْلِ مَا كَانَ يُطْعَنُ بِهِ عَلَى حَفْصٍ بِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَرَضُ (٥)، وَهَذَا فِي التَّحْقِيقِ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي رِوَايَتِهِ، إِذِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ-وَيُسَمِّيْهَا أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ عَرَضًا (٦)- مِنْ طُرُقِ التَّحْمِيلِ الْمُعْتَمَدَةِ (٧)، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِأَبِيهِ: "إِنِّهِمْ يَقُولُونَ: عَرَضَ-أَيَّ حَفْصَ-عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ"، لَمْ يَلْتَفِتِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِهَذَا الطَّعْنِ فَقَالَ: "أَلَا تَرْضَى، ثِقَّةٌ" (٨).

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ الْأَزْدِيِّ: "يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ"، فَقَدْ رَدَّهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "قُلْتُ: بَلْ احْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الصِّحَاحِ؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الْأَزْدِيِّ" (٩).

(١) ((ميزان الاعتدال)) (١/٥٢١).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ١١٣).

(٣) ((الثقات)) (١/٣٠٩).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (١/٥٢١).

(٥) ((تاريخ دمشق)) (٤٤٣/١٤).

(٦) انظر: ((الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع)) (ص ١٥١).

(٧) انظر: المصدر السابق (ص ١٥٠).

(٨) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٢/٤٧٩)، وينظر: أيضاً ((سؤالات ابن الجنيد)) (ص ٣٤٨).

(٩) ((ميزان الاعتدال)) (١/٥٢١).

المُبْحَثُ السَّابِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي النَّكِحِ يَدُهُ، وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنَّاكِحِ حَلِيلَةَ جَارِهِ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا، وَالْمُوْذِي حَيْرَانَهُ حَتَّى يَلْعَنُوهُ:

[٣٤] عن أنس بن مالك (رضي الله عنه)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « سَبْعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ مَعَ الْعَالَمِينَ، يَدْخُلُونَ النَّارَ أَوَّلَ الدَّاخِلِينَ، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا مِمَّنْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ: النَّكِحُ يَدَهُ^(١)، وَالْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَمُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالضَّارِبُ أَبَوَيْهِ حَتَّى يَسْتَغِيثَا^(٢)، وَالْمُوْذِي حَيْرَانَهُ حَتَّى يَلْعَنُوهُ، وَالنَّاكِحُ حَلِيلَةَ^(٣) جَارِهِ ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابنُ عَرَفَةَ^(٤) واللفظُ لَهُ، -ومن طريقه-: الآجُرِيُّ^(٥) والبيهقي^(٦) وقاضي المَارِسْتَانِ^(٧)، والدَّيْلَمِيُّ^(٨)، -كِلَاهُمَا: (ابنُ عَرَفَةَ، والدَّيْلَمِيُّ) -عن عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْجَزَرِيِّ، عن مَسْلَمَةَ بْنِ جَعْفَرٍ، عن حَسَّانَ بْنِ حُمَيْدٍ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَبَرْتَقَى بِشَوَاهِدِهِ إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ: فِيهِ مَسْلَمَةُ بْنُ جَعْفَرٍ، مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْ إِلَّا ابْنُ حَبَّانٍ^(٩).

(١) كناية عن الاستمناء.

(٢) وبخصوص مدمن الخمر والعاق سيأتیان في مبحث خاص بهما.

(٣) قال في ((النهاية)) (٤٣١/١): "حليلة الرجل: امرأته، والرجل حليلها؛ لأنها تحلُّ معه ويحلُّ معها، وقيل: لأن كل واحد منهما يحلُّ الآخر.

(٤) ((جزء ابن عرفة)) (٤١/٦٤).

(٥) ((ذم اللواط)) (ص ٥٤/٧٣).

(٦) ((شعب الإيمان)) باب في تحريم الفروج (٥٠٨٧/٣٢٩/٧)، ((الخلافيات)) كتاب الطهارة (٥٤٠/٣٢٥/١).

(٧) ((المشيخة الكبرى)) (٥٠٧/١٠٩٨/٣).

(٨) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (٦٩/٥).

(٩) ((الثقات)) (١٨٠/٩).

وقد ذكره الإمام البُخاري^(١)، وابنُ أبي حاتم^(٢) فلم يذكُرا فيه جرحاً ولا تعدِلاً.

وضَعَّه أبو الفتح الأزدي^(٣).

وفي إسناده أيضاً شَيْخُه حَسَنُ بْنُ حُمَيْدٍ، مجهولُ العَيْنِ، قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجمة مَسْلَمَةَ
ابنِ جَعْفَرٍ: "يُجْهَلُ هُوَ وَشَيْخُهُ"^(٤).

وعليُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزْرِيُّ ثَقَّةٌ، وَثَقَّةُ-الأئمةِ الجَهَابِدةِ-ابنُ مَعِينٍ مرةً^(٥)، وقال مرةً: "ليس
به بأسٌ إذا حَدَّثَ عن ثَقَّةٍ"^(٦)، والإمامُ أحمدُ مرةً^(٧)، وقال مرةً: "ليس به بأسٌ إذا حَدَّثَ عن
الثقاتِ"^(٨)، وأبو داود^(٩)، وأبو زُرعة الرازي^(١٠)، وغيرُهم^(١١).

وأنفردَ أبو الفتح الأزديُّ فَضَعَّه بِلا حُجَّةٍ^(١٢)، ومثُلُ أبي الفتح الأزديِّ لا يُعْتَدُّ بِقوله؛
لأنَّه ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ^(١٣)، فكيفَ يُعْتَمَدُ فِي تَضْعِيفِ الثَّقَاتِ^(١٤).

(١) ((التاريخ الكبير)) (٢٠٨/٩).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٢٦٧/٨).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (٣٢٨/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدرامي (ص ١٧٦).

(٦) ((تاريخ ابن معين)) برواية ابن محرز (٨٠/١).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (١٤٦/٣).

(٨) ((العلل)) برواية ابنه عبد الله (٢٣/٣).

(٩) ((سؤالات الآجري)) (٢٦٧/٢).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (١٧٧/٦).

(١١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١٤٥/٣).

(١٢) ((تهذيب التهذيب)) (١٤٦/٣)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣٨).

(١٣) انظر: ((تاريخ بغداد)) (٣٦/٣)، ((ميزان الاعتدال)) (٩٦/٤).

(١٤) انظر: ((هدى الساري)) (ص ٣٨٦)، وللأهمية ينظر: ((ضوابط الجرح والتعديل)) (ص ٦٦).

وَأَعْرَبَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَقَالَ: "صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ" ^(١)، وَلَعَلَّهُ تَبَعَ فِي ذَلِكَ ابْنَ حَبَّانٍ حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي «الْتِّقَاتِ» ^(٢) وَقَالَ: "رُبَّمَا أَخْطَأَ"، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ وَنُقَادَهُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ أَنَّهُ الضَّعِيفُ، بَلْ مَرَادُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الضَّعْفُ وَالنَّكَارَةُ مِنْ قَبْلِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ مِنَ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ عَقِبَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ: تَفَرَّدَ بِهِ مَسْلَمَةُ بْنُ جَعْفَرٍ ^(٣).

وَأَعْلَلَ الْحَدِيثَ بِجَهَالَةِ مَسْلَمَةَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَشَيْخِهِ حَسَّانَ بْنِ حُمَيْدٍ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ ^(٤) وَابْنُ كَثِيرٍ ^(٥).

وَضَعَّفَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُلْقِنِ ^(٦)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ^(٧)، وَالْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِي ^(٨).

فَائِدَةٌ: الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنَقِيطِيُّ: "وَلَكِنَّهُ عَلَى ضَعْفِهِ يَشْهَدُ لَهُ فِي نِكَاحِ الْيَدِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فِي الْجُمْلَةِ، لِذِلَالَتِهِ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ" ^(٩).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣٨).

(٢) (٤٥٦/٨).

(٣) ((شعب الإيمان)) (٣٣٠/٧).

(٤) ((العلل المتناهية)) (١٤٤/٢).

(٥) ((إرشاد الفقيه)) (٣٥٨/٢).

(٦) ((البدر المنير)) (٦٦٢/٧)، تنبيه: وقع في المطبوع منه: "حسان بن حمير مجهول" وهذا تحريف وصوابه حسان بن حميد، والتصويب من المصادر السابقة، بل جاء على الصواب في ((البدر المنير)) نفسه، عندما ذكره في الإسناد.

(٧) ((التلخيص الحبير)) (٢٣٦٨/٥).

(٨) ((إرواء الغليل)) (٥٨/٨).

(٩) ((أضواء البيان)) (٨٤٣/٥).

[٣٥] عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: « سَبْعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَيَقُولُ: ادْخُلُوا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ: الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالتَّائَكُحُ يَدُهُ، وَنَاكِحُ الْبَهِيمَةِ، وَنَاكِحُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا، وَجَامِعٌ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا، وَالزَّانِي بِحَلِيلَةِ جَارِهِ، وَالْمُؤْذِي لِجَارِهِ حَتَّى يَلْعَنَهُ ».

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ الْإِسْرَاقِيُّ (١) وَاللَّفْظُ لَهُ، -وَمِنْ طَرِيقِهِ- ابْنُ بِشْرَانَ (٢)، وَالْخَرَّاطِيُّ مُحْتَصِرًا (٣) وَمِنْ طَرِيقِهِ الدَّيْلَمِيُّ (٤)، وَنَصَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ (٥)، كُلُّهُمْ: (الْإِسْرَاقِيُّ، وَالْخَرَّاطِيُّ، وَالسَّمَرْقَنْدِيُّ (مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنْعَمِ الْأَفْرِيقِيِّ (٦)، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ (٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (٨) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) مَرْفُوعًا.

(١) ((ذم اللواط)) (٥٣/٧٢).

(٢) ((أمالي ابن بشران)) (ص ٢٠٦/٤٧٧).

(٣) ((اعتلال القلوب)) باب ذم الزنا وأليم عقابه (١٧٢/٩١/١)، ((مساوي الأخلاق)) باب ما جاء في سوء الجوار (ص ٣٨٢/١٨١)، باب ما جاء في الزنا من التغليظ (ص ٤٩١/٢٢٤).

(٤) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (١٦٧٩/٦٨٠/٤).

(٥) ((تنبيه الغافلين)) باب حق الجار (ص ١٦٩/١٠٣).

(٦) وقع في المطبوع من ((اعتلال القلوب)): "ابن النعم"، وفي ((تنبيه الغافلين)) في ط/ ابن كثير، وط/ العصرية: "حدثنا أنعم"، والصواب المثبت، والتصويب من كتب التراجم، وابن أنعم بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة.

انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٨٢)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٥٢).

(٧) في ((تنبيه الغافلين)) ط/ العصرية: "عن أبي عبد الرحمن البجلي" وهو تصحيف، وصوابه: "الحُبْلِيُّ"، والتصويب من كتب التراجم، والحُبْلِيُّ بضم المهملة والموحدة، نسبة إلى حي من اليمن من الأنصار يقال لهم: بنو الحُبْلِيِّ.

انظر: ((الأنساب)) (٥٢/٤).

وجاء في ((مساوي الأخلاق)) الحديث رقم (٣٨٨): "عن ابن أنعم بن عبد الجليل"، وفي الحديث رقم (٤٩١): "عن ابن أنعم، عن ابن عبد الجليل، عن عبد الرحمن بن عمرو" وكلاهما تحريف وتصحيف، والصواب المثبت، والتصويب من كتب التراجم، وعلى الصواب أخرجه الديلمي في ((مسند الفردوس)) من طريق الخرائطي.

(٨) وقع في المطبوع عند الإسْرَاقِيِّ "عبد الله بن عمر" وهذا خطأ وصوابه "عبد الله بن عمرو"؛ لأنه هكذا رواه غيره كالخرائطي، وأيضاً ابن بشران نفسه رواه من طريق الإسْرَاقِيِّ على الصواب، وأيضاً هكذا ذكر في بعض كتب التخرّيج كـ ((التلخيص الحبير)) (٢٣٦٨/٥)، وهكذا أيضاً نص عليه ابن القيم عندما عزاه إليه في ((روضة المحبين)) (ص ٥٠٩).

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى الْحَسَنِ لغيره، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْبَةَ الْمَصْرِيِّ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، إِلَّا أَنَّ الرَّايِ عَنْهُ هُنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحَادِيثُهُ عَنْهُ صَحَاحٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (١).

وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي: وثقه يحيى بن سعيد القطان مرة (٢)، وسُحْنُونُ بْنُ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ (٣)، وأحمد بن صالح (٤)، وقال له أبو داود: يحتجُّ به؟ قال: نعم. قلتُ صحيحُ الكتاب؟ قال: نعم. وكان يُنَكِّرُ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، ويقول: "مَنْ تَكَلَّمَ فِي ابْنِ أَنْعَمٍ فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ"، وأحمد شاكراً (٥)، وزاد: "وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَلَا حُجَّةَ لَهُ".

وقال الترمذي: "رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ، ويقول: "هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ" (٦).

وقال ابن عبد البر: "أَهْلُ مِصْرَ وَإِفْرِيقِيَّةَ وَالْمَغْرِبِ يُثْنُونَ عَلَيْهِ بِالْفَضْلِ وَالِدِينِ وَالْعَقْلِ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ سِوَاهُمْ" (٧).

وقال ابن مَعِين (٨)، ويعقوب بن سفيان (٩): "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَفِيهِ ضَعْفٌ".

وقال عمرو بن علي الفلاس: "مِلِيحُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ مِثْلَ غَيْرِهِ فِي الضَّعْفِ" (١٠).

(١) انظر: (ص ٢٦).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٥٨/٥).

(٣) ((طبقات علماء إفريقية)) (ص ٢٩)، وسُحْنُونُ-بِضْمِ السِّينِ وَفَتْحِهَا-هُوَ الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، فَقِيهِ الْمَغْرِبِ، أَبُو سَعِيدِ الْمَالِكِيِّ (ت ٢٤٠ هـ)، انظر: ((السير)) (٦٣/١٢)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٨٥).

(٤) انظر: ((تاريخ بغداد)) (١١/٤٧٦-٤٨٠).

(٥) في تحقيقه على ((جامع الترمذي)) (١/٧٦).

(٦) ((جامع الترمذي)) (١/٢٤١)، وهذا الإطلاق من صيغ التعديل، قال الحافظ السخاوي: ولا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء أو فتحها كما ذهب إليه غير واحد، والمعنى يقارب الناس في حديثه، ويقاربونه، أي فليس حديثه بشاذ ولا منكر.

انظر: ((الغاية في شرح الهداية)) (١/٢٠٣)، ((فتح المغيث)) (٢/٢٨٣)، ((فتح الباقي)) (ص ٢٧٥).

(٧) انظر: ((الاستذكار)) (٣/٢٠٧)، ((معالم الإيمان في معرفة أهل القبروان)) (١/٢٣٥).

(٨) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤/٤٢١).

(٩) انظر: ((المعرفة والتاريخ)) (٢/٤٣٣).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٥/٢٣٥).

وَضَعَّفَهُ: يحيى القطَّان مرةً (١)، وأبو زُرْعَةَ الرازي (٢)، والدارقطني (٣)، والتَّسَائِي (٤)، وابنُ حجر (٥)، وغيرُ واحدٍ (٦).

وقال أبو حاتم الرازي: "يُكْتَبُ حديثُه، ولا يحتجُّ به" (٧).

وَتَرَكَ حديثُه: يحيى بن سعيد القطَّان، وعبدُ الرحمن بن مَهْدِي (٨).

وقال الإمامُ أحمدُ مرةً: "ليسَ بِشيءٍ" (٩)، وقال مرةً هُوَ (١٠) وَصَالِحُ جَزَرَةَ (١١): "مُنْكَرُ الحديثِ"، وزادَ الأخيرُ: "وَلَكِنَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا".

وقال ابنُ خُزَيْمَةَ: "لا يحتجُّ به" (١٢).

وقال ابنُ حِبَّان: "يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَيَأْتِي عَنِ الْأَثْبَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَكَانَ يُدْلِسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ أَبِي قَيْسٍ الْمَصْلُوبِ" (١٣).

وقال ابنُ عَدِي: وعامَّةُ مَا يرويه لا يُتَابَعُ عليه (١٤).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٢٣٤/٥).

(٢) ((سؤالات البرذعي)) (ص ١٢٧).

(٣) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٧٤).

(٤) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٦٧).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٨٢).

(٦) انظر: ((تاريخ بغداد)) (٤٧٥/١١)، ((ميزان الاعتدال)) (٤٩٦/٢)، ((تهذيب التهذيب)) (٥٠٥/٢).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٢٣٥/٥).

(٨) المصدر السابق (٢٣٤/٥).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) ((تاريخ بغداد)) (٤٧٨/١١).

(١١) المصدر السابق (٤٧٩/١١).

(١٢) ((تهذيب التهذيب)) (٥٠٦/٢).

(١٣) ((المجروحين)) (١٥/٢).

(١٤) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٤٦٠/٥).

فالرجلُ جمهورُ أهلِ الحديثِ على ضَعْفِهِ، والقولُ الفصلُ فيه هُوَ مَا قاله الحافظُ ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ: ومن النَّاسِ من يُوثِّقُه، وَيَرْبُّأُ بِهِ عن حَضِيضِ رَدِّ الروايةِ، ولكنَّ الحقَّ فيه أَنَّهُ ضَعِيفٌ بكثرةِ روايتهِ المنكراتِ... (١). وَمَعَ ضَعْفِهِ يَكْتَبُ حديثُه للاعتبارِ.

وَأَمَّا كَلَامُ الأئمةِ فيه فَبَعْدَ النَّظَرِ والتأملِ في ترجمتهِ رأيتُ أَنَّ كلامَهُم فيه راجعٌ إلى أمرين:

الأولُ: إنكارُهُم عليه سَماعُهُ من مُسلمٍ بنِ يسارِ البصريِّ، وقد أوضحَ هذا الأمرَ الحافظُ أبو بكر بنُ أبي داود حيثُ قال: "إِنَّمَا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الإِفْرِيقِيِّ وَضَعَّفُوهُ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، وَلَمْ يَدْخُلْ مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ إِفْرِيقِيَّةَ قَطُّ-يَعْنُونَ البصري-، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ آخَرٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عَثْمَانَ الطُّنْبُذِي، وَكَانَ الإِفْرِيقِيُّ رَجُلًا صَالِحًا" (٢).

الثاني: مَا ذَكَرَهُ أَبُو العَرَبِ (٣) بِقَوْلِهِ: "... وَأُنْكِرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ " ثُمَّ ذَكَرَهَا، وَقَدْ بَلَغَتْ سِتَّةَ أَحَادِيثَ، ثُمَّ قَالَ: " فَلِهَذِهِ العَرَائِبِ الَّتِي لَمْ يَرْوِهَا غَيْرُهُ ضَعَّفَ ابْنُ مَعِينٍ حَدِيثَهُ " (٤).

وَأَمَّا تَوْثِيقُ مَنْ وَثَّقَهُ فَوَجَّهَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زِيَادٍ الأَفْرِيقِيَّ كَانَ إِمَامًا مُبَجَّلًا مِنْ أئمةِ السُّنَّةِ فِي إِفْرِيقِيَّةَ، ذَا مَكَانَةٍ وَمَنْزِلَةٍ، فَهُوَ قَاضِيهَا وَعَالِمُهَا، حَتَّى لَقِبَهُ الذَّهَبِيُّ: بِشَيْخِ الإِسْلَامِ (٥)، وَلِأَجْلِ ذَاكَ كَانَ بَعْضُ الأئمةِ لَا يَقْبَلُ الكَلَامَ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ، وَالَّذِي يَتَلَخَّصُ مِنْ هَذَا أَنَّ تَوْثِيقَ مَنْ وَثَّقَهُ مُنْصَبٌّ عَلَى جَانِبِ العَدَالَةِ لَا الضُّبْطِ، فَالرجلُ شَبَّهَ الْمُتَّفَقَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الحافظِ ابنِ حِبَّانَ: " يَرْوِي المَوْضُوعَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ ... " فَقَدْ تَعَقَّبَهُ الحافظُ الذَّهَبِيُّ فقال: وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ فَاسْرَفَ: يَرْوِي المَوْضُوعَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ ... " (٦).

(١) انظر: ((بيان الوهم والإيهام)) (١٤٩/٣).

(٢) ((تحذیب التهذیب)) (٥٠٧/٢).

(٣) ((طبقات علماء إفريقية)) (ص ٢٩).

(٤) ولو انتدب بعض الأخوة الباحثين وجمع مروياته كلها، ودرسها دراسة نقدية دقيقة، وخرج لنا بملخصه لكان أمراً حسناً.

(٥) ((السير)) (٤١١/٦).

(٦) ((ميزان الاعتدال)) (٤٩٦/٢).

والحديث ضَعَفَهُ الحَافِظَانِ: المُنْذِرِيُّ^(١)، وابنُ حَجَرٍ^(٢)، والعَلَّامَةُ الألبانيُّ^(٣).

وَأَعْلَلَهُ: الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ^(٤)، والعَلَّامَةُ المُنَاوِي^(٥)، والعَلَّامَةُ الصَّنْعَائِيُّ^(٦) بابنِ هَيْبَةَ، والإفريقي.

(١) ((التزغيب الترهيب)) (٢٧٩/٣).

(٢) ((التلخيص الحبير)) (٢٣٦٨/٥).

(٣) ((السلسلة الضعيفة)) (٣٦٧٥/١٥٣/٨).

(٤) ((تفسير ابن كثير)) (٥٩٤/١).

(٥) ((فيض القدير)) (٧٠/٤).

(٦) ((التنوير شرح الجامع الصغير)) (٣٣٣/٦).

[٣٦] عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قَالَ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَتْهَا ».

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ: هَذَا الْأَثَرُ مَدَارُهُ عَلَى حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١)، وَالدَّارِقُطِيُّ^(٢) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) مَوْقُوفًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣) مِنْ طَرِيقِ وَاصِلِ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: " مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَتْهَا، اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ".

وَقَدْ تَوَبَّعَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤)، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: " مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَتْهَا، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ".

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهِهِ الْاِخْتِلَافِ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي، وَذَلِكَ لِلْقَرَأَنِ التَّالِيَةِ:

١- الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ، فَإِنَّ رَاوِيَ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ، وَهُوَ أَحْفَظُ وَأَتَقُّنُ مِنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَقَدْ وَثَّقَ وَاصِلًا: الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٦).

(١) ((المصنف)) كتاب النكاح، الرجل يقع على أم امرأته، أو ابنة امرأته (١٧٠١٢/٢٣٢/٩).

(٢) ((السنن)) كتاب النكاح، باب المهر (٣٦٨٢/٤٠٢/٤).

(٣) ((المصنف)) كتاب الطلاق، باب الجمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين (١٣٦٤١/١٤٩/٧).

(٤) المصدر السابق (١٣٦٤٠/١٤٩/٧).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٣٠/٩).

(٦) المصدر السابق.

٢- أنَّ الوجهَ الأولَ لا يخلو من عِلَّةٍ ففِي إِسْنَادِهِ لِيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، ضَعِيفٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ (١).

وَالْأَثَرُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَثَقَّهُ: ابْنُ مَعِينٍ (٢)،
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً (٣)، وَالْعِجْلِيُّ (٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥)، وَابْنُ حِبَّانَ، وَزَادَ: "يُخْطِئُ" (٦)، وَابْنُ
شَاهِينَ (٧)، وَالذَّهَبِيُّ (٨)، وَزَادَ: "إِمَامٌ".

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً: "مُقَارِبٌ مَا رَوَى عَنْهُ الْقُدَمَاءُ: سَفِيَانُ وَشُعْبَةُ" (٩).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (١٠) "صَدُوقٌ، وَلَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، هُوَ مُسْتَقِيمٌ فِي الْفَقْهِ، وَإِذَا جَاءَ الْآثَارُ
شَوَّشٌ".

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَحَمَّادٌ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ خَاصَّةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَيَقَعُ فِي حَدِيثِهِ أَفْرَادٌ وَغَرَائِبُ، وَهُوَ
مُتَمَّاسِكٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا بَأْسَ بِهِ" (١١)، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بغيره (١٢).

وَفِي الْمُقَابِلِ كَذَّبَهُ: مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ (١٣)، وَالْأَعْمَشُ مَرَّةً، وَقَالَ مَرَّةً "وَكَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ" (١٤).

(١) انظر: (ص ٥٦).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (١٤٧/٣).

(٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ٨٩).

(٤) ((الثقات)) (٣٢٠/١).

(٥) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٣٤/٥).

(٦) ((الثقات)) (١٥٩/٤).

(٧) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٦٦).

(٨) ((الكاشف)) (٣٤٢/٢).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (٤٨٣/١).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (١٤٧/٣).

(١١) ((الكامل في الضعفاء)) (٨/٣).

(١٢) ((رجال مسلم)) (١٦٠/١).

(١٣) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٣)، ومُقَسَّمٌ بِكسر الميم، الإمام، العلامة، الثقة، الفقيه، أبو هشام الضبي، مولا لهم

الكوفي، تـ (١٣٣ هـ) وقيل: (١٣٤ هـ). انظر: ((السير)) (١٠/٦)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٧٤).

(١٤) ((المعرفة والتاريخ)) (٧٩٢/٢)، ((السير)) (٢٣٤/٥).

وقال شعبة: " لا يحفظُ" (١).

وقال ابنُ سعد: " قالوا: وكان حمادٌ ضَعِيفاً في الحديثِ، فاختلط في آخر أمره، وكان مُرجِياً، وكان كثيرَ الحديثِ" (٢).

وَالْخُلَاصَةُ الْقَوْلُ فِيهِ هُوَ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ" (٣).

وَأَمَّا تَكْذِيبُ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ لَهُ، فَهُوَ مِنْ بَابِ كَلَامِ الْأَقْرَانِ، الَّذِي يُطَوَّى وَلَا يُرَوَّى، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مُغِيرَةَ بْنَ مِقْسَمٍ قَالَ: " قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ -أَي: النَّحْعِي- إِنَّ حَمَاداً جَلَسَ يُفْتِي، قَالَ: وَمَا يَمْنَعُهُ وَقَدْ سَأَلَنِي عَمَّا لَمْ تَسْأَلْنِي عُنْهُ" (٤)، فَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ مِنَ التَّنَافُسِ.

وَقَدْ أَسْنَدَ ابْنُ عَدِي (٥) عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: " حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثٍ، قَالَ شُعْبَةُ: فَلَقِيتُ حَمَاداً، فَقُلْتُ لَهُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ؟، قَالَ: حَدَّثَنِي مُغِيرَةُ، قَالَ: فَذَهَبْتُ إِلَى مُغِيرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ حَمَاداً أَخْبَرَنِي عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: صَدَقَ...؟!".

وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضاً أَنَّ حَمَاداً كَانَ مُقَدِّماً عَلَى مُغِيرَةَ فِي الْحَدِيثِ، سُئِلَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ عَنْ مُغِيرَةَ وَحَمَادٍ أَيُّهُمَا أَثْبَتُ؟ قَالَ: حَمَادٌ (٦).

وَأَمَّا تَكْذِيبُ الْأَعْمَشِ لَهُ، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَعْمَشَ كَذَّبَهُ فِي رَأْيِهِ، حَيْثُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيهِ لِأَجْلِ الْإِرْجَاءِ (٧)؛ حَيْثُ إِنَّ حَمَادَ بْنَ أَبِي سَلِيمَانَ زُمِيَ بِالْإِرْجَاءِ (٨)، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو أَحْمَدَ

(١) ((الجرح والتعديل)) (١٤٧/٣).

(٢) ((الطبقات الكبرى)) (٤٥٢/٨).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ١١٨).

(٤) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٣٤/٥).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٣).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (١٤٧/٣).

(٧) ((ميزان الاعتدال)) (٥٤٧/١).

(٨) ((الطبقات الكبرى)) (٤٥١/٨).

الحاكم الكبير: "كان الأعمش سيء الرأي فيه" (١)، والحافظ الذهبي بعد أن نقل كلام الأعمش،
ومغيرة ابن مقسم في حماد بن أبي سليمان قال: لا يلتفت إليه (٢).

(١) ((الأسامي والكنى)) (١/١٤٢).

(٢) ((سير أعلام النبلاء)) (٥/٢٣٤).

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْإِسْبَالِ وَالْمَخِيلَةِ:

[٣٧] عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُسْبِلِ ^(١) » يَعْنِي: إِزَارَهُ.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ^(٢) و- مِنْ طَرِيقِهِ- الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣)، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَهُ، وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَلَيْسَ فِيهِ (يَعْنِي إِزَارَهُ).

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

[٣٨] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، عَنْ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُسْبِلِ إِزَارَهُ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٤)، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ^(٥) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٦)، وَالتَّنَسَائِيُّ ^(٧)، وَابْنُ مَنْدَه ^(٨)، كُلُّهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) عَنْ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ: صَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر ^(٩)، وَالْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي ^(١٠).

(١) قَالَ فِي ((النِّهَايَةِ)) (٣٣٩/٢): " هُوَ الَّذِي يَطْوِلُ ثَوْبُهُ وَيُرْسِلُهُ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا مَشَى "، وَفِي ((حَاشِيَةِ السَّنَدِيِّ عَلَى ابْنِ مَاجَه)) (٣٧٢/٢): " مِنَ الْإِسْبَالِ، وَالْمُرَادُ إِسْبَالُ الْإِزَارِ إِلَى أَسْفَلِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

(٢) ((الْجَامِع)) الْمُلْحَق بِآخِرِ ((الْمُصَنَّف)) لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ بَابُ إِسْبَالِ الْإِزَارِ (١٠/١٥٣/٤٦٠٢١٠).

(٣) ((الْمُسْنَد)) (١٣/٥٣٥/٨٢٢٩).

(٤) ((الْمُصَنَّف)) كِتَابُ اللَّبَاسِ، فِي جَرِّ الْإِزَارِ وَمَا جَاءَ فِيهِ (١٣/٥٢٣/٢٦٤٢٣).

(٥) ((مُسْنَدُ ابْنِ الْجَعْدِ)) (ص ٣٢٨/٢٢٤٩).

(٦) ((الْمُسْنَد)) (٥/١١٢/٢٩٥٥).

(٧) ((السَّنَنِ الْكُبْرَى)) كِتَابُ الزَّيْنَةِ، إِسْبَالُ الْإِزَارِ، (٨/٤٣٤/٩٦١٧-٩٦١٨-٩٦١٩-٩٦٢٠).

(٨) ((التَّوْحِيد)) (٣/٦٩/٤٤٧).

(٩) فِي تَحْقِيقِهِ لـ ((مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد)) (٣/٢٩٩).

(١٠) انْظُرْ: ((السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ)) (٤/٢١٤/١٦٥٦).

[٣٩] عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه) قَالَ: « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخَذَ بِحُجْرَةِ^(١) سُفْيَانَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ، فَقَالَ: يَا سُفْيَانُ لَا تُسَبِّلْ إِزَارَكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُسَبِّلِينَ ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على شريك بن عبد الله النخعي، وقد اختلف عنه على أربعة أوجه:

فأما الوجه الأول: فأخرجه الإمام أحمد^(٢).

وأخرجه الطبراني^(٣) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه المزي^(٤) تعليقاً عن أحمد بن الوليد الفحام.

ثلاثتهم: (الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، والفحام) عن يزيد بن هارون الواسطي.

وأخرجه ابن حبان^(٥) واللفظ له، من طريق محمد بن أبي الوزير.

كلاهما: (يزيد بن هارون، ومحمد بن أبي الوزير) عن شريك بن عبد الله، عن عبد الملك بن عمير، عن حصين بن عقبة، عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه) عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكره.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه ابن الجعد البغدادي^(٦).

(١) هو موضع شد الإزار، واحتجز الرجل بالإزار إذا شده على وسطه. انظر: ((النهاية)) (١/٣٤٤).

(٢) ((المسند)) (٣٠/٨٤)، (١٨١٥١/٣٠)، (١٨٢١٥/١٥٥/٣٠).

(٣) ((المعجم الكبير)) (٢٠/٤٢٣/١٠٢٤).

(٤) ((تحفة الأشراف)) (٨/١٧٥).

(٥) ((صحيح ابن حبان)) (٦/١٣٦/٢١٤٨).

(٦) ((مسند ابن الجعد)) (ص ٣٢٦/٢٢٣٥).

وأُخرجهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ^(١) ومن طريقه ابنُ مَاجَه^(٢).

وأُخرجهُ النَّسَائِيُّ^(٣)، عن العباس بن عبد العظيم العنبري.

كِلَاهُمَا: (ابنُ أبي شَيْبَةَ والعباسُ بنُ عبدِ العظيم) عن يزيد بن هارون الواسطي.

وأُخرجهُ الإمامُ أحمدُ^(٤) عن هاشم بن القاسم الليثي البغدادي.

وأُخرجهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٥) من طريق أبي داود الطيالسي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي.

خَمْسَتُهُمْ: (علي بن الجعد، ويزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم، وأبو داود الطيالسي، ويحيى الحماني) عن شريك بن عبد الله، عن عبد الملك بن عمير، عن الحصين بن قبيصة^(٦)، عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه)، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحوه.

وَأَمَّا الوجهُ الثالثُ: فأُخرجهُ محمدُ بنُ إسحاق بن منده^(٧) من طريق أحمد بن الوليد الفحام، عن موسى بن داود الضبي الكوفي البغدادي.

وأُخرجهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٨) وأبو نعيم الأصبهاني^(٩)، كِلَاهُمَا من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي.

(١) ((المصنف)) كتاب اللباس، موضع الإزار أين هو؟ (٢٦٤٤٨/٥٣١/١٣).

(٢) ((السنن)) أبواب اللباس، باب لبس القميص (٣٥٧٤/٥٨٤/٤).

(٣) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، إنبال الإزار (٩٦٢٤/٤٣٦/٨).

(٤) ((المسند)) (١٨١٥١/٨٤/٣٠).

(٥) ((المعجم الكبير)) (١٠٢٣/٤٢٣/٢٠).

(٦) جاء من طريق ابن الجعد وهاشم بن القاسم (حصين) مهملاً ويحتمل أن يكون: ابن قبيصة، أو ابن عقبة، لكن الدارقطني في ((العلل)) (١٣٢/٧) نص أنهما رواياه عن شريك، عن عبد الملك بن عمير، عن حصين بن قبيصة، وبهذا زال الاحتمال، والحمد لله.

(٧) ((معرفة الصحابة)) (ص٧٧٦).

(٨) ((المعجم الكبير)) (١٠٢٣/٤٢٣/٢٠).

(٩) ((معرفة الصحابة)) (٣٥٨٠/١٣٩٠/٣).

وأخرجه الطبراني^(١) أيضاً من طريق أبي داود الطيالسي.

وأخرجه الدارقطني معلقاً^(٢) عن الحسن بن بشر البجلي الكوفي.

أربعتهم: (موسى بن داود، ويحيى الحماني، وأبو داود الطيالسي، والحسن بن بشر) عن شريك بن عبد الله، عن عبد الملك بن عُمير، عن قبيصة بن جابر، عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه)، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحوه.

وأما الوجه الرابع: فأخرجه الإمام أحمد^(٣)، عن حجاج بن محمد المصيصي، نزيل بغداد، عن شريك، عن عبد الملك بن عُمير، عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه)، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحوه. بدون ذكر الواسطة بين عبد الملك بن عُمير، والمغيرة بن شعبة.

وهذا اللفظ لفظ ابن حبان، وعند الباقيين: « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْلِمِينَ ».

وأسانيد هذه الأوجه الأربعة كلها مدارها على شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي القاضي كما تقدم، وشريك قد وثقه: ابن سعد^(٤)، وزاد: " وَكَانَ يَعْلُطُ كَثِيرًا "، وإبراهيم الحري^(٥)، والعجلي^(٦)، وزاد: " وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا وَلِيَ الْقَضَاءُ فَفِي سَمَاعِهِ بَعْضُ الْاِخْتِلَافِ "، وأبو داود^(٧)، وزاد: " يَخْطِئُ عَلَى الْأَعْمَشِ "، وابن حبان^(٨)، وزاد: " سَمَاعِهِ بَعْضُ الْاِخْتِلَافِ "، وأبو داود^(٧)، وزاد: " يَخْطِئُ عَلَى الْأَعْمَشِ "، وابن حبان^(٩)، وزاد: " سَمَاعِهِ بَعْضُ الْاِخْتِلَافِ ".

(١) ((المعجم الكبير)) (١٠٢٣/٤٢٣/٢٠).

(٢) ((العلل)) (١٣٢/٧)، ولم أقف على من أسنده.

(٣) ((المسند)) (١٨١٨٦/١٢٤/٣٠).

(٤) ((الطبقات الكبرى)) (٥٠٠/٨).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (١٦٥/٢)، والحري: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو إسحاق البغدادي، صاحب التصانيف، (ت ٢٥٨ هـ). انظر: ((السير)) (٣٥٦/١٣)، وقد عده الذهبي ضمن الطبقة الخامسة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨٠).

(٦) ((الثقات)) (٤٥٣/١).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (١٦٥/٢)، ولم أقف على هذا النص في ترجمته من كتاب ((الثقات)).

(٨) ((سؤالات الآجري)) (١٧٣/١).

(٩) ((الثقات)) (٤٤٤/٦).

وكانَ في آخِرِ أَمْرِهِ يَخْطِئُ فِيمَا يَرْوِي، تَغَيَّرَ عَلَيْهِ حِفْظُهُ، فَسَمَاعُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ بِوَاسِطٍ لَيْسَ فِيهِ تَخْلِيطٌ، مِثْلُ: يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، وَسَمَاعُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بِالْكُوفَةِ فِيهِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ.

وقال ابنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ" (١)، وَقَالَ مَرَّةً: "صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فَعَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ" (٢)، وَقَالَ مَرَّةً: "ثِقَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَا يُتَّقَنُ وَيَعْلَطُ" (٣).

وَجَوَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ سَمَاعَهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ (٤)، وَنَصَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ سَمَاعَ أَهْلِ وَاسِطٍ عَنْهُ أَصَحُّ (٥).

وقال يعقوبُ بْنُ سَفِيَّانَ: "ثِقَّةٌ صَدُوقٌ، صَحِيحُ الْكِتَابِ، رَدِيءُ الْحِفْظِ مُضْطَرِبُهُ" (٦).

وقال النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" (٧).

وقال أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مَرَّةً (٨)، وَصَالِحُ جَزْرَةَ (٩)، وَابْنُ حَجَرٍ (١٠): "صَدُوقٌ" وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: "لَهُ أَغَالِيطٌ" (١١)، وَزَادَ صَالِحُ جَزْرَةَ: "وَلَمَّا وَلِيَ الْقَضَاءَ اضْطَرَبَ حِفْظُهُ"، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ: "يُخْطِئُ كَثِيرًا، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ مِنْذُ وَلِيَ الْقَضَاءَ".

(١) ((تاريخ بغداد)) (٣٨٧/١٠).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (١٢/٥).

(٣) المصدر السابق (١٣/٥).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (١٧٩/٣).

(٥) ((سؤالات أبي داود)) (ص ٣٢١).

(٦) ((تاريخ بغداد)) (٣٩٠/١٠).

(٧) ((ميزان الاعتدال)) (٢٥٣/٢).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٣٦٧/٤).

(٩) ((تاريخ بغداد)) (٣٩٠/١٠).

(١٠) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠٧).

(١١) ((الجرح والتعديل)) (٣٦٧/٤).

وقال أبو زُرْعَةَ الرازيُّ: "كثيرُ الحديثِ، صاحبٌ وَهَمٌ، يَغْلُطُ أحياناً" (١).

وقال الدارقُطِيُّ: "ليسَ شَرِيكَ بالقويِّ فيما يَنْقَرِدُ بِهِ" (٢).

وفي المُقَابِلِ: قال ابنُ المَبَارِكِ: "ليسَ حديثُهُ بِشيءٍ" (٣).

وَضَعَفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ القُطانِ حديثَهُ جِدًّا (٤).

وقال مرةً: "نَظَرْتُ في أُصولِ شَرِيكَ فَإِذَا الحَظُّ في أُصولِهِ" (٥).

وقال أبو حاتمِ الرازيُّ مرةً: "لا يَحْتَجُّ بِحديثِهِ" (٦).

وقال إبراهيمُ بْنُ سَعِيدِ الجَوْهَرِيُّ (٧): "أَخْطَأَ شَرِيكَ في أربعِ مِئَةِ حَدِيثٍ" (٨).

وقال الجَوْزْجَانِيُّ: "سَيِّئُ الحَفْظِ، مُضْطَرِبُ الحديثِ، مَائِلٌ" (٩).

وَحُلاصَةُ القَوْلِ فِيهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ، سَاءَ حِفْظُهُ بَعْدَ مَا وَلِيَ القَضَاءَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا -
خَاصَةً بِوَأَسَاطِ - فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الاضطرابَ الحَاصِلَ في سَنَدِ الحديثِ وَمَتْنِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَرِيكَ نَفْسِهِ،
بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ، وَالْوَجْهَ الأولُ هُوَ المَحْفُوظُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِلْقَرَائِنِ التَّالِيَةِ:

(١) « الجرح والتعديل » (٣٦٧/٤).

(٢) « ميزان الاعتدال » (٢٥١/٢).

(٣) « الكامل في الضعفاء » (١١/٥).

(٤) « الضعفاء الكبير » (١٧٩/٣).

(٥) المصدر السابق (١٨٤/٣).

(٦) « تاريخ بغداد » (٣٨٤/١٠).

(٧) أبو إسحاق البغدادي، الإمام الحافظ المجود، قيل توفي سنة (٢٤٤هـ)، وقيل (٢٤٧هـ)، وقيل (٢٤٩هـ) وقيل

(٢٥٣هـ). انظر: « سير أعلام النبلاء » (١٤٩/١٢)، وقد عَدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الرابعة في « ذكر من

يعتمد قوله في الجرح والتعديل » (ص ١٧٨).

(٨) « الكامل في الضعفاء » (١٢/٥).

(٩) « أحوال الرجال » (ص ٩٢).

١- أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ الْوَاسِطِيِّ الَّذِي هُوَ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ بِمَكَانٍ، حَتَّى كَانَ يُقَدَّمُ عَلَى وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ فِي الْحِفْظِ (١).

٢- أَنَّ سَمَاعَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ مِنْ شَرِيكِ بْنِ سَمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ، الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ بِوَاسِطٍ، وَهُوَ سَمَاعٌ صَحِيحٌ سَلِمَ مِنَ التَّخْلِيطِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَاهُ عَنْ شَرِيكِ عَلَى الْوَجْهِينَ، حَيْثُ وَافَقَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي يَحْيَى بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيِّ وَهُوَ كُوفِي (٢)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ سَمَاعَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ شَرِيكِ كَانَ مُتَأَخِّرًا، وَفِيهِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ، وَوَافَقَ فِيهِ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَالطَّيَالِسِيُّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ (٣) فَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ دَخَلَ الْكُوفَةَ (٤) وَسَمِعَ فِيهَا مِنْ شَرِيكِ، وَأَيْضًا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ نَفْسُهُ قَدْ دَخَلَ بَغْدَادَ (٥)، وَقَدْ يَكُونُ سَمِعُهُ مِنْ شَرِيكِ فِيهَا، خَاصَّةً إِذَا عُلِمَ أَنَّ شَرِيكَاً قَدِمَ بَغْدَادَ مَرَّاتٍ، وَحَدَّثَ بِهَا (٦)، وَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا أَنَّهُ دَخَلَ الْكُوفَةَ وَسَمِعَ فِيهَا مِنْ شَرِيكِ (٧)، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ شَرِيكِ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً بِوَاسِطٍ وَمَرَّةً بِبَغْدَادٍ أَوْ الْكُوفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣- مُتَابَعَةُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْوَزِيرِ (٨) لِيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

(١) ((تهذيب الكمال)) (٢٦٨/٣٢).

(٢) ((تهذيب الكمال)) (٤٢٠/٣١).

(٣) ((تاريخ بغداد)) (٣٢/١٠).

(٤) وَمَا يَقْوِي هَذَا الاحْتِمَالُ أُمُورٌ مِنْهَا: ١- سَمَاعُهُ مِنْ شَيْوخٍ لَهُ مِنَ الْكُوفَةِ ك: إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ السَّبْعِيِّ الْكُوفِيِّ، وَسَفْيَانَ بْنَ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ الْكُوفِيِّ وَغَيْرَهُمَا ((تهذيب الكمال)) (٤٠١/١١)، ٢- قَرَبُ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ. ٣- مَكَانَةُ الْكُوفَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِذْ كَانَتْ مِنْ حَوَاضِرِ الْعِلْمِ فَهِيَ مَحَلُّ رَحَلَةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ إِلَيْهَا. ٤- لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَصَّ أَنَّ سَمَاعَ الطَّيَالِسِيِّ مِنْهُ كَانَ قَدِيمًا.

(٥) ((تاريخ بغداد)) (٤٩٤/١٦).

(٦) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (٣٨٤/١٠)، وَهَذَا الاحْتِمَالُ أَيْضًا وَارِدٌ عَلَى رِوَايَةِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْهُ، فَقَدْ ثَبَتَ دَخُولُهُ بَغْدَادَ ((تاريخ بغداد)) (٣٢/١٠).

(٧) وَمَا يَقْوِي هَذَا الاحْتِمَالُ سَمَاعُهُ مِنْ شَيْوخٍ لَهُ مِنَ الْكُوفَةِ ك: حُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ الْكُوفِيِّ وَغَيْرَهُمَا ((تهذيب الكمال)) (٢٦١/٣٢)، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: "قَدِمَ يَزِيدُ بَغْدَادَ، وَحَدَّثَ بِهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَى وَاسِطٍ فَمَاتَ" ((تاريخ بغداد)) (٤٩٤/١٦)، فَلَعَلَّهُ دَخَلَهَا فِي طَرِيقِهِ إِلَى بَغْدَادَ، أَوْ عِنْدَ رَجُوعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) أَبُو الْمَطْرِفِ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، مِنَ الْعَاشِرَةِ. انْظُرْ: ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٤٣٣).

٤- تَرْجِيحُ أَيْمَةِ النَّقْدِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ^(١): "وَمَدَّارُهُ عَنْهُمْ عَلَى شَرِيكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَقِيلَ: عَنْ شَرِيكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ، بَدَلَ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ.

وَقِيلَ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بَغِيرٍ وَاسِطَةٍ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَهَذَا التَّرْجِيحُ مِنَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، يُقْوِي الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الْمَحْفُوظَ عَنْ شَرِيكِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحِيحِ لغيره.

وحُصَيْنُ بْنُ عُقْبَةَ، وَثَّقَهُ: الْعَجَلِيُّ^(٢)، وَابْنُ حِبَّانَ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ"^(٤).

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ"^(٧).

وَصَحَّحَهُ لِغَيْرِهِ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ^(٨).

(١) ((الإصابة)) (٤/٣٧١).

(٢) ((الثقات)) (١/٣٠٥).

(٣) ((الثقات)) (٤/١٥٧).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ١١٠).

(٥) ((التاريخ الكبير)) (٣/٣٣٥).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٣/١٩٤).

(٧) ((مصباح الزجاجة)) (٤/٨٥).

(٨) ((التعليقات الحسان)) (٨/ص ٧٤).

تَنْبِيهَاتٌ:

التنبية الأولى: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ لَمَّا تَرَجَّمَ لِحُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ^(١): الْأَشْبَهُ أَنَّ النَّسَائِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ أَخْرَجَا لِهَذَا ثُمَّ ذَكَرَ أَصَانِيدَهُمَا، وَفِيهَا التَّنْصِيفُ عَلَى (حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ)، لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ الَّذِي فِي النَّسَائِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ)؟!.

ثُمَّ تَعَقَّبَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْحَافِظَ الْمَرْيَّ بِقَوْلِهِ: " وَأَمَّا احْتِجَاجُ الْمَرْيِّ فِي « الْأَطْرَافِ » بِأَنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْوَلِيدِ الْفَحَّامَ رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ^(٢) فَلَيْسَ بِمُجَدِّ فِي الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْفَحَّامُ وَهَمٌّ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٣)، وَالْعَبَّاسِ الْعَنْبَرِيِّ^(٤) أَحْفَظُ مِنْ مِائَةِ مِثْلِ الْفَحَّامِ، فَلَا تَعَارِضُ رَوَايَتُهُ رَوَايَتَهُمْ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَأَبُو النَّضْرِ^(٥)، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكِ^(٦).".

التنبية الثانية: يُذَكَّرُ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ أَنَّ حُصَيْنَ بْنَ عُقْبَةَ، هُوَ نَفْسُهُ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ^(٧)، وَهَذَا الْقَوْلُ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ وَاضِحٍ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ إِمَامَ الصَّنْعَةِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ

(١) ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٤٤).

(٢) لَكِنْ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ « تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ » الَّذِي بَتَحْقِيقِ: بِشَارِ عَوَاد (١٧٥/٨) وَالَّذِي بَتَحْقِيقِ: عَبْدِ الصَّمَدِ شَرْفِ الدِّينِ أَيْضًا (٤٧٣/٨) وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمَخْطُوطِ-الْفَاتِحِ:- " رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ بِإِسْنَادِهِ، فَقَالَ: " حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ " !!، وَالْعَجِيبُ أَنَّ الْحَافِظَ فِي « النُّكْتِ الْأَطْرَافِ » (٤٧٣/٨) هَكَذَا ذَكَرَهُ كَمَا فِي « التَّحْفَةِ »، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَسْخَةَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ الْكِتَابَةِ وَقَعَ فِيهَا قَلْبٌ مِنَ النَّاسِخِ فَكُتِبَ بَدَلُ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ، حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ، وَقَدْ يَكُونُ سَبْقُ نَظَرٍ مِنْهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) وَلَا بَدَلَ هُنَا أَنْ يَتَنَبَّهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَدْ رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَلَى الْوَجْهِينِ، فَفِي وَجْهِ ذِكْرِ (حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ) وَفِي آخِرِ (حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا كُلُّهُ.

(٤) قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ رَوَايَةِ الْعَبَّاسِ الْعَنْبَرِيِّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي « الْكِبَرِيِّ » (٤٣٦/٨) وَفِيهَا أَنَّهُ رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الْحُصَيْنِ ابْنِ قَبِيصَةَ، وَلَيْسَ ابْنُ عُقْبَةَ !!.

(٥) الَّذِي فِي « مُسْنَدِ ابْنِ الْجَعْدِ » (ص ٣٢٦) وَ « مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد » (٨٤/٣٠) عَنْ أَبِي النَّضْرِ حُصَيْنِ مَهْمَلًا بِدُونِ نِسْبَةٍ، وَهَذَا لَا يَفِيدُ فِي التَّرْجِيحِ شَيْئًا، لَكِنْ الدَّارِقُطِيُّ فِي « الْعِلَلِ » (١٣٢/٧) ذَكَرَ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ وَعَلِيَّ بْنَ الْجَعْدِ رَوَاهُ عَنْ شَرِيكِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ !!، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ رَوَايَتُهُمَا مُخَالَفَةً، وَلَيْسَتْ مُوَافَقَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٤٤).

(٧) كَمَا ((تهذيب الكمال)) (٦/٥٣٠)، ((الكاشف)) (٢/٣١٩).

البخاريّ قد فَرَّقَ بينهما^(١)، ولم يَتَعَقَّبْهُ الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» بشيءٍ، وقد تَابَعَ الإمامُ البخاريّ على التَّفْرِيقِ بينهما الحافظُ ابنُ أبي حاتم^(٢)، والحافظُ ابنُ حجرٍ^(٣).

والذي يَبْدُو لي والله أعلمُ أَنَّ سَبَبَ هذا الوَهَمِ أَنَّ كلاً من: حُصَيْن بنِ عُقْبَةَ، وحُصَيْن بن قَبِيصَةَ، يروي عن عليّ (رضي الله عنه)، وكِلَاهُمَا أيضاً فَرَاري، فيَقْعُ التَّخْلِيْطُ بينهما لأجلِ هذا الاشتباه.

التنبيه الثالث: دَكَرَ الحافظُ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب»^(٤) الحديثَ بلفظٍ «يا سُفْيَانُ، لَا تُسَبِّلْ إِزَارَكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسَبِّلِينَ» ثُمَّ قَالَ: "رواه ابنُ مَاجَه، وابنُ حَبَّان في «صَحِيحِهِ» واللفظُ لَهُ"، وبهذا اللفظِ نَسَبَهُ الحافظُ الهيثميُّ^(٥) لابنِ حَبَّان، والذي في المَطْبُوع من «صحيح ابن حبان»^(٦) بلفظِ حديثِ البابِ: «يَا سُفْيَانُ لَا تُسَبِّلْ إِزَارَكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُسَبِّلِينَ»، وَلَعَلَّهُ هَكَذَا فِي نُسْخِ أُخْرَى، والله أعلمُ.

(١) «التاريخ الكبير» (٣/٣٣٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/١٩٤-١٩٥).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ١١٠).

(٤) (٣/٩٠).

(٥) «موارد الزمآن إلى زوائد ابن حبان» ت: حسين أسد (٤/٤٤٣)، وجاء في الطبعة التي حققها الشيخ عبد الرزاق حمزة بلفظ: «يَا سُفْيَانُ لَا تُسَبِّلْ إِزَارَكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسَبِّلِينَ» (ص ٣٥٠ / ١٤٤٩) والذي يبدو أنه تحريف.

(٦) (٦/١٣٦-٢١٤٨).

[٤٠] عن محمد بن زياد قال: « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَجَعَلَ يَضْرِبُ الْأَرْضَ بِرِجْلِهِ، -وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَحْرَيْنِ-، وَهُوَ يَقُولُ: جَاءَ الْأَمِيرُ جَاءَ الْأَمِيرُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا (١) ».

تخریج الحديث:

أخرجه الإمام مسلم^(٢)، واللفظ له-، والإمام أحمد^(٣)، وأبو عوانة^(٤)، كلهم من طريق محمد ابن زياد القُرشي قال، فذكره.

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ فَتَى يَجُرُّ إِزَارَهُ فَوَكَرَهُ (٥) بِحَدِيدَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَبْلُغْكَ مَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا ».

وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ: "كَانَ مَرْوَانُ يَسْتَحْلِفُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَكَانَ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يَجُرُّ إِزَارَهُ ضَرَبَ بِرِجْلِهِ الْأَرْضَ، وَقَالَ: قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ... الحديث".

تَقَدَّمَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ كَانَ أَمِيرًا عَلَى الْبَحْرَيْنِ، وَفِي لَفْظِ أَبِي عَوَانَةَ هُنَا أَنَّهُ كَانَ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى تَكَرُّرِ الصَّنِيعِ مِنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا^(٦)، وَأَبُو يَعْلَى^(٧) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو عَوَانَةَ^(٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ^(٩) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقٍ عَنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ -

(١) قال في ((النهاية)) (١٣٥/١): "البطر: الطغيان".

(٢) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٦/١٤٨/٢٠٨٦).

(٣) ((المسند)) (١٥/٧٩/٩١٥٥).

(٤) ((المستخرج)) بيان الأخبار الناهية عن جر الرجل إزاره بطرا وخيلاء (١٦/٦١٦/٩٠٢١).

(٥) قال في ((النهاية)) (٥/٢١٩): "الوكز: الضرب بجُمع الكف".

(٦) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٦/١٤٨/٢٠٨٨).

(٧) ((المسند)) (١١/٢١٨/٦٣٣٤).

(٨) ((المستخرج)) كتاب اللباس، بيان التشديد في اغترار المرء بلباسه (١٦/٦١٥/٩٠٢٠).

(٩) ((مسند الشاميين)) (٤/٢٧١/٣٢٥١).

صلى الله عليه وسلم: « لا يَنْظُرُ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَجُلٍ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا، قَالَ: وَبَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ^(١) يَمْشِي فِي بُرْدِيهِ^(٢) قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ، فَخَسَفَ اللهُ بِهِ الْأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ^(٣) فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

واقْتَصَرَ الطَّبْرَانِيُّ عَلَى أَوَّلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: « وَبَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ...».

وله شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أخرجه الإمام البخاري^(٤)، من طريق الزُّهْرِيِّ، عن سالم بن عبد الله، عنه، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ».

(١) التبختر: مشية فيها تمايل. ((كشف المشكل من حديث الصحيحين)) (٤٣٩/٣).

(٢) قال في ((النهاية)) (١١٦/١): " البرد نوع من الثياب معروف... والبردة الشملة المخططة، وقيل: كساء أسود مربع".

(٣) قال في ((النهاية)) (٢٧٤/١): " أي: يغوص في الأرض حين يُخسَفُ به، والجلجلة حركة مع الصوت".

(٤) ((الصحيح)) باب (٣٤٨٥/١٧٥/٤).

[٤١] عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، أنه قال: سألت أبا سعيد الخدري عن الإزار، فقال: أنا أخبرك بعلم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِزْرَةُ (١) الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا».

تخريج الحديث: هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي (٢) وقد اختلف عنه على وجهين:

فأما الوجه الأول: فرواه عنه ابنه العلاء بن عبد الرحمن، واختلف عنه على ثلاثة طرق: فالطريق الأولى: أخرجها ابن ماجه (٣)، والحميدي (٤)، والإمام أحمد (٥)، والنسائي (٦)، وأبو يعلى (٧)، وابن حبان (٨)، والبيهقي (٩)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجها الإمام مالك (١٠) واللفظ له، ومن طريقه البيهقي (١١).

وأخرجها إسماعيل بن جعفر المدني (١٢)، ومن طريقه النسائي (١٣).

(١) قال القاضي عياض في ((مشارق الأنوار)) (٢٩/١): "أكثر الشيوخ والرواة يضبطونه بضم الهمزة، قالوا: والصواب كسرهما؛ لأن المراد بها هنا الهيئة كالقعدة والجلسة، لا المرة الواحدة".

(٢) بضم الحاء المهملة وفتح الراء وفي آخرها قاف، هذه نسبة إلى الحرقة وهي قبيلة من همدان. ((الأنساب)) (١٢٨/٤).

(٣) ((السنن)) كتاب اللباس، باب موضع الإزار أين هو؟ (٣٥٧٣/٥٨٣/٤).

(٤) ((المسند)) (٧٥٤/٨/٢).

(٥) ((المسند)) (١١٠٢٨/٧٣/١٧).

(٦) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٩٦٣١/٤٣٨/٨).

(٧) ((المسند)) (٩٨٠/٢٦٨/٢).

(٨) ((الصحيح)) إخباره ﷺ عن الشيء بإطلاق استحقاق ذلك الشيء الوعد والوعيد (٤١٨٠/١٥٦/٥).

(٩) ((شعب الإيمان)) باب في الملابس والزي، فصل في موضع الإزار (٥٧٢٦/٢٢١/٨).

(١٠) ((الموطأ)) كتاب جامع، ما جاء في إسبال الرجل ثوبه (٢٦١٢/٣٠٠/٢).

(١١) ((السنن الكبرى)) كتاب الصلاة، باب موضع الإزار من الرجل (٣٣٦١/٢٥١/٤)، ((شعب الإيمان)) باب في

الملابس والزي، فصل في موضع الإزار (٥٧٢٦/٢٢١/٨).

(١٢) ((حديث علي بن حنبل السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني)) (ص ٣٠٥/٣٦١).

(١٣) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٩٦٣١/٤٣٨/٨).

وأخرجها أبو داود الطيالسي^(١)، والإمام أحمد^(٢)، وأبو داود^(٣)، وابن بشران^(٤)، كلهم من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجها ابن أبي شيبه^(٥)، والإمام أحمد^(٦) كلاهما من طريق محمد بن إسحاق بن يسار.

وأخرجها النسائي^(٧) من طريق يزيد بن أبي حبيب.

وأخرجها النسائي أيضا^(٨)، وابن حبان^(٩)، كلاهما من طريق عبيد الله بن عمر العمري.

وأخرجها أبو بكر الشافعي^(١٠)، والطبراني^(١١)، وابن المقرئ^(١٢) كلهم من طريق ورقاء بن عمر الشكري.

وأخرجها البيهقي^(١٣) من طريق عبد الله بن عمر العمري.

تَسَعُّتُهُمْ: (سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن أبي حبيب، وعبيد الله بن عمر العمري، وورقاء الشكري، وعبد الله بن عمر العمري) **عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة قال:** سألت أبا سعيد، وساق الحديث.

(١) ((المسند)) (٢٣٤٢/٦٧٤/٣).

(٢) ((المسند)) (١١٠١٠/٥٢/١٧)، (١١٣٩٧/٤٨٦/١٧)، (١١٩٢٥/٤١٤/١٨).

(٣) ((السنن)) كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار (٤٠٩٣/١٩١/٦).

(٤) ((أمالي ابن بشران)) (ص ٣١٥/١٤٢).

(٥) ((المصنف)) كتاب اللباس، موضع الإزار أين هو؟ (٢٦٤٣٤/٥٢٧/١٣).

(٦) ((المسند)) (١١٢٥٦/٣٥٨/١٧)، (١١٤٨٧/٦٤/١٨).

(٧) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٩٦٣٣/٤٣٩/٨).

(٨) المصدر السابق (٩٦٣٤/٤٣٩/٨).

(٩) ((الصحيح)) النوع الرابع والثمانون، ألفاظ إخبار عن أشياء مرادها الزجر عنها (٢٦٨٣/٤٢٢/٣).

(١٠) ((الفوائد)) الشهير بـ ((الغيلانيات)) (٣٨١/٣٦٥/١).

(١١) ((المعجم الأوسط)) (٥٢٠٤/٢٤١/٥).

(١٢) ((المعجم)) (ص ٣٦١/١٢٧).

(١٣) ((السنن الكبرى)) كتاب الصلاة، باب موضع الإزار من الرجل (٣٣٦١/٢٥١/٤).

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ: فَأَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ^(١) مِنْ طَرِيقِ فُلَيْحٍ^(٢) بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ.

وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ بْنِ عَمَرَ الشُّكْرِيِّ.

وَابْنُ عَدِيٍّ^(٤) عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ ثَابِتٍ تَعْلِيقًا.

ثَلَاثَتُهُمْ: (فُلَيْحٌ، وَوَرْقَاءُ، وَالزُّبَيْرُ) عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بَنَحْوِهِ.

وَلَيْسَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ قَوْلُهُ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا ».

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّالِثَةُ: فَأَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ^(٥) وَالْفُطَيْحِيُّ^(٦)، وَكِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِّيِّ^(٧)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْثَيْسَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ^(٨)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِهِ، لَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ، مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ حَيْلَةً^(٩) لَمْ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ ».

(١) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٨/٤٣٨/٩٦٣٠).

(٢) وفُلَيْحٍ بضم الفاء، وفتح اللام لقب، واسمه عبد الملك. انظر: ((الطبقات الكبرى)) (٧/٥٩٤)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٧٢).

(٣) ((الفوائد)) الشهير بـ ((الغيلانيات)) (١/٣٦٥/٣٨١).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/١٩٢).

(٥) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٨/٤٣٧/٩٦٣٥).

(٦) ((معجم الكبير)) (١٢/٣٤١/١٣٢٩٢)، ((المعجم الأوسط)) (١/١٣١/٤١٢).

(٧) بفتح الراء وفي آخرها القاف المشددة، نسبة إلى الرقة، وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة من الجزيرة، وتمسى اليوم بالرشيد، تقع في الشمال الشرقي بسوريا. انظر: ((الأنساب)) (٦/١٥٦)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (٦١).

(٨) بسكون الجيم وضم الميم وكسر الثانية، والمُجَمَّر لقب، حيث كان أبوه مولى لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فقال له عمر: تحسن تجمر المسجد؟ قال: نعم، فكان يجمر المسجد، فعرف به. انظر: ((رجال صحيح مسلم))، ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٦)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٠٠).

(٩) قال في ((النهاية)) (٢/٩٣): " الخيلاء والخيلاء بالضم والكسر، الكِبَرُ والعُجْبُ، يقال: اختال فهو مختال، وفيه خيلاء وخيلة: أي كبر "

ولم يذكر الطبراني قوله: "مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ..." . وَقَالَ بِإِثْرِهِ: "لَمْ يَزُوهَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ إِلَّا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ: زَيْدُ بْنُ أَبِي نَيْسَةَ".

النَّظَرُ فِي طُرُقِ الْاِخْتِلَافِ: فَأَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلَى: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحُرَّةِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَذَكَرَهُ:

فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَمَعَ مِنَ الرِّوَاةِ: (سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْعُمَرِيُّ، وَوَزْقَاءُ الْيَشْكُرِيُّ) وَهَؤُلَاءِ أَغْلِبُهُمْ أَيْمَةً حَقَّاقٌ أَثَبَاتٌ، خَلَا الثَّلَاثَةُ الْآخَرِينَ.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):

فَقَدْ رَوَاهَا عَنْ الْعَلَاءِ:

١-فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

وَضَعَّفَهُ: ابْنُ مَعِينٍ (٢)، وَابْنُ الْمَدِينِ (٣)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (٤)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٥) وَالتَّنَسَائِيُّ (٦)، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ وَغَرَائِبُ، وَقَدْ اعْتَمَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَرَوَى عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَهُوَ عِنْدِي لَا بَأْسَ بِهِ (٧).

(١) ((الثقات)) (٣٢٤/٧).

(٢) ((تاريخ ابن معين)) برواية ابن محرز (ص ١٠٣/١٥٦).

(٣) ((سؤالات ابن أبي شيبة)) (١٣٧/١١٧).

(٤) ((سؤالات البرذعي)) (٣٦٦/٢).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٨٥/٧).

(٦) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٨٧/٤٨٦).

(٧) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (١٤٤/٧)، وقد تعقب الحافظ ابن حجر ابن عدي في قوله: "وقد اعتمده البخاري..."، فقال: "قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة، وأضربهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق". ((هدى الساري)) (٤٣٥/١).

وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ"^(١).

والراجع من حاله أنه ضعيف.

٢- وَرْقَاءُ الْيَشْكُرِيُّ، وقد اختلف عنه:

فرواه عنه علي بن الجعد -ثقة ثبت-^(٢)، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه).

أخرجه الطبراني^(٣)، وابن المقي^(٤) كلاهما من طريق علي بن الجعد، عن ورقاء به.

وخالف علي بن الجعد في ورقاء: عبد الصمد بن النعمان، فرواه عن ورقاء، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري (رضي الله عنهما) جمعهما.

أخرجه أبو بكر الشافعي^(٥)، عن عبد الصمد بن النعمان، عن ورقاء به.

وعبد الصمد بن النعمان هو البراز البغدادي، وثقة: ابن معين^(٦)، والعجلي^(٧)، وابن حبان^(٨). وقال أبو حاتم الرازي^(٩)، والذهبي^(١٠): "صدوق"، وزاد أبو حاتم: "صالح الحديث".

وقال النسائي^(١١)، والدارقطني^(١٢): "ليس بالقوي".

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٨٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٣٨).

(٣) ((المعجم الأوسط)) (٥/٢٤١/٥٢٠٤).

(٤) ((المعجم)) (ص ١٢٧/٣٦١).

(٥) ((الفوائد)) الشهير بـ ((الغيلانيات)) (١/٣٦٥/٣٨١).

(٦) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤/٣٩٧).

(٧) ((الثقات)) (٢/٩٥).

(٨) ((الثقات)) (٨/٤١٥).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٦/٥٢).

(١٠) ((المغني في الضعفاء)) (١/٥٦٠).

(١١) ((ميزان الاعتدال)) (٢/٥٤٣).

(١٢) المصدر السابق.

والراجع من حاله أنه صدوق.

والحفوظ عن ورقاء هو ما رواه عنه علي بن الجعد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)؛ وذلك لأن علي بن الجعد أحفظ وأتقن من عبد الصمد بن النعمان، والذي يبدو لي أن عبد الصمد بن النعمان شك في الحديث هل هو من مسند أبي هريرة أم هو من مسند أبي سعيد الخدري (رضي الله عنهما)؟، فلمّا لم يتبين له جمع بينهما؛ وذلك لأن سلسلة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة جادة مسلوكة، فإن عبد الرحمن والد العلاء كثير الرواية عن أبي هريرة، وقليل الرواية عن أبي سعيد الخدري.

ورقاء الشكري ثقة، تكلم في حديثه عن منصور بن المعتمر فقط، قال يحيى بن سعيد القطان: ورقاء عن منصور لا يساوي شيئاً^(١).

وقال العقيلي: "تكلّموا في حديثه عن منصور"^(٢).

ووثقه: الإمام أحمد^(٣)، وابن معين^(٤)، وابن حبان^(٥).

وأثنى عليه شعبة بن الحجاج^(٦)، ومعاذ بن معاذ^(٧).

وكان أبو زرعة الرازي يُقدِّمه على شعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، والمغيرة ابن عبد الرحمن^(٨).

(١) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧٩/٨).

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (٢٤٩/٦).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٥٠/٩).

(٤) ((تاريخ بغداد)) (٦٧٦/١٥).

(٥) ((الثقات)) (٥٦٥/٧).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٥١/٩).

(٧) المصدر السابق، ومعاذ بن معاذ هو: ابن الحر بن مالك، أبو المثنى العنبري البصري، القاضي الإمام الحافظ،

تد(١٩٦هـ). انظر: ((السير)) (٥٤/٩)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الثانية في ((ذكر من يعتمد قوله في

الجرح والتعديل)) (ص ١٦٦).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٥١/٩).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ" (١).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ" (٢)، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ ثِقَّةٌ، إِلَّا فِي مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ فَفِي حَدِيثِهِ عَنْهُ ضَعْفٌ.

٣- الزبير بن حبيب (٣) بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الأسدي، قال الذهبي: "لَيِّنٌ" (٤)، وقال السخاوي: "ضَعِيفٌ مُقْلٌ" (٥).

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّلَاثَةُ: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ ابْنِ عُمر (رضي الله عنهما):

فَقَدْ رَوَاهَا عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَثَقَّةٌ: ابْنُ سَعْدٍ (٦)، وَابْنُ مَعِينٍ (٧)، وَالْعَجَلِيُّ (٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْقَسَوِيُّ (٩)، وَغَيْرُ وَاحِدٍ (١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً: "لَا بَأْسَ بِهِ" (١١).

وَرَمَزَ لَهُ الذَّهَبِيُّ بِـ (ص ح) (١٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥١٠).

(٣) وقع في بعض المصادر (حبيب) وهو تصحيف، والصواب المثبت، وذلك لأن ابن سعد في ((الطبقات)) (٦/٧)، والزييري في ((نسب قريش)) (ص ٢٤٢) لما ترجما لأبيه ثابت ذكرا أن من أولاده خبيبا، والزييري صاحب ((نسب قريش)) من أحفاد ثابت بن عبد الله بن الزبير، وعليه يصدق قول القائل: صاحب الدار أدري بالذي فيها.

(٤) ((ديوان الضعفاء)) (ص ١٤٢).

(٥) ((التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة)) (٣/٣).

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٩/٤٨٦).

(٧) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤/٤١١).

(٨) ((الثقات)) (١/٣٧٦).

(٩) ((المعرفة والتاريخ)) (٣/٤٣).

(١٠) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١/٦٥٩).

(١١) ((سؤالات أبي داود)) (ص ٢٧٩).

(١٢) ((ميزان الاعتدال)) (٢/٩٢).

وقال ابن حجر: "متفقٌ على الاحتجاج به وتوثيقه" (١).

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ مرَّةً عنه فَحَرَّكَ يَدَهُ وَقَالَ: "صَالِحٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ" (٢)، وَسُئِلَ مرَّةً كَيْفَ هُوَ عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: "إِنَّ حَدِيثَهُ لِحَسَنٍ مُّقَارِبٌ، وَإِنَّ فِيهَا لَبَعْضَ النَّكَارَةِ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ حَسَنُ الْحَدِيثِ" (٣).

والراجع من حاله أنه ثقة.

وبعد النَّظَرِ فِي طُرُقِ الاختلافِ على العلاءِ بنِ عبد الرحمن، ترجَّحَ لي أَنَّ المحفوظَ عنه الطريقَ الأولى، وذلك لِعِدَّةِ قَرَّائِنَ:

١- كَثْرَةُ الْعَدَدِ، فَقَدْ رَوَى هَذِهِ الطَّرِيقَ عَنِ الْعَلَاءِ تِسْعَةُ مِنَ الرِّوَاةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ أَوِ الْاِثْنَيْنِ.

٢- الْحِفْظُ وَالِإِتْقَانُ فَإِنَّ أَغْلَبَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْهَا عَنِ الْعَلَاءِ أَيْمَةٌ جَمَعُوا بَيْنَ الْحِفْظِ وَالِإِتْقَانِ (كـ) مَالِكٍ، وَشُعْبَةَ، وَسَفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَحْفَظُ وَأَتْقَنُ مِمَّنْ رَوَى الطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ.

٣- أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ لَا يَخْلَوَانِ مِنْ عِلَّةٍ:

أ- فَالطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ مُنْكَرَةٌ؛ لِتَفَرُّدِ فُلَيْحِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ حُبَيْبٍ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَصْحَابِ الْعَلَاءِ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ.

ب- وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّلَاثَةُ فَشَاذَةٌ، لِتَفَرُّدِ ابْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ بِهَا مِنْ سَائِرِ الثَّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ الْعَلَاءِ.

٤- تَرْجِيحُ الْأَيْمَةِ لِهَذِهِ الطَّرِيقِ، وَتَضْعِيفُهُمُ لِلطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَمِنْ أَوْلَئِكَ الْأَيْمَةِ:

(١) ((هُدَى الساري)) (ص ٤٠٤).

(٢) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية المروزي (ص ٨٥).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٢/ ٤٨٥).

أ-الإمام النَّسَائِيُّ لَمَّا سَأَلَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ فُلَيْحٍ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ بِإِثْرِهِ: "وهذا الحديثُ حَطًّا"(١).

ب-الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ حُبَيْبٍ(٢): "وللزُّبَيْرِ بْنِ حُبَيْبٍ أَحَادِيثُ لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ»، وَتَابَعَهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَخْطَأَ جَمِيعًا عَلَى الْعَلَاءِ؛ حَيْثُ قَالَا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ".

ج-الحافظُ الدارقُطِيُّ، وَذَلِكَ لَمَّا قِيلَ لَهُ: قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(٣).

د-الحافظُ ابنُ الْقَيْسَرَانِيِّ حَيْثُ قَالَ: "والعلاءُ قد اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ... رَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ حُبَيْبٍ(٤)، وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَهَاتَانِ الرِّوَايَتَانِ حَطًّا، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَالْأَرْوَذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ"(٥).

وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَضْطَرَبْ فِيهِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخَلَلُ مِنْ جِهَةٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ قَرِيبًا.

وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَقِيُّ وَثَّقَهُ: ابْنُ سَعْدٍ(٦)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ(٧)، وَأَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ(٨)،

(١) ((السنن)) (٤٣٨/٨).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (١٩٢/٤).

(٣) ((العلل)) (٧١/١١).

(٤) تصحيف، والصواب خبيب، وقد تقدمت الإشارة لهذا.

(٥) ((ذخيرة الحفاظ)) (٣٨٨/١).

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٥١٤/٧).

(٧) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٤٨٢/٢).

(٨) ((الجامع)) (٩٧/١).

والعجلي^(١)، وابن جبان^(٢).

وقال ابن معين مرة،^(٣) وابن عدي^(٤) : "ليس بحديثه بأس".

وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٥).

وقال أبو حاتم الرازي^(٦) : "صالح".

وقال أيضاً: "روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء"^(٧).

وقال الذهبي^(٨) وابن حجر^(٩) : "صدوق"، وزاد الذهبي: "مشهور"، وزاد ابن حجر: "ربما وهم".

وقال ابن معين مرة: "ليس بذلك"^(١٠)، وقال مرة: "مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة"^(١١)، وقال مرة: "لم يزل الناس يتقون حديثه"^(١٢).

وقال أبو زرعة الرازي: "ليس بأقوى ما يكون"^(١٣).

(١) ((الثقات)) (١٤٩/٢).

(٢) ((الثقات)) (٢٤٧/٥).

(٣) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٧٣).

(٤) انظر: ((الكامل في الضعفاء)) (٣٧٤/٦).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (١١٢/٣).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٣٥٧/٦).

(٧) المصدر السابق (٣٥٨/٦).

(٨) ((ميزان الاعتدال)) (١١٢/٣).

(٩) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٧١).

(١٠) ((التاريخ الكبير)) المشهور بـ ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) (٢٩٥/٢).

(١١) ((الضعفاء الكبير)) (٣٤١/٣).

(١٢) انظر: ((التاريخ الكبير)) المشهور بـ ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) (٢٩٥/٢).

(١٣) ((الجرح والتعديل)) (٣٥٨/٦).

وقال ابن عدي مرة: "ليس بالقوي" (١).

والراجح من حاله أنه صدوق، لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، ويُجْتَنَبُ مِنْ أَحَادِيثِهِ ما أُنْكِرَ عَلَيْهِ، كما نصَّ على ذلك الحافظ الذهبي (٢).

وأما قول ابن معين: ليس بحديثه بأس، فالذي يظهر لي أنه يريد بذلك في المتابعات والشواهد، بدلالة قوله: "ليس بذلك".

وأما قوله: "مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة" فلعله يريد عند انفراجه ببعض الأحاديث التي فيها نكارة.

وأما قوله: "لم يزل الناس يتقون حديثه"، فلعله يريد تلك المنكرات التي رواها، لا مطلق حديثه، وإلا فقد روى عن العلاء بن عبد الرحمن جمع من أئمة الحديث مثل: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن بلال، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم كثير (٣).

وأما الوجه الثاني: فأخرجه إسماعيل بن جعفر المدني (٤)، والإمام أحمد (٥)، والنسائي (٦) واللفظ له، كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) مرفوعاً بلفظ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ، فَمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى فَوْقِ الْكَعْبَيْنِ فَمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فِي النَّارِ».

في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، قال الذهبي: "حسن الحديث" (٧).

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٦/٣٧٢).

(٢) ((سير أعلام النبلاء)) (٦/١٨٧).

(٣) انظر: ((تهذيب الكمال)) (٢٢/٥٢٠).

(٤) ((حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني)) (ص ٣٠٧/٢٢٩).

(٥) ((المسند)) (١٦/٣٢٥/١٠٥٥٥).

(٦) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه

(٨/٤٣٨/٩٦٣٠).

(٧) ((ميزان الاعتدال)) (٤/٢٢٧).

وقال ابن حجر: "صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ"^(١).

وقد تَابَعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحُرَقَةِ عَلَيْهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ».

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهَيْ الْاِخْتِلَافِ الْحَاصِلِ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحُرَقَةِ، ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْهُ كِلَا الْوَجْهَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِاسْتَوَاءِ الطَّرَفَيْنِ اللَّذَيْنِ رَوَايَا الْحَدِيثَ عَنْهُ (ابْنُهُ الْعَلَاءُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو) وَكِلَاهُمَا فِي مَرْتَبَةِ الصَّدُوقِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ^(٣).

وَالْحَدِيثُ مِنْ كِلَا الْوَجْهَيْنِ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَيَرْتَقِي بِالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ إِلَى الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ. وَالْحَدِيثُ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ^(٤)، وَالْأَلْبَانِيُّ^(٥).

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ^(٦)، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمُوءِيَّةَ^(٧)، عَنْ عَارِمِ^(٨) بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٣٤).

(٢) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب ما أسفل الكعبين فهو في النار (٥٧٨٧/١٤١/٧).

(٣) ((تخريج أحاديث الإحياء)) (ص ١٥٩١).

(٤) ((رياض الصالحين)) (ص ٢٥٢).

(٥) ((التعليقات الحسان)) (٧٥/٨).

(٦) ((الأحاديث المختارة)) (٢٠٠٠/٣٨/٦).

(٧) لقب، بفتح السين المهملة، وضم الميم وتشديدها. انظر: ((تكملة الإكمال)) (٢١٧/٣)، ((ذات النقب في الألقاب)) (ص ٩٢).

(٨) عارم لقب، من العرامة، وهي الفساد، واسمه محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان، وكان (رحمه الله) عبداً صالحاً بعيداً من العرامة. انظر: ((علوم الحديث)) (ص ٣٣٩)، ((التقريب والتيسير)) (ص ٤١٨)، ((تهذيب الكمال)) (٢٨٧/٢٦)، ((ذات النقب في الألقاب)) (ص ١١٥).

مَالِكٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ ».

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لغيره بِشَوَاهِدِهِ، لِأَجْلِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيِّ، قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: " الشَّيْخُ الصَّدُوقُ " (١)، وَبَقِيَةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

وَحُمِيدُ الطَّوِيلُ مُدَلِّسٌ وَقَدْ عَنَّ (٢)، إِلَّا أَنَّ تَدْلِيْسَهُ هُنَا لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ جُلَّ رَوَايَتِهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) يَرْوِيهَا بِوَاسِطَةِ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ وَقَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ (٣).

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ (رضي الله عنه)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ. فَقَالَ أَصْحَابُهُ: هَلَكْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِلَى الْكَعْبَيْنِ قَالُوا: وَأَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ؟ قَالَ: فِي النَّارِ ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.

فَقِيَ إِسْنَادُهُ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ (٥)، وَدُحَيْمُ (٦) الدِّمَشْقِيُّ (٧): " كَانَ حَافِظًا "، وَزَادَ الْأَخِيرُ: " يُوَثَّقُونَهُ ".

وَقَالَ شُعْبَةُ: " صَدُوقُ اللِّسَانِ " (٨).

(١) ((سير أعلام النبلاء)) (٢١/٤٣٠).

(٢) وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٣٨) في المرتبة الثالثة.

(٣) كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر. المصدر السابق.

(٤) ((مسند الشاميين)) (٤/٥١٤/٢٧٠).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٤/٧).

(٦) لقب للحافظ أبي سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو مولاهم الدمشقي، ويقال: إنه كان يكره هذا اللقب، وسببه أنه تصغير دَحْمَان، ودَحْمَان بلسانهم: الخبيث. انظر: ((تاريخ دمشق)) (٣٤/١٦٧)، ((ذات النقب في الألقاب)) (ص ٦٨)، ((نزهة الألباب في الألقاب)) (١/٢٥٨).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٤/٧).

(٨) المصدر السابق.

وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سمعتُ أبي وأبا زُرْعَةَ ذَكَرَا سَعِيدَ بْنَ بَشِيرٍ فَقَالَا: مُحَلُّهُ الصَّدُقُ عِنْدَنَا. قُلْتُ لَهُمَا: يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟ فَقَالَا: يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَالدَّسْتَوَائِيِّ، هَذَا شَيْخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ عَلَى مَنْ أَدْخَلَهُ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ، وَقَالَ: يُحَوَّلُ مِنْهُ (١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: "لَعَلَّهُ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ وَيَغْلُطُ، وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الِاسْتِقَامَةُ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ الصَّدُقُ" (٢).

وَضَعَّفَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤)، وَابْنُ حَجَرٍ (٥)، وَغَيْرُهُمْ (٦).

وقال الإمامُ البُخَارِيُّ: "يَتَكَلَّمُونَ فِي حِفْظِهِ" (٧).

وَتَرَكَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (٨).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ (٩)، وَابْنُ ثُمَيْرٍ (١٠): "لَيْسَ بِشَيْءٍ"، وَزَادَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ... يَرْوِي عَنْ قَتَادَةَ الْمُنْكَرَاتِ".

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ مُدْلِسٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ (١١)، وَقَدْ عَنَّنَا هُنَا.

(١) ((الجرح والتعديل)) (٧/٤).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٢٢/٤).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٧/٤).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٤١٣/٤).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٧٣).

(٦) ((تهذيب الكمال)) (٣٤٨/١٠).

(٧) ((التاريخ الكبير)) (٤٤٠/٤).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (٥٥٤/٢).

(٩) المصدر السابق (٥٥٥/٢).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٧/٤).

(١١) انظر: (ص ١٢٢).

[٤٢] عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ خِيَلًا ».

تخريج الحديث: هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّحْوِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْأَشْيَبِ، عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ وَذَكَرَهُ. وقد تابع محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان على هذا الوجه عدة من الرواة:

١- مُحَارِبُ^(٢) بْنُ دِثَارٍ^(٣): أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٤) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٥)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ^(٦)، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ (رضي الله عنهما) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟، فَقَالَ: مَا خَصَّ إِزَارًا وَلَا قَمِيصًا^(٧).

٢- نَافِعٌ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٨)، وَمُسْلِمٌ^(٩)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

(١) ((المسند)) (٥٣٧٧/٢٧٦/٩).

(٢) بضم أوله وكسر الراء. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٥٤)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٠٠).

(٣) بكسر المهملة وتخفيف المثلثة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٥٤)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٥٣).

(٤) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب من جر ثوبه من الخيلاء (٥٧٩١/١٤٢/٧).

(٥) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٢٠٨٥/١٤٧/٦).

(٦) حيث كان محارب قد ولي قضاء الكوفة. انظر: ((فتح الباري)) (٢٦٢/١٠).

(٧) قال العلامة العيني في ((عمدة القاري)) (٦٩٢/١٩): " وحاصله أن التعبير بالثوب أشمل، يتناول الإزار وغيره ".

(٨) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ (٥٧٨٣/١٤١/٧).

(٩) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب (٢٠٨٥/١٤٦/٦).

وأخرجه معمر بن راشد^(١) واللفظ له، ومن طريقه الترمذي^(٢)، عن أيوب السخيتي.

كِلَاهُمَا: (مَالِكٌ وَأَيُّوبُ) عن نَافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِذِيوِهِنَّ^(٣)؟ قَالَ: « يُرْخِينَ شِبْرًا^(٤) »، قَالَتْ: إِذَنْ تَنْكَشِفُ أَقْدَامُهُنَّ، قَالَ: « فَيُرْخِيَنَّهُ ذِرَاعًا^(٥) لَا يَرْدُنَ عَلَيْهِ ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخَانُ قَوْلَهُ: " وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ... إِلَى آخِرِهِ.

والزيادة التي جاءت عند معمر، ومن طريقه الترمذي، صحيحة.

قال الترمذي: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ".

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُمَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٦) وَمُسْلِمٌ^(٧) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً ».

٤- سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٨) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) بِنَحْوِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ، وَفِيهِ: « قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) ((الجامع)) الملحق بآخر ((المصنف)) لعبد الرزاق، باب إسبال الإزار (١٠/١٥٤/٢١٠٤٩).

(٢) ((الجامع)) أبواب اللباس عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في جر ذيول النساء (١٧٣١/٣٤٦/٣).

(٣) قال في ((المصباح المنير)) (ص ١٧٨): " ذال الثوب يذبل ذيلًا... طال حتى مس الأرض، ثم أطلق الذيل على طرفه الذي يلي الأرض ".

(٤) الشَّيْرُ بالكسر، ما بين طرفي الخنصر والإبهام بالتفريغ المعتاد. المصدر السابق (ص ٢٤٨).

(٥) الذراع: اليد، وهي من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع. المصدر السابق (١٧٤).

(٦) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ (٥٧٨٣/١٤١/٧).

(٧) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٢٠٨٥/١٤٦/٦).

(٨) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير الخيلاء (٥٧٨٤/١٤١/٧).

إِنَّ أَحَدَ شَيْئِي إِزَارِي يَسْتَرْخِي (١) إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَسْتُ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خِيَلًا».

٥- جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ: أَخْرَجَ حَدِيثُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ (٢)، مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْهُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثِيَابَهُ مِنَ الْخِيَلِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ (٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْفٍ الْحَدَّادِيِّ.

كِلَاهُمَا: (ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَلْفٍ) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ الْقَصَّارِ، عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ، فَذَكَرَهُ بِمِثْلِهِ وَلَفْظُهُ عِنْدَ ابْنِ حُزَيْمَةَ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ رَجُلٍ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا».

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢٥٥/١٠): «وَالشَّقُّ بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ الْجَانِبِ، وَيَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى النِّصْفِ... وَكَانَ سَبَبُ اسْتِرْخَائِهِ نَحَافَةَ جِسْمِ أَبِي بَكْرٍ». وَبِالْمُنَاسِبَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ الْإِسْبَالِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ التَّحْرِيمَ إِذَا مَا كَانَ الْإِسْبَالُ عَنْ مَخِيلَةٍ، كَمَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، حَيْثُ حَمَلُوا الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمَقِيدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ الْإِسْبَالَ مُحْرَمٌ مُطْلَقًا، وَأَجَابُوا عَنِ التَّقْيِيدِ الْوَاردِ فِي الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ بَيَانِ الْحَامِلِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَهَذِهِ النُّصُوصُ صَرِيحَةٌ فِي تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَخِيلَةِ، وَالْمَطْلُوقُ مِنْهَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَقِيدِ. وَإِنَّمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ مَخِيلَةً» ((شرح عمدة الفقه)) (٣٦٩/٢). وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «لَسْتُ مِمَّنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلًا» أَيُ لَسْتُ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا هُوَ الْأَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلِلْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الْأَمِيرِ الصَّنْعَانِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) رِسَالَةً بَعْنَوَانِ ((استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال على الرجال)) ذَكَرَ فِيهَا أَدْلَةُ الْفَرِيقَيْنِ، وَنَاقَشَ أَدْلَةَ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الْإِسْبَالِ فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَنَقَضَهَا، وَخَلَصَ أَنَّ الْإِسْبَالَ مُحْرَمٌ مُطْلَقًا، سِوَاكَ كَانَ عَنِ مَخِيلَةٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ مَخِيلَةٍ، فَلْتَرَجَعَ.

(٢) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٢٠٨٥/١٤٧/٦).

(٣) ((المصنف)) كتاب اللباس، في جر الإزار وما جاء فيه (٢٦٤٢٤/٥٢٤/١٣).

(٤) ((الصحيح)) كتاب الصلاة، باب التغليظ في إسبال الإزار في الصلاة (٧٨١/٤٠٣/١).

وقال ابنُ حُرَيْمَةَ عَقَبَهُ: "قد اختلفُوا في هَذَا الإسْنَادِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: عن عبدِ الله بنِ عُمر".

النَّظَرُ فِي وَجْهِي الاختِلَافِ:

فأمَّا الوجهُ الأولُ فقد رواه عن شَيْبَانَ بنِ عبدِ الرحمن: الحسنُ بنُ موسى الأشَّيْبِ ثِقَّةٌ ثَبَتَ (١).

وأمَّا الوجهُ الثاني فقد رواه عن شَيْبَانَ بنِ عبدِ الرحمن: معاويةُ بنُ هِشَامِ القَصَّارِ.

ومعاويةُ بنُ هِشَامِ القَصَّارِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَثَّقَهُ: العِجْلِيُّ (٢)، وأبو داود (٣)، وابنُ حِبَّانَ (٤)،
والذهبي (٥).

وقال ابنُ سعد (٦)، وأبو حَاتِمٍ الرازي (٧)، والسَّاجِيُّ (٨): صدُوقٌ، وزادَ السَّاجِيُّ: "يَهْمُ".

وقال عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ: "رجلٌ صدِّقٌ وليسَ بِحَجَّةٍ" (٩).

وقال ابنُ مَعِينٍ: "صَالِحٌ وليسَ بِذَاكَ" (١٠).

وقال الإمامُ أحمدُ: "كَثِيرُ الخَطَأِ" (١١).

(١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١/٤١٥)، ((تقريب التهذيب)) (ص ١٠٣).

(٢) ((الثقات)) (ص ٤٣٣).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٤/١١٢).

(٤) ((الثقات)) (٩/١٦٦).

(٥) ((الكاشف)) (٤/٣٧٢).

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٨/٥٢٧).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٨/٣٨٥).

(٨) ((تهذيب التهذيب)) (٤/١١٣)، والساجي هو: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري الشافعي، أبو يحيى، الإمام الثبت الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، (ت ٣٠٧هـ). انظر ((السير)) (١٤/١٩٧)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة السابعة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٨٦).

(٩) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٢٢٠).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٨/٣٨٥).

(١١) ((تهذيب التهذيب)) (٤/١١٣).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: "ولمعاويةُ بنُ هِشَامٍ غيرَ مَا ذَكَرْتُ حديثُ صالحٍ عن الثوريِّ، وقد أغربَ عن الثوريِّ بأشياء، وأرجو أَنَّهُ لا بأسَ بِهِ" (١).

وقال ابنُ الجوزيِّ: "روى مَا ليسَ بِسَمَاعِهِ فتركُوهُ" (٢).

وقال ابنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ" (٣).

وَالرَّاجِحُ مِنْ خَالِهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ يَهُمُّ.

وَأَمَّا قَوْلُ الحَافِظِ ابنِ الجوزي أَنَّهُ رَوَى مَا ليسَ بِسَمَاعِهِ فتركُوهُ، قَدْ رَدَّه الحَافِظُ النَّاقِذُ أَبُو عبدِ اللَّهِ الذهبيُّ، حيثُ قَالَ بَعْدَمَا أوردَ كَلَامَ ابنِ الجوزيِّ هَذَا: "هَذَا خَطَأٌ مِنْكَ، مَا تَرَكَهُ أَحَدٌ" (٤).

وَبَعْدَ هَذَا النَّظَرِ فِي وَجْهِي الاختلافِ الحَاصِلِ عَلَى شَيْبَانَ بنِ عبدِ الرحمنِ النَحْوِيِّ ظَهَرَ لِي أَنَّ المحفوظَ عَنْهُ هُوَ الوجْهُ الأولُ وذلكَ لثلاثِ قرائنَ:

١- الحفظُ والإتقانُ فلاشكَّ أَنَّ الحسنَ بنَ موسى الأشَّيْبَ أَنْقَرُ وَأَحْفَظُ مِنْ مَعَاوِيَةَ بنِ هِشَامِ القَصَّارِ.

٢- تَنْصِيصُ كُتُبِ التَّرَاجِمِ عَلَى سَمَاعِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ثَوْبَانَ مِنْ عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) دُونَ عبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو بنِ العَاصِ (رضي الله عنهما).

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (١٤٨/٨).

(٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (١٢٨/٣).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٧١).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (٣٥٠/٤)، وبالمُناسبة فالعلامة ابن الجوزي (رحمه الله) على جلالته مكانته ومنزلته تقع له أَوْهَامٌ وأَخْطَاءٌ، جاء في ترجمته من ((سير أعلام النبلاء)) (٣٧٨/٢١) أن الموفق عبد اللطيف قال: " وكان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره"، فعلق الحافظ الذهبي قائلاً: " قلت: هكذا هو له أَوْهَامٌ وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً، لما لحق أن يحرقه ويتقنه".

٣- أنَّ محمدَ بنَ عبدِ الرحمنِ بنِ ثوبانٍ قد تُوِّبَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَيْثُ تَابَعَهُ جُمْلَةٌ مِنَ الرِّوَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخَوِيِّ صَحِيحٌ.

ويحيى بنُ أبي كثيرٍ وَإِنْ كَانَ مُدَلِّسًا ^(١)، فَإِنَّ عَنَعَتَهُ هُنَا لَا تَضُرُّ، فَإِنَّ شَيْخَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثُوبَانَ قَدْ تُوِّبَ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، كَمَا سَلَفَ بَيَانُهُ.

وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هَذَا مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ» ^(٢)، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خُبَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَالْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَدَارُهُ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٣) وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ مَاجَهَ ^(٤).

وَأَخْرَجَهُ هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ^(٥) وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو دَاوُدَ ^(٦).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ^(٧)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا ^(٨) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْيَامِيِّ، بِبَعْضِهِ مُخْتَصَرًا.

(١) انظر: (ص ٣٥).

(٢) والإسبال في العمامة يكون بإرسال طرفها إرسالاً فاحشاً كإسبال الثوب. انظر: ((المجموع شرح المهذب)) (٤/٤٥٧).

(٣) ((المصنف)) كتاب اللباس، في طول القميص كم هو؟ وإلى أين هو في جره (١٣/٥٣٢/٢٦٤٥٣).

(٤) ((السنن)) كتاب اللباس، باب طول القميص كم هو؟ (٢/١١٨٤/٣٥٧٦).

(٥) ((الزهد)) (ص ٤٣٢/٨٤٧)، وهناد يفتح الهاء والنون المشددة كما هو جارٍ على ألسنة أهل العلم، والسري: يفتح المهملة، وكسر الراء الخفيفة، وتشديد المثناة. انظر: ((التقريب)) (ص ٥٠٥)، ((المغني في ضبط أسماء الرجال)) (ص ٢٨٦).

(٦) ((السنن)) كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار (٦/١٩٢/٤٠٩٤).

(٧) ((السنن الكبرى)) كتاب الزينة، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه (٨/٤٤٠/٩٦٣٧).

(٨) ((التواضع والخمول)) (ص ٢٩٥/٢٥١).

والطَّبْرَانِيُّ^(١) من طريق علي بن المديني، بلفظ مُقَارِبٍ.

خَمْسَتُهُمْ: (ابن أبي شَيْبَةَ، وَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَافِي، وَابْنُ الْمَدِينِ) عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ^(٢)، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) مَرْفُوعًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «الْقَمِيصُ»، وَفِي إِسْنَادِهِ زِيَادَةُ نَافِعٍ بَيْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَسَالِمٍ.

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهِي الْاِخْتِلَافِ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ، وَذَلِكَ لِلْقَرَأَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ:

١- كَثْرَةُ الْعَدَدِ، فَرَوَاةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ عَدَدًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ.

٢- الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ، فَرَوَاةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَثْبَاتٌ، فَالْوَاحِدُ مِنْهُمْ مُقَدَّمٌ عَلَى مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ، كَيْفَ وَقَدْ اجْتَمَعُوا؟، وَكَيْفَ وَفِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَيُسْتَنَى مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَافِي، فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ، وَلَا تَضُرُّ جَهَالَتُهُ هُنَا فَإِنَّهُ مُتَابِعٌ.

٣- أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي لَا يَحُلُو مِنْ عِلَّةٍ، ففِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ:

(١) ((المعجم الكبير)) (١٢/٣١١/١٣٢٠٩).

(٢) بفتح الراء، وتشديد الواو، فألف، فдал مهملة. انظر: ((التقريب)) (ص ٢٩٨)، ((المغني في ضبط أسماء الرجال)) (ص ٢٦٩).

(٣) ((العلل)) (٤/٣٢٥)، ولم يسنده.

صَدُوقٌ يَحْفَظُ وَلَهُ غَرَائِبُ" (١)، فَمَثَلُهُ لَا يَحْتَمِلُ تَفَرُّدَهُ، فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ، وَعَلَيْهِ فَيَعُدُّ مَا رَوَاهُ مُنْكَرًا، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: نَافِعٌ عَنْ سَالِمٍ" (٢).

وَالْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الْمَحْفُوظِ عَنِ الْحُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ: فِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَوَثَّقَهُ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ (٣)، وَقَالَ: "لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ حَدِيثُهُ لِرَأْيٍ أَحْطَأَ فِيهِ"، وَابْنُ مَعِينٍ (٤)، وَالْعِجْلِيُّ (٥)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٦)، وَالْحَاكِمُ (٧)، وَالذَّهَبِيُّ (٨).

وَقَالَ الْأَثَرُ سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، وَعَنْ أَيْمَنَ بْنِ نَابِلٍ فَقَالَ: "هَؤُلَاءِ قَوْمٌ صَالِحُونَ. يَعْنِي: فِي الْحَدِيثِ فِيمَا أَرَى" (٩).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ" (١٠).

وَقَالَ السَّاجِيُّ (١١)، وَابْنُ حَجَرٍ (١٢): "صَدُوقٌ"، وَزَادَ السَّاجِيُّ: "يَرَى الْإِرْجَاءَ"، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ: "رَبَّمَا وَهَمَ".

وَفِي الْمُقَابِلِ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "لَيْسَ هُوَ فِي التَّثَبُّتِ مِثْلَ غَيْرِهِ" (١٣).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٢٦).

(٢) ((العلل)) (٣٢٥/٤).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٣٩٤/٥).

(٤) ((سؤالات ابن الجني)) (ص ٤٢٥).

(٥) ((الثقات)) (٩٦/٢).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٣٩٤/٥).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٥٨٦/٢).

(٨) ((الكاشف)) (٣٢٦/٣).

(٩) ((الضعفاء الكبير)) (٥٨٥/٣).

(١٠) ((تهذيب التهذيب)) (٥٨٥/٢).

(١١) المصدر السابق (٥٨٦/٢).

(١٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٩٨).

(١٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) رواية ابنه عبد الله (٢٨٤/٢)، ((الضعفاء الكبير)) (٥٨٥/٣).

وقال الجوزجاني: "كَانَ عَابِدًا غَالِيًا فِي الْإِرْجَاءِ" (١).

وَذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ، وَقَالَ: "كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ" (٢).

وقال عُليُّ بْنُ الْجُنَيْدِ: "كَانَ ضَعِيفًا، وَأَحَادِيثُهُ مُنْكَرَاتٌ" (٣).

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٤)، وَالْعُقَيْلِيُّ (٥) فِي جُمْلَةِ الضَّعْفَاءِ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: "وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ" (٦).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ مَرَّةً: "هُوَ مُتَوَسِّطٌ فِي الْحَدِيثِ، وَرَبَّمَا وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ" (٧).

وقال ابنُ حِبَّانَ: "وَكَانَ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ التَّقَشُّفُ حَتَّى كَانَ لَا يَذَرِي مَا يَحْدِثُ بِهِ، وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ أَشْيَاءَ لَا يَشْكُ مَنْ الْحَدِيثِ صِنَاعَتُهُ إِذَا سَمِعَهَا أَهْمًا مَوْضُوعَةً، كَانَ يَحْدِثُ بِهَا تَوَهُمًا لَا تَعَمُّدًا، وَمَنْ حَدَّثَ عَلَى الْحُسْبَانِ وَرَوَى عَلَى التَّوَهُمِ حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ، سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ" (٨).

وقال الدَّارِقُطِيُّ مَرَّةً: لَيْسَ، وَابْنُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ، يُتْرَكُ (٩).

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ فِيهِ فَلَا أَتَرَدُّ أَنَّ الرَّجُلَ ثِقَّةً، وَكَيْفَ أَتَرَدُّ وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَى تَوْثِيقِهِ ثَلَاثَةٌ مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْمُعُولُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الرَّجَالِ: يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ مِنْ عُرْفُوا وَاشْتُهِرُوا

(١) ((أحوال الرجال)) (ص ١٥٢).

(٢) ((الضعفاء)) (٢/٦٣٥).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٥٨٥).

(٤) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٧٤).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٣/٥٨١).

(٦) ((الكامل في الضعفاء)) (٦/٥١٠).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٥٨٦).

(٨) ((المجروحين)) (٢/١١٩).

(٩) انظر: ((سؤالات البرقاني)) (ص ٤٧).

بِالْتَعَنَّتِ فِي الْجَرْحِ، حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَغْمِزُ الرَّائِيَ بِالْغَلْطَةِ وَالْغَلْطَتَيْنِ، مَعَ أَنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْقَطَّانِ: "لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ حَدِيثَهُ لِرَأْيٍ أَخْطَأَ فِيهِ"، يَظْهَرُ لَهُ أَنَّ كَلَامَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ انْتِحَالِهِ مَذْهَبَ الْإِرْجَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ شَاذٌ، أَنْفَرَدَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ مِنْ دُونِ أَصْحَابِ سَلَمٍ، حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ سَلَمٍ جُمْلَةً مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ: (الْإِزَارَ، وَالْقَمِيصَ، وَالْعِمَامَةَ) فَمَنْ رَوَاهُ:

١- مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».

٢- عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٢) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثِيَابَهُ مِنَ الْخِيَلِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».

٣- حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٣) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».

٤- قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى بْنِ مَظْعُونٍ: أَخْرَجَ حَدِيثَهُ أَبُو عَوَانَةَ^(٤) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا...».

(١) ((الصحيح)) كتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير الخيلاء (٥٧٨٤/١٤١/٧).

(٢) ((الصحيح)) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء (٢٠٨٥/١٤٧/٦).

(٣) المصدر السابق (٢٠٨٥/١٤٧/٦).

(٤) ((المستخرج)) كتاب اللباس، باب الأخبار الناهية عن جر الرجل إزاره بطراً وخيلاء (٩٠٣٣/٦٢٢/١٦).

والحديث استغربه ابن أبي شيبه^(١).

وأعله: المنذري^(٢)، والمناوي^(٣)، وابن حجر^(٤) بعبد العزيز بن أبي رواد.

وصححه التتوي^(٥)، والألباني^(٦).

وكأن شيخ الإسلام ابن تيمية صححه^(٧).

والحديث أخرجه أيضاً عبد الله بن الإمام أحمد^(٨) من طريق سليمان بن طرخان، عن قتادة أن سالم بن عبد الله حدث عن أبيه، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَنْظُرُ إِلَى الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ».

إسناده ضعيف منقطع؛ فيه قتادة بن دعامة لم يثبت له سماع من سالم بن عبد الله، نص على ذلك الإمام أحمد^(٩)، وهو مع ضعفه شاذ بهذا اللفظ فإن أصحاب سالم كلهم نصوا على لفظ (الثوب) دون (الإزار).

وتحريم إسبال الإزار ثابت من أحاديث أخرى سبقت الإشارة إلى بعضها قريباً.

فائدة: قال الحافظ التتوي: يُستحبُّ تقصير الكُمِّ لحديث أسماء بنت يزيد الصحابية (رضي الله عنها) قالت: "كَانَتْ يَدُ كُمِّ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الرُّسْغِ (١٠)"،

(١) ((سنن ابن ماجه)) (١١٨٤/٢).

(٢) ((مختصر سنن أبي داود)) (٤٤/٣).

(٣) ((كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح)) (١٤/٤).

(٤) ((فتح الباري)) (٢٦٢/١٠).

(٥) ((المجموع شرح المذهب)) (٤٥٧/٤).

(٦) ((صحيح سنن النسائي)) (١٠٨٠/٣).

(٧) ((القرمانية)) (ص ٥٨).

(٨) ((السنة)) (٤٩٥/٢).

(٩) ((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ١٧٣)، ((جامع التحصيل لأحكام المراسيل)) (ص ٦٠٩).

(١٠) مفصل ما بين الكف والساعد. ((المصباح المنير)) (ص ١٨٨).

رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٣).

(١) ((السنن)) (١٤٢/٦)، وعنده ((الرُّصَغ)) بالصاد بدل ((الرُّسْغ)).

(٢) ((الجامع)) (٣٦٦/٣)، وفي النسخة التي بين يدي لم يقل حسن فحسب بل زاد: " غريب"، والذي يظهر أن هذا سببه اختلاف نسخ ((جامع الترمذي))، ومما يؤكد هذا أن شيخ الإسلام ابن تيمية في ((القُرْمَانِيَّة)) (ص ٣٦) ذكر الحديث وقال: " قال الترمذي: " حديث حسن"، والحديث في إسناده شهر بن حوشب فيه مقال مشهور.

(٣) انظر: ((المجموع شرح المذهب)) (٤٥٧/٤).

[٤٣] عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى فَلَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ: خُشُوعَهَا وَلَا زُكُوعَهَا، وَأَكْثَرَ الْاَلْتِفَاتِ لَمْ تُتَقَبَلْ مِنْهُ، وَمَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى اللَّهِ كَرِيماً ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(١)، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُوبَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْر^(٢)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الْأَهْلَائِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ صُدِّيِّ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، مُسَلَّسٌ بِالضَّعَفَاءِ: فِيهِ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الْأَهْلَائِيُّ: قَالَ السَّاجِيُّ: " اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَضْعِيفِهِ "(٣). إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي دَرَجَةِ ضَعْفِهِ، فَضَعَّفَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مَرَّةً^(٥)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٧)، وَابْنُ حَجَرٍ^(٨).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: " عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ضِعَافٌ كُلُّهَا "(٩).

وَفِي الْمُقَابِلِ: قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مَرَّةً^(١٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١١)، وَابْنُ حِبَّانَ^(١٢): " مُنْكَرُ الْحَدِيثِ "، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانَ: " جِدًّا ".

(١) ((المعجم الكبير)) (١٠/١٢/٩٧٧٨).

(٢) بفتح الزاي، وسكون المهملة. ((تقريب التهذيب)) (ص ٣١١).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٢٠٠).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٦/٢٠٩).

(٥) ((جامع الترمذي)) (٥/٢٥٦).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٦/٢٠٩).

(٧) ((الجامع)) (٤/١٦٩).

(٨) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٤٥).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (٢/١٩٩).

(١٠) ((التاريخ الكبير)) (٧/٣٧٩).

(١١) ((تهذيب التهذيب)) (٢/٢٠٠).

(١٢) ((المجروحين)) (٢/٨٥).

وقال الإمام البخاري مرة^(١)، وأبو أحمد الحاكم^(٢): "ذاهب الحديث".

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، حديثه منكّر"^(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: "واهي الحديث، كثير المنكرات"^(٤).

وقال النسائي^(٥)، والدارقطني^(٦)، وأبو الفتح الأزدي^(٧): "متروك الحديث".

وقال النسائي مرة: "ليس بثقة"^(٨).

وقال ابن يونس: "فيه نظر"^(٩).

والذي يظهر لي من مجموع كلام الأئمة فيه أنه ضعيف جداً، مثله لا يُحتج به.

وأما قول الحافظ ابن عدي: "وهو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف، فيؤتى من قبل ذلك الضعيف"^(١٠)، فهذا لم يتابعه عليه أحد، وقد تقدّم أن كافة أئمة الجرح والتعديل على ضعفه في نفسه، بل نقل اتفاقهم على ذلك الحافظ الساجي كما سبق، والله أعلم.

وفي إسناده أيضاً عبید الله بن زحر، وثقة: أحمد بن صالح المصري^(١١)، والإمام البخاري^(١٢).

(١) ((العلل الكبير)) (ص ١٩٠).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٣/٢٠٠).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٦/٢٠٩).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٣/١٩٩).

(٥) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٧٨).

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٣/٢٠٠).

(٧) المصدر السابق.

(٨) ((ميزان الاعتدال)) (٣/١٧١).

(٩) ((تاريخ ابن يونس)) (٢/١٥٦).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٦/٣٠٦).

(١١) ((سؤالات الآجري)) (٢/١٧٩).

(١٢) ((العلل الكبير)) (ص ١٩٠).

وقال الإمام البخاريُّ مرَّةً: "مُقَارِبُ الْحَدِيثِ" (١).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ صَدُوقٌ" (٢)، وقال النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" (٣).

وَضَعَّفَهُ: ابْنُ مَعِينٍ مرَّةً (٤)، والإمامُ أحمدُ (٥)، والعجليُّ (٦)، وأبو حاتمٍ الرازيُّ (٧)، ويعقوبُ ابنُ سفيانٍ القَسَوِيُّ (٨)، والعُقَيْلِيُّ (٩)، والدارقطنيُّ (١٠)، والخطيبُ البَغْدَادِيُّ (١١)، والحاكِمُ (١٢).

وقال ابْنُ مَعِينٍ مرَّةً: "كُلُّ حَدِيثِهِ عِنْدِي ضَعِيفٌ" (١٣).

وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "يَقَعُ فِي حَدِيثِهِ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ" (١٤).

وقال ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يُخْطِئُ" (١٥).

وقال أَبُو مُسْهَرٍ: "صَاحِبُ كُلِّ مُعْضِلَةٍ، وَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى حَدِيثِهِ لَبَيِّنٌ" (١٦).

(١) ((تهذيب التهذيب)) (١٠/٣).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٣١٥/٥).

(٣) ((تهذيب التهذيب)) (١٠/٣).

(٤) ((سؤالات ابن الجنيِّد)) (ص ٣٩٦).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٣١٥/٥).

(٦) ((الثقات)) (١١٠/٢).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٣١٥/٥).

(٨) ((المعرفة والتاريخ)) (٤٣٤/٢).

(٩) ((الضعفاء الكبير)) (١٧٧/٤).

(١٠) ((سؤالات السلمي)) (ص ٢٠٨).

(١١) ((تهذيب التهذيب)) (١٠/٣).

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٧٤).

(١٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٥٢٤/٥).

(١٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣١١).

(١٦) ((ميزان الاعتدال)) (٩/٣)، وأبو مسهر هو عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، الإمام، الفقيه، شيخ الشام، (تـ

٢١٨ هـ). انظر: ((السير)) (٢٢٨/١٠)، وقد عده الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الثالثة في ((ذكر من يعتمد قوله في

الجرح والتعديل)) (ص ١٦٨).

وقال ابنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "ليسَ بشيءٍ" (١).

وقال ابنُ المديني: "مُنْكَرُ الحديثِ" (٢).

وقال ابنُ حَبَّانٍ: "مُنْكَرُ الحديثِ جِدًّا، يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ، وإذا روى عن عليِّ بنِ يزيدٍ أتى بالطَّمَّاتِ..." (٣).

والذي يَظْهَرُ لي من مجموعِ كلامِ الأئمةِ فيه أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ.

وفي إِسْنَادِهِ أيضاً يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيِّ الْمَصْرِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَوَثَّقَهُ:

يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٤)، وإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ (٥)، وَالْعَجْلِيُّ (٦)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ (٧)، وَابْنُ حَبَّانٍ (٨).

وقال ابنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٩)، وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ (١٠): "صَالِحٌ".

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً (١١) وَالنَّسَائِيُّ مَرَّةً (١٢) وَابْنُ شَاهِينَ (١٣): "لا بأسَ بِهِ".

(١) ((سؤالات ابن الجنيد)) (ص ٤٠٨).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٣١٥/٥).

(٣) ((المجروحين)) (٢٩/٢).

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٩٦).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٦) ((الثقات)) (٣٤٧/٢).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٨) ((الثقات)) (٦٠٠/٧).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (١٢٨/٩).

(١٠) ((سؤالات الآجري)) (١٨٠/٢).

(١١) ((الضعفاء الكبير)) (٣٦٥/٦).

(١٢) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(١٣) انظر: ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٢٦٠).

وقال الإمام البخاري^(١)، والساجي^(٢)، وابن حجر^(٣): "صَدُوقٌ"، وزاد الثاني: "يَهْمُ"، وزاد الثالث: "رُبَّمَا أخطأ".

وقال ابن عدي: "وَلَا أَرَى فِي حَدِيثِهِ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَّةٌ أَوْ يَرْوِي هُوَ عَنْ ثِقَةٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ، وَهُوَ عِنْدِي صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ"^(٤).

وَفِي الْمَقَابِلِ: قال الإمام أحمد مرة: "سَيِّئُ الْحِفْظِ"^(٥)، وقال مرة: "يَخْطِئُ خَطَأً كَثِيرًا"^(٦).

وقال أحمد بن صالح: "وَرَبَّمَا زَلَّ فِي حِفْظِهِ"^(٧)، وقال مرة: "لَهُ أَشْيَاءٌ يُخَالِفُ فِيهَا"^(٨).

وقال أبو حاتم الرازي: "مَحَلُّ يَحْيَى الصِّدْقِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ"^(٩).

وَضَعْفُهُ: النَّسَائِيُّ مَرَّةً^(١٠)، والعقيلي^(١١)، وابن حزم^(١٢).

وَقَالَ أَبُو الْعَرَبِ الْقَيَّرَوَانِيُّ: "إِنَّمَا ضَعَّفَ مِنْ أَجْلِ حِفْظِهِ فَقَطْ"^(١٣).

وقال الدارقطني: "فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ"^(١٤).

(١) ((العلل الكبير)) (ص ١١٨)، وفي ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٨٩/٦) أنه قال: "ثقة"، وهذا وهم منه

(رحمه الله) تبعه عليه الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥١٨).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٥٩/٩).

(٥) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٥٢/٣).

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٧) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٩٠/٦).

(٨) ((تاريخ أسماء الثقات)) (ص ٢٦٠).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (١٢٨/٩).

(١٠) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٠٨).

(١١) ((الضعفاء الكبير)) (٣٦٤/٦).

(١٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٩١/٦).

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم" (١)، وقال أيضاً: "إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس" (٢).

وقال ابن القطان القاسي: "لا يحتج به لسوء حفظه" (٣).

وقال ابن سعد: "منكر الحديث" (٤).

والذي يرجح لي من حاله أنه صدوق يخطئ، والله أعلم.

وفي إسناده أيضاً: القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، ضعيف، وقد تقدم (٥).

وأعل الحديث بعبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد الأهلي الحافظ الهيثمي (٦).

وضعه العلامة الألباني (٧).

والصواب فيما ظهر لي من خلال دراسة رجال الإسناد أن الحديث ضعيف جداً، وليس ضعيفاً فحسب.

ويشهد لقوله -صلى الله عليه وسلم-: « وَمَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »
ما تقدم من أحاديث الباب.

(١) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٩٠/٦).

(٢) ((تهذيب التهذيب)) (٣٤٣/٤).

(٣) ((بيان الوهم والإيهام)) (٦٩/٤).

(٤) ((الطبقات الكبرى)) (٥٢٣/٩).

(٥) انظر: (ص ١٤).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (١٢٢/٢)، (١٢٦/٥).

(٧) ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (١٥٢/١).

[٤٤] عن أبي حازم سلمة بن دينار الأعرج، قال: " إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَا يَنْظُرُ إِلَى عَبْدٍ يَجُرُّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلِ حَتَّى يَضَعَ ذَلِكَ الثَّوْبَ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يُحِبُّ ذَلِكَ الْعَبْدَ ."

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١) مُعَلَّقًا عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَّالِ (٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ نَجِيحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِلْجَهْلِ بِالْوَاسِطَةِ بَيْنَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَمُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَّالِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا أَبُو مَعْشَرٍ السِّنْدِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " ضَعِيفٌ " (٣).

(١) ((التمهيد)) (١١/٣).

(٢) لقب اشتهر به أبو موسى هارون بن عبد الله بن مروان الحمَّال، وابنه موسى بن هارون الحمَّال، وهارون كان بزازاً فتزهد فصار يحمل الأشياء بالأجرة ويأكل منها، وقيل: لقب بالحمَّال لكثرة ما حمل من العلم، وقيل غير ذلك. انظر: ((الأنساب)) (٢٢٨/٤) ((نزهة الألباب في الألقاب)) (٢٠٨/١).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩١).

المبحث التاسع عشر: مَا وَرَدَ فِي قَوْمٍ لَا يَجْعَلُونَ عَمَائِمَهُمْ تَحْتَ رِدَائِهِمْ فِي الصَّلَاةِ:

[٤٥] عن ابن عباس (رضي الله عنهما) رَفَعَهُ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى قَوْمٍ لَا يَجْعَلُونَ عَمَائِمَهُمْ^(١) تَحْتَ رِدَائِهِمْ -يعني في الصَّلَاةِ-».

تخريج الحديث:

الحديث أورده الدَّيْلَمِيُّ^(٢) فَقَالَ: قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّوَائِفِيِّ^(٣)، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْخَوَّاصِ، عَنْ حَازِمِ^(٤) بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) رَفَعَهُ، وَذَكَرَ الحديث.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، مُسَلَّسٌ بِالْعِلَلِ:

١-الانقطاع بين الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ: "الضَّحَّاكُ لَمْ يَلِقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّمَا لَقِيَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ"، وَقَالَ أَيْضًا: "قُلْتُ لِلضَّحَّاكِ: سَمِعْتَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَهَذَا الَّذِي تُحَدِّثُهُ عَمَّنْ أَخَذْتُهُ؟ قَالَ: عَنْ ذَا، وَعَنْ ذَا"، وَكَانَ شُعْبَةُ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَطُّ^(٥).

(١) العمامة جمع عِمَامَةٍ بكسر العين، وهي مَا يُلْفَى عَلَى الرَّأْسِ. انظر: ((تاج العروس)) (١٤٧/٣٣)، والمعنى الحث على استحباب وضع الرداء فوق ما تبقى من العمامة حتى لا يظهر منه الكبير بإرخاء العمامة الدَّالَّ على الترفه والتنعيم. أفاده محققو ((جمع الجوامع)) المعروف بـ((الجامع الكبير)) (٢٠٩/١٢).

(٢) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (٢٨٧٦/٣٨١/٧) هكذا ذكره ولم ينسبه إلى شيء من كتب أبي نُعَيْمٍ، وعزاه إلى أبي نُعَيْمٍ أَيْضًا السيوطي في ((الجامع الكبير)) (٢٠٩/١٢)، والمتقي الهندي في ((كنز العمال)) (٥١٦/٧).

(٣) بفتح الطاء والواو، والباء المكسورة الموحدة بعد الألف، ثم الياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها القاف، هذه نسبة إلى طوائف-وهي الأجر الكبير الذي يفرش في صحن الدار-وعملها. ((الأنساب)) (٩٠/٩).

(٤) وفي بعض المصادر بالخاء المعجمة (خازم) ولم أهدأ للصواب فيه، فالله أعلم.

(٥) انظر: ((المراسيل)) (ص ٩٤-٩٦)، ((تهذيب الكمال)) (٢٩٣/١٣-٢٩٤)، ((جامع التحصيل)) (ص ٤٩١)، ((تحفة التحصيل)) (ص ١٥٥).

تَنْبِيْهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ: "وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهٗ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَدْ وَهَمَ... وَرَوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قُلْتُ: لَا بِنَ عَبَّاسٍ، وَهُمْ مِنْ شَرِيكِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ" (١).

واعترضَ عَلَى ابْنِ حِبَّانَ الْحَافِظُ علاءُ الدِّينِ مُعْلَطَايَ (٢)، حَيْثُ ذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ حِبَّانَ السَّابِقِ، وَقَالَ: "فِيهِ نَظَرٌ"، وَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ مُتَابِعاً لَشَرِيكِ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٣) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْجُرْجَانِيُّ (٤)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَ بْنِ أَبِي الْوَضَّاحِ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ رَزِينِ الْجُرْجَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾؟ (٥) قَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهَا. فَسَأَلْتُ الضَّحَّاكَ بْنَ مُزَاحِمٍ، وَذَكَرْتُ لَهُ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَشْهَدُ لِسَمِيعَتِهِ يَسْأَلُ عَنْهَا ابْنَ عَبَّاسٍ... فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: صَدَقَ الضَّحَّاكُ".

وعند أبي القاسم الجرجاني: "... فقال: الضحاك: أشهد أني سألت ابن عباس عنها وهو عنده...".

وهذا الأثر إسناده ضعيف، فيه رزين الجرجاني، مجهول العين، ذكره أبو القاسم الجرجاني (٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال الحافظ الهيثمي: "رزين الجرجاني لم أعرفه، وبقيته رجاله ثقات" (٧).

(١) ((الثقات)) (٤٨١/٦).

(٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (١٦٣/٤)، ومُعْلَطَايَ بضم الميم، وإسكان الغين، وفتح اللام، كذا عند الأكثرين، هو ابن قُليج البكجري الحنفي التركي الأصل، مصري النشأة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف المشهورة تـ (٧٦٢ هـ). انظر: ((الذيل على العبر في خبر من غير)) (٧٠/١)، ((طبقات الحفاظ)) (٥٣٨)، ((البدور المضية في تراجم الحنفية)) (٣١٤/١٨).

(٣) ((المعجم الأوسط)) (٤٢٥١/٢٩٧/٤).

(٤) ((تاريخ جرجان)) (ص ٣٢٧/٢١٢).

(٥) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٦) ((تاريخ جرجان)) (ص ٢١٢).

(٧) ((مجمع الزوائد)) (٣/٧).

وعليه فإنَّ اعتراضَ علاءِ الدين مُغلطاي على ابنِ حِبَّانٍ غير مُتَّجِهٍ، واللهُ أعلم.

٢- وفيه أيضاً داود بنُ سُلَيْمَانَ الخَوَّاص، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُوَ فِي عِدَادِ المجاهيل، وَمَعَ هَذَا قَالَ فِيهِ أَبُو الفتح الأَزْدِيُّ: "ضَعِيفٌ جِدًّا" (١).

٣- وفيه أيضاً حَازِمُ بْنُ جَبَلَةَ، مَجْهُولُ الحَالِ، تَرْجَمَ لَهُ ابْنُ مَآكُولَا (٢)، وَابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ (٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدِ الدُّورِيِّ (٤): "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (٥).

وَقَالَ الهَيْثَمِيُّ: "لَمْ أَعْرِفْهُ" (٦).

٤- وفيه أيضاً مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَخْلَدِ الجَوْهَرِيِّ الملقَّب بِـ (ابنِ المُحَرَّمِ) (٧) الفقيه، ضَعَفَهُ: الدارقطني (٨)، وَابْنُ أَبِي الفَوَّارِسِ (٩)، وَابْنُ كَثِيرٍ (١٠)، وَزَادَ ابْنُ أَبِي الفَوَّارِسِ: "كَانَ يُقَالُ: فِي كُتُبِهِ أَحَادِيثُ مَنَاقِيرَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ بِذَلِكَ".

(١) ((الضعفاء والمتروكون)) لابن الجوزي (٢٦٣/١).

(٢) ((الإكمال)) (٢٨٤/٢).

(٣) ((توضيح المشتبه)) (١٥/٣).

(٤) لعله: ابن حفص أبو عبد الله البغدادي، الإمام الحافظ الثقة القدوة كان ذا فهم ومعرفة، وحسن تصانيف، تـ (٣٣١هـ). انظر: ((السير)) (٢٥٦/١٥)، وقد عدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الثامنة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩٣).

(٥) ((لسان الميزان)) (٣١٢/٣).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (٥٤/٩).

(٧) بضم الميم، وسكون المهملة، كما في ((لسان الميزان)) (٥٢٣/٦).

(٨) ((ميزان الاعتدال)) (٤٠/٤).

(٩) ((تاريخ بغداد)) (١٦٥/٢)، وابن أبي الفوارس هو: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس البغدادي، الإمام الحافظ المحقق الرحال، تـ (٤١٠ هـ). انظر: ((السير)) (٢٢٣/١٧)، وقد عدَّه الذهبي ضمن الطبقة الحادية عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩٧).

(١٠) ((البداية والنهاية)) (٣١٥/١٥)، تنبيه جاء في المطبوع من ((شذرات الذهب)) (٣٠٢/٤): ((وفيها ابن مخرم

((وهو تصحيف، وتصويب من كتب التراجم التي ذكرته على الصواب.

وقال الدارقطني مرّة: "شيخُ كَتَبْنَا عَنْهُ"^(١).

وقال البرقاني: "لا بأسَ بِهِ"^(٢).

والراجحُ من حالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

تَنْبِيْهُ: جَاءَ فِي «سير أعلام النبلاء»^(٣) للذهبي أَنَّ الدارقطني قال عن ابنِ المُحَرَّم: "لا بأسَ بِهِ"، وَهَذَا فِيمَا يَظْهَرُ لِي سَبَقُ قَلَمٍ مِنَ الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، وَإِنَّمَا قَائِلُ ذَلِكَ البرقانيُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَبَقَ أَيْضاً أَنَّ الحَافِظَ الدَّارِقُطِيَّ يُضَعِّفُهُ.

وقد تَبَعَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ عَلَى هَذَا الخَطِّ الشَّيْخُ العَلَامَةُ مَقْبَلُ بْنُ هَادِي الوَادِعِيِّ فِي كِتَابِهِ «رجال الحاكم»^(٤) فليُنْتَبَه.

وَلَا يُقَالُ: لَعَلَّ الذَّهَبِيَّ فَهَمَ مِنْ عِبَارَةِ الدَّارِقُطِيِّ: "شيخُ كَتَبْنَا عَنْهُ"، أَيْ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَذَلِكَ فِي نَظَرِي مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأولُ: أَنَّ قَوْلَهُ: "شيخُ كَتَبْنَا عَنْهُ" عِبَارَةٌ مُحْتَمَلَةٌ، تُبَيِّنُهَا عِبَارَةٌ أُخْرَى وَاضِحَةٌ لِلدَّارِقُطِيِّ نَفْسِهِ وَهِيَ قَوْلُهُ عَنِ ابْنِ المُحَرَّم، عِنْدَمَا أوردَ لَهُ حَدِيثاً مِنْ طَرِيقِهِ فِي عَائِدِ المَرِيضِ^(٥): "وَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَصَحُّ، وَشَيْخُنَا ضَعِيفٌ".

الثاني: أَنَّ الحَافِظَ الذَّهَبِيَّ لَمَّا عَدَّدَ مَرَاتِبَ التَّعْدِيلِ غَايِرَ بَيْنَ (لا بأسَ بِهِ) وَبَيْنَ (شيخ)؛ حَيْثُ جَعَلَ الأولَى فِي المَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ، وَالأُخْرَى فِي المَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ؛ فَلَا يُعْقَلُ أَنَّ مِثْلَ الحَافِظِ المَحْقِقِ الذَّهَبِيِّ لَا يَجُرُّ وَيَدَقُّقُ فِي عِبَارَتِهِ.

(١) ((المؤتلف والمختلف)) (٤/٢٠٤٣).

(٢) ((تاريخ بغداد)) (٢/١٦٥).

(٣) (٦١/١٦).

(٤) (١٦٣/٢).

(٥) ((غرائب مالك)) كما في ((لسان الميزان)) (٦/٥٢٣).

وفيه أيضاً عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ مُخْتَلَفٌ فيه، والراجحُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وقد تقدّم (١).

والضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ ثِقَّةٌ، ضَعِيفٌ بِدُونِ حُجَّةٍ، فَوَثَّقَهُ: ابنُ مَعِينٍ (٢)، والإمامُ أَحْمَدُ (٣)، وزَادَ: "مَأْمُونٌ"، والعِجْلِيُّ (٤)، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (٥)، وابنُ حِبَّانَ (٦)، والدارقُطِيُّ (٧)، وابنُ خَلْفُونٍ (٨).

وقال ابنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ" (٩).

وَضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ (١٠)، وكان شُعْبَةُ لَا يَحْدِثُ عَنْهُ (١١)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الْحَامِلِ الَّذِي بِسَبَبِهِ ضَعَّفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَتَرَكَهُ شُعْبَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ" فَفِيهِ بُعْدٌ؛ إِذْ جَمْهُورُ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَلَعَلَّهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَرَادَ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ مَنْ وَثَّقَهُ وَمَنْ ضَعَّفَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: (ص ٢٢١).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٤/ ٤٥٨).

(٣) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٠٩).

(٤) ((الثقات)) (١/ ٤٧٣).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٤/ ٤٥٨).

(٦) ((الثقات)) (٦/ ٤٨٠).

(٧) ((سؤالات البرقاني)) (ص ٣٨).

(٨) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٤/ ١٦٣).

(٩) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢١).

(١٠) ((الضعفاء الكبير)) (٣/ ٢٦٣).

(١١) المصدر السابق.

المَبْحَثُ العَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي أَهْلِ النَّارِ:

[٤٦] عن أَبِي عِمْرَانَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ الْجَوْنِيِّ قَالَ: "مَا نَظَرَ اللَّهُ إِلَى شَيْءٍ إِلَّا رَحِمَهُ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ النَّارِ لَرَحِمَهُمْ، لَكِنَّهُ قَضَى عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَيْهِمْ".

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(١) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ^(٣)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيِّ^(٤)، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ قَالَ، فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُ حَسَنٌ لِذَاتِهِ لِأَجْلِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيِّ، وَثَّقَهُ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ^(٥)، وَابْنُ سَعْدٍ^(٦)، وَزَادَ: "بِهِ ضَعْفٌ"، وَابْنُ مَعِينٍ^(٧)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ^(٨)، وَالْجَوْزْجَانِيُّ^(٩)، وَزَادَ: "رَوَى أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً"، وَالْعَجَلِيُّ^(١٠)، وَالذَّهَبِيُّ مَرَّةً^(١١)، وَزَادَ: "فِيهِ شَيْءٌ".

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "لَا بَأْسَ بِهِ"^(١٢).

وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا يَطْعُنُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا فِي خَطِّ فِيهِ، إِنَّمَا ذُكِرَتْ عَنْهُ شَيْعِيَّتُهُ وَأَمَّا حَدِيثُهُ فَمُسْتَقِيمٌ»^(١٣).

(١) ((صفة النار)) بكاء أهل النار (ص ١٥٧).

(٢) ((تفسير ابن أبي حاتم)) (٢٥٠٩/٨)، وجاء في المطبوع منه (سمعت أبا عمران الجندي) وهو تحريف.

(٣) ((حلية الأولياء)) (٣١٤/٢).

(٤) بضم المعجمة، وفتح الموحدة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٧٩)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٣٢٢).

(٥) ((إكمال تهذيب الكمال)) (١٠٨/٢)، ويزيد بن هارون هو الواسطي مولاهم، أبو خالد السلمي، الإمام القدوة،

شيخ الإسلام، ثقة حجة، كبير الشأن، (ت ٢٠٦ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٣٥٨/٩).

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٢٨٩/٩).

(٧) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (١٣٠/٤).

(٨) ((سؤالات ابن أبي شيبة)) (ص ٥٣).

(٩) ((أحوال الرجال)) (ص ١١٠).

(١٠) ((الثقات)) (٢٦٩/١).

(١١) ((الكاشف)) (٢٢٩/٢).

(١٢) ((الجرح والتعديل)) (٤٨١/٢).

(١٣) ((تهذيب التهذيب)) (٣٠٨/١).

وقال ابنُ حَبَّان: « وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُتَّقِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَحِلُ الْمِيلَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَكُنْ بِدَاعِيَةٍ إِلَى مَذْهَبِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ أُثْمَتِنَا خِلَافٌ^(١) أَنَّ الصَّدُوقَ الْمُتَّقِنَ إِذَا كَانَ فِيهِ بَدْعَةٌ وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُو إِلَيْهَا أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِهِ جَائِزٌ^(٢) ».

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: « ...وَلِجَعْفَرٍ حَدِيثٌ صَالِحٌ وَرَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، مَعْرُوفٌ بِالتَّشْيِيعِ، وَجَمَعَ الرِّقَاقِ... وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ رَوَى أَيْضًا فِي فَضْلِ الشَّيْخِينَ، وَأَحَادِيثُهُ لَيْسَتْ بِالْمُنْكَرَةِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مُنْكَرًا فَلَعَلَّ الْبَلَاءَ فِيهِ مِنَ الرَّاوي عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدِي مَنْ يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ حَدِيثُهُ^(٣) ».

وقال الذهبيُّ مرَّةً^(٤) وابنُ حجر: " صَدُوقٌ "^(٥)، وَزَادَ الذَّهَبِيُّ: " وَيَنْفَرِدُ بِأَحَادِيثٍ عُدَّتْ مِمَّا يُنْكَرُ ".

وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي « صَحِيحِهِ »^(٦).

وَفِي الْمُقَابِلِ: ضَعَّفَهُ ابْنُ عَمَّارِ الْمُوصِلِيِّ^(٧)، وَذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ^(٨).

وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَنْشِطُ لِحَدِيثِهِ^(٩).

(١) فِي دَعْوَى نَفْيِ الْخِلَافِ نَظَرٌ؛ إِذْ قَدْ ذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ كَابْنِ سِيرِينَ وَمَالِكِ وَابْنِ عِينَةَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى رَدِّ رَوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ مُطْلَقًا. انْظُرْ: « الْكِفَايَةُ » (ص ١٢٠)، « عُلُومُ الْحَدِيثِ » (ص ١١٤)، « شَرْحُ الْعُلَلِ » (١/٥٣)، « ضَوَابِطُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ » (ص ١١٤).

(٢) « الثَّقَاتِ » (٦/١٤٠).

(٣) « الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ » (٢/٣٨٩).

(٤) « مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ » (١/٣٧٥).

(٥) « تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ » (ص ٨٠).

(٦) « رِجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » لابْنِ مَنْجُوشِيهِ (١/١٢٣).

(٧) « الْمُخْتَلَفُ فِيهِمْ » (ص ٧٩).

(٨) « الضُّعَفَاءُ الْكَبِيرُ » (٢/٨).

(٩) « الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ » (٢/٤٨١).

وقال الإمام البخاريُّ: « يُخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ »^(١).

وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ: يحيى بنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ^(٢).

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: "فَعَامَّةُ حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ، وَغَيْرِهِ فِيهَا نَظَرٌ وَمُنْكَرٌ"^(٣).

وقال ابنُ الجوزي: "في بعضِ حديثِهِ مُنْكَرٌ"^(٤).

فالخلاصة أنَّ الرجلَ محتجٌّ بِهِ، وقد وثِّقَهُ جَمْعٌ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَمِثْلُهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّدُوقِ، والذي يَظْهَرُ لِي أَنَّ تَرَكَ الإمامَ الْقَطَّانَ، وسليمانَ بنَ حربٍ وغيرَهُمَا لَهُ لِأَجْلِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّشْيِيعِ^(٥)، وقد أسندَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦) عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ: جَعَفَرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ لَا بَأْسَ بِهِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ. فَقَالَ: حَمَادُ

(١) ((التاريخ الكبير)) (٢/٦٨٤).

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (٢/٩).

(٣) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/١٠٨).

(٤) ((الضعفاء والمتروكون)) (١/١٧١).

(٥) وقد نسب إلى الرفض، وأنه كان يسبب الشيخين أبا بكر وعمر (رضي الله عنهما) جاء في ((الكامل)) لابن عدي (٢/٣٨٠): "حدثنا ابن ناجية قال: سمعت وهب بن بقية يقول: قيل لجعفر بن سليمان زعموا أنك تسبب أبا بكر وعمر؟ فقال: أما السب فلا، ولكن بغضا يالك... سمعت الساجي يقول: وأما الحكاية التي رويت عنه -يعني هذه الحكاية التي ذكرتها- إنما عني به جارين كانا له وقد تأذى بهما، يكنى أحدهما أبا بكر ويسمى الآخر عمر، فسئل عنهما فقال: السب لا ولكن بغضا يالك. ولم يعن به الشيخين"، علق الذهبي في ((الميزان)) (١/٣٧٥) فقال: "قلت: ما هذا بعيد؛ فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين (رضي الله عنهما)"، وقال أيضاً في ((سير أعلام النبلاء)) (٨/١٩٨): "وكان من عبّاد الشيعة وعلمائهم، وقد حج، وتوجه إلى اليمن، فصحبه عبد الرزاق، وأكثر عنه، وبه تشييع، ويروى: أن جعفرًا كان يترفض، فقيل له: أتسبب أبا بكر وعمر؟ قال: لا، ولكن بغضا يالك. فهذا غير صحيح عنه".

والذي يظهر والله أعلم أنه كان به تشييع، ولكن لم يصل إلى درجة الرفض، ودليل ذلك ما قاله ابن عدي: "وقد روى أيضاً في فضل الشيخين"، وأيضاً ما قاله الذهبي: "فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين (رضي الله عنهما) (فكيف يكون رافضياً من يروي أحاديث في فضائل الشيخين اللذين هما من أشد أعداء الرافضة (قبحهم الله وأخزاهم) قال الساجي: "لم يسبب الشيخين قط" ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/١٠٨)، والعجيب من ذلك أن أبا عبد الله الحاكم النيسابوري خالف الجميع ورماه بالنصب؟! ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/١٠٨)، ولم يتابعه على هذا أحد.

(٦) انظر: ((الجرح والتعديل)) (٢/٤٨١).

ابنُ زيدٍ لم يكن ينهى عنه، إنما كان يتشيعُ وكان يُحدِّثُ بأحاديثٍ -يعني في فضلِ عليٍّ- وأهلُ
البصرة يغفلون في عليٍّ (رضي الله عنه).

لكن ذكرَ الحافظُ علاءُ الدين مُغلطاي عن إسحاق بن إبراهيم أنَّه كان يحدثُ الإمامَ أحمدَ
أنَّه ما جلسَ مجلساً عند حماد بن زيدٍ إلَّا نهيَ فيه عن جعفر بن سليمان. ثمَّ قال مُغلطاي:
وهو خلاف ما ذكره المزي: كان حمادُ بن زيدٍ لا ينهى عنه^(١).

والذي يبدو لي أنَّ الإمامَ حمادَ بنَ زيدٍ كان لا ينهى عنه في بداية الأمرِ ثمَّ لما أظهرَ التشيعَ
نهيَ عنه، والله أعلم.

وقال ابنُ شاهين: وهذا الخلافُ في جعفرٍ لعلَّ المذهبَ، وما رأيتُ من طعنٍ في حديثه إلَّا
ابنُ عمَّارٍ الموصلي^(٢) اهـ.

(١) انظر: ((إكمال تهذيب الكمال)) (١٠٨/٢).

(٢) ((المختلف فيهم)) (ص ٧٩).

الْمُبَحْثُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُخْتَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ:

[٤٧] عن يحيى بن جَعْدَةَ^(١) يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: « مَا مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ الْعَمَلُ أَفْضَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا مِثْلَهُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-؟ قَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « لَا، إِلَّا عَفِيرًا^(٢) عَفَّرَ لِي التُّرَابَ. فَإِذَا كَانَتْ عَشِيَّةُ عَرَفَةَ هَبَطَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْتًا^(٣) غُبْرًا صَاحِجِينَ^(٤) ». «

زَادَ الْقَاسِمُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَيُّ يَوْمٍ عَرَفَةَ إِلَى مُخْتَالٍ ». قَالَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: « فَلَمْ يَرِ عَشِيَّةً أَكْثَرَ عَتِيقًا وَلَا عَتِيقَةً مِنَ النَّارِ إِلَّا عَشِيَّةُ عَرَفَةَ ». «

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ^(٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ.

يَحْيَى بْنُ جَعْدَةَ تَابِعِيٌّ لَمْ يَلِقَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-^(٦).

(١) بفتح الجيم وسكون المهملة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٩٩).
 (٢) العَفَرُ، بفتح العين: وجه الأرض، والعَفْرَةُ فِي الْأَلْوَانِ أَنْ يَضْرِبَ إِلَى غُبْرَةٍ فِي حُمْرَةٍ؛ وَلِذَلِكَ سَمِيَ التُّرَابَ الْعَفَرَ، وَيُقَالُ: وَعَفَّرَهُ فِي التُّرَابِ يَغْفِرُهُ، بِالْكَسْرِ، عَفْرًا، مَرَّعَهُ فِيهِ أَوْ دَسَّهُ. انظر: ((مقاييس اللغة)) (٤/٦٢)، ((المصباح المنير)) (ص ٣٤٠)، ((تاج العروس)) (١٣/٨٢)، وكأنه هنا يريد والله أعلم المجاهد في سبيل الله الذي تغير لونه بسبب تعفيره الأرض في سبيل الله، كما هو ظاهر في الروايات الأخرى للحديث، وسيأتي ذكر بعضها، إن شاء الله تعالى.
 (٣) قَالَ فِي ((المصباح المنير)) (ص ٢٥٨): " شَعَتَ الشَّعْرُ: تَغَيَّرَ وَتَلَبَّدَ لِقَلَّةِ تَعَاهِدِهِ بِالذُّهْنِ، وَرَجُلٌ شَعَتَ: وَسَخَّ الْجَسَدُ، وَالشَّعَتَ أَيْضًا: الْإِنْتِشَارُ وَالتَّفَرُّقُ، وَهُوَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ، أَيُّ: مِنْ غَيْرِ اسْتِحْدَادٍ وَلَا تَنْظِفٍ ".
 (٤) جَمْعُ ضَاجٍ؛ أَيُّ: رَافِعِينَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ. ((شرح المصابيح)) لابن عبد الملك (٣/٢٩٠).
 (٥) ((أخبار مكة)) ذكر فضل يوم عرفة (٥/١٦٦/٢٧٣٦).
 (٦) ((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ٢٤٥)، ((جامع التحصيل)) (ص ٦٩٦)، ((التحفة)) (ص ٣٤٢).

وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ^(١)، وَزَادَ: "كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَكَانَ يُعْلِنُ الْإِرْجَاءَ"، وَقَالَ مَرَّةً: "ثَقَّةٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ ثِقَّةٍ"^(٢)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَالنَّسَائِيُّ مَرَّةً^(٤)، وَالْحَلِيلِيُّ^(٥)، وَزَادَ: "أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثَ"، وَابْنُ حُلْفُونٍ^(٦)، وَالدَّهْلِيُّ مَرَّةً^(٧).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٨)، وَالنَّسَائِيُّ مَرَّةً^(٩): "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَزَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "وَكَانَ فِيهِ غُلُوٌّ فِي الْإِرْجَاءِ".

وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بغيره^(١٠).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً^(١١)، وَالدَّهْلِيُّ مَرَّةً^(١٢)، وَابْنُ حَجَرٍ^(١٣): "صَدُوقٌ"، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ: "يُخْطِئُ".

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ مَرَّةً: "وَهُوَ أَتْبَتُ النَّاسِ فِي ابْنِ جُرَيْجٍ"^(١٤).

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٦٠/٣)، ((الكامل في الضعفاء)) (٤٧/٧).

(٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٤/٥).

(٣) ((تهذيب الكمال)) (٢٧٤/١٨)، ((ميزان الاعتدال)) (٥٦٥/٢).

(٤) ((تهذيب الكمال)) (٢٧٤/١٨).

(٥) ((الإرشاد)) (٢٣٣/١).

(٦) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٥/٥).

(٧) ((من تكلم فيه وهو موثق)) (ص ٣٤٧).

(٨) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٧/٧).

(٩) انظر: ((تهذيب الكمال)) (٢٧٤/١٨).

(١٠) ((تهذيب الكمال)) (٢٧٦/١٨).

(١١) ((سؤالات ابن الجنيد)) (ص ٣٤٨)، حيث قال ابن معين: "وكان عبد المجيد صدوقاً، ما كان يرفع رأسه إلى السماء...". والذي يبدو لي من سياق الكلام أن ابن معين إنما أراد أنه صدوقاً في لهجته لا أنه دون الثقة عنده، والله أعلم.

(١٢) ((ميزان الاعتدال)) (٥٦٥/٢).

(١٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٠٢).

(١٤) ((العلل)) (١٣/١٢).

وَفِي الْمَقَابِلِ ضَعْفُهُ: ابْنُ سَعْدٍ^(١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ^(٢).

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٣)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(٤)، وَالْعَقِيلِيُّ^(٥) فِي جُمْلَةِ الضَّعَفَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، كَانَ الْحُمَيْدِيُّ يَتَكَلَّمُ فِيهِ"^(٦).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ لَهُ جُمْلَةً مِنْ مَنَاقِبِهِ: "وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ غَيْرُ مُحْفُوظَةٍ، عَلَى أَنَّهُ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَحَادِيثُ غَيْرَ مُحْفُوظَةٍ، وَعَامَّةٌ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْإِرْجَاءُ"^(٧).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ مَرَّةً: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ"^(٨).

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "لَيْسَ بِالْمَتْنِ عِنْدَهُمْ"^(٩).

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: "يَرَى الْإِرْجَاءُ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ"^(١٠).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: "كَذَّابٌ"^(١١).

(١) ((الطبقات الكبرى)) (٦٢/٨).

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (١٢٧/٤)، ومحمد بن يحيى هو: ابن أبي عمر العدني، الإمام، المحدث، الحافظ، شيخ الحرم، (ت ٢٤٣ هـ) انظر: ((السير)) (٩٦/١٢)، وقد عدّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الرابعة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٧٧)، ووهم الحافظ مغلطاي في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٤/٥) فظنه محمد بن يحيى الذهلي، فنسب التضعيف إليه، فلينبه.

(٣) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٧٨).

(٤) ((أسامي الضعفاء)) (٦٣٧/٢).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (١٢٧/٤).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٦٥/٦).

(٧) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٩/٧).

(٨) ((سؤالات البرقاني)) (ص ٤٧).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (٦٠٦/٢).

(١٠) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٥/٥).

(١١) ((المعرفة والتاريخ)) (٥٢/٣).

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، يَثْلُبُ الْأَخْبَارَ، وَيُرْوِي الْمَنَاقِبَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ" (١).

وَالَّذِي تَرَجَّحَ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ ثَبَّتْ فِي ابْنِ جُرَيْجٍ، صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ فِي غَيْرِهِ، وَقَدْ أَفْرَطَ فِي الطَّعْنِ فِيهِ ابْنُ حَبَّانَ، وَغَالِبُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ أَوْ رَمَاهُ بِالْكَذِبِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ انْتِحَالِهِ مَذْهَبَ الْإِرْجَاءِ، فَالرَّجُلُ كَانَ مُعَانِدًا دَاعِيَةً لِمَذْهَبِهِ، قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْفَسَوِيُّ: "كَانَ مُبْتَدِعًا عَنِيدًا دَاعِيَةً" (٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "إِنَّمَا كَانَ الْحُمَيْدِيُّ وَأَوْلَاكَ يَفْعُونَ فِيهِ، أَرَادَ أَنْ يَذِلَّ لَهُمْ، فَلَمْ يَفْعَلْ" (٣).

وَقَالَ السَّاجِيُّ: "كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ... تَكَلَّمَ فِيهِ الْحُمَيْدِيُّ أَحْسَبَهُ لِقَوْلِهِ بِالْإِرْجَاءِ" (٤).

وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مُصْعَبٍ: "نُقِمَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ" (٥).

وَقَدْ أَشَارَ الذَّهَبِيُّ لِأَمْرِ آخَرٍ نُقِمَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ أَيْضًا، فَقَالَ: "وَنُقِمَ عَلَى عَبْدِ الْمَجِيدِ أَنَّهُ أَفْتَى الرَّشِيدَ بِقَتْلِ وَكَيْعٍ" (٦).

وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ مُدَلِّسٌ (٧)، وَقَدْ عَنَّنَا.

(١) ((المجروحين)) (١٥٠/٢).

(٢) ((المعرفة والتاريخ)) (٥٢/٣).

(٣) ((سؤالات ابن الجنيدي)) (ص ٤٢٥).

(٤) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥٥/٥).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (٥٦٦/٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤١)، وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ طَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ، وَهِيَ الطَّبَقَةُ الَّتِي قَالَ عَنْهَا (ص ١٢): "مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ فَلَمْ يَحْتِجِ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ". وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الرَّاوِي الْمُدَلِّسُ مَكْثَرًا عَمِنَ دَلْسُ عَنْهُ كَمَا الْحَالُ هُنَا فَإِنَّهُ يَحْكُمُ لِحَدِيثِهِ الْمَعْنَعِ بِالِاتِّصَالِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ الْأَعْمَشِ مِنْ ((ميزان الاعتدال)) (٢٠٩/٢).

وفي إسناده أيضاً عبد العزيز بن عبد الملك بن جريج مُدَلِّسٌ، وقد تقدّم (١)، ولم يُصَرَّحْ بِالسَّمَاعِ.

وأما قولُ الفاكهي: "زاد القاسم في هذا الحديث" (٢)، فلعلَّ هذه الزيادة هي التي أخرجها عبد الرزاق (٣) بلفظٍ مُقَارِبٍ، عن مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن القاسم بن أبي بزة (٤)، لا أدري أَرَفَعَهُ أم لا، قال: « إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي مَلَائِكَتَهُ بِأَهْلِ عَرَفَةَ، يَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا، غُبْرًا ضَاحِينَ (٥)، فَلَا يُرَى أَكْثَرُ عَتِيقًا مِنْ يَوْمِنِذٍ، وَلَا يُغْفَرُ فِيهِ لِمُخْتَالٍ ».

فَعِنْدَهُ: « وَلَا يُغْفَرُ فِيهِ لِمُخْتَالٍ »، بَدَلْ « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَيُّ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى مُخْتَالٍ ».

فَالْحَدِيثُ عَلَى احْتِمَالِ الرَّفْعِ يَكُونُ مَرْسَلًا؛ فَإِنَّ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَزَّةٍ مِنْ طَبَقَةِ صِغَارِ التَّابِعِينَ (٦)، وَعَلَى احْتِمَالِ غَيْرِ الرَّفْعِ يَكُونُ الْحَدِيثُ مَقْطُوعًا.

وَالْحَدِيثُ أَصْلُهُ فِي « صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ » (٧)، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: « مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ. قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ».

(١) انظر: (ص ١٢٨).

(٢) وقد تتبعت طرق الحديث التي أسندها الفاكهي (٣٢٨/١)، (٧/٣)، (٨/٣)، فلم أظفر في شيء منها فيه ذكر القاسم، ولا ذكر هذه الزيادة، فالله أعلم.

(٣) ((المصنف)) كتاب المناسك، باب فضل الحج (٩٠٩٢/٢٣٤/٥).

(٤) بفتح الموحدة وتشديد الزاي. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٨٥)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٦٧).

(٥) هكذا في ((المصنف)) (ضاحين) بالحاء المهملة، وفي عدّة مصادر (ضاجين) بالجيم المعجمة، يقال: ضَحَى يَضْحِي فهو ضَاح: إذا برز للشمس ولم يتظلل، والمعنى هنا أي بارزين للشمس غير مستترين منها. انظر: ((الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي)) (ص ١٦٧)، ((الترغيب والترهيب)) (٢٠١/٢).

(٦) انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٨٥).

(٧) كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق (٩٦٩/٢٠/٢).

وَلَقَوْلِهِ-صلى الله عليه وسلم-: « فَإِذَا كَانَتْ عَشِيَّةُ عَرَفَةَ هَبَّطَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْنًا غُبْرًا... » عِدَّةُ شَوَاهِدَ، مِنْهَا:

مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ^(٢) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صلى الله عليه وسلم-: « إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يُبَاهِي الْمَلَائِكَةَ بِأَهْلِ عَرَفَاتٍ، يَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْنًا غُبْرًا ».

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ لِذَاتِهِ؛ لِأَجْلِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، وَثَقَّةُ: ابْنُ سَعْدٍ^(٣)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٤)، وَالْعَجَلِيُّ مَرَّةً^(٥)، وَابْنُ حِبَّانٍ^(٦).

وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: " لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ " ^(٧).

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ مَرَّةً: " جَائِزُ الْحَدِيثِ " ^(٨).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ " ^(٩).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: " لَهُ أَحَادِيثٌ حَسَنَاتٌ، وَرَوَى عَنْهُ النَّاسُ " ^(١٠).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ^(١١) وَابْنُ حَجَرٍ^(١٢): " صَدُوقٌ "، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ: " يَهُمُّ قَلِيلًا ".

(١) ((المسند)) (١٣/٤١٥/٤٧٠٨٠).

(٢) ((صحيح ابن خزيمة)) كتاب المناسك، باب تباهي الله أهل السماء بأهل عرفه (٤/٢٦٣/٢٨٣٩).

(٣) ((الطبقات الكبرى)) (٨/٤٨٣).

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (ص ٦٠).

(٥) ((الثقات)) (٢/٣٧٧).

(٦) ((الثقات)) (٥٧/٦٥٠).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٩/٢٤٤).

(٨) ((الثقات)) (٢/٣٧٧).

(٩) ((ميزان الاعتدال)) (٥/٢٠٤).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٨/٥٢٦).

(١١) ((الكاشف)) (٥/٦٠١).

(١٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٤٢).

وقال يحيى بن سعيد القطان: "كانت فيه عَقْلَةٌ" (١).

وقال الإمام أحمد: "حديثه حديثٌ مُضْطَرَبٌ" (٢)، وقال مرةً لما سألُه ابنُه عبدُ اللهِ عنه: "كَذا وكذا" (٣).

وقال أبو حاتم الرازي: "كان صدوقاً، إلا أنه لا يُتَّجَعُ بِحَدِيثِهِ" (٤).

وذكره العُقَيْلِيُّ في جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ (٥).

والراجحُ من حالِه أَنَّهُ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ.

وَقِيلَ إِنَّ مُجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال الحافظُ البردِيجِيُّ: "رَوَى مُجَاهِدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمَا" (٦)، والراجحُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، حَيْثُ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ (٧)، وابنِ حِبَّانَ (٨)، وغيرهما.

قال ابنُ حِبَّانَ: "سَمِعَ مُجَاهِدٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَادِيثَ مَعْلُومَةٌ بَيَّنَّ سَمَاعَهُ فِيهَا عَنْهُ عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، وَقَدْ وَهَمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئاً؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مَوْلِدُ مُجَاهِدٍ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَمَاتَ مُجَاهِدٌ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مُجَاهِدًا سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ" (٩).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٢٤٤/٩)، والمراد بالغفلة هنا عدم الفطنة، بحيث لا يكون عند الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مروياته. انظر: ((ضوابط الجرح والتعديل)) (ص ١٣٦).

(٢) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٥١٩/٢).

(٣) المصدر السابق (٤٧٩/٢)، قال الحافظ الذهبي: "قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين" ((ميزان الاعتدال)) (٢٠٤/٥).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٢٤٤/٩).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٤٧٢/٦).

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٢٦/٤).

(٧) ((شرح مشكل الآثار)) (٢٢١/٧)، ((شرح معاني الآثار)) (٢٢٧/٥).

(٨) ((صحيح ابن حبان)) (٥٦٧/٧).

(٩) المصدر السابق (٣٠٠/١).

وَكَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَبَّانَ هَذَا جَيِّدٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَيَّدَ سَمَاعَهُ مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ عَنْهُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ وَذَلِكَ لِثُبُوتِ تَصْرِيحِ سَمَاعٍ مُجَاهِدٍ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، فَقَدْ ثَبَتَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ عَنْهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ^(١)، وَالْخَطِيبِ^(٢)، وَمِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْهُ أَيْضًا عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ^(٣)، وَمِنْ رِوَايَةِ عَمْرٍو ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْهُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ^(٤)، وَهَذَا كُلُّهُ يُدَلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى ثُبُوتِ سَمَاعِ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ أَيْضًا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ^(٥)، وَابْنُ حَبَّانَ^(٦) وَاللَّفْظُ لَهُ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَيَّامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُنَّ أَفْضَلُ أَمْ عِدَّتُهُنَّ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: « هُنَّ أَفْضَلُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، يَنْزِلُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُبَاهِي بِأَهْلِ الْأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي جَاءُوا شُعْنًا غُبْرًا حَاجِينَ، جَاءُوا مِنْ كُلِّ فَجٍّ^(٧) عَمِيقٍ^(٨) يَرْجُونَ رَحْمَتِي، وَلَمْ يَرَوْا عَذَابِي، فَلَمْ يَرْ يَوْمٌ أَكْثَرَ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ».

(١) ((شرح معاني الآثار)) (٢٢٧/٥).

(٢) ((تاريخ بغداد)) (١٤١/٤).

(٣) ((شرح مشكل الآثار)) (٢٢١/٧).

(٤) ((المدخل إلى علم السنن)) (٨٣٩/٢).

(٥) ((صحيح ابن خزيمة)) كتاب المناسك، باب تباهي الله أهل السماء بأهل عرفة (٢٨٤٠/٢٦٣/٤).

(٦) ((صحيح ابن حبان)) ذكر رجاء العتق من النار لمن شهد عرفات (٣٠٢/٢٧٩/١)، وللحديث طرق أخرى استوعبها العلامة الألباني في ((السلسلة الضعيفة)) (١٢٥/٢) فانظرها إن شئت، وللحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي جزء نفيس جمع فيه الأحاديث الواردة في ((فضل يوم عرفة)) فليراجع.

(٧) الفَجُّ هو الطريق الواضح والواسع. ((المصباح المنير)) (ص ٣٧٦).

(٨) أي: بعيد، والمعنى هنا: أتوني من كل طريق بعيد. انظر: ((المفاتيح في شرح المصابيح)) (٣٠٤/٣).

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَتَدْرُسُ مُدَلِّسٌ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ (١)، وَقَدْ عَنَعَنَ.

وَأَعْلَلَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ بِعَنْعَنَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ (٢).

(١) انظر: (ص ١٣٧).

(٢) ((السلسلة الضعيفة)) (١٢٥/٢).

المبحث الثاني والعشرون: ما ورد في الكافر والمتكبر:

[٤٨] عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) قال: " لَا تَتَّخِذُوا مِنْ أَزْوَاجِ الدُّنْيَا وَلِبَاسِهَا وَثَمَرِهَا مَا يَمْنَعُكُمْ مِثْلَهُ الْآخِرَةَ، وَلَا تَتَخَيَّرُوا فَإِنَّ الْخَيْرَ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَلَيْسَ يُحِبُّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُنَازِعَهُ أَحَدٌ جَبْرُوتَهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي الْغَنِيِّ، فَيَقُولُ: قَدْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَتَعْظُمُ وَأَمْسِرَ مِشْيَةَ الْكَرَامِ، فَمَشَى كَالرَّجُلِ الْمُخْلَعِ^(١) الْمُزْهِي، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الْكَافِرِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُزْهِي، وَلَقَدْ حَمَلْتُ سُلَيْمَانَ ابْنَ دَاوُدَ الرِّيحُ وَهُوَ مُتَكَيٍّ، فَأُعْجِبَ وَاخْتَالَ فِي نَفْسِهِ فَطَرَحَ عَلَى الْأَرْضِ ».

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني^(٢) عن عمرو بن إسحاق.

وأخرجه ابن عساکر مُقتَصِراً عَلَى المرفوع منه^(٣) من طريق عبد الله بن عُبَيْد بن يَحْيَى.

كِلَاهُمَا (عمرو بنُ إِسْحَاقَ وعبدُ اللَّهِ بنُ عُبَيْد) عن أَبِي عُلَقَمَةَ نَصْرٍ بنِ حُزَيْمَةَ بنِ جُنَادَةَ، عن أَبِيهِ، عن نَصْرٍ بنِ عُلَقَمَةَ، عن أَخِيهِ مَحْفُوظٍ بنِ عُلَقَمَةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عَائِذٍ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو (رضي الله عنهما)^(٤) قَالَ، فَذَكَرَهُ.

وَجَاءَ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ: « وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْمَدْهِنِ » وَهُوَ تَخْرِيفٌ، صَوَّبَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ نَفْسُهُ فَقَالَ: "كَذًا فِيهِ، وَالصَّوَابُ (الْمَزْهُو)، وَهُوَ الْمُعْجَبُ".

(١) جاء في ((تهذيب اللغة)) (١/١٦٥): " قال الليث: المخلع من الناس: الذي كأن به هُبْنَةٌ أو مَسَأٌ. ويقال: فلان يتخلع في مشيه، وهو هُزٌّ يديه".

(٢) ((مسند الشاميين)) (٣/٣٨٤/٢٥١٧).

(٣) ((تاريخ دمشق)) (٢٢/٢٧٨).

(٤) جاء في المطبوع من ((تاريخ دمشق)) عبد الله بن عمر، وهو تصحيف، وصوابه عبد الله بن عمرو، والتصويب من ((تهذيب الكمال)) (١٧/١٩٨)، حيث نص الحافظ المزي في ترجمة عبد الرحمن بن عائذ أن من شيوخه الذين روى عنهم عبد الله بن عمرو، ولم يذكر فيهم عبد الله بن عمر (رضي الله عن الجميع)، ومما يدل أيضاً على أنه تصحيف وخطأ أنه جاء في الأصل من ((تاريخ دمشق)) عبد الله بن عمر بن عمر، نبه على هذا محقق الكتاب في الحاشية، والذي يبدو أن الخطأ وقع من الناسخ، وقديماً قيل: الناسخ ماسخ، والله أعلم.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ شَيْخُ الطَّبْرَائِيّ عَمْرُو بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَبْرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ، تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ نُقْطَةَ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْعَيْنِ، وَفِي إِسْنَادِ ابْنِ عَسَاكِرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ يَحْيَى تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ^(٢)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْحَالِ.

وَفِيهِ أَيْضاً أَبُو عَلْقَمَةَ نَصْرُ بْنُ خُزَيْمَةَ، مَجْهُولُ الْحَالِ، تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣)، وَابْنُ مَأْكُولٍ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، وَوَالِدُهُ خُزَيْمَةُ بْنُ جُنَادَةَ أَيْضاً مَجْهُولُ الْعَيْنِ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ عَنْ نَصْرِ بْنِ خُزَيْمَةَ وَأَبِيهِ: "لَمْ أَعْرِفْهُمَا"^(٥).

وَنَصْرُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْحَضْرَمِيُّ وَثَّقَهُ: دُحَيْمُ الشَّامِيُّ^(٦)، وَابْنُ حَبَّانٍ^(٧)، وَالذَّهَبِيُّ^(٨)، وَرَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ^(٩).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ"^(١٠).

وَالرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، فَقَدْ وَثَّقَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَثِمَةِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ جَرَحَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((تكملة الإكمال)) (٨١/٣).

(٢) ((تاريخ دمشق)) (٣٦٥/٢٩).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٤٧٣/٨).

(٤) ((الإكمال)) (١٥٤/٢).

(٥) ((مجمع الزوائد)) (٤٠٠/٩)، وجاء في المطبوع منه: "نَصْرُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ حَبَّانٍ"، وهو تحريف وصوابه ابن جنادة، والتصويب من ((الإكمال))، و((تاريخ دمشق)).

(٦) ((تهذيب الكمال)) (٣٥٤/٢٩).

(٧) ((الثقات)) (٥٣٧/٧).

(٨) ((الكاشف)) (٤٢٧/٤).

(٩) ((تهذيب الكمال)) (٣٥٤/٢٩).

(١٠) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٢).

وَحَفُوظُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْحَضْرَمِيِّ وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِين^(١)، وَدُحَيْمٌ^(٢)، وَابْنُ حِبَّانٍ^(٣)، وَابْنُ حَجَرٍ
مَرَّةً^(٤).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدِمَشْقِيُّ: رَجُلٌ نَبِيلٌ، رَوَى عَنْهُ أَجَلَّةٌ أَهْلُ طَبَقَتِهِ^(٥).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ"^(٦).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ مَرَّةً: "صَدُوقٌ"^(٧).

وَالصَّوَابُ فِيهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ غَمَزَهُ، وَيَكْفِي تَوْثِيقُ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ٢١٣).

(٢) ((تهذيب الكمال)) (٢٧/٢٨٨).

(٣) ((الثقات)) (٧/٥٢٠).

(٤) ((التلخيص الحبير)) (١/٣١٣).

(٥) ((تاريخ أبي زرعة الدمشقي)) (ص ٧١٢).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٨/٤٢٢).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٥٥).

المبحث الثالث والعشرون: مَا وَرَدَ فِي الدِّيُوثِ، وَالْمَرْأَةِ الْمُتَرَجِّلَةِ الْمُتَشَبِّهِةِ بِالرِّجَالِ:

[٤٩] عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْعَاقُ لَوَالِدَيْهِ، وَالْمَرْأَةُ الْمُتَرَجِّلَةُ، وَالدِّيُوثُ^(١)، وَثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ لَوَالِدَيْهِ، وَالْمُدْمِنُ عَلَى الْخَمْرِ، وَالْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٢) وَ-اللفظُ لَهُ-، وَأَبُو يَعْلَى^(٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ^(٥).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بِبَعْضِهِ مُخْتَصَرًا^(٦)، وَمِنْ -طَرِيقِهِ- ابْنُ خُزَيْمَةَ^(٧)، وَابْنُ حِبَّانَ^(٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٩).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١٠)، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَطَّابٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّازُ^(١١)، وَالثَّوْرِيُّ^(١٢)، وَطَبْرَانِيُّ^(١٣)، وَالْمُحَلِّصِيُّ^(١٤)، كُلُّهُمْ

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي ((النِّهَايَةِ)) (١٤٧/٢): "هُوَ الَّذِي لَا يَغَارُ عَلَى أَهْلِهِ".

(٢) ((السَّنَنِ)) كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ (٢٥٦٢/٨٠/٥).

(٣) ((الْمُسْنَدِ)) (٥٥٥٦/٤٠٨/٩).

(٤) ((شُعَبُ الْإِيمَانِ)) بَابُ فِي الْحَيَاءِ بِفَصُولِهِ، فَصْلُ فِي حِجَابِ النِّسَاءِ وَالتَّغْلِيظِ فِي سِتْرَتِهِنَّ (٧٤١٧/٢٢٤/١٠).

(٥) تَصْغِيرُ زَرْعٍ. ((الْمَغْنِي فِي ضَبْطِ الْأَسْمَاءِ)) (ص ٢٧٧).

(٦) ((الْجَامِع)) مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ (ص ٦٨/٥٥).

(٧) ((التَّوْحِيدِ)) (٥٧٧/٨٦١/٢).

(٨) ((صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ)) (٢٩٣٢/٥٤٩/٣).

(٩) ((السَّنَنِ الْكَبِيرِ)) كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ، بَابُ التَّشْدِيدِ عَلَى مَدْمَنِ الْخَمْرِ (١٧٤١٩/٣٩٢/١٧).

(١٠) ((الْمُسْنَدِ)) (٦١٨٠/٣٢١/١٠).

(١١) ((الْمُسْنَدِ)) (٦٠٥١/٢٧٠/١٢).

(١٢) ((الْمُسْنَدِ)) (١٤٠٠/٤٠١/٢).

(١٣) ((الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ)) (١٣١٨٠/٣٠٢/١٢).

(١٤) ((الْمَخْلَصِيَّاتِ)) (٢٦٦٨/٣٤٢/٣).

من طريق أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد.

أَرْبَعَتُهُمْ: (يزيد بن زريع، وعبد الله بن وهب، وعاصم بن محمد، وأبو عاصم النبيل) عن
عمر بن محمد بن زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن يسار المكي^(١)، عن سالم بن عبد الله، عن
أبيه عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) مرفوعاً.

وَجَاءَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: «... وَثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الرَّجُلُ يَلْبَسُ
لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ، وَالْدِّيُوثُ».

وَجَاءَ عِنْدَ الرُّوَيْانِيِّ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اللَّعَانُ، وَالْدِّيُوثُ، وَالْمَرْأَةُ
الْمُتَرَجِّلَةُ تَتَشَبَّهُ بِالرِّجَالِ... ».

وَقَدْ تَابَعَ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ: سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ التِّيمِيُّ، فَرواهُ عَنْهُ
أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ^(٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي
أُوَيْسٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ أَيْضاً^(٣)، وَالْحَرَّائِطِيُّ^(٤)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ^(٥) وَمِنْ طَرِيقِهِ
الْبَيْهَقِيُّ^(٦)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

(١) تنبيه: جاء في ((كشف الأستار عن زوائد البزار)) (٣٧٣/٢) (عبد الله بن سنان)، بدل من (عبد الله بن يسار) وهو تصحيف فيما ظهر لي؛ وذلك أنه ليس في الرواة عن سالم من اسمه عبد الله بن سنان، وأيضاً قرب يسار من سنان في الصورة، ومثل هذا يقع فيه التصحيف كثيراً، وقد تبع الهيثمي في هذا التصحيف الحافظ ابن حجر في ((مختصر زوائد مسند البزار)) (٢٤٢/٢)، مع العلم أنه قد جاء على الصواب في ((مسند البزار)) نفسه، ولم أر من نبه على هذا، والله أعلم.

(٢) ((التوحيد)) (٥٧٦/٨٦٠/٢).

(٣) المصدر السابق (٥٧٨/٨٦١/٢).

(٤) ((مساوئ الأخلاق)) باب ما جاء في الرجل يدخل على أهله الرجال من الإثم والكراهية (ص ١٩٨/٤٣٣).

(٥) ((المستدرک)) كتاب الإيمان (١٤٤/١٤٤/٢٤٤).

(٦) ((السنن الكبير)) كتاب الشهادات، باب الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنيين (٢١/١٥٠/٢١٠٦٧).

كِلاَهُمَا: (إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ، وأيوبُ بنُ سُلَيْمَانَ) عن أبي بكرٍ عبدِ الحميد بن أبي أُويسٍ، عن سُلَيْمَانَ بنِ بِلَالٍ التيميِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ، عن سَالِمٍ، عن أبيهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) مرفوعاً بلفظ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَاقٌ وَلَدَيْهِ، وَمُذْمَنٌ خَمْرٍ، وَمَتَّانٌ بِمَا أُعْطِيَ ».

ولفظه من طريقِ أيوبَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ بِلَالٍ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَالذُّيُوثُ، وَرَجُلَةٌ^(١) النَّسَاءِ ».

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ^(٢) عن عَمْرِو بنِ محمد العُثْمَانِيَّ.

وأخرجه ابنُ خُزَيْمَةَ^(٣) عن محمد بن يحيى الذهليِّ.

وأخرجه الحَاكِمُ^(٤) عن الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ زِيَادٍ.

ثَلَاثَتُهُمْ: (العُثْمَانِيُّ، والذهليُّ، والحسنُ بنُ عليٍّ) عن إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ.

وأخرجه الطُّوسِيُّ^(٥)، من طريقِ عبدِ الرحمن بن عبدِ الملك بن شَيْبَةَ.

كِلاَهُمَا: (إسماعيلُ بنُ أُويسٍ، وعبدُ الرحمن بنُ عبدِ الملك) عن أبي بكرٍ عبدِ الحميد بن أبي أُويسٍ، عن سُلَيْمَانَ بنِ بِلَالٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ، عن سَالِمٍ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن أبيهِ عُمَرَ بنِ الحَطَّابِ (رضي الله عنهما) مرفوعاً بلفظٍ « ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَالذُّيُوثُ، وَرَجُلَةٌ النَّسَاءِ »، بزيادةِ عمرَ بنِ الحَطَّابِ فيه.

(١) قال المناوي في ((فيض القدير)) (٣/٣٢٧): " بفتح الراء، وضم الجيم، وفتح اللام، أي المتشبهة بالرجال في الزي والهيئة، لا في الرأي والعلم، فإنه محمود"، وكلام المناوي هذا أدق مما قاله ابن الأثير في ((النهاية)) (٢/٢٠٣): "...ويقال: امرأة رَجُلَةٌ؛ إذا تشبهت بالرجال في الرأي والمعرفة".

(٢) ((تهذيب الآثار)) (١/١٨٦/٣٠٠).

(٣) ((التوحيد)) (٢/٨٥٩/٥٧٥).

(٤) ((المستدرک)) (١/٣٢٢/٢٤٥)، تنبيه: هذا الحديث سقط من طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبد القادر!!، وقد استدركته من طبعة دار المنهاج القويم.

(٥) ((مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)) (٦/٣٨٢) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في عقوب الوالدين.

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي وَجْهِهِ الْخِلَافِ الْحَاصِلِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْهُ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ؛ وَذَلِكَ لِلْقَرَأَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ: ١- أَنَّ رَاوِيَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ: أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ الْقُرَشِيِّ أَتَقَنُ وَأَحْفَظُ مِمَّنْ رَوَى الْوَجْهَ الْآخَرَ (١).

٢- قَدْ تَابَعَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَنْهُ، وَإِسْمَاعِيلُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ (٢)، فَأَقْلُ أَحْوَالِهِ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ (٣)، وَلَا أَدَلَّ مِنْ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ صَنِيعُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ رَوَاهُ مَرَّةً بِدُونِ الزِّيَادَةِ عَلَى الصَّوَابِ، وَمَرَّةً بِالزِّيَادَةِ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ شَيْبَةَ ضَعِيفٌ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "...ذَاكَرَ أَبَا زُرْعَةَ بِأَحَادِيثٍ غَرَائِبَ" (٤)، وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: "لَيْسَ بِالْمُتَيْنِ عِنْدَهُمْ" (٥)، وَضَعَّفَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ (٦)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ (٧): "صَدُوقٌ يُخْطِئُ"، وَبِهَذَا يُعْلَمُ رُجْحَانُ رِوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ.

٣- تَرْجِيحُ أَيْمَةِ التَّقْدِيرِ لَهُ، قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ: "وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَمِيلٌ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ عُمَرَ" (٨).

٤- وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا أَنَّ جَمْعًا مِنَ الْحُقَاطِ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، كَمَا تَقَدَّمَ (يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَعَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ) وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ (عُمَرَ).

(١) ((تهذيب التهذيب)) (٢٠٤/١)، ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٧).

(٢) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣٩٦/١).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٧)، وخلص الحافظ في مقدمة ((الفتح)) (٣٩١/١) إلى أنه لا يجتج بشيء من حديثه غير ما أخرجه الإمام البخاري في ((الصحيح)) من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به.

(٤) ((الجرح والتعديل)) (٢٥٩/٥).

(٥) ((الأسماء والكنى)) (٣٨٥/١).

(٦) ((ميزان الاعتدال)) (٥٠٩/٢).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٨٧).

(٨) ((المستدرک)) (١٤٤/١).

وَحَدِيثُ الْبَابِ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيَرْتَقِي بِالْمُتَابَعَةِ، وَالشَّوَاهِدُ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لغيره،
ففي إسناده عبدُ الله بنُ يسار الأعرَج، مولى ابنِ عمر، مجهولُ الحال، لم يوثقه إلا ابنُ حبان^(١).

وذكره البخاري^(٢)، وابنُ أبي حاتم^(٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابنُ القطان الفاسي: "لَا نَعْرِفُ حَالَهُ"^(٤)، وقال ابنُ حجر: "مقبولٌ"^(٥).

والحديثُ صحَّحه الحاكم^(٦) ووافقه الذهبي^(٧)، والألباني^(٨)، وزاد الألباني: "حسنٌ".

والصوابُ على ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ؛ لِحَالَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ
إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لغيره.

وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ الْمُنْذِرِيُّ^(٩).

وقال الهيثمي: رجاله ثقات^(١٠). هَكَذَا قَالَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، مَجْهُولُ
الْحَالِ، وَالْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ عِنْدَهُ تَسَاهُلٌ فِي إِطْلَاقِ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ، وَقَدْ سَبَقَ نَحْوُ هَذَا^(١١).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ: أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ إِلَّا عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١٢)، وَبَنَحُوهُ

(١) ((الثقات)) (٢٣/٧).

(٢) ((التاريخ الكبير)) (٢٩٩/٦).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٢٠٢/٥).

(٤) ((بيان الوهم والإيهام)) (٦٢٤/٤).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٧٢).

(٦) ((المستدرک)) (١٤٤/١).

(٧) ((التلخيص)) ضمن ((المستدرک)) (١٤٤/١).

(٨) ((صحيح الترغيب والترهيب)) (٤٧٢/٢).

(٩) ((الترغيب والترهيب)) (٣٢٧/٣).

(١٠) انظر: ((مجمع الزوائد)) (١٤٨/٨).

(١١) انظر: (ص ١٧٣).

(١٢) ((المسند)) (٢٧٠/١٢).

قال الطبراني^(١)، وابن القطان الفاسي^(٢).

كذا قالوا (رحمهم الله)، وقد تقدّم أنّه رواه أيضاً عن عبد الله بن يسار، سليمان بن بلال.

وأعلّ الحديث بعبد الله بن يسار: ابن القطان الفاسي^(٣)، والمناوي^(٤).

وقد توبع عبد الله بن يسار عليه، وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد^(٥) من طريق الوليد بن كثير، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع، عن حذّته، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: « ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة: مذمّن الحمر، والعاق، والدّيوث: الذي يُقرّ في أهله الحبث ». »

إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره بالمتابعة، فيه شيخ قطن بن وهب، أجهل، ولا تُعرف حاله، وبقيّة رجاله ثقات.

قال الهيثمي: " فيه راوٍ لم يُسم، وبقيّة رجاله ثقات " ^(٦).

وتابعه أيضاً محمد بن عمرو فرواه من طريقه محمد بن بلال التمار واختلف عنه على وجهين:

فأمّا الوجه الأول: فأخرجه البرّار^(٧)، عن الحسن بن يحيى الأزري^(٨).

وأخرجه ابن عدي^(٩) واللفظ له، من طريق عثمان بن طلوت الجحدري.

(١) ((المعجم الأوسط)) (٥١/٣).

(٢) ((بيان الوهم والإيهام)) (٦٢٤/٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ((فيض القدير)) (٣٣١/٣).

(٥) ((المسند)) (٥٣٧٢/٢٧٢/٩).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (٣٢٧/٤).

(٧) ((المسند)) (٦٠٥٠/٢٦٩/١٢).

(٨) بفتح الهمزة، وضم الراء، وكسر الزاي. ((الإكمال)) (١٥٠/١).

(٩) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٠٤/٧)، وجاء في المطبوع منه " عثمان بن بلال " وهو تحريف، وتصويب من كتب

التراجم.

كِلاَهُمَا: (الحسنُ بنُ يحيى، وعثمانُ بنُ طَاقُوت) عن محمدِ بنِ بلالِ التَّمَّارِ، عن عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، عن محمدِ بنِ عَمْرٍو بنِ عَلْقَمَةَ، عن سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) عن رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَالْمُدْمِنُ الْخَمْرَ، وَالْمَنَانُ عَطَاءَهُ. وَثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ، وَالذُّيُوثُ، وَالْمُرْجَلَةُ ».

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ أَبُو حَامِدٍ الْحَضْرَمِيُّ^(١)، عن محمدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، عن محمدِ بنِ بلالِ التَّمَّارِ، عن هَمَّامِ بنِ يَحْيَى الْعَوْذِيِّ، عن محمدِ بنِ عَمْرٍو، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: الْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَالْمُدْمِنُ الْخَمْرَ، وَالْمُتَرْجِلَةُ ».

وَالْحَدِيثُ مِنْ كِلَا الْوَجْهَيْنِ ضَعِيفٌ، اضْطَرَبَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ التَّمَّارُ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ.

ومحمدُ بنُ بِلَالٍ هَذَا وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٢).

وقال الْعُقَيْلِيُّ: "كَثِيرُ الْوَهْمِ"^(٣).

وقال ابنُ عَدِي بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْ مَنَاقِبِهِ: "ومحمدُ بنُ بِلَالٍ هَذَا لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَهُوَ يُعْرِبُ عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، لَهُ عَنْ غَيْرِ عِمْرَانَ أَحَادِيثَ غَرَائِبَ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ بِالْكَثِيرِ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ"^(٤).

وقَالَ الذَّهَبِيُّ^(٥) وَابْنُ حَجَرٍ^(٦): "صَدُوقٌ" وَزَادَ الذَّهَبِيُّ: "غَلِطَ فِي حَدِيثٍ كَمَا يَغْلِطُ النَّاسُ"،

(١) كما في ((المنتقى من الفوائد الحسان في الحديث)) (ص ٦٦).

(٢) ((الثقات)) (٦٠/٩).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٣٠٨/٥).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٠٦/٧).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (٦٨/٤).

(٦) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٠٦).

وَرَادَ ابْنُ حَجَرٍ: "يُغَرِّبُ".

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ سَيِّئُ الْحَفِظِ، حَيْثُ إِنَّهُ رَوَى أَحَادِيثَ قَلِيلَةً، وَمَعَ هَذَا يَهُمُّ كَثِيرًا، فَمَثَلُهُ لَا يُشْكُ فِي ضَعْفِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ: "غَلِطَ فِي حَدِيثٍ..."، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ غَلِطَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ، حَيْثُ ذَكَرَ لَهُ ابْنُ عَدِي عِدَّةَ أَحَادِيثٍ مِنْ مَنَاقِبِهِ، وَمِنْ ضَمْنِهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

وَهُنَا أَمْرٌ مُشْكِلٌ وَهُوَ قَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ بِلَالٍ (١): "وَسَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِي أَحَادِيثَ حَسَنَةً".

وَجْهُ الْإشْكَالِ أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ عَدِي قَدْ قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ ((الكامل في الضعفاء)) (٢) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ هَذَا كُلَّ مَنْ ذَكَرَ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّعْفِ: "وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مَا رَوَاهُ مَا يُضَعِّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يُلْحَقُ بِرَوَايَتِهِ".

فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ عَدِي هَذَا، وَبَيْنَ قَوْلِ الذَّهَبِيِّ فِي مُحَمَّدِ بْنِ بِلَالٍ أَنَّ ابْنَ عَدِي سَاقَ لَهُ أَحَادِيثَ حَسَنَةً؟

فَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ مُرَادَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ مِنْ قَوْلِهِ: "وَسَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِي أَحَادِيثَ حَسَنَةً" أَيْ: حَسَنَةً فِي مَعَانِيهَا وَأَلْفَافِهَا، أَوْ لِعَرَابَتِهَا، وَلَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ الْحَسَنَ الْإِصْطِلَاحِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُعْلَمُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ (الْحَسَنِ) عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الْحَسَنِ الْإِصْطِلَاحِيِّ فَحَسَبَ، بَلْ يُطْلَقُونَ الْحَسَنَ وَيَعْنُونَ بِهِ الْغَرِيبَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أُمِيَّةَ بْنِ خَالِدٍ لَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: لَمَّا لَا تَحْدُثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ؟

فَقَالَ: تَرَكْتُهُ، فَقَالَ لَهُ أُمِيَّةُ: إِنَّهُ كَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: مِنْ حُسْنِهَا فَارَرْتُ (٣).

(١) ((ميزان الاعتدال)) (٤/٦٨).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (١/٧٩).

(٣) انظر: ((الضعفاء الكبير)) (٤/٢٧).

وَيُطْلَقُونَ الْحَسَنَ أَيْضاً وَيَعْنُونَ بِهِ حَسَنَ اللَّفْظِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ: " قَدْ أَطْلَقُوا عَلَى الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ، وَأَرَادُوا حُسْنَ اللَّفْظِ لَا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةَ " (١) ثُمَّ مَثَّلَ لِهَذَا بِصَنِيعِ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَلِهَذَا نَظَائِرٌ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ، لَا يَتَسَعُّ الْمَقَامُ لِذِكْرِهَا، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْإِشَارَةَ فَحَسَبَ (٢).

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَخْرَجَهُ قَاسِمٌ بْنُ ثَابِتٍ السَّرَفُوسِيُّ (٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ (٤) مُقْتَصِرًا عَلَى أَوَّلِهِ، وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ (٥)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ (٦) قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي: مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ هِنْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ عُروَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ أَبَدًا: الدِّيُوثُ مِنَ الرِّجَالِ، وَالرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَمُدْمُنُ الْخَمْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا مُدْمِنُ الْخَمْرِ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَمَا الدِّيُوثُ مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يُبَالِي مَنْ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ، قُلْنَا: وَمَا الرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: الَّتِي تَشَبَّهُ بِالرِّجَالِ ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، مُسَلَّسٌ بِالْمَجَاهِيلِ، وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ، فِي إِسْنَادِهِ أُمَيَّةُ بْنُ هِنْدٍ الْمُرِّيُّ، مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثِّقْهُ إِلَّا ابْنُ حَبَّانَ (٧)، وَسُئِلَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: " لَا أَعْرِفُهُ " (٨).

(١) ((التقييد والإيضاح)) (ص ٦٠).

(٢) وللتوسع والفائدة ينظر: كتاب ((تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين)) للشيخ ربيع بن هادي المدخلي (ص ٤).

(٣) ((الدلائل في غريب الحديث)) (١/٢٣٨/١٢٣).

(٤) ((معرفة الصحابة)) (٤/٢٠٧٢/٥٢٠٩).

(٥) ((شعب الإيمان)) باب في الغيرة والمذاء (١٣/٢٦١/١٠٣١٠).

(٦) بفتح الألف، فمهملة، ثم ياء مفتوحة. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٤٨).

(٧) ((الثقات)) (٤/٤١).

(٨) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ٧٠).

وَدَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ"^(٣).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً عَمْرُو بْنُ جَارِيَةَ اللَّخْمِي، مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْهُ إِلَّا ابْنُ حِبَّانٍ^(٤).

وَدَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ"^(٧).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً عُرْوَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^(٨)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٩)، وَلَمْ يَذْكُرَا

فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْحَالِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْهُ إِلَّا ابْنُ حِبَّانٍ^(١٠).

وَدَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ^(١١)، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١٢)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ"^(١٣).

(١) ((التاريخ الكبير)) (٢/٢٩٥).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٢/٣٠١).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٥٤).

(٤) ((الثقات)) (٧/٢١٨).

(٥) ((التاريخ الكبير)) (٦/٣١٩).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٦/٢٢٤).

(٧) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٥٦).

(٨) ((التاريخ الكبير)) (٨/٦٥).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٦/٣٩٧).

(١٠) ((الثقات)) (٥/٣٥٧).

(١١) ((الطبقات الكبرى)) (٧/٢٤١).

(١٢) ((التاريخ الكبير)) (١/٥١٤).

(١٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٣٢).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ثِقَّةٌ، تُكَلِّمُ فِيهِ بِدُونِ حُجَّةٍ، فَوَثَّقَهُ: ابْنُ سَعْدٍ (١)،
وَالْعَجَلِيُّ (٢)، وَابْنُ حَبَّانٍ (٣)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٤)، وَالبَيْهَقِيُّ (٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٦)، وَالْخَطِيبُ (٧)،
وَابْنُ حُلْفُونٍ (٨) وَالدَّهْلِيُّ (٩).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (١٠)، وَأَبُو يَحْيَى السَّاجِيُّ (١١) وَابْنُ حَجَرٍ (١٢): "صَدُوقٌ".

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ" (١٣).

وَأَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ (١٤) فِي ((صَحِيحَيْهِمَا)).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "مَا أَذْرِي أَيُّ شَيْءٍ حَدِيثُهُ؟ يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ" (١٥).

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ" (١٦).

(١) ((الطبقات الكبرى)) (٥٢١/٩).

(٢) ((الثقات)) (٤٠٦/١).

(٣) ((الثقات)) (٣٧٤/٦).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٤٨/٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ((الثقات)) كما في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣٥٧/٣).

(٩) ((ميزان الاعتدال)) (١٥٣/٢).

(١٠) ((سؤالات البرذعي)) (٣٦١/٢).

(١١) ((تهذيب التهذيب)) (٤٨/٢).

(١٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٨٢).

(١٣) ((الجرح والتعديل)) (٧١/٤).

(١٤) ((تهذيب الكمال)) (٩٤/١١).

(١٥) ((سؤالات الأثرم)) (ص ٤٥).

(١٦) ((المحلى بالآثار)) (٣٥/٢).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَلَمْ أَرْ أَحَدًا غَيْرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَمَاهُ بِالِاخْتِلَاطِ^(١)، وَلَعَلَّ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ حَصَلَ لَهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، بَحِثُ لَمْ يَقْدَحْ فِي حَدِيثِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَزْمٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"، فَقَدْ رَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَقَالَ: "صَدُوقٌ، لَمْ أَرْ لَابْنَ حَزْمٍ فِي تَضْعِيفِهِ سَلَفًا"^(٢)، وَذَكَرَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ وَحْدَهُ ضَعَّفَهُ^(٣).

تَنْبِيْهُ: قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حَمَّادُ الْأَنْصَارِيِّ، بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ السَّاجِيِّ وَابْنَ حَزْمٍ: "وَقَدْ تَبَعَ ابْنَ حَزْمٍ فِي تَضْعِيفِهِ الْأَلْبَانِيُّ وَلَمْ يُصَبِّ فِي ذَلِكَ"^(٤).

هَكَذَا قَالَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) وَالَّذِي فِي ((السِّلْسِلَةِ الضَّعِيفَةِ))^(٥) لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ قَوْلُهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هَذَا: "إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ثِقَّةٌ؛ لَكِنْ كَانَ اخْتَلَطَ".

وَالَّذِي ظَهَرَ لِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ لَمْ يُضَعِفْ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِلَالٍ تَبَعًا لِابْنِ حَزْمٍ، بَلْ كَانَ يُعِلُّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ كَمَا هُنَا، وَفِي كُتُبِهِ الْأُخْرَى^(٦) بِاخْتِلَاطِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، تَبَعًا فِي ذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، لَكِنَّ النَّازِرَ فِي تَرْجَمَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ لَنْ يَقِفَ عَلَى قَوْلٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ رَمَى سَعِيدًا بِالِاخْتِلَاطِ غَيْرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مَعَ أَنَّ عِبَارَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الَّتِي فَهَمَ مِنْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ رَمَاهُ بِالِاخْتِلَاطِ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، بَلْ ظَاهِرُهَا التَّضْعِيفُ الْمُطْلَقُ^(٧).

(١) حيث لم يذكره ضمن المختلطين السبط ابن العجمي في كتابه ((الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط))، ولا ابن الكيال في ((الكواكب النيرات)).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٨٢).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (١٥٤/٢).

(٤) نقله عنه محقق كتاب ((الكواكب النيرات)) (ص ٤٦٨).

(٥) (١٣٥/١٣).

(٦) انظر مثلاً: ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (٤٥٩/١)، ((السلسلة الصحيحة)) (٧١/٥)، ((السلسلة الضعيفة)) (١٨٩/١).

(٧) انظر: ((تحرير تقريب التهذيب)) (٤٥/٢).

وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحارث الأنصاري ثقة حافظ متقن، لم يتكلم فيه إلا الإمام أحمد^(١)، وجمهور أئمة الجرح والتعديل على توثيقه، فوثقه: ابن معين^(٢)، وأبو زرعة الرازي^(٣)، والنسائي^(٤) وغيرهم^(٥).

وقال أبو حاتم الرازي: "كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه"^(٦). وفي إسناده أيضاً محمد بن موسى بن أعين وثقه: أبو حاتم ابن حبان^(٧)، والدارقطني^(٨)، والذهبي مرة^(٩).

وقال الذهبي مرة^(١٠)، وابن حجر: "صدوق"^(١١)، وأخرج له البخاري، والنسائي^(١٢). والراجح أنه ثقة، ولم أقف على من غمره، والله أعلم.

قال المنذري: "رواه الطبراني^(١٣)، ورواه لا أعلم فيهم مجروحاً، وشواهده كثيرة"^(١٤).

(١) ((ميزان الاعتدال)) (٦٢٠/٣) حيث جاء فيه أن الأثر سمع الإمام أحمد يقول: "ما في المصريين أثبت من الليث، وقد كان عمرو بن الحارث عندي، ثم رأيت له مناكير".

وقال الأثرم عن الإمام أحمد أيضاً: "أنه حمل على عمرو بن الحارث حملاً شديداً، وقال: يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ".

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٢٢٥/٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٢٦١/٣).

(٥) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (٢٦٠/٣)، ((تهذيب التهذيب)) (٢٦١/٣).

(٦) ((الجرح والتعديل)) (٢٢٥/٦).

(٧) ((الثقات)) (٦٤/٩).

(٨) ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٧١).

(٩) ((الكاشف)) (٢٣٦/٤).

(١٠) ((تاريخ الإسلام)) (٣٨٩/١٦).

(١١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٤٣).

(١٢) ((تهذيب الكمال)) (٥٢٢/٢٦).

(١٣) لم أهتم إليه في كتب الطبراني: المعاجم وغيرها.

(١٤) ((الترغيب والترهيب)) (٢٥٧/٣).

وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ، وَتَعَقَّبَ الْمُنْذِرِيُّ قَائِلًا: " لَمْ يَكُنْ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ دَقِيقًا...وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّوَاهِدَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَفْظَةٌ: « أَبَدًا » فَهِيَ مُنْكَرَةٌ فَتَنَبَّهَ!"(١).

وقال الهيثمي: " رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ مَسَاتِيرٌ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ قِيلَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ "(٢).

وقد تُوبِعَ عَرُوءُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فِي بَعْضِ أَلْفَافِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ (٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ أَبِيهِ عَمَّارٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ دَيْوُثٌ ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ، يَشْهَدُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ.

فِيهِ جَهَالَةٌ شَيْخِ شُعْبَةَ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، مَجْهُولُ الْحَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

قال البوصيري: " هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لَجَهَالَةِ بَعْضِ رُؤَاتِهِ "(٤).

(١) ((السلسلة الضعيفة)) (١٣/١٣٥).

(٢) ((مجمع الزوائد)) (٤/٣٢٧).

(٣) ((معرفة الصحابة)) (٤/٢٠٧٢).

(٤) ((إتحاف الخيرة المهرة)) (٤/٧١).

[٥٠] عن وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: « إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يُنْكِرُ عَمَلَ الشُّوءِ عَلَى أَهْلِهِ جَاءَ طَائِرٌ يُقَالُ لَهُ الْقَرْقَفَنَةُ، فَيَقْعُ عَلَى مِشْرِيقِ بَابِهِ، فَيَمْكُثُ هُنَاكَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ فَإِنْ أَنْكَرَ طَارَ وَذَهَبَ، وَإِنْ لَمْ يُنْكِرْ مَسَحَ بِجَنَاحَيْهِ عَلَى عَيْنَيْهِ، فَلَوْ رَأَى الرَّجَالُ مَعَ امْرَأَتِهِ تُنْكَحُ لَمْ يَرِ ذَلِكَ قَبِيحًا؛ فَذَلِكَ الْقُنْدُغُ^(١) الدِّيُوثُ^(٢) الَّذِي لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ.

مِشْرِيقُ بَابِهِ: مَدْخَلُ الشَّمْسِ.

وَالْقُنْدُغُ: فَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَغَارُ؛ فَقَدْ جُمِعَ إِلَى الْقُبْحِ وَالذِّلَّةِ «.

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ: أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ الدِّينَوْرِيُّ^(٣)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ وَالتَّضَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُلَوَانِي، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ قُرْطُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

فيه أبو بكر أحمد بن مروان الدِّينَوْرِيُّ، رَمَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِالْوَضْعِ^(٤).

وَفِي الْمُقَابِلِ: وَثَّقَهُ مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ^(٥)، وَمَسْلَمَةُ هَذَا ضَعِيفٌ^(٦) وَلَيْسَ مِثْلُهُ يُعَارِضُ بِقَوْلِهِ قَوْلَ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "أَتَمَّهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَمَشَّاهُ غَيْرُهُ"^(٧)، وَلَعَلَّ الذَّهَبِيَّ يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: "وَمَشَّاهُ غَيْرُهُ" مَسْلَمَةَ بْنَ الْقَاسِمِ^(٨)، حَيْثُ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَثَّقَهُ سِوَاهُ.

(١) قال الخليل بن أحمد في ((العين)) (٢/٢٩٦): "وأظنها بالسريانية".

(٢) قد تقدم بيان المعنى ص ٢٥٤.

(٣) ((المجالسة وجواهر العلم)) (٦/٢٤٥)، (٧/١٢٧)، وما جاء في آخره من بيان الغريب فلعله من أحد الرواة.

(٤) ((لسان الميزان)) (١/٦٧٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) قال الذهبي: "لم يكن بثقة". ((السير)) (١٦/١١٠).

(٧) ((ميزان الاعتدال)) (١/١٧٠).

(٨) وقد حاول محقق كتاب ((المجالسة وجواهر العلم)) للدِّينَوْرِيِّ جاهداً تقوية حاله، ورد كلام الإمام الدَّارِقُطْنِيِّ بأمور لا تسلم من المناقشة والنقد.

وفي إسناده أيضاً النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُلَوَانِي، مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوثَّقْهُ إِلَّا ابْنُ حَبَّانٍ (١).

وقال ابن حجر: "مَقْبُولٌ" (٢).

وَفِيهِ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ.

وَفِيهِ أَيْضاً أَبُو النَّضْرِ، وَأَبُو سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ لَمْ أَقِفْ لَهُمَا عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُمَا فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

(١) ((الثقات)) (٢١٤/٩).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٣).

وإنه مما يحسن التنبيه عليه في ختام هذا الباب أهمية وضروية عناية الرجل المسلم بأهل بيته، فهم رعية استرعاه الله-عز وجل-إياهم، كما في الحديث، ومن صور هذه العناية حثهم على الستر والحياء والعفاف، وصيانتهم عن مخالطة الرجال الأجانب، وإبعادهم عن مواطن الشر والفساد، وإنه مما يلاحظ اليوم في بعض المجتمعات تساهل بعض الرجال مع محارمه فتخرج زوجته أو غيرها أمامه متبرجة متعطرة فلا ينكر عليها ولا يحرك ساكناً، بل يسمح لها بالسفر لوحدها، والعمل مع الرجال الأجانب في الأماكن المختلطة، وهذا كله من صور الديانة المذمومة التي تنافي الغيرة المحمودة التي يجب أن يتصف بها المسلم، قال ابن القيم (رحمه الله) في ((الداء والدواء)) (ص ١٦٩): "أصل الدين الغيرة، ومن لا غيرة له لا دين له. فالغيرة تحمي القلب، فتحمي له الجوارح، فتدفع السوء والفواحش، وعدم الغيرة يميم القلب، فتموت الجوارح، فلا يبقى عندها دفع البتة". ومن عجب ما يحكى في الغيرة وشدة الحرص على امتناع الرجل رؤية زوجته ولو في الشهادة ما أسنده الحافظ البيهقي في ((شعب الإيمان)) (٢٦٥/١٣) من طريق محمد بن أحمد الرازي أنه قال: " حضرت مجلس موسى بن إسحاق القاضي، وقدمت امرأة زوجها إليه، فادعت عليه مهرها خمسمائة دينار فأنكر، فقال وكيل المرأة: قد أحضرت شهودي، فقال واحد من الشهود: أنظر إلى المرأة، فقام وقامت، فقال الزوج: تفعل ماذا؟ تنظر إلى امرأتي قالوا: نعم، قال: فلإني أشهد القاضي أن لها علي مهرها خمسمائة دينار كلها ذهباً عيناً مثاقيل، ولا تسفر عن وجهها، قالت المرأة: فلإني أشهد القاضي أنني قد وهبتها له، قال القاضي: يكتب هذا في مكارم الأخلاق".

الْمُبَحَثُ الرَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي السَّاحِرَةِ، وَالنَّائِحَةِ، وَالْمُغْنِيَةِ، وَالْمَرْأَةِ مَعَ الْمَرْأَةِ:

[٥١] عن رَافِعِ بْنِ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ قَالَ: « أَرْبَعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: السَّاحِرَةُ، وَالنَّائِحَةُ^(١)، وَالْمُغْنِيَةُ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ الْمَرْأَةِ^(٢). وَقَالَ: مَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَأُولَى بِهِ طُولُ الْحُزْنِ ». »

تَخْرِيجُ الْأَثَرِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٣)، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ يَزِيدَ مَرْذُوقِيهِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ قَالَ، فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ إِلَى رَافِعِ بْنِ حَفْصِ صَحِيحٌ.

وَرَافِعُ بْنُ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْدُو مِنَ الطَّبَقَةِ الْوُسْطَى مِنْ تَابِعِ الْأَتْبَاعِ، حَيْثُ إِنَّ الرَّاوِي عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، مِثْلَ: ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَالْفُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ طَبَقَةَ تَابِعِ التَّابِعِينَ كَانَ الْخَيْرُ فِيهِمْ كَثِيرٌ، وَالصَّلَاحُ فِيهِمْ ظَاهِرٌ، وَقَرُنُ تَابِعِ الْأَتْبَاعِ مِنَ الْقُرُونِ الْمَشْهُودِ لَهَا بِالْخَيْرِ، كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ^(٤).

وَقَدْ رَوَى عَنْ رَافِعٍ، عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ مَوْصُوفٌ بِالْوَرَعِ وَالصَّلَاحِ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٥).

(١) هي المرأة التي تَعُدُّ خصال الميت؛ لتوقع أقرباء الميت وغيرهم في البكاء، وما يصحب ذلك من شق الجيوب، ولطم الخدود، ونحو ذلك من أفعال الجاهلية. انظر: ((شرح صحيح البخاري)) (٢٩/٥)، ((التمهيد)) (١١٦/١١)، ((المفاتيح شرح المصابيح)) (٤٥٩/٢).

(٢) بفعل السِّخَاقِ، وهو مباشرة فرج امرأة فرج امرأة أخرى بقصد التلذذ. انظر: ((الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد)) (٧٩/١٦)، قال المناوي: وهو مثل الزنا في حقوق مطلق الإثم وإن تفاوت المقدار في الأغلبية، ولا حد فيه عند الجمهور، بل التعزير فقط لعدم الإيلاج. انظر ((فيض القدير)) (١٣٧/٤).

(٣) ((ذم الملاهي)) (ص ٥٩/٥٥).

(٤) وذلك فيما أخرجه البخاري في ((الصحيح)) (١٧١/١) واللفظ له، ومسلم في ((الصحيح)) (١٨٤/٧)، كلاهما من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوكُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوكُهُمْ...)).

(٥) انظر: ((الطبقات الكبرى)) (٣٦٧/٩).

وَلَعَلَّهُ يُسْتَخْلَصُ مِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الْأُمُورِ أَنَّ الرَّجُلَ دَاخِلٌ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ، وَالصَّلَاحِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي قَاطِعِ الرَّحِمِ، وَجَارِ السُّوءِ:

[٥٢] عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
: « اِثْنَانِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: قَاطِعُ الرَّحِمِ، وَجَارُ السُّوءِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ^(١)، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ^(٢) بُنَجِيرٍ^(٣) بْنِ مَنْصُورِ الصُّوفِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْأُبْهَرِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْدِي الْأَهْوَازِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
بُكَيْرِ التُّسْتَرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْدِي الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي
عِيَّاشٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) مَرْفُوعاً.

مَوْضُوعٌ.

فِي إِسْنَادِهِ مَهْدِي بْنُ هَلَالِ الْبَصْرِيِّ، كَذَّبَهُ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ^(٤)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٥)، وَأَبُو
دَاوُدَ^(٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(٧)، وَالتَّنَائِي^(٨): " مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ ".

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " مَثْرُوكٌ " ^(٩).

(١) ((المسند)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (٤٩٥/١).

(٢) في المطبوع ((ثابت بن بُنَجِير))، والصواب: أَبُو ثَابِتِ بْنِجِيرٍ، هَكَذَا جَاءَ عِنْدَ أَبِي طَاهِرِ السِّلْفِيِّ فِي ((الْوَجِيزِ فِي
ذِكْرِ الْمَجَازِ وَالْمَجِيزِ)) (ص ١٠٦)، وَعِنْدَ الذَّهَبِيِّ فِي ((تَارِيخِ الْإِسْلَامِ)) (١٠٨/٦٤)، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الصَّوَابِ فِي ((مَسْنَدِ
الْفَرْدُوسِ)) نَفْسَهُ كَمَا فِي ((الْغَرَائِبِ الْمَلْتَقَطَةِ)) فِي عِدَّةِ مَوَاطِنَ، انْظُرْ مِثْلًا: (٥٥٩/٧).

(٣) جَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِنَجِيرٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِجِيرٍ، وَكُلُّ هَذَا تَصْحِيفٌ، فَلْيَنْتَبِهْ.

(٤) ((الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ)) (٣٣٧/٨).

(٥) ((تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ)) بِرَوَايَةِ الدَّوْرِيِّ (١٢٤/٤).

(٦) ((سَوَالِاتُ الْآجَرِيِّ)) (٣٩١/١).

(٧) ((الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ)) (٤٩١/١).

(٨) ((الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ)) (ص ٩٧).

(٩) ((تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ)) (ص ٢٧).

وفي إِسْنَادِهِ أَيضاً أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْدِي الْأَهْوَازِيِّ، مَجْهُولُ الْحَالِ، ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيضاً مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بُكَيْرٍ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيضاً أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ^(٢): "وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ إِنْ كَانَ ابْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ الْحَرَّانِيِّ الْمِصْرِيِّ، أَوْ ابْنُ أُخْتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَكِلَاهُمَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ.

فَالْأَوَّلُ كَذَبُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣)، وَغَيْرُهُ^(٤)، وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ مِنْ أَكَاذِبِهِ أَحَادِيثَ^(٥).

وَالْآخِرُ قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ^(٦)".

وَلَكِنْ لَيْسَ فِي تَرْجَمَتِهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ دَاوُدَ الَّذِي فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ أَحَدُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيضاً مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِي الْبَصْرِيِّ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيضاً أَبُو ثَابِتٍ بُنْجِيرٍ بْنُ مَنْصُورِ الْهَمْدَانِيِّ الصُّوفِيِّ، قَالَ شَيْرَوِيهِ بْنُ شَهْرٍ دَارٍ^(٧): "كَانَ صَدُوقاً"^(٨).

(١) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٣٤٨/٢).

(٢) ((السلسلة الضعيفة)) (٤٦١/٤).

(٣) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١١٩).

(٤) انظر: ((المجروحين)) (١٦٠/١).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (١٢٥/١).

(٦) انظر: ((الضعفاء الكبير)) (٤٧٧/١).

(٧) أبو منصور ابن الحافظ المؤرخ أبي شجاع الدَّيْلَمِيُّ، الإمام المحدث المفيد، كان حافظاً عارفاً بالحديث، تـ (٥٥٨ هـ).

انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٣٧٥/٢٠)، ولعله هو الذي ذكره الذهبي ضمن الطبقة الخامسة عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ٢٠١).

(٨) ((تاريخ الإسلام)) (٦٤٨/١٠).

والحديثُ أَعْلَهُ المُنَاوِي بِمَهْدِي بْنِ هِلَالٍ البَصْرِيِّ^(١).

وَحَكَمَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ بِالْوَضْعِ^(٢).

(١) ((فيض القدير)) (١/١٤٩).

(٢) ((السلسلة الضعيفة)) (٤/٤٦٠).

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْعَاقِ، وَمُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْمَتَّانُ بِمَا أُعْطِيَ:

-عن عبدِ الله بنِ عُمرَ (رضي الله عنهما) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-:

« ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَاقٌ وَالِدَيْهِ، وَمُدْمِنُ خَمْرٍ، وَمَتَّانٌ بِمَا أُعْطِيَ ».

تخريج الحديث (١).

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٥٥).

الْمُبَحِّثُ السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَبَرِّئِ مِنَ وَالِدَيْهِ، وَالْمُتَبَرِّئِ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٍ
أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ:

[٥٣] عن مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ (رضي الله عنه)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
قَالَ: « مِنْ الْعِبَادِ عِبَادٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يُطَهِّرُهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ
إِلَيْهِمْ »، قَالُوا: مَنْ أَوْلَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « الْمُتَبَرِّئُ مِنْ وَالِدَيْهِ رَغْبَةً عَنْهُمَا، وَالْمُتَبَرِّئُ
مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ (١) و-اللفظُ لَهُ-، وَمِنْ طَرِيقِهِ: (ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٢) وَالْحَرَايِطِيُّ (٣))، وَالْإِمَامُ
أَحْمَدُ (٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ (٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٧)، كُلُّهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ زَبَّانَ (٨) بْنِ
فَائِدٍ (٩)، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -
صلى الله عليه وسلم- قَالَ، فَذَكَرَهُ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(١) ((الجامع)) باب النسب (ص ١٩/٥٣).

(٢) ((التفسير)) (٦٨٧/٢).

(٣) ((مساوئ الأخلاق)) باب فيمن تبرأ من أبيه، وولده (ص ٨٨/٥٣).

(٤) ((المسند)) (١٥٦٣٦/٣٩٧/٢٤).

(٥) ((فتوح مصر والمغرب)) (ص ٣٣٠).

(٦) ((المعجم الكبير)) (٤٣٧/١٩٥/٢٠).

(٧) ((شعب الإيمان)) باب بر الوالدين (٧٥٠٣/٢٨٧/١).

(٨) (بفتح أوله، وتشديد الموحدة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ١٥٣)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٧٦)،

وفي بعض المصادر كما في المطبوع من ((تفسير ابن أبي حاتم)) (٦٨٧/٢) (زيان)، بالياء وهو تصحيف.

(٩) وفي بعض المصادر ((فايد)) بالياء، والذي يبدو لي أنه تصحيف إذ أن جل المصادر على أنه ((ابن فائد))، أو
يكون على التسهيل، كما في بعض اللغات، والله أعلم.

في إِسْنَادِهِ زَبَّانُ بْنُ فَائِدٍ الْحَمْرَاوي الْمَصْرِيُّ، ضَعْفُهُ: ابْنُ مَعِين^(١)، والذهبي^(٢)، وابن حجر^(٣)، وَذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرُ"^(٥).

وَقَالَ السَّاجِيُّ: "عِنْدَهُ مَنَاقِيرُ"^(٦).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، يَنْفَرِدُ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بِنُسْخَةٍ كَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَلَا يُجْتَنَّبُ بِهِ"^(٧).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "صَالِحٌ"^(٨).

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا سَهْلُ بْنُ مُعَاذٍ الْجُهَنِيُّ، وَثَقَّهُ: الْعِجْلِيُّ^(٩)، وَابْنُ حِبَّانَ^(١٠) مَرَّةً، وَزَادَ: "... لَا يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ"، وَقَالَ مَرَّةً: "كَانَ ثَبْتًا، وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْمَنَاقِيرُ فِي أَحْبَارِهِ مِنْ جِهَةِ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ"^(١١).

وَقَالَ الْذَهَبِيُّ مَرَّةً: "صُوَيْلِحٌ"^(١٢).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٦١٦/٣).

(٢) ((الكاشف)) (٤٥٢/٢).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٥٣).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (٥٤٠/٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ((تهذيب التهذيب)) (٦٢٢/١).

(٧) ((المجروحين)) (٣٩٣/١).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٦١٦/٣)، وجاء في ((تهذيب التهذيب)) (٦٢٢/١): "شيخ صالح".

(٩) ((الثقات)) (٤٤٠/١).

(١٠) ((الثقات)) (٣٢١/٤).

(١١) ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص ١٩٥).

(١٢) ((ديوان الضعفاء)) (ص ١٧٩).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا فِي رِوَايَاتِ زَبَّانَ عَنْهُ " (١).

وَفِي الْمُقَابِلِ ضَعْفُهُ: ابْنُ مَعِين (٢)، والذهبي مرة (٣).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ مَرَّةً: " مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، فَلَسْتُ أَذْرِي أَوْقَعَ التَّخْلِيطُ فِي حَدِيثِهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَلَا خَبَارُ الَّتِي رَوَاهَا أَحَدُهُمَا سَاقِطَةٌ، وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ هَذَا لِأَنَّ رَاوِيَهَا عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ زَبَّانُ إِلَّا الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ " (٤).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ زَبَّانَ عَنْهُ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَعَارُضٌ بَيْنَ قَوْلِي ابْنِ حِبَّانٍ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ هَذَا الْآخِرَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّرَ عَنْهُ حَدِيثُهُ، فَلَمَّا تَحَرَّرَ عَنْهُ حَدِيثُهُ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ ثَبَتَ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَنَاقِيرَ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْهُ لَيْسَتْ هِيَ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّمَا مِنْ قَبْلِ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهُ: تَعَقَّبَ الْحَافِظُ عَلَاءُ الدِّينِ مُغَلِّطَايَ (٥) قَوْلَ الْحَافِظِ الْمِزِّيِّ فِي سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ الْجُهَنِيِّ: " ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي « الثَّقَاتِ » ". حَيْثُ ذَكَرَ مُغَلِّطَايَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِ نَظَرٌ، وَأَنَّ ابْنَ حِبَّانٍ لَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ، بَلْ أَتْبَعَهُ بِكَلَامٍ يُشْعِرُ بِضَعْفِهِ عِنْدَهُ، وَاعْتَدَرَ بِأَنَّ الْمِزِّيَّ لَمْ يَرِ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْأَصْلِ كَعَادَتِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ حِبَّانٍ " سَهْلُ بْنُ مُعَاذٍ... لَا يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ ".

وَالَّذِي يَدُّو لِي أَنَّ تَعَقَّبَ مُغَلِّطَايَ عَلَى الْمِزِّيِّ غَيْرَ مُتَّجِهٍ، وَذَلِكَ لَيْسَ فِي كَلَامِ ابْنِ حِبَّانٍ هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ عِنْدَهُ، حَيْثُ قِيدَ ضَعْفَ حَدِيثِهِ بِمَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ زَبَّانَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ زَبَّانَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، فَالضَّعْفُ مِنْهُ لَا مِنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، وَيُوضِّحُ هَذَا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حِبَّانٍ

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٩).

(٢) ((التاريخ الكبير)) المعروف بـ ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) (١/٥٤٢).

(٣) ((الكاشف)) (٢/٤٥٢).

(٤) ((المجروحين)) (١/٤٤١).

(٥) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/٥٣١).

الْمُتَقَدِّمِ: "كَانَ ثَبَتًا، وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْمَنَاقِبُ فِي أَحْبَارِهِ مِنْ جِهَةِ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ".

وَأَمَّا كَلَامُهُ فِي ((الْمَجْرُوحِينَ)) فَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَدِيثُ أَعْلَاهُ الْهَيْثُمِيُّ بِزَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ (١).

وَضَعَّفَهُ: ابْنُ مُفْلِحٍ (٢)، وَالْأَلْبَانِيُّ (٣).

وَلَقَوْلِهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "...الْمُتَبَرِّئُ مِنْ وَالِدَيْهِ رَغْبَةً عَنْهُمَا" شَوَاهِدٌ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٤)، وَمُسْلِمٌ (٥) وَالسَّيِّاقُ لَهُ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كِلَاهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: « مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ ».

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٦) وَمُسْلِمٌ (٧)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: « لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ ».

(١) ((مجمع الزوائد)) (١٦/٥).

(٢) ((الآداب الشرعية)) (٣٣٣/١).

(٣) ((السلسلة الضعيفة)) (٤١٤/٤).

(٤) ((الصحيح)) كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه (٦٧٦٦/١٥٦/٨).

(٥) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه (١١٥/٥٧/١).

(٦) ((الصحيح)) كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه (٦٧٦٨/١٥٦/٨).

(٧) ((الصحيح)) كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه (١١٣/٥٧/١).

الْمُبَحَثُ الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي ذِمِّ بَعْضِ الْقُصَّاصِ:

[٥٤] عن عليٍّ (رضي الله عنه) رَفَعَهُ: « يَكُونُ بَعْدِي قُصَّاصٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ^(١)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ نَعَارَةَ^(٢)، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مِثْلَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّخَّافِ، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ سَهْلٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَّخَانِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَنْتِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنه) بِهِ.

إِسْنَادُهُ تَالِفٌ^(٣).

أَفْتَتُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَرِ، كَذَّبَهُ: الشَّعْبِيُّ^(٤)، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ^(٥)، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّيِّي^(٦)، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ^(٧)، وَأَبُو حَيْثِمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ^(٨).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: " اَهُمْ " ^(٩).

(١) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب المتلقة)) (٣٤٣/٨).
(٢) وجاء في المطبوع من ((التخبير في المعجم الكبير)) (٤٨٧/١) (نعاذه)، وفي ((الباب في تهذيب الأنساب)) (٦/٢) (نضارة)، وفي ((الأنساب)) (٣٣/٦): (نغارة) كما هو مثبت في السند، وجاء فيه أيضا (نغارة)، و(تعاره) ونبه العلامة المعلمي في تحقيقه لكتاب ((الأنساب)) على هذا الخلاف في النسبة، ولم يجزم بشيء، فالله أعلم بالصواب.
(٣) وهذا الحديث وإن كان لا يصح، إلا أن هذا الباب أعني: القُصَّاص، قد دخلته آفات كثيرة، من الأكاذيب والأراجيف المزعومة، والخيالات الموهومة، افتعلها القُصَّاص استمالة لقلوب العامة، ليتحصلوا من وراء ذلك على بعض حطام هذه الدنيا الفاني، وباليات الأمر توقف ههنا، بل جرَّهم ذلك للكذب والافتيات على رسول الله- صلى الله عليه وسلم-؛ ولأجل هذا اشتد نكير السلف على هذا صنف من القُصَّاص، ويكفي في ردع هؤلاء قوله- صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) أخرجه البخاري (١٢٩١/٨٠/٢)، ومسلم (٣/٧/١)، وللحافظ جلال الدين السيوطي رسالة نافعة في هذا الباب باسم ((تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص)) فلتراجع.

(٤) ((التاريخ الكبير)) (١٢١/٣).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٥٤/٢).

(٦) المصدر السابق (٥٥/٢).

(٧) المصدر السابق (٥٧/٢).

(٨) ((الكمال في أسماء الرجال)) (٧٠/٤).

(٩) ((الضعفاء الكبير)) (٥٤/٢).

وَتَرَكَ حَدِيثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (١).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ (٢)، وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ".

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "كَانَ غَالِيًا فِي التَّشْيِيعِ، وَاهِيًا فِي الْحَدِيثِ" (٣).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غَيْرُ مُحْفُوظٍ (٤).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "رُمِيَ بِالرَّفْضِ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ" (٥).

وَضَعَّفَهُ: ابْنُ سَعْدٍ (٦)، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٧)، وَالتَّنَائِي مَرَّةً (٨)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٩)، وَالدَّهَبِيُّ (١٠).

وَوَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (١١)، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ (١٢)، وَابْنُ شَاهِينَ (١٣).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (١٤)، وَالتَّنَائِي مَرَّةً (١٥): "لَا بِأَسَ بِهِ".

(١) ((الجرح والتعديل)) (٧٩/٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ((المجروحين)) (٢٢٤/١).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٥١/٢).

(٥) ((تقريب التهذيب)) (ص ٨٦).

(٦) ((الطبقات الكبرى)) (٢٨٨/٨).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٧٩/٣).

(٨) ((الكامل في الضعفاء)) (٤٥١/٢).

(٩) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٧٥).

(١٠) ((الكاشف)) (٢٤٧/٢).

(١١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ٩٠).

(١٢) ((ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه)) (ص ٥٥).

(١٣) المصدر السابق (ص ٥٤).

(١٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣٦٠/٣).

(١٥) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٣٣٢/١).

وَالرَّاجِعُ فِي حَالِهِ أَنَّهُ مُتَّهَمٌ، سَاقِطُ الْحَدِيثِ، لَا يَحِلُّ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ.

تَنْبِيْهَانِ:

التَّنْبِيْهُ الْأَوَّلُ: نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ شَاهِينَ تَكْذِيبَ الْإِمَامِ الشَّعْبِيِّ لِلْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، وَتَعَقُّبَهُ بِقَوْلِهِ: " وَفِي هَذَا الْكَلَامِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى هُوَ أَنَّهُ رَأَى الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ عَنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحَارِثَ صَحِيحَ الرَّوَايَةِ عَنْ عَلِيٍّ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ -مَعَ عِلْمِهِمَا وَفَضْلِهِمَا- يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ الْحَارِثِ (١) مَنْ هُوَ أَرْفَعُ مِنَ الْحَارِثِ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، فَدَلَّ سُؤْلُهُمَا لِلْحَارِثِ عَلَى صِحَّةِ رِوَايَتِهِ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مَا زَالَ الْمُحَدِّثُونَ يَقْبَلُونَ حَدِيثَهُ.

وَهَذَا مِنْ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ الْإِمَامَ فِي هَذَا الشَّأْنِ زِيَادَةُ لِقَبُولِ حَدِيثِ الْحَارِثِ وَثَقَّتِهِ.

وَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الْحَدِيثِ، فَقِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ: قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ، وَكَانَ كَذَّابًا؟ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: لَمْ يَكُنْ بِكَذَّابٍ؛ إِنَّمَا كَذَّبَهُ فِي رَأْيِهِ (٢).

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ شَاهِينَ مِنْ وَجْهِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ نَفْسَهُ رَوَى أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كَانَا يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ عَنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ...

هَذَا الْأَثَرُ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (٣)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٥)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، عَنْ

(١) جَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ: " لِأَنَّهُ كَانَ وَقْتُ الْحَارِثِ... " وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ الْمَثْبُتُ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فَهْمُ نَصِ الْكَلَامِ إِلَّا بِهَذَا السِّيَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) ((ذَكَرَ مِنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ وَنَقَادَ الْحَدِيثَ فِيهِ)) (ص ٥٤).

(٣) ((الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى)) (٢٨٨/٨).

(٤) ((الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ)) بِرِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (٢٠١/١).

(٥) ((الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ)) (٧٩/٣).

عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ (رَحِمَهُمَا اللَّهُ) يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ عَنْ حَدِيثٍ عَلَيَّ".

وَهَذَا الْأَثَرُ لَا يَصِحُّ عَنْ الشَّعْبِيِّ؛ فِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ، شَيْعِي رَافِضِي مَثْرُوكٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (١).
وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ صَدُوقٌ، سَاءَ حِفْظُهُ بَعْدَ مَا وَلِيَ الْقَضَاءَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢).

الْوَجْهُ الثَّانِي: نَقْلُهُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ قَوْلَهُ: "مَازَالَ الْمُحَدِّثُونَ يَقْبَلُونَ حَدِيثَهُ-أَيِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرَ-".

فَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ فَهُوَ مُعَارِضٌ فِي الْوَاقِعِ لِمَا عَلَيْهِ أَيْمَةٌ وَحَدَّاقٌ هَذَا الشَّانِ، فَقَدْ كَذَّبَ الْحَارِثُ الْأَعْوَرَ جَمْعَ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَتَرَكَ حَدِيثَهُ بَعْضُهُمْ، وَضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ مِنْهُمْ ابْنُ مَعِينٍ نَفْسُهُ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: " وَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الْحَدِيثِ، فَقِيلَ لِأَحْمَدَ ابْنِ صَالِحٍ: قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ، وَكَانَ كَذَّابًا؟ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: لَمْ يَكُنْ بِكَذَّابٍ؛ إِنَّمَا كَذَّبَهُ فِي رَأْيِهِ".

كَوْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَثَّقَهُ، وَأَيْضاً ابْنُ مَعِينٍ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ، فَهَذَا لَا يَنْفَعُ الْحَارِثَ شَيْئاً؛ إِذْ جُمُهورُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ عَلَى تَوْهِينِ أَمْرِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ (٣)، وَلِهَذَا لَمَّا نَقَلَ أَبُو سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ تَوْثِيقَ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ قَالَ: "لَيْسَ يُتَابَعُ عَلَيْهِ" (٤)، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ ابْنِ مَعِينٍ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ حَالُهُ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُ ضَعَّفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) انظر: (ص ٤٨).

(٢) انظر: (ص ١٩٣).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (١/٤٠٠).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/٤٥١).

وَأَمَّا كَوْنُ الشَّعْبِيِّ كَذَّابُهُ فِي رَأْيِهِ فَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ، إِذَا قَدْ وَافَقَ الشَّعْبِيُّ عَلَى تَكْذِيبِهِ جَمْعٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ ك: أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، وَجَرِيرَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّيِّيِّ، وَزُهَيْرَ بْنِ حَرْبٍ، وَابْنَ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، فَهَلْ تَكْذِيبُ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ مُنْصَبٌّ فِي رَأْيِهِ؟!

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ صَنِيعُ الْحَافِظِ ابْنِ عَدِي فِي تَرْجَمَةِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، حَيْثُ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ نَقُولاً يُفْهَمُ مِنْهَا تَكْذِيبُ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ فِي حَدِيثِهِ لَا فِي رَأْيِهِ، فَقَدْ نَقَلَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَوْلَهُ: "مَا كُذِبَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَئِمَّةِ مَا كُذِبَ عَلَى عَلِيٍّ" (١).

وَنَقَلَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي قَوْلَهُ: "كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ عَامَّةَ مَا يَرَوُونَ عَنْ عَلِيٍّ بَاطِلٌ" (٢). وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَلِلْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ أَكْثَرُ رِوَايَاتِهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ الْقَلِيلَ، وَعَامَّةَ مَا يَرُوهُ عَنْهُمَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ" (٣).

التَّنبِيهُ الثَّانِي: قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: "وَحَدِيثُ الْحَارِثِ فِي السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَالنِّسَائِيِّ مَعَ تَعْنِيهِ فِي الرِّجَالِ؛ فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ، وَقَوَّى أَمْرَهُ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى تَوْهِينِ أَمْرِهِ مَعَ رِوَايَتِهِمْ لِحَدِيثِهِ عَلَى الْأَبْوَابِ؛ فَهَذَا الشَّعْبِيُّ يُكْذِّبُهُ ثُمَّ يَرَوِي عَنْهُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ فِي هُجَّتِهِ وَحِكَايَاتِهِ. وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَلَا" (٤).

وَالْجَوَابُ عَنْ كَلَامِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: "وَالنِّسَائِيُّ مَعَ تَعْنِيهِ فِي الرِّجَالِ...".

وهذا الذي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ مُشْكِلٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّسَائِيَّ لَمَّا أَخْرَجَ لَهُ حَدِيثًا قَالَ عَقِبَهُ: "وَالْحَارِثُ الْأَعْوَرُ لَيْسَ بِذَاكَ فِي الْحَدِيثِ" (٥)، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّسَائِيَّ احْتَجَّ بِهِ.

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (٢/٤٥١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (١/٤٠٠).

(٥) ((السنن الكبرى)) (٧/٤٢٠).

وكون الإمام النسائي مُتَعَتِّتٌ فِي الرَّجَالِ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُجَرِّجُ لِبَعْضِ الضَّعَفَاءِ؛ فَقَدْ يُجْرَجُ لِبَعْضِ الضَّعَفَاءِ كَمَا هُنَا لَا اخْتِجَاجاً بِهِمْ، بَلْ لِيَبَيِّنَ ضَعْفَ الْحَدِيثِ الَّذِي أُخْرِجَ مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَقَدْ أَبَانَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ^(١).

وَقَدْ ضَعَّفَ النَّسَائِيُّ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ فَقَالَ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"^(٢)، وَهَذَا مِنْ النَّسَائِيِّ فِيهِ تَضْعِيفٌ لَأَمْرِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرَ لَا تَقْوِيَةٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. **الْوَجْهُ الثَّانِي قَوْلُهُ:** "وَهَذَا الشَّعْبِيُّ يُكَذِّبُهُ ثُمَّ يَرْوِي عَنْهُ..."

لَا تَعَارِضَ هُنَا بَيْنَ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ، وَتَكْذِيبِهِ إِيَّاهُ، إِذْ قَدْ يَرْوِي الرَّأْيَ عَمَّنْ لَا يَرْتَضِيهِ لِعِدَّةِ اعْتِبَارَاتٍ مِنْهَا: مَعْرِفَةُ حَدِيثِ الرَّجُلِ، أَوْ لِيَبَيِّنَ ضَعْفَهُ وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الشَّعْبِيُّ، حَيْثُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: "حَدَّثَنَا الْحَارِثُ، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ"^(٣)، أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ لِيَبَيِّنَ كَذِبَهُ وَوَهْنَهُ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ قَوْلُهُ: "وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ فِي لَهْجَتِهِ وَحِكَايَاتِهِ. وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَلَا".

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّوَابَ فِي تَكْذِيبِ الْأَئِمَّةِ لِلْحَارِثِ أَنَّهُ فِي حَدِيثِهِ، وَهَبَ أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ فِي لَهْجَتِهِ وَحِكَايَاتِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَيُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْمُتْرُوكِ^(٤)، وَحَدِيثُ الْمُتَّهَمِ مَرْدُودٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّبَثْ كَذِبُهُ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، احْتِيَاظاً لِسُنَّةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، مُدَلِّسٌ^(٥) وَقَدْ عَنَعْنَا.

(١) ((شروط الأئمة الستة)) (ص ٤٦-٤٨).

(٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٩).

(٣) ((التاريخ الكبير)) (١٢١/٣).

(٤) انظر: ((نزهة النظر)) (ص ٩١)، ((ضوابط الجرح والتعديل)) (ص ١٢٤) (ص ١٦٤).

(٥) وقد عدّه الحافظ ابن حجر في ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٤٢) في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ نَعَارَةَ الْبُرُوجَرْدِي^(١)، لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَثَّقَهُ، إِلَّا أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا سَعْدَ السَّمْعَانِي قَدْ وَصَفَهُ بِالْحَافِظِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(٢)، وَوُصِفَ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرٍ^(٣) بِالْفَقِيهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِبَلَدِهِ^(٤)، فَهُوَ دَاخِلٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالصَّلَاحِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ بِنْتِ شَرْحِبِيلِ الدِمَشْقِيِّ، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً^(٥)، وَالْعَجَلِيُّ^(٦)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَزَادَ: "يُحْطَى كَمَا يُحْطَى النَّاسُ"، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مَرَّةً^(٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْقَسَوِيُّ^(٩)، وَابْنُ حِبَّانَ^(١٠)، وَزَادَ: "يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ الْمَشَاهِيرِ"، وَالدَّارِقُطِيُّ^(١١)، وَالدَّهْلِيُّ^(١٢)، وَقَالَ: "لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» لَمَا ذَكَرْتُهُ، فَإِنَّهُ ثِقَّةٌ مُطْلَقاً".

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِذَا حَدَّثَ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ^(١٣).

(١) بضم الباء والراء، بعدها الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، نسبة إلى بروجرد، من بلاد الجبل قريبة من همدان، ولا زالت تعرف بهذا الاسم إلى يومنا هذا، وتعد اليوم مدينة من المدن الإيرانية. انظر: ((الأنساب)) (١٨٧/٢)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص ٢٥٩).

(٢) ((المنتخب من معجم شيوخ السمعاني)) (ص ١١٢٢)، ((الأنساب)) (٣٦٧/٨).

(٣) ((معجم الشيوخ)) (١٢١٤/٢).

(٤) انظر: ((الأنساب)) (٣٣/٦)، (٣٦٧/٨)، (٣٧٦/١٢).

(٥) ((تهذيب الكمال)) (٣٠/١٢).

(٦) ((الثقات)) (٤٣٠/١).

(٧) ((سؤالات الآجري)) (١٩٠/٢).

(٨) ((العلل)) (٥١٧/٤).

(٩) ((المعرفة والتاريخ)) (٤٥٣/٢).

(١٠) ((الثقات)) (٢٨٧/٨).

(١١) ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٤٦).

(١٢) ((ميزان الاعتدال)) (١٩٩/٢).

(١٣) ((الجرح والتعديل)) (١٢٩/٤)، ((الضعفاء الكبير)) (٣٦/٣)، ولا تعارض بين قولي ابن معين: "ثقة"، "ولا بأس به"؛ إذ قوله لا بأس به تساوي عنده ثقة، كما نص على ذلك بنفسه. ((الكفاية)) (ص ٢٢)، لكن لا يلزم من

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مَرَّةً: "صَدُوقٌ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ أَرَوَى النَّاسَ عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ، وَكَانَ عِنْدِي فِي حَدِّ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَضَعَ لَهُ حَدِيثًا لَمْ يَفْهَم، وَكَانَ لَا يُمَيِّزُ" (١).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ (٢) وَابْنُ حَجَرٍ (٣): "صَدُوقٌ"، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ: "يُخْطِئُ".

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَغَايَةُ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَرَوِي عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجْاهِيلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِقَادِحٍ، فَهُوَ كَعَبْرَةٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ يَرَوُونَ عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجْاهِيلِ لِأَجْلِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الثَّابِتِ الصَّحِيحِ، وَبَيْنَ التَّالِفِ الضَّعِيفِ، وَأَيْضًا مَعْرِفَةُ مَا عِنْدَ الرَّاوي مِنَ الْأَحَادِيثِ (٤).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يُخْطِئُ" فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، إِذْ قَدْ بَيَّنَّ الْأُئِمَّةُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَنَكَيرَ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ هِيَ مِنْ قَبْلِ الرَّوَاةِ عَنْهُ، وَلِهَذَا لَمَّا سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النِّيسَابُورِيُّ شَيْخَهُ الْحَافِظَ الدَّارِقُطَنِيَّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِنْتِ شُرْحَبِيلٍ؟ فَقَالَ لَهُ: ثِقَّةٌ، فَقَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: أَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنَكَيرٌ؟ فَقَالَ: يُحَدِّثُ بِهَا عَنْ قَوْمٍ ضَعَفَاءَ، فَأَمَّا هُوَ ثِقَّةٌ (٥)، وَلَعَلَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ فِي قَوْلِهِ هَذَا تَبَعَ أَبَا دَوَادٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ذلك التساوي بين اللفظين، ولا شك أن قوله: "ثقة" أرفع من قوله: "لا بأس به"، وإن اشتركا في مطلق الثقة. ((شرح التبصرة والتذكرة)) (٣٧٣/١).

(١) ((الجرح والتعديل)) (١٢٩/٤)، وقد تعقب الحافظ الذهبي الإمام أبا حاتم في قوله: أنه كان لا يفهم ولا يميز، فقال: "قلت: بلى والله، كان يميز ويدري هذا الشأن" ((ميزان الاعتدال)) (١٩٩/٢).

(٢) ((ميزان الاعتدال)) (١٩٩/٢).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٩٣).

(٤) ومن هذا قول الإمام سفيان الثوري: "إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبته أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبته فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبا به" ((جامع بيان العلم وفضله)) (٣٣٠/١).

(٥) انظر: ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٤٦).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُعَلِّمِ الَّذِي يُكَلِّفُ الْيَتِيمَ مَا لَا يُطِيقُ، وَمَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ، وَمَنْ قَعَدَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، يَتَكَلَّمُ بِهَوَى السُّلْطَانِ:

[٥٥] عن ابن عباسٍ (رضي الله عنهما) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » قِيلَ مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « أَوَّلُهُمْ مُعَلِّمُ الْكِتَابِ يُكَلِّفُ الْيَتِيمَ مَا لَا يُطِيقُ، وَسَائِلُ يَسْأَلُ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ السُّؤَالِ، وَرَجُلٌ قَعَدَ عِنْدَ السُّلْطَانِ يَتَكَلَّمُ بِهَوَى السُّلْطَانِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ^(١)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مَآكٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشُّرُوطِيِّ^(٢)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حُمَشَادٍ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ وَهْبٍ الْأَرْسُوفِيِّ^(٣)، عَنْ الْحُصَيْنِ بْنِ مُبَارَكٍ الْفَارِسِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ جُوَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَزْدِيِّ^(٤)، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، فِيهِ جُوَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَلْخِيِّ^(٥)، قَالَ السَّاجِيُّ: " صَدُوقٌ يُحْتَمَلُ "^(٦).

(١) ((التدوين في أخبار قزوين)) (١/٢٧١).

(٢) بضم الشين المعجمة والراء، نسبة لمن يكتب الصكاك والسجلات؛ لأنها مشتملة على الشروط، فقليل لمن يكتبها: الشُّرُوطِي. انظر: ((الأنساب)) (٨/٨٦).

(٣) بضم الألف، وسكون الراء المهملة، وضم السين المهملة في آخرها فاء، نسبة إلى أرسوف، مدينة على ساحل البحر الشام بين قيسارية ويفا. انظر: ((الأنساب)) (١/١٦٦)، ((معجم البلدان)) (١/١٥١)، وتقع اليوم بالتحديد في دولة فلسطين.

(٤) في المطبوع: " عن جوَيْرِ الضحَّاكِ بن مزاحم"، والصواب المثبت، إذ ليس هناك من الرواة من يسمى بهذا الاسم، والله أعلم.

(٥) بفتح الباء الموحدة، وسكون اللام، وفي آخرها الخاء المعجمة، نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان، يقال لها: بلخ، تقع اليوم في بلاد أفغانستان، وتعرف باسم وزير آباد. انظر: ((الأنساب)) (٢/٣٠٣)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص٢٣٦).

(٦) ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/١٣١).

وَضَعَّفَهُ: وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ (١)، وَابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣)، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٤)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ (٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ (٧)، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٨).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "يَرْوِي عَنْ الضَّحَّاكِ أَشْيَاءَ مَقْلُوبَةً" (٩).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَالضَّعْفُ عَلَى حَدِيثِهِ وَرَوَايَاتِهِ بَيِّنٌ" (١٠).

وَفِي الْمُقَابِلِ اشْتَدَّ تَضْعِيفُ آخِرِينَ لَهُ، فَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ (١١)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ (١٢)، وَابْنُ حَجَرَ (١٣): "ضَعِيفٌ جِدًّا"، وَزَادَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: "أَكْثَرَ عَنِ الضَّحَّاكِ، رَوَى عَنْهُ أَشْيَاءَ مَنَّاكِيرَ".

وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: "مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثَانِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جُوَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ" (١٤).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (١٥)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ (١٦)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ (١٨).

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٤٥/٢).

(٢) ((تاريخ ابن معين)) برواية ابن محرز (٦٩/١).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٤٥/٢).

(٤) ((الضعفاء الصغير)) (ص ٢٧).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (٥٤١/٢).

(٦) ((سؤالات الآجري)) (٣٣٦/١).

(٧) ((المعرفة والتاريخ)) (٣٥/٣).

(٨) ((الجرح والتعديل)) (٥٤١/٢).

(٩) ((المجروحين)) (٢٥٧/١).

(١٠) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٤٠/٢).

(١١) ((المجروحين)) (٢٥٧/١).

(١٢) ((تاريخ بغداد)) (١٨٠/٨).

(١٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٨٢).

(١٤) ((الجرح والتعديل)) (٥٤١/٢).

(١٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٤٠/٢).

(١٦) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٢٨).

(١٧) ((الضعفاء والمتروكون)) (١٧٠).

(١٨) ((الموضوعات)) (٢٣٣/٢).

والذهبي^(١): "مَثْرُوكٌ"، وَزَادَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "بِمَرَّةٍ".

وَقَالَ النَّسَائِيُّ مَرَّةً: "لَيْسَ بِنَقَّةٍ" (٢).

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "ذَاهِبُ الْحَدِيثِ" (٣).

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ: "أَنَا أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَهْدَتِهِ" (٤).

وَالرَّاجِعُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَفِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا، فَإِنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ مُزَاحِمٍ لَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٥).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مَالِكٍ الْقَزْوِينِيُّ رَاوِيُهُ كِتَابُ «الْإِرْشَادِ» لِلْحَافِظِ الْخَلِيلِيِّ (٦)، لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَثَّقَهُ، تَرْجَمَ لَهُ الرَّافِعِيُّ (٧)، وَابْنُ نُقْطَةَ (٨)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، لَكِنْ يَظْهَرُ مِنْ تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ وَصِفَ بِكَثْرَةِ السَّمَاعِ وَالِإِسْمَاعِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: "سَمِعَ مِنْهُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ السِّلْفِيُّ وَالْكِبَارُ"، وَوَصَفَهُ الْذَهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي طَاهِرٍ السِّلْفِيِّ بِالْقَاضِي (٩)، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْصِبَ الْقَضَاءِ لَا يَتَعَاطَاهُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ، وَالدِّيَانَةِ وَالصِّيَانَةِ، فَالرَّجُلُ دَاخِلٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٦٨).

(٢) ((تهذيب الكمال)) (١٧٠/٥).

(٣) ((الأسامي والكنى)) (٧٥/١).

(٤) ((تهذيب التهذيب)) (٣٢١/١).

(٥) انظر: (ص ٢٣٣).

(٦) انظر: ((الإرشاد في معرفة علماء الحديث)) (١٥١/١).

(٧) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٢٩٥/٢)، والرافعي هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني، شيخ الشافعية، عالم العجم والعرب، تـ (٦٢٣ هـ)، انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٢٥٢/٢٢).

(٨) ((تكملة الإكمال)) (٢٤١/٥)، وابن نقطة هو: أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي، الإمام العالم الحافظ المتقن، ونقطة نسبة إلى جارية رُبَّتْ أَحَدُ أَجْدَادِهِ، تـ (٦٢٩ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٣٤٧/٢٢)، وقد عَدَّهُ الحافظ الذهبي ضمن الطبقة التاسعة عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ٢٠٧).

(٩) ((سير أعلام النبلاء)) (١٤/٢١).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو بَكْرٍ الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْحَافِظَ الْخَلِيلِيَّ رَوَى عَنْهُ، وَوَصَفَهُ: "بِالْفَقِيهِ"^(١)، وَوَصَفَهُ كَذَلِكَ الرَّافِعِيُّ أَثْنَاءَ ذِكْرِهِ فِي إِسْنَادِ الْأُسْتَاذِ الْفَقِيهِ^(٢)، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً أَبُو الْحَسَنِ الشُّرُوطِيُّ ثِقَةً مَشْهُورَ صَالِحٍ^(٣)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْوَرَّاقِ الْبَغْدَادِيُّ^(٤) حَيْثُ وَصَفَهُ الْبِيهَقِيُّ: "بِالْمُفِيدِ"^(٥)، وَقَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ صَدُوقاً، كَثِيرَ الْكِتَابِ، وَثَقَّهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ^(٦)، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَأَبُوهُ، لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِمَا.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً حُصَيْنُ بْنُ وَهْبٍ الْأَرْسُوفِيُّ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، رَوَى عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٧)، وَغَيْرُهُ، فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِ الْحَالِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً الْحُصَيْنُ بْنُ مُبَارَكٍ الْقَارِسِيُّ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمَصِيُّ، قَدْ تَقَدَّمَ^(٨) أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، ضَعِيفٌ مُخْلَطٌ فِي غَيْرِهِمْ، وَهُنَا يَزُودُ عَنْ جُوَيْرِ بْنِ سَعِيدِ الْأَزْدِيِّ، عِدَادُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ^(٩).

قَالَ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ: "سَنَدُهُ وَاهٍ"^(١٠).

(١) ((فوائد أبي يعلى الخليلي)) (ص ٤٦).

(٢) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٢/٤٤٦).

(٣) ((المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور)) (ص ٣٧٦٩).

(٤) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٣/٥).

(٥) ((شعب الإيمان)) (٧/١٨٠).

(٦) انظر: ((تاريخ بغداد)) (٤/١٦١).

(٧) ((المعجم الكبير)) (٢٠/٣١٧).

(٨) انظر: (ص ١٠٦).

(٩) ((تهذيب التهذيب)) (١/٣٢٠).

(١٠) ((جمع الجوامع)) (٤/٥٢٩).

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَلَذِّذِينَ بِالْقَهَوَاتِ، وَالْمَلَاعِينَ بِالشَّطْرَنْجِ، وَالضَّارِبِينَ بِالْكُوبَاتِ، وَاللَّاهِينَ بِالْعَرُطَبَاتِ، وَالْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ، وَالْعَشَّارِينَ فِي الطُّرُقَاتِ، وَالْغَانِمِينَ لِلْأَمَانَاتِ، وَالنَّائِمِينَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالطَّالِبِينَ لِلشَّهَوَاتِ، وَالرَّاضِينَ بِالْمُنْكَرَاتِ:

[٥٦-٥٧] عن أبي هُرَيْرَةَ، وابنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « عَشْرَةُ أَصْنَافٍ مِنْ أُمَّتِي، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا وَيَتَّقُوا: الْمُتَلَذِّذُونَ بِالْقَهَوَاتِ (١)، وَالْمَلَاعِبُونَ بِالشَّاهَاتِ (٢)، وَالضَّارِبُونَ بِالْكُوبَاتِ (٣)، وَاللَّاهُونَ بِالْعَرُطَبَاتِ (٤)، وَالْمَانِعُونَ الزَّكَّاتِ، وَالْغَانِمُونَ الْأَمَانَاتِ، وَالنَّائِمُونَ عَنِ الْعَتَمَاتِ (٥) وَالْعَدَّاءُ (٦)، وَالْعَشَّارُونَ (٧) فِي الطُّرُقَاتِ، وَالطَّالِبُونَ لِلشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ، وَالرَّاضُونَ بِالْمُنْكَرَاتِ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ (٨)، عَنْ بُنَجِيرٍ، عَنْ جَعْفَرِ الْأَبْهَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ السَّرَّاجِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْخَوَارِزْمِيِّ، عَنْ مَأْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الرَّبَّادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِهِ.

مَوْضُوعٌ، مُسَلَّسٌ بِالْكَذَّابِينَ:

-
- (١) قال في ((مختار الصحاح)) (ص ٣٧٧): " القهوة الخمر، قيل سميت بذلك لأنها تُقهي؛ أي تذهب بشهوة الطعام".
- (٢) أي الشطرنج، كما في ((تاج العروس)) (٤٢٦/٣٦).
- (٣) قال في ((المصباح المنير)) (ص ٤٤٣): " والكوبة: الطبل الصغير".
- (٤) اسم للعود. ((تهذيب اللغة)) (٢٢٣/٣).
- (٥) قال في ((المصباح المنير)) (ص ٣١٩): " العتمة من الليل: بعد غيبوبة الشفق إلى آخر الثلث الأول".
- (٦) جمع عُدُوَّة، وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الفجر. انظر: ((المصباح المنير)) (ص ٣٦١)، والمراد هنا والله أعلم النائمون عن صلاتي العشاء والفجر.
- (٧) قال في ((تاج العروس)) (٤٥/١٣): " يقال: عَشَرْتُ ماله أَعَشَرْتُهُ عَشْرًا، فَأَنَا عَاشِرٌ، وَعَشَرْتُهُ، فَأَنَا مُعَشَّرٌ وَعَشَّارٌ: إِذَا أَخَذْتُ عَشْرَهُ". والمراد هنا والله أعلم، هو ما يأخذه الْعَشَّارُ مِنَ الْمَكْسِ. انظر: المصدر السابق (٥١٤/١٦).
- (٨) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (٢٠٤١/٧٨٨/٥).

فِي إِسْنَادِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ الْجَوَيْبَارِيُّ (١)، قَالَ ابْنُ حَبَّانَ (٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣): "كَذَّابٌ"، وَزَادَ ابْنُ حَبَّانَ: "دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ"، وَزَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "دَجَّالٌ، حَيْثُ، وَضَّاعٌ لِلْحَدِيثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُذَكَّرُ".

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ لِابْنِ كَرَّامٍ (٤)، وَكَانَ ابْنُ كَرَّامٍ يَضَعُهَا فِي كُتُبِهِ عَنْهُ، وَيُسَمِّيهِ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ" (٥).

وَقَدْ كَذَّبَ الْجَوَيْبَارِيُّ، غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ (٦).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ السُّلَمِيِّ الْهَرَوِيُّ (٧)، قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ" (٨).

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: حَيْثُ وَضَّاعٌ، يَأْتِي عَلَى الثِّقَاتِ بِالْمَوْضُوعَاتِ (٩).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "أَتَى بِطَائِمَاتٍ، وَفَضَائِحَ" (١٠).

(١) ويقال له أيضاً: الجوباري، بضم الجيم، وفتح الباء الموحدة، وفي آخرها راء، نسبة إلى جوبار من قرى هراة. انظر: ((الأنساب)) (٣/٣٧٣).

(٢) ((المجروحين)) (١/١٥٤).

(٣) ((سؤالات السلمي)) (ص ١٢٦).

(٤) محمد بن كَرَّام السجستاني المبتدع، شيخ الكرامية، خُذِلَ حَتَّى التَّقَطَّ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَرْدَاهَا، وَمِنَ الْأَحَادِيثِ أَوْهَاهَا، كَانَ يَقُولُ: الْإِيمَانُ هُوَ نَطْقُ اللِّسَانِ بِالتَّوْحِيدِ، مَجْرَدٌ عَنْ عَقْدِ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ. انظر: ((الملل والنحل)) (ص ١٠٨)، ((السير)) (١١/٥٢٣).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (١/٢٩١).

(٦) انظر: ((ميزان الاعتدال)) (١/١٣٣).

(٧) بفتح الهاء والراء المهملة، هذه نسبة إلى هراة، وهي إحدى بلاد خراسان، تقع اليوم في الشمال الغربي لأفغانستان على الحدود الأفغانية الإيرانية. انظر: ((الأنساب)) (١٣/٤٠٣)، ((موسوعة المدن العربية والإسلامية)) (ص ٢٤٤).

(٨) ((المجروحين)) (٢/٣٨٣).

(٩) انظر: ((الضعفاء)) (ص ١٣٧).

(١٠) ((ميزان الاعتدال)) (٤/١٠).

وقال أيضاً: "كذاب" (١).

وَرَمَاهُ الْبُرْهَانُ الْحَلْبِيُّ بِالْوَضْعِ، وقال: مَأْمُونٌ لَيْسَ بِمَأْمُونٍ (٢).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً يُوسُفُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَوَارِزْمِي، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّقَّاشُ (٣):
كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ (٤).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو أَحْمَدَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِوَيْهِ السَّرَّاجُ، تَرَجَّمَ لَهُ الذَّهَبِيُّ، فَقَالَ: "كَانَ أَحَدَ الصَّالِحِينَ"، وَرَوَى عَنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ الْخَافِظِ، وَجَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ الْمَحْدِثُ الْقَفِيهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ لَالٍ، وَغَيْرُهُ (٥)، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَالِكٍ، لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ (٦).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو ثَابِتٍ بُنَجِيرُ بْنُ مَنصُورِ الْهَمْدَانِيِّ الصُّوفِيِّ، صَدُوقٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٧).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ مُكْتَبَرٌ" (٨).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً الْمُعِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِرَازِيِّ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "مَا يَحْدِيثُهُ بَأْسٌ" (٩).
وَقَدَّمَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ فِي حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ (١٠).

(١) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٣٣٥).

(٢) ((الكشف الحثيث)) (ص ٢١٣).

(٣) أبو سعيد الأصبهاني الحنبلي، الإمام الحافظ، البارع الثبت، تـ (٤١٠ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٣٠٨/١٧)، وقد عُدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الحادية عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩٨).

(٤) ((الضعفاء والمتروكون)) لابن الجوزي (٢١٩/٣)، ((ميزان الاعتدال)) (١٨٨/٥).

(٥) انظر: ((تاريخ الإسلام)) (٨٥٦/٧)، ((سير أعلام النبلاء)) (٧٥/١٧).

(٦) ولعله أبو إسحاق القطان، المعروف بماهويه، ثقة. انظر: ((تاريخ أصبهان)) (٢٣٢/١).

(٧) انظر: (ص ٢٧٣).

(٨) ((تاريخ الإسلام)) (٧١٣/٨).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٢٢٦/٨).

(١٠) المصدر السابق.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ: "لَا بَأْسَ بِهِ" (١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ سَرَدَ لَهُ عِدَّةَ أَحَادِيثَ: "وَلِمُعِينَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنْ الْحَدِيثِ، وَعَامَّةُ رَوَايَاتِهِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ مِنْ هَذِهِ النُّسَخَةِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَوَافِقُهُ التِّقَاتُ عَلَيْهَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ" (٢).

وَقَالَ وَالدَّهْلِيُّ (٣)، وَابْنُ حَجَرٍ (٤): "ثِقَّةٌ"، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ "لَهُ غَرَائِبٌ".

وَأَخْرَجَ لَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (٥).

وَفِي الْمُقَابِلِ ضَعْفُهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (٦)، وَالنَّسَائِيُّ فَقَالَ: "لَيْسَ بِالْقَوِي" (٧).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (٨).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ صَدُوقٍ.

وَقَدْ تَعَقَّبَ الدَّهْلِيُّ قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"، فَقَالَ: "احْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ الصَّحَاحِ، لَكِنْ لَهُ مَا يُنْكِرُ" (٩).

(١) ((سير أعلام النبلاء)) (١٦٦/٨).

(٢) ((الكامل في الضعفاء)) (٧٨/٨).

(٣) ((الكاشف)) (٣٦١/٤).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٧٤).

(٥) ((تهذيب الكمال)) (٣٨٧/٢٨).

(٦) ((تاريخ ابن معين)) برواية ابن محرز (٧١/١).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٣٨٩/٢٨).

(٨) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٢٠٢/٣)، ((الجرح والتعديل)) (٢٢٦/٨).

(٩) ((سير أعلام النبلاء)) (١٦٦/٨).

وَأَمَّا قَوْلُ النَّسَائِيِّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ تَبَعَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامَ ابْنَ مَعِينٍ،
 حَيْثُ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُضَعِّفُ الْمُغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ
 نَظَرْنَا فِي حَدِيثِهِ، فَلَمْ نَجِدْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، وَيَحْيَى كَانَ أَعْلَمَ مِنَّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (١).
 وَالحَدِيثُ أوردَهُ السيوطيُّ في « ذيل اللآلي المصنوعة » (٢)، وَقَالَ: "مَأْمُونٌ وَشَيْخُهُ
 وَضَاعَانِ"، وَابْنُ عَرَّاقٍ فِي « تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَحْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ » (٣).

(١) ((السنن الكبرى)) (٣١/٨)، وفي قول الإمام النسائي: " وَيَحْيَى كَانَ أَعْلَمَ مِنَّا " لفظة جميلة ومهمة تنبي على عظم
 علم الأئمة الأوائل في معرفة الحديث ورجاله، فهذا هو النسائي على جلاله قدره وإمامته في هذا العلم يسلم للإمام ابن
 معين ويعترف بفضله وعلمه، وإن المرء ليتعجب في هذه الأزمان المتأخرة مما يراه من بعض الناس الذين جعلوا أنفسهم في
 مصاف هؤلاء الأئمة، بل تجدهم يتعقبونهم وينتقدونهم في أمور لم يسبقوا إليها من قبل إمام معتبر، وكأنهم بلسان حالهم
 يقولون: وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ... لَا تِ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ

(٢) (٦٤٢/٥٣٣/٢).

(٣) (٦٤/٢٣١/٢).

[٥٨] عن واثلة بن الأسقع (رضي الله عنه) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «
 إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مِئَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً، لَا يَنْظُرُ فِيهَا إِلَى صَاحِبِ الشَّاهِ »
 يعني الشَّطْرُنْجَ.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١)، -وَمِنْ طَرِيقِهِ- ابْنُ الْجَوْزِيِّ (٢)، وَالدَّيْلَمِيُّ (٣)،
 كِلَاهُمَا: (ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّيْلَمِيُّ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ خِذَامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَكْحُولٍ،
 عَنْ وَاثِلَةَ ابْنِ الْأَسْقَعِ (رضي الله عنه) بِهِ.

إِسْنَادُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ.

فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيُّ يُعْرِفُ بِـ (الْمُصَفِّرِ) (٤)، مَثْرُوكٌ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: " لَيْسَ بِشَيْءٍ، حَدَّثَ عَنْ شُعْبَةَ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ فَتُرِكَ
 حَدِيثُهُ " (٥).

وَتَرَكَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: " سَكَتُوا عَنْهُ " (٧).

وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: " تَرَكُوهُ " (٨).

(١) ((المجروحين)) (٣١٤/٢).

(٢) ((العلل المتناهية)) (٢٩٧/٢).

(٣) ((مسند الفردوس)) كما في ((الغرائب الملتقطة)) (٧٧٠/٦٠٠/٢).

(٤) ((تاريخ بغداد)) (٩٣/٣).

(٥) ((الضعفاء الكبير)) (٣٢٨/٥)، وفي ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣٩٥/٤): " ليس بثقة "، ولم يذكر قوله: " حدث عن شعبة... ".

(٦) ((العلل ومعرفة الرجال)) برواية ابنه عبد الله (٢١١/٣).

(٧) ((الضعفاء الكبير)) (٣٢٨/٥)، قال الحافظ الذهبي في ((الموقظة)) (ص ٨٣): " قول البخاري: " سكتوا عنه " ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بما بالاستقراء أنها بمعنى (تركوه) ".

(٨) ((الكنى)) (٥٠٢/١).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ" (١).

وقال ابن حبان: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، يَزْوِي عَنْ شُعْبَةِ أَشْيَاءَ كَأَنَّهُ شُعْبَةُ آخَرٍ، لَا تَحُلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ" (٢).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا خِذَامُ بْنُ يَحْيَى، مَجْهُولُ الْعَيْنِ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: "لَا أَعْرِفُ خِذَامَ بْنَ يَحْيَى" (٣).
وَالْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَا أَصْلَ لَهُ (٤).

وَأَعْلَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْمُصَفِّرِ (٥).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ: "مَوْضُوعٌ" (٦).

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْبَابِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ لَا تَحُلُّ مِنْ كَلَامِ (٧)، مِنْهَا:

مَا أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ (٨)، مِنْ طَرِيقِ مُطَهَّرٍ (٩) بْنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ شِبْلِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَرَّ بِقَوْمٍ
يَلْعَبُونَ بِالشَّطْرَنْجِ فَقَالَ: « مَا هَذِهِ الْكُوبَةُ؟ أَلَمْ أَنَّهُ عَنْهَا؟ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا ».

(١) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٩٣).

(٢) ((المجروحين)) (٣١٣/٢).

(٣) ((تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان)) (ص ٢٥٣).

(٤) انظر: ((العلل المتناهية)) (٢٩٧/٢).

(٥) ((الدراية في تخريج أحاديث الهداية)) (٢٤٠/٢)، تنبيه: جاء في المطبوع منه (المصغر) بالعين بدل الفاء، وهو تصحيف.

(٦) ((السلسلة الضعيفة)) (٤٧/٩).

(٧) قال الحافظ المنذري: "...واختلفوا في اللعب بالشطرنج فذهب بعضهم إلى إباحته... وذهب جماعات من العلماء إلى تحريمه كالنرد، وقد ورد ذكر الشطرنج في أحاديث لا أعلم لشيء منها إسناداً صحيحاً ولا حسناً، والله أعلم".
((الترغيب والترهيب)) (٤٩/٤).

وقال الحافظ السخاوي: "لم يثبت من المرفوع في هذا الباب شيء" ((المقاصد الحسنة)) (ص ٤٩٠).

(٨) ((الضعفاء الكبير)) (١٤٦/٦).

(٩) بتشديد الهاء المفتوحة. ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٦٧).

إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ.

فِيهِ مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ الطَّائِي، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "مُتْرُوكٌ" (١).

وَشَبَلٌ وَشَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْمُرٍ: "مُجْهُولَانِ" قَالَهُ الْعُقَيْلِيُّ (٢).

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٦٧).

(٢) ((الضعفاء الكبير)) (١٤٦/٦).

الْمُبَحْثُ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ: الْمُشْرِكُ، وَالْمُشَاحِنُ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَالْمُسْبِلُ، وَالْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَمُدْمِنُ الْخَمْرِ:

[٥٩] عَنْ أَبِي رُحَيْمٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ حَدِّثْنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَخْبَدْتُكَ بِمَا رَأَيْتَهُ يَصْنَعُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: «اللَّهُمَّ امْلَأْ سَمْعِي نُورًا، وَبَصَرِي نُورًا، وَمِنْ بَيْنِ يَدَيَّ نُورًا، وَمِنْ خَلْفِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَمِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، وَعَظِّمْ لِي النُّورَ بِرَحْمَتِكَ».

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ: «وَأَعْظِمْ لِي نُورًا» ثُمَّ اتَّفَقَا. قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَوَضَعَ عَنْهُ ثَوْبِيهِ ثُمَّ لَمْ يَسْتَتِمَّ أَنْ قَامَ فَلَبِسَهُمَا، فَأَخَذَنِي غَيْرُهُ شَدِيدَةً ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَأْتِي بَعْضَ صُورِيَّاتِي فَخَرَجْتُ أَتَّبِعُهُ، فَأَدْرَكْتُهُ بِالْبَقِيعِ -بَقِيعُ الْعَرْقَدِ^(١)- يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالشُّهَدَاءِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَايَ وَأُمِّي! أَنْتَ فِي حَاجَةِ رَبِّكَ، وَأَنَا فِي حَاجَةِ الدُّنْيَا، فَانْصَرَفْتُ، فَدَخَلْتُ حُجْرَتِي وَلِي نَفْسٌ عَالٍ، وَلِحَقِّي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: «مَا هَذَا النَّفْسُ يَا عَائِشَةُ؟» فَقُلْتُ: يَا أَبَايَ وَأُمِّي! أَتَيْتَنِي فَوَضَعْتَ عَنْكَ ثَوْبَيْكَ، ثُمَّ لَمْ تَسْتَتِمَّ أَنْ قُمْتَ، فَلَبِسْتَهُمَا، فَأَخَذَنِي غَيْرُهُ شَدِيدَةً، ظَنَنْتُ أَنَّكَ تَأْتِي بَعْضَ صُورِيَّاتِي حَتَّى رَأَيْتُكَ بِالْبَقِيعِ تَصْنَعُ مَا تَصْنَعُ.

قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَكُنْتَ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ^(٢) اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ بَلْ أَتَانِي جِبْرِيلُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَقَالَ: هَذِهِ اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَلِلَّهِ فِيهَا عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ بِعَدَدِ شُعُورِ غَنَمِ كَلْبٍ^(٣)، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ فِيهَا إِلَى مُشْرِكٍ، وَلَا إِلَى مُشَاحِنٍ، وَلَا إِلَى قَاطِعِ رَحِمٍ، وَلَا إِلَى مُسْبِلٍ، وَلَا إِلَى عَاقٍ لِوَالِدَيْهِ، وَلَا إِلَى مُدْمِنٍ خَمْرٍ» قَالَتْ: ثُمَّ وَضَعَ عَنْهُ ثَوْبِيهِ، فَقَالَ لِي: «يَا

(١) قَالَ فِي ((العين)) (١/١٨٤): "والبقيع: موضع من الأرض فيه أروم شجر من ضروب شتى، وبه سُمي بَقِيعُ الْعَرْقَدِ بالمدينة. والعرقد شجر كان ينبت هناك، فبقي الاسم ملازماً للموضع، وذهب الشجر".

(٢) قَالَ فِي ((النهاية)) (١/٤٦٩): "الحيف: الجور والظلم".

(٣) أَي قَبِيلَةُ بَنِي كَلْبٍ، وَخَصَّهُمْ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ غَنَمًا مِنْ سَائِرِ الْعَرَبِ. ((مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ)) (٣/٣٣٩).

عَائِشَةُ! تَأْذِينَ لِي فِي قِيَامِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟»، فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا أُمِّي! فَقَامَ، فَسَجَدَ لَيْلًا طَوِيلًا حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ قُبِضَ، فَقُمْتُ أَلْتَمِسُهُ وَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ، فَتَحَرَّكَ فَفَرِحْتُ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، جَلَّ وَجْهُكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرْتُهُنَّ لَهُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ تَعْلَمْتِهِنَّ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «تَعْلَمِيهِنَّ، وَعَلِّمِيهِنَّ، فَإِنَّ جَبْرِيلَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَّمَنِيهِنَّ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُرَدِّدَهُنَّ فِي السُّجُودِ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١)، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ حَيَّانِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ سَلَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ سَلَامِ^(٢) بْنِ سَلَمٍ^(٣) الطَّوِيلِ، عَنْ وَهَيْبِ الْمَكِّي، عَنْ أَبِي رُحْمٍ بِهِ. **إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.**

فِي إِسْنَادِهِ سَلَامُ بْنُ سَلَمٍ الطَّوِيلِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "مَثْرُوكٌ"^(٤).
وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ حَيَّانِ الْمَدَائِنِيِّ، وَثَقَّهُ: ابْنُ حَبَّانَ^(٥)، وَالْبَرْقَانِيُّ مَرَّةً^(٦) وَقَالَ مَرَّةً: "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايِيُّ^(٧) مَرَّةً: "صَالِحٌ لَيْسَ يُدْفَعُ عَنِ السَّمَاعِ، لَكِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ"^(٨).

(١) ((شعب الإيمان)) كتاب الصيام، ما جاء في ليلة النصف من شعبان (٣٥٥٦/٣٦٢/٥).

(٢) بتشديد اللام. ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠١).

(٣) أو ابن سُلَيْمٍ. كما في ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠١).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠١).

(٥) ((الثقات)) (١٤٣/٩).

(٦) ((تاريخ بغداد)) (٦٩٧/٣).

(٧) الإمام الحافظ، الجود، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، مفيد بغداد في وقته، تـ (٤١٨ هـ). انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٤١٩/١٧)، وقد عدَّه الحافظ الذهبي ضمن الطبقة الحادية عشرة في ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) (ص ١٩٦).

(٨) ((تاريخ بغداد)) (٦٩٨/٣).

وَفِي الْمَقَابِلِ ضَعْفُهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ مَرَّةً^(١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايْنِيُّ مَرَّةً^(٢)، وَالذَّهَبِيُّ^(٣).

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "حَدَّثَ عَنْ مَشَاحِيهِ بِمَا لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ"^(٤).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ مَرَّةً: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ"^(٥).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَوَّارٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ^(٦).

وَضَعْفُهُ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي^(٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٨)، وَابْنُ حَجَرٍ^(٩).

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "فِي حَدِيثِهِ عَنِ الثَّقَاتِ مَنَاكِيرٌ"^(١٠).

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ... وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"^(١١).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "لَهُ مَنَاكِيرٌ"^(١٢).

(١) ((تاريخ بغداد)) (٦٩٧/٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ((المعني في الضعفاء)) (٢٥١/٢).

(٤) ((الأسامي والكنى)) (١٦٣/٥).

(٥) ((سؤالات الحاكم)) (ص ١٠٢).

(٦) ((الكنى)) كما في ((تهذيب التهذيب)) (١٣٨/٢).

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٢٥٩/٤).

(٨) ((الضعفاء)) (ص ٨٩).

(٩) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠١).

(١٠) ((الضعفاء الكبير)) (١١١/٣).

(١١) ((الكامل في الضعفاء)) (٣٢٣/٤)، تنبيه: قال الحافظ الذهبي في: ((تهذيب التهذيب)) (٢٢٨/٤) وقبله

الحافظ المزني في ((تهذيب الكمال)) (٢٨٦/١٢): "وقد كناه ابن عدي أبا المنذر فغلط"، والصواب أن كنيته (أبو

العباس)، ووجه الغلط فيما يبدو لي سببه تشابُه اسم سَلَامَ بن سليمان المدائني، مع سَلَامَ بن سليمان المزني، أبي المنذر

القارئ. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٠١).

(١٢) ((الكاشف)) (٦٠١/٢).

وَالرَّاجِعُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً وَهَيْبُ الْمَكِّي، لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ^(١).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو رُحْمٍ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ^(٢) أَيْضاً.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ"^(٣).

بَلْ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لَمَّا سَبَقَ بَيَّانُهُ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ: "ضَعِيفٌ جِدًّا"^(٤).

وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ... الْحَدِيثُ، أَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) وَمُسْلِمٌ^(٦) وَاللَّفْظُ لَهُ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: "بِثُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَتَى حَاجَتَهُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَى الْقُرْبَةَ^(٧) فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا^(٨)، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ لَمْ يُكْثِرْ وَقَدْ أَبْلَغَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَتَمَطَّيْتُ^(٩)

(١) ولعله وهيب بن الورد، أبو عثمان، أو أبو أمية المكي، ثقة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٥١٥).

(٢) ويحتمل أنه أحزاب بن أسيد السَّمْعِي أبو رُحْمٍ، مختلف في صحبته، والصحيح أنه مخضرم، ثقة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٦).

(٣) ((شعب الإيمان)) (٥/٣٦٤).

(٤) ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (٢/٢١١).

(٥) ((الصحيح)) كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل (٨/٦٩/٦٣١٦).

(٦) ((الصحيح)) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٢/١٧٨/٧٦٣).

(٧) بكسر القاف وسكون الراء، وهي وعاء الماء، يُتخذ من جلد. ((الكوكب الوهاج)) (١٠/٣٣).

(٨) قال في ((النهاية)) (٢/٥٠٦): "الشَّنَاقُ: الخيط أو السير الذي تعلق به القرية، والخيط الذي يُشدُّ به فمُّها، يقال: شَنَقَ القرية وأشنقها إذا أوكأها، وإذا علقها".

(٩) أي: تأخرت وتمددت، وإنما فعل ذلك ابن عباس ليُري النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان نائماً وأنه لم يرصده؛ إذ كل أحد إذا خلا في بيته قد يأتي من الأفعال ما يجب ألا يطلع عليه أحد، وإنما حمل ابن عباس على ذلك الحرص على

كَرَاهِيَةً أَنْ يَرَى الْيَاقُوتُ أَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَتَمَّتْ صَلَاتُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، فَأَذَنُهُ بِإِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَكَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ يَسَارِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي نُورًا» قَالَ كُرَيْبٌ: وَسَنَعُ فِي التَّابُوتِ (١). فَلَقِيتُ (٢) رَجُلًا مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَحَدَّثَنِي بِهِ، فَذَكَرَ: عَصِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي، وَذَكَرَ خَصْلَتَيْنِ (٣) ".

وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَقَدْ أَخْرَجَ: الترمذي (٤) واللفظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَه (٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦)، وَاسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه (٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٨)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (٩)، وَالدَّارِقُطِيُّ (١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١١)، وَغَيْرُهُمْ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: "فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ

التعليم، ومعرفة حركات النبي -صلى الله عليه وسلم- في ليله. انظر: ((شرح صحيح البخاري)) (٨٦/١٠)، ((الكواكب الداروي في شرح صحيح البخاري)) (١٣١/٢٢).

(١) أي أنه أنسى سبع خصال من الحديث، على ما يقال لمن لم يحفظ العلم: علمه في التابوت، وعلمه مستودع في الصحف. انظر: ((شرح صحيح البخاري)) (٨٦/١٠).

(٢) قال العلامة ابن بطال: وليس القائل كُرَيْب، إنما قاله سلمة بن كُهَيْل الراوي عن كُرَيْب. انظر: المصدر السابق.

(٣) قال العلامة ابن بطال: "وقد وجدت الخصلتين من رواية داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه، وهما: "اللهم اجعل نوراً في عظامي، ونوراً في قفري". ((شرح صحيح البخاري)) (٨٦/١٠).

(٤) ((الجامع)) أبواب الصوم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (٧٣٩/١٠٨/٢).

(٥) ((السنن)) أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (١٣٧٩/٣٩٩/٢).

(٦) ((المصنف)) كتاب الدعاء، ما قالوا في ليلة النصف من شعبان (٣١٨٤٨/٣٦٨/١٦).

(٧) ((المسند)) (٨٥٠/٣٢٦/٢).

(٨) ((المسند)) (٢٦٠١٨/١٤٦/٤٣).

(٩) ((المنتخب من مسند عبد بن حميد)) (١٥٠٧/٣٧٣/٢).

(١٠) ((النزول)) (ص ٩٠/١٧٠).

(١١) ((فضائل الأوقات)) باب فضل ليلة النصف من شعبان (ص ٢٨/١٣٠).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-لَيْلَةً، فَخَرَجْتُ فَإِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ، فَقَالَ: « أَكُنْتُ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ » قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ! فَقَالَ: « إِنَّ اللَّهَ-عَزَّ وَجَلَّ-يَنْزِلُ لَيْلَةَ التَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كُلِّبٍ ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ:

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: " حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ، وَسمِعْتُ مُحَمَّدًا يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ " (١).

وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ، تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَا وَالْتِّدْلِيسِ " (٢)، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ قَدْ عَنَّنَا هُنَا (٣).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤).

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَضَعْفُهُ أَيْضًا الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ (٥).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ: الْحَدِيثُ مَقْطُوعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَالْحَجَّاجُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ (٦).

(١) ((الجامع)) (٧٣٩/١٠٨/٢)، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: ((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ٢٤٢)، ((جامع التحصيل)) (ص ٧٠٠).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٩٢).

(٣) وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي ((تعريف أهل التقديس)) فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْمُدَلِّسِينَ (ص ٤٩)، وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الَّتِي قَالَ فِيهَا: " مَنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَجُ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ، لِكثْرَةِ تَدْلِيسِهِمْ عَنْ الضَّعْفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ " (ص ١٤).

(٤) انظر: (ص ٣٥).

(٥) ((الدرر البهية من الفوائد البازية)) (ص ١١٢).

(٦) ((عارضة الأحوذِي)) (٢١٦/٣).

وأُخرجهُ أيضاً الطَّبْراني^(١) واللفظُ لَهُ، والدارقطني^(٢)، كِلَاهُمَا من طريق بَكْرِ بن سَهْلٍ عن عَمْرِو بن هَاشِمِ البَيْرُوتِي، عن سليمان بن أَبِي كَرِيمَةَ، عن هِشَامِ بن عُروَةَ.

وأُخرجهُ البَيْهَقِيُّ^(٣) من طريق أَبِي صَالِحٍ حَلَفِ بن مُحَمَّدٍ، عن صَالِحِ بن مُحَمَّدٍ البَغْدَادِي، عن مُحَمَّدِ بن عَبَّادٍ، عن حَاتِمِ بن إِسْمَاعِيلِ المَدَنِي، عن نَضْرٍ بن كَثِيرٍ، عن يَحْيَى بن سَعِيدٍ الأَنْصَارِي.

كِلاهُمَا (هِشَامُ بنُ عُروَةَ، وَيَحْيَى بنُ سَعِيدٍ) عن عُروَةَ، عن عَائِشَةَ (رضي الله عنها) قَالَتْ: " كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصَفِ مِنْ شَعْبَانَ لَيْلَتِي، فَبَاتَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عِنْدِي فَلَمَّا كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَقَدْتُهُ فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ النِّسَاءَ مِنَ الْعَيَّةِ فَتَلَقَّعْتُ^(٤) مِرْطَبي^(٥)، أَمَا وَاللَّهِ مَا كَانَ مِرْطَبي خَزًّا وَلَا قَزًّا وَلَا حَرِيرًا وَلَا دِيبَاجًا^(٦) وَلَا قُطْنًا وَلَا كَتَانًا، قِيلَ: وَمَا كَانَ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَتْ: كَانَ سَلَاوُهُ^(٧) شَعْرًا، وَلِحْمَتُهُ^(٨) مِنْ أَوْبَارِ الْإِبِلِ، قَالَتْ: فَطَلَبْتُهُ فِي حُجْرٍ نِسَائِهِ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَانْصَرَفْتُ إِلَى حُجْرَتِي فَإِذَا بِهِ كَالثَّوْبِ السَّاقِطِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ سَاجِدًا وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: « سَجَدَ لَكَ سَوَادِي وَخَيَالِي وَآمَنَ بِكَ فُؤَادِي، هَذِهِ يَدَيَّ وَمَا جَنَيْتُ بِهَا عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمُ يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، اغْفِرِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ

(١) ((الدعاء)) باب القول في السجود (٣/ ١٠٧١ / ٦٠٦).

(٢) ((النزول)) (ص ١٧٠ / ٩٢).

(٣) ((الدعوات الكبير)) (٢ / ١٤٥).

(٤) قال الأزهري في ((الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي)) (ص ٧٦): "المتلفعات: النساء اللواتي قد اشتملن بجلايينهن حتى لا يظهر منهن شيء غير عيونهن، ويقال: تلفع بثوبه، والتلفع إذا اشتمل به، أي تغطى به".

(٥) بكسر الميم، كساء يكون من صوف، أو من خز، أو غيره. انظر: ((النهاية)) (٤ / ٣١٩)، ((مختار الصحاح)) (ص ٤٢٠).

(٦) هذه كلها: الخز، والقز، والديباج، نوع من الثياب متخذة من الإبريسم. انظر: ((النهاية)) (١ / ٣٦٦) (٢ / ٩٧) (٤ / ٦٠).

(٧) وجاء عند الدارقطني ((سَدَاهُ)) قال في ((المصباح المنير)) (ص ٢٢٤): "السَّدى، وزان حصى: من الثوب... وهو ما يمد طولاً في النَّسج".

(٨) قال في ((تاج العروس)) (٣٣ / ٤٠٣): "ما سُدي به بين سَدِي الثوب، وقال الأزهري: لحمه الثوب: الأعلى، والسَّدى: الأسفل من الثوب".

سَمِعَهُ وَبَصَرَهُ» ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَعَادَ سَاجِدًا فَقَالَ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، أَنْتَ كَمَا أَتْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي دَاوُدُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أَعَفِّرْ وَجْهِي فِي التُّرَابِ لِسَيِّدِي، فَحَقُّ لَهُ إِنْ سَجَدَ» ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي قَلْبًا مِنَ الشَّرِّ نَقِيًّا لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا».

قَالَتْ: ثُمَّ انْصَرَفَ فَدَخَلَ مَعِيَ فِي الْخَمِيلَةِ^(١) وَلِي نَفْسٌ عَالٍ فَقَالَ: «مَا هَذَا النَّفْسُ يَا حُمَيْرَاءُ؟» فَأَخْبَرْتُهُ فَطَفِقَ يَمْسَحُ بِيَدِهِ عَنْ رُكْبَتِي وَيَقُولُ: «وَبِئْسَ هَاتَيْنِ الرُّكْبَتَيْنِ مَاذَا لَقِينَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شُعْبَانَ، يَنْزِلُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ».

سَمِعْتُ-الْقَائِلُ الطَّبْرَانِي-عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ النَّبِيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللَّهَ-عَزَّ وَجَلَّ-يَطْلُعُ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شُعْبَانَ عَلَى عِبَادِهِ فَيَغْفِرُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ» قَالَ: الْمُشَاحِنُ: هُمْ أَهْلُ الْبِدْعِ الَّذِينَ يُشَاحِنُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيُعَادُوهُمْ^(٣).

إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ مِنْ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ.

فَفِي طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ، وَالِدَارِقُطِيِّ: سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، ضَعْفُهُ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي^(٤)، وَالدَّهْلِيُّ^(٥). وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَعَامَّةُ أَحَادِيثِهِ مَنَاقِيرٌ...، وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلَامًا، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيمَنْ هُوَ أَمْثَلُ مِنْهُ بِكَثِيرٍ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي سُلَيْمَانَ هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْبَرُوا حَدِيثَهُ"^(٦).

(١) قَالَ فِي ((النهاية)) (٨١/٢): "الخميلة والخميطة: القטיפه، وهي كل ثوب له خمل من أي شيء كان".

(٢) تصغير حمراء، أي: بيضاء الشَّدَقَيْنِ، والعرب تقول: امرأة حمراء: أي: بيضاء. انظر: ((كشف المشكل من حديث الصحيحين)) (٣١٩/٤)، ((النهاية)) (٤٣٨/١).

(٣) وهذا التفسير من الإمام أحمد يدل على عظم علمه، ودقة فقهه، وعُزُور فهمه (رضي الله عنه ورحمه).

(٤) ((الجرح والتعديل)) (١٣٨/٤).

(٥) ((المغني في الضعفاء)) (٤٠٦/١).

(٦) ((الكامل في الضعفاء)) (٢٥٠/٤).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَدِي: "وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلَاماً..."، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ قَدْ ضَعَّفَهُ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدِّمَاطِيِّ، ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ^(١).

وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ^(٢): "تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ وَضَعُفُوهُ؛ مِنْ أَجْلِ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ" أَعْرَضُوا النَّسَاءَ يَلْزَمَنَّ الْحِجَالَ^(٣)."

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "حَمَلَ النَّاسُ عَنْهُ، وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَالِ"^(٤).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَثِّقَ، وَفِيهِ خِلَافٌ^(٥).

وَالصَّوَابُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ: وَثِّقَ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ وَثَّقَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْبَيْرُوتِيُّ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ: "كَتَبْتُ عَنْهُ، كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِذَاكَ، كَانَ صَغِيراً حِينَ كَتَبَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ"^(٧). وَقَوْلُهُ: "لَيْسَ بِذَاكَ" إِشَارَةٌ مِنْهُ عَلَى ضَعْفِهِ عِنْدَهُ.

(١) ((تاريخ دمشق)) (١٠/٣٨٠).

(٢) ((لسان الميزان)) (٢/٣٤٤).

(٣) قال في ((النهاية)) (١/٣٤٦): "الحجلة بالتحريك، بيت كالحقة يُشتر بالثياب، وتكون له أزرار كبار، وتجمع على حجال". والحديث أخرجه ابن الأعرابي في ((معجمه)) (٢/٦٢٣/١٢٣٣)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (٣/٢٥٦/٣٠٧٣) كلاهما من طريق بكر سهل به. قال الشوكاني في ((الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة)) (ص ١٣١): "لا أصل له"، وقال الألباني في ((السلسلة الضعيفة)) (٦/٣٥٠): "ضعيف جداً".

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (١/٣٢٢).

(٥) ((مجمع الزوائد)) (٢/٢٨٢).

(٦) لعل أحد الأئمة وثقه في بعض الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا.

(٧) ((الجرح والتعديل)) (٦/٢٦٨).

وقال العُمَيْلِيُّ: "جَهُولٌ بِالنَّقْلِ، لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ" (١).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يُحْطَى" (٢).

وَفِي الْمُقَابِلِ: قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" (٣).

وقال الذهبي: "صَدُوقٌ وَقَدْ وَثِقَ" (٤).

وقال مَرَّةً: "صَوِيلٌ" (٥).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: "الْأَكْثَرُ عَلَى تَوْثِيقِهِ" (٦).

وَالرَّاجِحُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ: "وَثِقَ"، وَقَوْلُ الْهَيْثَمِيِّ: "الْأَكْثَرُ عَلَى تَوْثِيقِهِ"، فَبَعْدَ الْبَحْثِ فِي الْمَطَائِرِ لَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ وَثَّقَهُ (٧).

وَفِي طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ، أَبُو صَالِحٍ خَلْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَيَّامُ الْبُخَّارِيُّ، قَالَ الْخَلِيلِيُّ: "ضَعِيفٌ جِدًّا، رَوَى فِي الْأَبْوَابِ تَرَاجُمَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ مُتُونًا لَا تُعْرَفُ" (٨).

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٤/٤٦١).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٦٤).

(٣) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٢٥٠).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (٣/٢٩٣).

(٥) ((ديوان الضعفاء)) (ص ٣٠٦).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (١/٢٦).

(٧) أما بخصوص الذهبي ففي الغالب أنه يريد بذلك ابن حبان، ولكن لم أقف على توثيق ابن حبان له، ويظهر أنه يريد بذلك قولة ابن عدي: "لا بأس به"، ولعل بعض الأئمة وثقه صراحة في بعض الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، والله أعلم.

وأما بخصوص الهيثمي فالذي يبدو لي أنه التبس عليه عمرو بن هاشم بغيره، حيث إن الناظر في كتب التراجم لا يجد أحداً من أهل العلم قد وثقه، وأعلى ما قيل فيه: "ليس به بأس" فكيف يكون الأكثر على توثيقه، وكلامه هذا يشعر بأن جمعاً من الأئمة قد وثقوه، وهذا الواقع يخالفه، ولا يمكن أنه يكون في ذلك قد تبع الذهبي في قوله: "وقد وثق" إذ شتان بين العبارتين!

(٨) ((الإرشاد)) (٣/٩٧٢).

وقال الخليلي أيضاً: "سمعتُ ابنَ أبي زُرْعَةَ والحاكمَ أبا عبدِ اللهِ الحافظين يَقُولَان: كَتَبْنَا عَنْهُ الكثيرَ، وَتَبَرُّأَ من عَهْدَتِهِ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَا عَنْهُ لِلإِعْتِبَارِ" (١).

ثمَّ أَسْنَدَ الخليلي مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الْمَوَاقِعَةِ قَبْلَ الْمَلَاعَبَةِ»، ثُمَّ قَالَ الخليلي بِإِثْرِهِ: "سَمِعْتُ الحَاكِمَ بِعَقِبِ هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: خُذِلَ خَلْفٌ بِهَذَا وَغَيْرِهِ" (٢).

وفيه أيضاً النَّضْرُ بْنُ كَثِيرٍ السَّعْدِيُّ، قال ابنُ حجر: "ضَعِيفٌ" (٣).

والحديثُ أَخْرَجَهُ أيضاً ابنُ بِشْرَانَ (٤)، والبيهقي (٥)، كلاهما مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي التَّعَمَّانِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ العُطَارِدِيِّ (٦)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: "بَعَثَنِي النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: أَسْرِعِي؛ فَإِنِّي تَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُحَدِّثُهُمْ بِحَدِيثِ لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ. فَقَالَتْ: يَا أُنَيْسُ اجْلِسْ حَتَّى أُحَدِّثَكَ، عَنْ لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ..." الحديثُ بنحوِ اللفظِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَجَاءَ فِي آخِرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لِعَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «يَا حُمَيْرَاءُ أَمَا تَذَرِينَ مَا هَذِهِ اللَّيْلَةُ، هَذِهِ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ عُتَقَاءَ مِنَ النَّارِ بِعَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَا بَالُ غَنَمٍ كَلْبٍ؟ قَالَ: «لَيْسَ الْيَوْمَ فِي الْعَرَبِ قَوْمٌ أَكْثَرُ غَنَمًا مِنْهُمْ، لَا أَقُولُ فِيهِمْ سِتَّةَ نَفَرٍ: مُدْمِنَ خَمْرٍ، وَلَا عَاقٍ

(١) ((الإرشاد)) (٩٧٣/٣).

(٢) المصدر السابق. والحديث أَخْرَجَهُ الخطيب البغدادي أيضاً فِي ((تاريخ بغداد)) (٢٩٤/١٥) كلاهما مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). قال الشيخ الألباني فِي ((سلسلة الأحاديث الضعيفة)) (٤٣٢/٦٢١/١): "موضوع".

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٩٤).

(٤) ((الأُمَالِي)) (ص ١٤١٦/٢٣٧).

(٥) ((الدعوات الكبير)) (٥٣١/١٤٧/٢).

(٦) بضم العين وفتح الطاء وكسر الراء والبدال المهملات، نسبة إلى عُطَارِدٍ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. انظر: ((الأنساب)) (٣٢٤/٩).

وَالِدَيْهِ، وَلَا مُصِرًّا عَلَى رَبٍّ أَوْ زَنَّا، وَلَا مُصَارِمًا، وَلَا مُصَوِّرًا، وَلَا قَتَاتًا^(١)».

إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ.

في إسناده سعيد بن عبد الكريم الواسطي، قال أبو الفتح الأزدي: "مَثْرُوكٌ"^(٢).

وفي إسناده أيضاً أبو النعمان السَّعْدِي، لم أهد إليه^(٣).

قال البيهقي عَقِبَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثُ: " في هذا الإسنادِ بعضٌ من يُجْهَلُ، وكذلك فيما قَبْلَهُ^(٤)، وإذا انْضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ أَخَذَا بَعْضَ الْقُوَّةِ".

وَلَيْسَ هَذَا الَّذِي قَالَهُ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّقْوِيَةِ أَلَّا يَكُونَ الضَّعْفُ شَدِيدًا، وَكَلا الطَّرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ضَعِيفَةً جِدًّا، لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهَا شُرُوطُ التَّقْوِيَةِ.

وقال ابن الجوزي: " وَهَذَا الطَّرِيقُ لَا يَصِحُّ "^(٥).

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٦)، أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: " اسْتَيْقَظْتُ لَيْلَةً فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْسَ فِي الْبَيْتِ فَأَخَذَنِي مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَخَرَجْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَظَنَنْتُ إِمَّا خَرَجَ إِلَى بَعْضِ مَا ظَنَنْتُ فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذَا بِرَسُولِ

(١) أي: غام. انظر ((النهاية)) (١١/٤).

(٢) ((ميزان الاعتدال)) (١٤٢/٢).

(٣) في ((تهذيب الكمال)) (٣٥٠/٣٤): " أبو النعمان، عن : أبي وقاص، عن زيد بن أرقم... قال الترمذي: مجهول، وذكره ابن حبان في كتاب ((الثقات))"، يحتمل أنه هو أبو النعمان السَّعْدِي، وهناك احتمال آخر بأن يكون هو أبو نَعَامَةَ السَّعْدِي، بحيث تحرف من أبي نَعَامَةَ إلى أبي النعمان، ويقوى هذا الاحتمال إذا علم أن أبا نَعَامَةَ يروي عن طبقة أبي رجاء الطَّطَارِدي، لكن مما يُشْكَلُ على هذا أنه هكذا جاء (أبو النعمان السَّعْدِي) عند ابنِ بِشْرَانَ، والبيهقي، مما يضعف احتمال وقوع التحريف فيه، والله أعلم، وأبو نَعَامَةَ هذا اسمه عبد ربه، وقيل عمرو، وثقه ابن مَعِين، وابن حَبَّان. انظر: ((تهذيب الكمال)) (٣٤٩/٣٤).

(٤) يشير إلى ما رواه من طريق عروة عن عائشة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وقد تقدم أن إسناده منكر.

(٥) ((العلل المتناهية)) (٦٩/٢).

(٦) المصدر السابق.

اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-قَدْ أَقْبَلَ، فَكَرِهْتُ أَنْ يَرَانِي فَرَجَعْتُ إِلَى الْبَيْتِ وَأَنَا أَسْعَى، فَانْتَهَى
إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-وَقَدْ عَلَا نَفْسِي فَقَالَ « كَلَّا وَلَكِنْ هَذِهِ لَيْلَةٌ يُعْتِقُ اللَّهُ
فِيهَا مِنَ النَّارِ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كُلِّ، وَيَطَّلِعُ اللَّهُ فِيهَا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَيَغْفِرُ فِيهَا
لِمَنْ يَشَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لِمُشْرِكٍ وَلَا لِمُشَاحِنٍ، وَتِلْكَ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ».

إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ.

فِيهِ عَطَاءُ بْنُ عَجَلَانَ الْحَنْفِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "مَتْرُوكٌ" (١).

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُيَعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ،
ابْنِ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ (٣)، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « يَطَّلِعُ اللَّهُ-تَبَارَكَ وَتَعَالَى-عَلَى خَلْقِهِ
لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ كُلَّهُمْ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُيَعَةَ الْمَصْرِيُّ، ضَعِيفٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤)، وَهُوَ
مَعَ ضَعْفِهِ مُدَلِّسٌ (٥)، وَقَدْ عَنَعَنَ هُنَا.

وَفِيهِ أَيْضًا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ ابْنُ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ، ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٦)، وَلَمْ يُصَرِّحْ
هُنَا بِالسَّمَاعِ.

(١) ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣١).

(٢) ((المسند)) (١٨٦/٧).

(٣) بضم النون، وفتح المهملة الخفيفة. انظر: ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٣٥)، ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٤٣٢).

(٤) انظر: (ص ٢٦).

(٥) وَقَدْ عَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ضَمْنَ الْمُرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ فِي ((تعريف أهل التقديس)) (ص ٥٤) وَهِيَ الْمُرْتَبَةُ الَّتِي قَالَ
عَنْهَا: " مِنْ ضَعْفٍ بِأَمْرِ آخَرِ سِوَى التَّدْلِيسِ، فَحَدِيثُهُمْ مُرَدُّودٌ، وَلَوْ صَرَحُوا بِالسَّمَاعِ، إِلَّا أَنْ يُوَثَّقَ مِنْ كَانَ ضَعْفُهُ مِنْهُمْ
يَسِيرًا كَابْنِ هُيَعَةَ " (ص ١٤)، هَكَذَا هُوَ فِي الطَّبْعَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ الْقُرَيْوَتِيُّ ((إِلَّا أَنْ يُوَثَّقَ...))، وَجَاءَ فِي الطَّبْعَةِ الَّتِي
حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ الْمُبَارَكِيُّ (ص ٦٣) ((إِلَّا إِنْ تُوَبَّعَ مِنْ كَانَ ضَعْفُهُ مِنْهُمْ يَسِيرًا...)) وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْأَظْهَرُ فِي السِّيَاقِ،
وَهُوَ الْمُتَوَافِقُ مَعَ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) انظر: (ص ١٨٠).

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (١).

وَأَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَيْبَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الْإِفْرِيقِيُّ (٢).

وَالْحَدِيثُ لَهُ عِدَّةُ شَوَاهِدٍ أُخْرَى، لَا تَخْلُو أَسَانِيدُهَا مِنَ الضَّعْفِ الشَّدِيدِ، وَالنَّكَارَةِ، بَلْ بَعْضُهَا مَوْضُوعٌ (٣).

(١) ((مختصر مسند زوائد البزار)) (٢/٢١٣).

(٢) ((مجمع الزوائد)) (٨/٦٥).

(٣) وللوقوف على هذه الشواهد ينظر: كتاب ((الميزان لمرويات فضائل شهر شعبان)) (ص ١٣٧) لشيخنا الدكتور سعود بن عيد الصاعدي (رحمه الله) حيث تناول هذه المرويات ودرسها دراسة حداثيّة نقدية، وحلّص " أن ما ورد في أن الله-عزل وجل- يطلع إلى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر للمؤمنين، والمستغفرين، ويدع المشركين، وأهل الحقد والشحناء فيه أربعة أحاديث ضعيفة جداً، وعشرة منكّرة، وحديثان موضوعان". وهذه الشواهد ليس فيه نفي نظر الله لهم.

فائدة: أخرج ابن وضّاح القرطبي في ((البدع والنهي عنها)) (ص ٥٣) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه قال: " لم أدرك أحداً من مشيختنا ولا فقهاءنا يلتفتون إلى ليلة النصف من شعبان...، ولا يرى لها فضلاً على ما سواها من الليالي ". وقال العلامة ابن باز: " ولم يثبت في ليلة النصف من شعبان شيء ". ((الدرر البهية من الفوائد البازية)) (ص ١١٢).

المبحث الثاني والثلاثون: مَا وَرَدَ فِي مَوْقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ:

[٦٠] عن عبد الله بن عمرو^(١) (رضي الله عنهما) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « كَيْفَ بِكُمْ إِذَا جَمَعَكُمْ اللَّهُ -جَلَّ وَعَزَّ- كَمَا يُجْمَعُ النَّبَلُ^(٣) فِي الْكِتَانَةِ^(٤) خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ لَا يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ^(٥) ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابنُ أبي حاتم^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨)، وعبدُ الغني المقدسي^(٩)، والزَّافعي^(١٠)، كُلُّهُم مِّن طَرِيقِ حَزْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى التُّجَيْبِيِّ^(١١).

(١) هكذا في جُلِّ مصادر الرواية، ولكن الحافظ العراقي في ((تخريج أحاديث الإحياء)) (ص ١٩٠٠) تعقب الغزالي وجعل الحديث من مسند عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما)، فقال: " قلت: إنما هو عبد الله بن عمر، ورواه الطبراني... ". ولا أدري ما هو مستنده، فجلُّ مصادر الرواية ومصادر التخريج على أنه من مسند عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما)، وليعلم أن أبا عبد الرحمن الحُبلي يروي عن كليهما، فلعل الوهم من هاهنا دخل على الحافظ العراقي، أو نسخة ((معجم الطبراني)) التي كانت بين يديه وقع فيها تصحيف، وإلا فالحديث في المطبوع من ((معجم الطبراني)) من مسند عبد الله بن عمرو، والله أعلم.

(٢) سورة المطففين، الآية ٦.

(٣) النبل: السهام العربية، ولا واحد من لفظها، فلا يقال: نَبْلَةٌ، وإنما يقال: سَهْمٌ، ونُبْلَةٌ. ((النهاية)) (١٠/٥).

(٤) بالكسر: جَعْبَةُ السهام من أدم. ((المصباح المنير)) (ص ٤٤٢).

(٥) فائدة: قال البيهقي: " وهذا في الكفار، وأما المؤمن فيخفف عنه ذلك اليوم حتى يكون عليه أهون من الصلاة المكتوبة ". ((التوضيح شرح الجامع الصحيح)) (٥٠٦/٢٣).

(٦) ((التفسير)) (١٢٦٩/٤).

(٧) ((المعجم الكبير)) (١٤٦٦٩/٦٩/١٤).

(٨) ((البعث والنشور)) باب قول الله -عز وجل -: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ سورة المعارج: الآية ٤ (ص ٣٠٩/٢٤٦).

(٩) ((ذكر النار)) (ص ٩٦/٩٩).

(١٠) ((التدوين في أخبار قزوين)) (٢٥٧/٣).

(١١) بضم التاء المعجمة، وكسر الجيم، وسكون الياء، بعدها باء موحدة، هذه نسبة إلى نُجَيْبٍ، وهي قبيلة نزلت مصر. انظر: ((الأنساب)) (١٩/٣).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ (١)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ.

كِلاَهُمَا: (حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هَانئِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
يَزِيدَ الْجُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِهِ.
إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيُّ، أَبُو مَيْسَرَةَ الْمِصْرِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ (٢)، وَابْنُ
أَبِي حَاتِمٍ (٣)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً.
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "مَقْبُولٌ" (٤).

لَكِنْ تُشِيرُ بَعْضُ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَمَتْ لَهُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
ابْنِ بُكَيْرٍ: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيُّ، وَكَانَ فَقِيهاً عَفِيفاً شَرِيفاً" (٥).
وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "الْفَقِيهَ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمِصْرِيِّينَ وَقُرَّائِهِمْ" (٦).

وَأَيْضاً رَوَاهُ الْأَيْمَةُ الثَّقَاتِ عَنْهُ ك: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ
عَنْ غُفَيْرٍ. وَعَلَيْهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ حَالِ الرَّجُلِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي عِدَادِ أَهْلِ الصِّدْقِ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
ثَقَّةً، وَمِثْلُهُ فَإِنَّ حَدِيثَهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً أَبُو هَانئِ حُمَيْدُ بْنُ هَانئِ الْمِصْرِيُّ الْخَوْلَانِيُّ، وَثَقَّةُ: ابْنُ حَبَّانٍ (٧)، وَالذَّهَبِيُّ (٨).

(١) ((المستدرک)) کتاب الأھوال (٤/٦١٦/٨٧٠٧).

(٢) ((تاریخ ابن یونس)) (١/٣١٦).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٥/٢٨٥).

(٤) ((تقریب التهذیب)) (ص ٢٩٣).

(٥) ((إكمال تهذیب الكمال)) (٥/١٥).

(٦) ((تاریخ الإسلام)) (٤/٩٠٨).

(٧) ((الثقات)) (٤/١٤٩).

(٨) ((الکاشف)) (٢/٣٥٤).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "صَالِحٌ" (١).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ (٢)، وَابْنُ حَجَرٍ (٣): "لَا بَأْسَ بِهِ".

وَالرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" (٤)، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (٥).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: "رِجَالُهُ ثِقَاتٌ" (٦).

وَضَعَّفَ الْحَدِيثَ الْأَلْبَانِيُّ (٧) لِأَجْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْسَرَةَ، لَكِنَّهُ تَرَجَعَ عَنْ تَضْعِيفِهِ، وَسَلَّكَ مَعَهُ مَسَلَّكَ الثَّقَاتِ، فَأُورِدَ الْحَدِيثَ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٨).

(١) ((الجرح والتعديل)) (٢٣١/٣).

(٢) ((تهذيب الكمال)) (٤٠٢/٧).

(٣) ((تقريب التهذيب)) (ص ١٢٢).

(٤) ((المستدرک)) (٦١٦/٤).

(٥) ((التلخيص)) ضمن كتاب ((المستدرک)) (٦١٦/٤).

(٦) ((مجمع الزوائد)) (١٣٥/٧).

(٧) ((ضعيف الجامع الصغير)) (ص ٦٢٣).

(٨) (٧٦٦/٦).

[٦١] عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: " حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ فِي طَائِفَةٍ فَقَالَ: « إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمَّا فَرَعَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ خَلَقَ الصُّورَ، فَأَعْطَاهُ إِسْرَافِيلَ، فَهُوَ وَاضِعُهُ عَلَى فِيهِ شَاخِصًا ^(١) بَصَرُهُ إِلَى الْعَرْشِ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ » قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الصُّورُ؟ قَالَ: « الْقُرْنُ » قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: « عَظِيمٌ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ إِنَّ عِظَمَ دَارَةٍ فِيهِ كَعَرْضِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَنْفُخُ فِيهِ ثَلَاثَ نَفَخَاتٍ: النَّفْخَةُ الْأُولَى: نَفْخَةُ الْفَرْعِ، وَالثَّانِيَةُ: نَفْخَةُ الصَّعْقِ، وَالثَّالِثَةُ: نَفْخَةُ الْقِيَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، يَأْمُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِسْرَافِيلَ بِالنَّفْخَةِ الْأُولَى فَيَقُولُ: انْفُخْ نَفْخَةَ الْفَرْعِ، فَيَنْفُخُ نَفْخَةً الْفَرْعِ، فَيَنْفُخُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَيَأْمُرُهُ فَيُدِيمُهَا وَيُطِيلُهَا وَلَا يَفْتُرُ، وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهَا: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مِمَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ ^(٢) فَيُسَيِّرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْجِبَالَ سِيرَ السَّحَابِ، فَتَكُونُ سَرَابًا، ثُمَّ تَرْتَجُ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا رَجًّا، فَتَكُونُ كَالسَّفِينَةِ الْمُوبِقَةِ ^(٣) فِي الْبَحْرِ تَضْرِبُهَا الْأَمْوَاجُ تَكْفًا بِأَهْلِهَا كَالْقَنْدِيلِ ^(٤) الْمُعَلَّقِ بِالْعَرْشِ تُرَجِّحُهُ الرِّيَّاحُ ^(٥)، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ اللَّهُ: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ^(٦) تَتَّبِعَهَا الرَّادِفَةُ ^(٧) قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ^(٨) أَبْصَرُهَا خَشَعَةٌ ^(٩)﴾ ^(٦) فَيَمِيدُ النَّاسُ عَلَى وَجْهِهَا، وَتَذْهَلُ الْمَرَاضِعُ، وَتَضَعُ الْحَوَامِلُ، وَيَشِيبُ الْوِلْدَانُ، وَتَطِيرُ الشَّيَاطِينُ هَارِبَةً مِنَ الْفَرْعِ حَتَّى تَأْتِيَ الْأَقْفَارَ، فَتَأْتِيهَا الْمَلَائِكَةُ فَتَضْرِبُ وُجُوهَهَا وَتَرْجِعُ، وَيُوَلِّي النَّاسُ مُدْبِرِينَ، مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ، يُنَادِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ ^(٧)﴾ فَبَيْنَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ تَصَدَّعَتِ الْأَرْضُ تَصَدُّعَيْنِ مِنْ قُطْرٍ إِلَى قُطْرٍ، فَرَأَوْا أَمْرًا عَظِيمًا لَمْ

(١) قال ابن الأثير في ((النهاية)) (٤٥٠/٢): " شخوص البصر: ارتفاع الأجفان إلى فوق، وتحديد النظر وانزعاجه".

(٢) سورة ص: الآية ١٥.

(٣) أي: الهالكة. انظر ((النهاية)) (١٤٦/٥).

(٤) ضرب من المصاييح. ((مختار الصحاح)) (ص ٢٧٢).

(٥) وفي نسخة الأرواح.

(٦) سورة النازعات: الآية ٦-٩.

(٧) سورة غافر: الآية ٣٢.

يَرَوْا مِثْلَهُ، وَأَخَذَهُمْ لَذَلِكَ مِنَ الْكَرْبِ وَالْهَوْلِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ، ثُمَّ تَطَوَّى السَّمَاءُ فَإِذَا هِيَ كَالْمُهْلِ^(١)، ثُمَّ انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَانْتَشَرَتْ نُجُومُهَا، وَانْخَسَفَتْ شَمْسُهَا وَقَمَرُهَا»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الْأَمْوَاتُ لَا يَعْلَمُونَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنَ الَّذِينَ اسْتَشْنَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- حِينَ يَقُولُ: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾^(٢) قَالَ: «أُولَئِكَ الشُّهَدَاءُ، إِنَّمَا يَصِلُ الْفَزَعُ إِلَى الْأَحْيَاءِ، وَهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، فَوْقَاهُمْ اللَّهُ فَزَعَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَمَّنْهُمْ مِنْهُ، وَهُوَ عَذَابُ اللَّهِ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى شَرَارِ خَلْقِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ»^(٣) فَيَكُونُونَ فِي ذَلِكَ الْبَلَاءِ مَا شَاءَ اللَّهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَطُولُ، ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِسْرَافِيلَ فَيَنْفُخُ بِنَفْخَةِ الصَّعْقِ، فَيُصْعَقُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَمَدُوا جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى الْجَبَّارِ -عَزَّ وَجَلَّ- فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ مَاتَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شِئْتَ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فَمَنْ بَقِيَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، بَقِيَتْ أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَبَقِيَتْ حَمَلَةُ عَرْشِكَ، وَبَقِيَ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَبَقِيْتُ أَنَا، فَيَقُولُ -عَزَّ وَجَلَّ-: لِيَمُتْ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، فَيَنْطِقُ اللَّهُ الْعَرْشَ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، يَمُوتُ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ: اسْكُتْ، فَإِنِّي كَتَبْتُ الْمَوْتَ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ تَحْتَ عَرْشِي، فَيَمُوتَانِ، ثُمَّ يَأْتِي مَلَكُ الْمَوْتِ (سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ) إِلَى الْجَبَّارِ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، قَدْ مَاتَ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فَمَنْ بَقِيَ؟ فَيَقُولُ: بَقِيَتْ أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَبَقِيَتْ حَمَلَةُ

(١) أي كالزيت الذي أغلبي. ((معاني القرآن)) للزجاج (١٠١/٥).

(٢) سورة النمل: الآية ٨٧.

(٣) سورة الحج: الآية ١-٢.

عَرْشِكَ، وَبَقِيتُ أَنَا، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: فَلَيْمْتُ حَمَلَةً عَرْشِي، فَيَمُوتُونَ، فَيَأْمُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْعَرْشَ فَيَقْبِضُ الصُّورَ مِنْ إِسْرَافِيلَ، ثُمَّ يَأْتِي مَلَكُ الْمَوْتِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِلَى الْجَبَّارِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ مَاتَ حَمَلَةُ عَرْشِكَ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ بَقِيَ: فَمَنْ بَقِيَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، بَقِيتَ أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَبَقِيتُ أَنَا، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: أَنْتَ مِنْ خَلْقِي، خَلَقْتُكَ لِمَا رَأَيْتَ، فَمُتْ، فَيَمُوتُ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، الْأَحَدُ الْفَرْدُ، الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، كَانَ آخِرًا كَمَا كَانَ أَوَّلًا، طَوَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ طَيَّ السَّجِلِ لِلْكِتَابِ، ثُمَّ دَحَاهُمَا (١)، ثُمَّ تَلَقَّفَهُمَا (٢) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْجَبَّارُ، ثَلَاثًا، ثُمَّ هَتَفَ (٣) بِصَوْتِهِ: لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ؟ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ؟ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَا يُجِيبُهُ أَحَدٌ، فَيَقُولُ لِنَفْسِهِ: لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ (٤) فَيَبْسُطُهَا وَيَسْطَحُهَا ثُمَّ يَمُدُّهَا مَدَّ الْأَدِيمِ الْعُكَاطِيِّ (٥)، لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا (٦)، ثُمَّ يَرْجُرُ اللَّهُ الْخُلُقَ زَجْرَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا هُمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُبْدَلَةِ فِي مِثْلِ مَا كَانُوا فِيهَا مِنَ الْأَوَّلِ، مَنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا كَانَ فِي بَطْنِهَا، وَمَنْ كَانَ عَلَى ظَهْرِهَا كَانَ عَلَى ظَهْرِهَا، ثُمَّ يُنْزِلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَيْهِمْ مَاءً مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ، ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- السَّمَاءَ أَنْ تُمْطِرَ فْتُمْطِرُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، حَتَّى يَكُونَ الْمَاءُ فَوْقَهُمْ اثْنِي عَشَرَ ذِرَاعًا، ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْأَجْسَادَ أَنْ تَنْبِتَ

(١) قال في ((تجميع بحار الأنوار)) (١٥٤/٢): "دحا يدحو ويدحي، أي بسط ووسع".

(٢) قال ابن فارس في ((معجم اللغة)) (ص ٨١٢): "لقت الشيء وتلقفته، إذا أخذته أو بلعته".

(٣) أي: نادى. انظر: ((النهاية)) (٢٤٣/٥).

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

(٥) يقال: عكظه عكْظًا: حبسه، وعركه، والأديم دلوكه في الدباغ، وعُكَاظ سوق بصحراء بين نخلة والطائف، ومنه الأديم العُكَاطِي، وهو ما حمل إلى عُكَاظ فبيع بها. انظر: ((تاج العروس)) (٢٣٩/٢٠)، ((معجم متن اللغة)) (١٧٥/٤).

(٦) قال الجوهري في ((الصحاح)) (٢٤١/١): "الأمْتُ: المكان المرتفع، والأمْتُ: النبك، وهي التلال الصغار، وقوله تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ أي: لا انخفاض فيها ولا ارتفاع".

فَتَنَبُّتُ كَنَبَاتِ الطَّرَائِثِ^(١) أَوْ كَنَبَاتِ الْبَقْلِ، حَتَّى إِذَا تَكَامَلَتْ أَجْسَادُهُمْ، فَكَانَتْ كَمَا كَانَتْ قَالَ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-: لِتَحْيِ حَمَلَهُ عَرْشِي، فَيَحْيُونَ، وَيَأْمُرُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-إِسْرَافِيلَ فَيَأْخُذُ الصُّورَ فَيَضَعُهُ عَلَى فِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: لِيَحْيِ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، فَيَحْيِيَانِ، ثُمَّ يَدْعُو اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-الْأَرْوَاحَ فَيُوتِي بِهَا تَوْهَجَ أَرْوَاحِ الْمُؤْمِنِينَ نُورًا، وَأَرْوَاحِ الْكَافِرِينَ ظُلْمَةً، فَيَقْبِضُهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُلْقِيهَا فِي الصُّورِ، ثُمَّ يَأْمُرُ إِسْرَافِيلَ أَنْ يَنْفُخَ نَفْخَةَ الْبَعْثِ، فَتَخْرُجُ الْأَرْوَاحُ كَأَنَّهَا النَّخْلُ قَدْ مَلَأَتْ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لِيَرْجِعَنَّ كُلُّ رُوحٍ إِلَى جَسَدِهِ، فَتَدْخُلُ الْأَرْوَاحُ فِي الْأَرْضِ إِلَى الْأَجْسَادِ، فَيَدْخُلُ فِي الْخِيَاشِيمِ، ثُمَّ تَمْشِي فِي الْأَجْسَادِ كَمَا يَمْشِي السُّمُّ فِي اللَّدِيعِ، ثُمَّ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا سِرَاعًا، وَإِلَى رَبِّكُمْ تَنْسَلُونَ ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾^(٢) خُفَاءَ عُرَاءٍ غُرُلًا^(٣)، ثُمَّ يَقِفُونَ مَوْقِفًا وَاحِدًا مِقْدَارُهُ سَبْعُونَ عَامًا، لَا يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ، وَلَا يَقْضِي بَيْنَكُمْ، فَتَبْكُونَ حَتَّى تَنْقَطِعَ الدَّمُوعُ ثُمَّ تَدْمَعُونَ دَمًا، وَتَعْرِفُونَ حَتَّى يَبْلُغَ ذَلِكَ مِنْكُمْ أَنْ يُلْجِمَكُمْ الْعَرَقُ أَوْ يَبْلُغَ الْأَذْقَانِ، فَتَصِيحُونَ وَتَقُولُونَ: مَنْ يَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّنَا فَيَقْضِي بَيْنَنَا؟ فَيَقُولُونَ: مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ أَيْبِكُمْ آدَمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؟ خَلَقَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبْلًا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَطْلُبُونَ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَيَأْتِي وَيَقُولُ: مَا أَنَا بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَسْتَنْصِرُونَ الْأَنْبِيَاءَ نَبِيًّا نَبِيًّا، كُلَّمَا جَاؤُوا نَبِيًّا أَبِي عَلَيْهِمْ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « حَتَّى يَأْتُوْنِي فَأَنْطَلِقُ حَتَّى آتِيَ الْفَحْصَ فَأَخِرُّ سَاجِدًا ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْفَحْصُ؟ قَالَ: « قُدَامُ الْعَرْشِ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيَّ مَلَكًا، فَيَأْخُذُ بِيَدِي فَيَرْفَعُنِي، فَيَقُولُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: نَعَمْ لَبَّيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-: مَا شَأْنُكَ؟ وَهُوَ أَعْلَمُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ،

(١) نبات يؤكل باردًا وفي القحط. ((تهذيب الأسماء واللغات)) (١٨٥/٣).

(٢) سورة القمر: الآية رقم ٨.

(٣) الغُرْل جمع الأغرل، وهو الأكلف. والمعنى هنا: أي غير محتونين. انظر: ((النهاية)) (٣٦٢/٣)، ((مطالع الأنوار إلى صحاح الآثار)) (١٤٠/٥).

فَشَفِّعْنِي فِي خَلْقِكَ، فَاقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-: قَدْ شَفَّعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ أَقْضِي بَيْنَكُمْ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «فَارْجِعْ فَأَقِفْ مَعَ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ وَقُوفٌ إِذْ سَمِعْنَا حِسًّا مِنَ السَّمَاءِ شَدِيدًا، فَهَلَّلْنَا، فَنَزَلَ أَهْلُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِمِثْلِ مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، حَتَّى إِذَا دَنَوْا مِنَ الْأَرْضِ أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهِمْ، وَأَخَذُوا مَصَافِقَهُمْ، قُلْنَا لَهُمْ: أَفِيكُمْ رَبُّنَا؟ قَالُوا: لَا، وَهُوَ آتٍ، ثُمَّ يَنْزِلُونَ عَلَى قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ التَّضْعِيفِ حَتَّى يَنْزِلَ الْجَبَّارُ-عَزَّ وَجَلَّ- فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ، وَيَحْمِلُ عَرْشَهُ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ، وَهُمْ الْيَوْمَ أَرْبَعَةٌ، أَقْدَامُهُمْ عَلَى تُخُومِ^(١) الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَالسَّمَاوَاتِ إِلَى حِجْرِهِمْ، وَالْعَرْشُ عَلَى مَنَاقِبِهِمْ، لَهُمْ رَجُلٌ^(٢) مِنْ تَسْبِيحِهِمْ، يَقُولُونَ: سُبْحَانَ ذِي الْقُوَّةِ وَالْجَبْرُوتِ، سُبْحَانَ ذِي الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، سُبْحَانَ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، سُبْحَانَ الَّذِي يُمِيتُ الْخَلَائِقَ وَلَا يَمُوتُ، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، قُدُّوسٌ قُدُّوسٌ، سُبْحَانَ رَبَّنَا الْأَعْلَى رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سُبْحَانَ الْأَعْلَى الَّذِي يُمِيتُ الْخَلَائِقَ وَلَا يَمُوتُ، فَيَضَعُ اللَّهُ-تَبَارَكَ وَتَعَالَى-كُرْسِيَّهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَرْضِهِ، ثُمَّ يَهْتِفُ بِصَوْتِهِ، فَيَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، إِنِّي قَدْ أَنْصَتُ لَكُمْ مُنْذُ خَلَقْتُكُمْ إِلَى يَوْمِكُمْ هَذَا، أَسْمِعْ قَوْلَكُمْ، وَأُبْصِرْ أَعْمَالَكُمْ، وَصُحُفُكُمْ تُقْرَأُ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-جَهَنَّمَ فَيَخْرُجُ مِنْهَا عَيْنٌ عُنُقٍ سَاطِعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^(٦٠) وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ^(٦١) وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِيلًا كَثِيرًا أَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ^(٦٢) هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ^(٦٣)﴾^(٣) - أَوْ بِهَا تُكَذِّبُونَ، شَكَ أَبُو عَاصِمٍ-﴿وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمَجْرُمُونَ﴾^(٤) فَيَمِيزُ اللَّهُ النَّاسَ،

(١) قَالَ فِي ((النهاية)) (١٨٣/١): "أَي: مَعَالِمَهَا وَخُدُودَهَا، وَاحِدُهَا نَحْمٌ".

(٢) قَالَ فِي ((النهاية)) (٢٩٧/٢): "أَي: صَوْتٌ رَفِيعٌ عَالٌ".

(٣) سُورَةُ يَس: الْآيَةُ ٦٠-٦٣.

(٤) سُورَةُ يَس: الْآيَةُ ٥٩.

وَتَحْشُوا الْأُمَمَ، يَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (١) فَيَقْضِي اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-بَيْنَ خَلْقِهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْوُحُوشِ وَالْبَهَائِمِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَقْضِي لِلْجَمَاءِ (٢) مِنْ ذَوَاتِ الْقَرْنِ، فَإِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَبْقَ تَبَعَةٌ عِنْدَ وَاحِدَةٍ لِأُخْرَى، قَالَ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-لَهَا: كُونِي ثَرَابًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ الْكَافِرُ: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثَرَابًا﴾ (٣)، ثُمَّ يَقْضِي اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا يَقْضِي فِيهِ الدِّمَاءَ، وَيَأْتِي كُلُّ قَتِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَأْمُرُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-كُلَّ مَنْ قُتِلَ فَيَحْمِلُ رَأْسَهُ تَشْحَبُ (٤) أَوْ دَاجُهُ (٥)، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، فِيمَ قَتَلَنِي هَذَا؟ فَيَقُولُ، وَهُوَ أَعْلَمُ: فِيمَ قَتَلْتَهُمْ؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتَهُمْ لَتَكُونَ الْعِزَّةَ لَكَ، فَيَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-لَهُ: صَدَقْتَ، فَيَجْعَلُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-وَجْهَهُ مِثْلَ نُورِ الشَّمْسِ، ثُمَّ تَمُرُّ بِهِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَأْتِي كُلُّ مَنْ قُتِلَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَيَحْمِلُ رَأْسَهُ تَشْحَبُ أَوْ دَاجُهُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، فِيمَ قَتَلَنِي هَذَا؟ فَيَقُولُ وَهُوَ أَعْلَمُ: لِمَ قَتَلْتَهُمْ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلْتَهُمْ لَتَكُونَ الْعِزَّةَ لِي، فَيَقُولُ: تَعِسْتَ، ثُمَّ لَا تَبْقَى نَفْسٌ قَتَلَهَا إِلَّا قُتِلَ بِهَا، وَلَا مَظْلَمَةٌ ظَلَمَهَا إِلَّا أُخِذَ بِهَا، وَكَانَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ-عَزَّ وَجَلَّ-إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ رَحِمَهُ، ثُمَّ يَقْضِي اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-بَيْنَ مَنْ بَقِيَ مِنْ خَلْقِهِ، حَتَّى لَا تَبْقَى مَظْلَمَةٌ لِأَحَدٍ عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا أُخِذَ بِهَا لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَكَلِّفُ شَائِبَ (٦) اللَّبَنِ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَبِيعُهُ أَنْ يُخْلَصَ اللَّبَنُ مِنَ الْمَاءِ، فَإِذَا فَرَغَ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-مِنْ ذَلِكَ نَادَى مُنَادٍ يُسْمِعُ الْخَلَائِقَ كُلَّهُمْ: أَلَا لِيَلْحَقَ كُلُّ قَوْمٍ بِأَهْلِيهِمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ عَبْدٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَّا مَثَلْتُ لَهُ أَهْلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيُجْعَلُ

(١) سورة الجاثية.

(٢) قال في ((النهاية)) (٣٠٠/١): "الجماء التي لا قرن لها".

(٣) سورة النبأ.

(٤) قال في ((النهاية)) (٤٥٠/٢): "الشَّحْبُ: السيلان".

(٥) ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، واحدها وَدَج بالتحريك: وقيل الْوَدَجَان: عرقان غليظان جانبي ثغرة النحر. انظر: ((النهاية)) (١٦٥/٥).

(٦) والشَّوْبُ هو الخلط. انظر: ((النهاية)) (٥٠٧/٢).

يَوْمَئِذٍ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى صُورَةِ عَزِيزٍ، وَيُجْعَلُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى صُورَةِ عِيسَى، ثُمَّ يَتَّبِعُ هَذَا الْيَهُودُ، وَهَذَا النَّصَارَى، ثُمَّ قَادَتْهُمْ آلِهَتُهُمْ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: ﴿لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِيَّاهُةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١) فَإِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ فِيهِمُ الْمُنَافِقُونَ جَاءَهُمُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيمَا شَاءَ مِنْ هَيَأْتِهِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ذَهَبَ النَّاسُ فَالْحَقُوا بِآلِهَتِكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ، فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا لَنَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَمَا كُنَّا نَعْبُدُ غَيْرَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ وَهُوَ اللَّهُ الَّذِي يَأْتِيهِمْ، فَيَمُكِّثُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمُكِّثَ، ثُمَّ يَأْتِيهِمْ فَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ذَهَبَ النَّاسُ، فَالْحَقُوا بِآلِهَتِكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ، فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا لَنَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ وَمَا كُنَّا نَعْبُدُ غَيْرَهُ، فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ سَاقِهِ (٢)، وَيَتَجَلَّى لَهُمْ مِنْ عَظَمَتِهِ مَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ، فَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا عَلَى وُجُوهِهِمْ، وَيَخِرُّ كُلُّ مُنَافِقٍ عَلَى قَفَاهُ، وَيُجْعَلُ اللَّهُ أَصْلَابَهُمْ كَصِيَاصِي (٣) الْبَقَرِ، ثُمَّ يَأْذُنُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمْ فَيَرْفَعُونَ، وَيَضْرِبُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الصِّرَاطَ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ كَحَدِّ الشَّفْرَةِ، أَوْ كَحَدِّ السَّيْفِ، عَلَيْهِ كَالِيبُ (٤) وَخَطَاطِيفُ (٥) وَحَسَكُ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ (٦)، دُونَهُ جِسْرٌ دَخَضُ

(١) سورة الأنبياء.

(٢) وقد وقع خلاف في إثبات صفة الساق لله تعالى، والذي عليه المحققون من أئمة العلم والهدى، والسنة والأثر أن الساق الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية صفة حقيقية لله تعالى تليق بجلال الله وعظمته، لا يشابهه فيها أحد من خلقه. قال سماحة الإمام الأثرني عبد العزيز بن باز (رحمه الله) لما سئل عن معنى تفسير قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة القلم]: "الرسول -صلى الله عليه وسلم- فسرهما بأن المراد يوم يجيء الرب يوم القيامة ويكشف لعباده المؤمنين عن ساقه، وهي العلامة التي بينه وبينهم سبحانه وتعالى، فإذا كشف عن ساقه عرفوه وتبعوه، وإن كانت الحرب يقال لها: كشفت عن ساق، إذا اشتدت. وهذا معنى معروف لغوياً قاله أئمة اللغة، ولكن في الآية الكريمة يجب أن يفسر بما جاء في الحديث الشريف، وهو كشف الرب عن ساقه سبحانه وتعالى، وهذه من الصفات التي تليق بجلال الله وعظمته..." ((مجموع الفتاوى)) (٣٧٢/٥). وللفادة والاستزادة ينظر كتاب ((الصفات الإلهية)) للشيخ محمد أمان الجامي (ص ٤٣١)، وكتاب ((صفة الساق لله تعالى بين إثبات السلف وتعطيل الخلف)).

(٣) أي: قرونها. ((النهاية)) (٦٧/٣).

(٤) حديدة مُعَوَّجَةُ الرأس، ذات شُعْب، يُعْلَقُ بِهَا اللَّحْمُ. ((تاج العروس)) (١٦٩/٤).

(٥) هو الحديدة الْمُعَوَّجَةُ كَالْكُلُوبِ يُخْتَطَفُ بِهَا الشَّيْءُ. ((النهاية)) (٤٩/٢).

(٦) الْحَسَكُ محرّكة: نبات له ثمرة حَشِينَة، تعلق ثمرته بصوف الغنم، ووَبَّرَ الإبل في مَرَاتِعِهَا. ((تاج العروس)) (١١١/٢٧).

مَرَّةً^(١)، فَيَمُرُّونَ كَطَرَفِ الْعَيْنِ، أَوْ كَلَمَحِ الْبَصَرِ، أَوْ كَمَرِّ الرِّيحِ، أَوْ كَجِيَادِ الْخَيْلِ، أَوْ كَجِيَادِ الرِّكَابِ، أَوْ كَجِيَادِ الرِّجَالِ، فَنَاجٍ سَالِمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوشٌ^(٢) عَلَى وَجْهِهِ فِي جَهَنَّمَ، فَإِذَا أَفْضَى أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، قَالُوا: مَنْ يَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّنَا فَنَدْخُلَ الْجَنَّةَ؟ فَيَقُولُونَ: مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ أَيْبِكُمْ آدَمُ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-خَلَقَهُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبْلًا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَطْلُبُونَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَيَذْكُرُ ذَنْبًا وَيَقُولُ: مَا أَنَا بِصَاحِبِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بَنُوحٌ فَإِنَّهُ أَوَّلُ رُسُلِ اللَّهِ، فَيُؤْتَى نُوحٌ، فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَيَذْكُرُ ذَنْبًا وَيَقُولُ: مَا أَنَا بِصَاحِبِ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ-عَزَّ وَجَلَّ-اتَّخَذَهُ خَلِيلًا، فَيُؤْتَى إِبْرَاهِيمُ فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَيَذْكُرُ ذَنْبًا وَيَقُولُ: مَا أَنَا بِصَاحِبِ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِمُوسَى؛ فَإِنَّ اللَّهَ-عَزَّ وَجَلَّ-قَرَّبَهُ نَحِيًّا، وَكَلَّمَهُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ التَّوْرَةَ، فَيُؤْتَى مُوسَى-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَيَذْكُرُ ذَنْبًا وَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِرُوحِ اللَّهِ وَكَلِمَتِهِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَيُؤْتَى عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: مَا أَنَا بِصَاحِبِكُمْ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « فَيَأْتُونِي، وَلِي عِنْدَ رَبِّي ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ وَعَدَنِيهِنَّ، فَأَنْطَلِقُ فَاتِي الْجَنَّةَ، فَأَخْذُ بِحَلَقَةِ الْبَابِ، فَأَسْتَفْتِحُ فَيُفْتَحُ لِي، فَأَحْيَا وَيُرْحَبُ لِي، فَإِذَا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ وَنَظَرْتُ إِلَى رَبِّي خَرَرْتُ سَاجِدًا، فَيَأْذُنُ اللَّهُ-تَعَالَى-لِي مِنْ تَحْمِيدِهِ وَتَمْجِيدِهِ بِشَيْءٍ مَا أَذُنَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ-تَعَالَى-: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ وَاشْفَعْ، وَسَلْ تُعْطَى، فَإِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي يَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-وَهُوَ أَعْلَمُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفِّعْنِي فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-: قَدْ شَفَّعْتُكَ، وَقَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ».

(١) أي زلق لا تثبت الأقدام فيه. ((تفسير غريب ما في الصحيحين)) (ص ٢٣١).

(٢) قال في ((تاج العروس)) (١٧/٣٥٠): "كَدَشَهُ كَدَشًا: دفعه دفعًا عنيفاً... ومنه الحديث ((ومنهم مكْدُوش في النار)) أي: مدفوع فيها".

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: « وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، مَا أَنْتُمْ فِي الدُّنْيَا بِأَعْرَفَ بِأَزْوَاجِكُمْ وَمَسَاكِينِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِأَزْوَاجِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ، فَيَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِمَّا يُنْشِئُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَاثْنَتَيْنِ آدَمِيَّتَيْنِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ، لَهُمَا فَضْلٌ عَلَى مَنْ أَنْشَأَ اللَّهُ بِعِبَادَتِهِمَا فِي الدُّنْيَا، فَيَدْخُلُ عَلَى الْأُولَى فِي غُرْفَةٍ مِنْ يَاقُوتَةٍ عَلَى سَرِيرٍ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلٍ^(١) بِاللُّؤْلُؤِ، عَلَيْهَا سَبْعُونَ زَوْجًا مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ، ثُمَّ إِنَّهُ يَضَعُ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهَا، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى يَدِهِ مِنْ صَدْرِهَا وَوَرَاءَ ثِيَابِهَا وَجِلْدِهَا وَحَمِيمِهَا، وَإِنَّهُ لَيَنْظُرُ إِلَى مُخِّ سَاقِهَا كَمَا يَنْظُرُ أَحَدُكُمْ إِلَى السِّلَكِ فِي قَصَبَةِ الْيَاقُوتِ، كَيْدَهَا لَهُ مِرَاةٌ، كَيْدُهُ لَهَا مِرَاةٌ، فَبَيْنَمَا هُوَ عِنْدَهَا لَا يَمْلِكُهَا وَلَا تَمْلُهُ، وَلَا يَأْتِيهَا مَرَّةً إِلَّا وَجَدَهَا عَذْرَاءَ، مَا يَفْتُرُ ذِكْرُهُ، وَمَا يَشْتَكِي قُبُلُهَا، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ نُودِيَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّكَ لَا تَمَلُّ وَلَا تَمَلُّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا مَنِيَّ وَلَا مَنِيَّةَ، إِلَّا أَنَّ لَكَ أَزْوَاجًا غَيْرَهَا، فَيُخْرَجُ فَيَأْتِيَهُنَّ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا جَاءَ وَاحِدَةً قَالَتْ لَهُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى فِي الْجَنَّةِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْكَ، وَلَا فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَإِذَا وَقَعَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ، وَقَعَ فِيهَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ رَبِّكَ أَوْبَقَتْهُمْ أَعْمَالُهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُ النَّارُ قَدَمَيْهِ لَا تَجَاوِزُ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى حَقْوَيْهِ^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُ جَسَدَهُ كُلَّهُ إِلَّا وَجْهَهُ حَرَّمَ اللَّهُ صُورَتَهُ عَلَيْهَا ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، شَفِّعْنِي فِي مَنْ وَقَعَ فِي النَّارِ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَيُخْرَجُ أُولَئِكَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ يُأْذَنُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي الشَّفَاعَةِ فَلَا يَبْقَى نَبِيٌّ وَلَا شَهِيدٌ إِلَّا شَفَّعَ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: أَخْرِجُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ زَنَةَ الدِّينَارِ إِيْمَانًا، فَيُخْرَجُ أُولَئِكَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ

(١) المكلل: الذي حوله قطع من السحاب كأنه مكلل بهن، وروضة مكللة: محفوفة بالأزهار. انظر: ((شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم)) (٩/٥٧٢٨).

(٢) قال في ((المصباح المنير)) (ص ١٢٦): "الحقو: موضع شد الإزار، وهو الخاصرة، ثم توسعوا حتى سَمَوْا الإزار الذي يُشَدُّ عَلَى الْعُورَةِ حَقْوًا".

يَشْفَعُ اللَّهُ، فَيَقُولُ: أَخْرِجُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ إِيمَانًا ثُلْثِي دِينَارٍ، نِصْفَ دِينَارٍ، ثُمَّ يَقُولُ: ثُلْثَ دِينَارٍ، ثُمَّ يَقُولُ: رُبْعَ دِينَارٍ، ثُمَّ يَقُولُ: قِيرَاطٌ^(١)، ثُمَّ يَقُولُ: حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ^(٢)، فَيَخْرُجُ أُولَئِكَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَحَتَّى لَا يَبْقَى فِي النَّارِ مَنْ عَمِلَ لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ، وَلَا يَبْقَى أَحَدٌ لَهُ شَفَاعَةٌ إِلَّا شَفَعَ، حَتَّى إِنَّ إبْلِسَ يَتَطَاوَلُ مِمَّا يَرَى مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- رَجَاءً أَنْ يُشْفَعَ لَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: بَقِيْتُ وَأَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَدْخُلُ يَدُهُ فِي جَهَنَّمَ فَيَخْرِجُ مِنْهَا مَا لَا يُخَصِّصُهُ غَيْرُهُ، كَأَنَّهُمْ حَمَمٌ، فَيُلْقَوْنَ فِي هَرٍّ يُقَالُ لَهُ هَرُّ الْحَيَوَانِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلٍ^(٣) السَّيْلِ، فَمَا يَلِي الشَّمْسُ مِنْهَا أُخْيَضِرُ، وَمَا يَلِي الظِّلُّ مِنْهَا أُصَيْفِرُ، فَيَنْبُتُونَ كَنَبَاتِ الطَّرَائِثِ، حَتَّى يَكُونُوا أَمْثَالَ الذَّرِّ، مَكْتُوبٌ فِي رِقَائِهِمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِذَلِكَ الْكِتَابِ، مَا عَمِلُوا خَيْرًا قَطُّ، فَيَمَكُثُونَ فِي الْجَنَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ وَذَلِكَ الْكِتَابُ فِي رِقَائِهِمْ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا امْحُ عَنَّا هَذَا الْكِتَابَ، فَيَمْحُو اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُمْ^(٤).

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ: هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ:

فَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٥) وَاللَّفْظُ لَهُ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ الضَّحَّاكِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبِيلِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٥)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بَنِ سُلَيْمَانَ الرَّؤَاسِيِّ.

كِلاَهُمَا: (الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ.

(١) قَالَ فِي ((النِّهَايَةِ)) (٤٢/٤): " الْقِيرَاطُ: جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الدِّينَارِ، وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِهِ فِي أَكْثَرِ الْبِلَادِ".

(٢) حَبُّ شَجَرٍ مَعْرُوفٍ. ((تَاجُ الْعُرُوسِ)) (٤٠٣/٢٨).

(٣) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي ((مَقَائِيسِ اللُّغَةِ)) (١٠٧/٢): " فَالْحَمِيلُ مَا حَمَلَهُ السَّيْلُ مِنْ غُثَاءٍ".

(٤) ((الْأَحَادِيثُ الطَّوَالُ)) حَدِيثُ الصُّورِ (ص ٤٨/١٠٤).

(٥) ((الْعِظْمَةُ)) صِفَةُ إِسْرَافِيلَ وَمَا وَكَلَّ بِهِ (٣/٨٢١/٣٨٦).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَهَ^(١)، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّوَّاسِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٢)، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ^(٣)، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٤)، وَابْنُ عَسَاكِرِ^(٥)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

ثَلَاثَتُهُمْ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الرَّابِعُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ^(٦)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخَارِبِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْخَامِسُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا^(٧)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخَارِبِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

(١) ((المسند)) (١٠/٨٤/١).

(٢) ((الأهوال)) ذكر الصور (ص ٨٦/٥٥).

(٣) ((تعظيم قدر الصلاة)) (١/٢٨٣/٢٧٣).

(٤) ((البعث والنشور)) بَابُ قَوْلِ اللَّهِ -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمَنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (١٥).

حديث الصور (ص ٧٤٣/١١٩٢).

(٥) ((تاريخ دمشق)) (٨/٣٩٧).

(٦) ((تفسير الطبري)) (٢٠/٣٣).

(٧) المصدر السابق (١٦/٤٤٧).

وَأَمَّا الْوَجْهُ السَّادِسُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضاً^(١)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ فُلَانٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ السَّابِعُ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضاً^(٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّامِنُ: فَأَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ^(٣)، وَابْنُ الْمُقَرِّئِ^(٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٥) بِبَعْضِهِ مُحْتَصِراً، وَالزَّافِعِيُّ^(٦)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مَكِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ التَّاسِعُ: فَأَخْرَجَهُ اللَّالِكَايِيُّ^(٧) تَعْلِيْقاً مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ شَائِبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ، بِبَعْضِهِ مُحْتَصِراً.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْعَاشِرُ فَأَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ^(٨)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ الضَّحَّاكِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ

(١) ((تفسير الطبري)) (٤١٩/١٥).

(٢) المصدر السابق (٤٥١/١٩).

(٣) ((الضعفاء الكبير)) (٥٢٠/٥).

(٤) ((المعجم)) (ص ١١٠٨/٣٣٤).

(٥) ((البعث والنشور)) بَابُ قَوْلِ اللَّهِ -عز وجل -: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾

حديث الصور (ص ١١٩١/٧٤٣).

(٦) ((التدوين)) (١٨٧/١).

(٧) ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة)) سياق ما ورد في الكتاب أو دلت عليه الآيات على أن القرآن كلام الله غير مخلوق (٣٤٢/٣٢٥/١).

(٨) ((كشف والبيان عن تفسير القرآن)) (٣٤٧/٢٠).

ابن رافع، عن محمد بن كعب، عن رجلٍ من الأنصار، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) به،
بنحوه.

وإسماعيل بن رافع، أبو رافع القاصي المدني، نزيل البصرة الذي عليه مدار الحديث:
قال ابن المبارك: " ليس به بأس " (١).

وقال الإمام البخاري: " ثقةٌ مقارب الحديث " (٢).

وقال الساجي: " صدوقٌ يهيم " (٣).

وفي المقابل ضعفه: ابن سعد (٤)، وابن معين مرة (٥)، والإمام أحمد مرة (٦)، وأبو حاتم الرازي
مرة (٧)، ويعقوب بن سفيان القسوي (٨)، وزاد القسوي: " ليس بمتروك "، والنسائي مرة (٩)،
والدارقطني (١٠)، وابن شاهين (١١)، والخطيب البغدادي (١٢).

(١) ((تاريخ دمشق)) (٣٩٩/٨).

(٢) ((جامع الترمذي)) (٢٩٦/٣)، والذي يظهر لي أن قول الإمام البخاري: " ثقة " يريد به العدالة، بدلالة قوله بعد
ذلك: " مقارب الحديث "، التي يريد بها الضبط، والله أعلم، وقد تقدم قول الحافظ السخاوي أن " مقارب الحديث "
من صيغ التعديل وأنه لا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء أو فتحها كما ذهب إليه غير واحد، والمعنى يقارب الناس
في حديثه، ويقاربونه، أي فليس حديثه بشاذ ولا منكر.

انظر: ((الغاية في شرح الهداية)) (٢٠٣/١)، ((فتح المغيث)) (٢٨٣/٢)، ((فتح الباقي)) (ص ٢٧٥).

(٣) ((تحذيب التهذيب)) (١٥٠/١).

(٤) ((الطبقات الكبرى)) (٥٢٩/٧).

(٥) ((الجرح والتعديل)) (١٦٩/٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ((المعرفة والتاريخ)) (٥٣/٣).

(٩) ((تحذيب الكمال)) (٨٨/٣).

(١٠) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٣٥).

(١١) ((تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين)) (ص ٥٣).

(١٢) ((المتفق والمفترق)) (٤٠٤/١).

وقال ابن عدي: "وأحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء" (١).

وقال أبو أحمد الحاكم الكبير: "ليس بالقوي عندهم" (٢).

وضعه غير واحد (٣).

واشتد تضعيف آخرين له، فقال يحيى بن معين مرة (٤) وأبو داود (٥) والنسائي مرة (٦): "ليس بشيء".

وقال عمرو بن علي الفلاس: "لم أسمع يحيى بن معين ولا عبد الرحمن حدثا عن إسماعيل بن رافع بشيء قط" (٧).

وقال الإمام أحمد مرة (٨)، وعمرو بن علي الفلاس مرة (٩)، وأبو حاتم الرازي مرة (١٠): "منكر الحديث".

وقال عبد الرحمن بن خراش (١١)، والنسائي مرة (١٢)، والدارقطني مرة (١٣)، وابن القيسراني (١٤): "متروك".

(١) ((الكامل في الضعفاء)) (١/٤٥٤).

(٢) ((الأسامي والكنى)) (٣/٢٦٠).

(٣) انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١/١٥٠).

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٣/٦٢).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (١/١٥٠).

(٦) ((تهذيب الكمال)) (٣/٨٨).

(٧) ((الضعفاء الكبير)) (١/٣٥٥).

(٨) ((تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين)) (ص ٥٣).

(٩) ((الكامل في الضعفاء)) (١/٤٥٣).

(١٠) ((الجرح والتعديل)) (٢/١٦٩).

(١١) ((المتفق والمفترق)) (١/٤٠٥).

(١٢) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ١٦).

(١٣) ((سؤالات البرقاني)) (ص ١٤).

(١٤) ((ذخيرة الحفاظ)) (٣/١٢٩٢).

وقال البرزاري^(١) والنسائي مرة^(٢): "لَيْسَ بِثِقَةٍ"، وَزَادَ الْبِرَّازُ: "وَلَا حُجَّةٌ".

وقال ابن حبان: "كَانَ رَجُلًا صَالِحًا إِلَّا أَنَّهُ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ حَتَّى صَارَ الْعَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمَنَاكِيرَ، الَّتِي يَسْبِقُ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَالْمُتَعَمِّدِ لَهَا" (٣).

وقال ابن عبد البر: "هُوَ عِنْدَهُمْ ضَعِيفٌ جِدًّا، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ" (٤).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ضَعِيفٌ وَاهٍ" (٥).

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، وَعَلَيْهِ فِإِسْنَادُ الْحَدِيثِ مُنْكَرٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ وَالْاضْطِرَابَ الْوَاقِعَ فِي الْحَدِيثِ نَاشِئٌ عَنْ سُوءِ حِفْظِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "اضْطَرَبَ فِي سَنَدِهِ" (٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "رِجَالُهُ لَا يُعْرَفُونَ" (٧).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: "وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ: «حَدِيثَ الصُّورِ» مُرْسَلًا وَلَا يَصِحُّ" (٨).

وَالْحَدِيثُ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ: ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ^(٩)، وَابْنُ حَبَّانَ^(١٠)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ^(١١)،

(١) ((تهذيب التهذيب)) (١/١٥٠).

(٢) ((تاريخ دمشق)) (٨/٤٠١).

(٣) ((المجروحين)) (١/١٣١).

(٤) ((الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى)) (١/٦٢١).

(٥) ((الكاشف)) (٢/١٢٣).

(٦) ((فتح الباري)) (١١/٣٦٨).

(٧) ((تهذيب التهذيب)) (٣/٧٤٣).

(٨) ((الكامل في الضعفاء)) (١/٤٥٢).

(٩) ((تفسير الطبري)) (١٦/٤٤٧).

(١٠) ((تهذيب التهذيب)) (٣/٧٣٤).

(١١) المصدر السابق.

والدارقطني^(١)، والبيهقي^(٢).

وقال ابن رجب: "حديث الصور الطويل الذي خرجه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى الموصلي، وغيرهما بإسناد فيه ضعف" (٣).

قال الحافظ ابن كثير: "هذا حديث مشهور، وهو غريب جداً، وليغضبه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرد به إسماعيل بن رافع قاص أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة... وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة، قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه فغريب جداً، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً، فأنكر عليه بسبب ذلك" (٤).

والحديث صححه أبو بكر بن العربي^(٥).

والصواب أنه ضعيف، إذ ضعف إسماعيل ابن رافع وكلام أئمة النقد فيه وفي حديثه هذا بوجه الخصوص مشهور وظاهر.

ولهذا تعقبه الحافظ ابن حجر بعد أن نقل تصحيحه للحديث فقال: "وقول عبد الحق^(٦) في تضعيفه أولى، وضعفه قبله البيهقي" (٧).

فائدتان:

الفائدة الأولى: قال الحافظ العُقيلي: "وقد روي في قصة الصور أحاديث من غير هذا الوجه

(١) ((تهذيب التهذيب)) (٣/٧٣٤).

(٢) ((شعب الإيمان)) (١/٥٣٦).

(٣) ((التخويف من النار)) (ص ٢٢٦).

(٤) ((تفسير ابن كثير)) (٣/٢٨٧).

(٥) ((فتح الباري)) (١١/٣٦٩).

(٦) يريد الحافظ عبد الحق الأشبيلي صاحب ((الأحكام الكبرى))، و ((الوسطى))، و ((الصغرى)).

(٧) ((فتح الباري)) (١١/٣٦٩).

بِأَسَانِيدَ جَيَادٍ وَأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَيْسَ بِطَوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ "(١).

الفائدة الثانية: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: "رَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَلَهُ عَلَيْهِ مُصَنَّفٌ بَيَّنَّ شَوَاهِدُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ بَعْدَ إِيرَادِهِ لَهُ بِتَمَامِهِ: وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ تَكْلِمٍ فِيهِ؛ فَعَامَّةٌ مَا فِيهِ يُرَوَّى مُفَرَّقًا بِأَسَانِيدٍ ثَابِتَةٍ" (٢).

وَقَدْ رُويَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (٣)، مِنْ طَرِيقِ عِصْمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمًا وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَلَقَ الصُّورَ، فَأَعْطَاهُ إِسْرَافِيلَ فَهُوَ وَاضِعٌ عَلَى فِيهِ، شَاخِصٌ بَصَرَهُ إِلَى الْعَرْشِ، يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثُ.

إِسْنَادُهُ تَالِفٌ؛ لِأَجْلِ عِصْمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَضَالَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ" (٤).

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "يُحَدِّثُ بِالْبَوَاطِيلِ عَنِ الثَّقَاتِ، لَيْسَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِلَّا عَلَى جِهَةٍ الْاِعْتِبَارِ" (٥).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَكُلُّ حَدِيثِهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ" (٦).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ: "مَرْثُوكٌ" (٧).

(١) ((الضعفاء الكبير)) (٥/٥٢١).

(٢) ((البداية والنهاية)) (٩/٣٢٣).

(٣) ((تاريخ بغداد)) (٥/١٩٤).

(٤) ((الضعفاء الكبير)) (٤/٥٤٤).

(٥) المصدر السابق (٤/٥٤٣). وقوله: "...على جهة الاعتبار" أي على سبيل المعرفة، ولم يرد بذلك المعنى الاصطلاحي.

(٦) ((الكامل في الضعفاء)) (٧/٨٩).

(٧) انظر: ((تاريخ بغداد)) (١٤/٢٢٥)، ((ميزان الاعتدال)) (٣/٧٥).

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا أَمْوَالِكُمْ، وَلَا أَحْسَابِكُمْ:

[٦٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ، وَأَعْمَالِكُمْ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(١)، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً^(٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كُرَيْزٍ^(٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بَلَفَظَ: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ، وَلَا إِلَى صُورِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ إِلَى صَدْرِهِ ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي^(٤)، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى اللَّحْمِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهَذَلِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.

وَخَالَفَ سَعِيدَ بْنَ يَحْيَى اللَّحْمِيَّ: قَحْطَبَةُ بْنُ غَدَّانَةَ^(٥) الْجُشَمِيُّ^(٦) فَرَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهَذَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَرْسَلاً، أَخْرَجَهُ أَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلِّصُ^(٧).

وَالْحَدِيثُ مِنْ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ إِسْنَادُهُ مُتَكَرِّرٌ، فِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ مَثْرُوكٌ، قَالَ الْإِمَامُ

(١) ((الصحيح)) كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم (٨/١١/٢٥٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) بضم الكاف، مصغر. ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢٣٤).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٥/٥٢٥).

(٥) بضم الغين المعجمة، وفتح الدال المهملة، وبعد الألف نون. ((تكملة الإكمال)) (٤/٢١٦).

(٦) بضم الجيم، وفتح الشين، وفي آخرها ميم، نسبة إلى قبائل. ((الأنساب)) (٣/٢٧٨).

(٧) ((المخلصيات)) (٣/١٠٢/٢٠٨٧).

أحمد: "تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ" (١).
 وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (٢) وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي (٣): "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ".
 وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ" (٤).
 وَالْحَدِيثُ عَدَّهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ مَنَاقِيرِ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ (٥).
 وَأَعْلَاهُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْقَيْسَرَانِيُّ بِعُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ (٦).
 وَيُغْنِي عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) ((الجرح والتعديل)) (٣١٣/٥).

(٢) ((التاريخ الكبير)) (٤٩٢/٦).

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٣١٣/٥).

(٤) ((الضعفاء والمتروكون)) (ص ٦٧).

(٥) ((الكامل في الضعفاء)) (٥٢٥/٥).

(٦) ((ذخيرة الحفاظ)) (٥٩٩/١).

[٦٣] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الشَّرِّ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يُشِيرَ النَّاسُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ. إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(١)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ^(٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، لَمْ أَقِفْ لَهُمَا عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُمَا فِي عِدَادِ الْمَجَاهِيلِ^(٣).

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِينٍ^(٤)، وَابْنُ حِبَّانٍ^(٥)، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانٍ: "رُبَّمَا أَخْطَأَ"، وَالذَّهَبِيُّ مَرَّةً^(٦)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَرَّةً: "وَتَّقَهُ جَمَاعَةٌ"^(٧). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"^(٨).

(١) ((التواضع والخمول)) باب ما جاء في الشهرة (ص ٣١/٥٩).

(٢) بضم الفاء ودال مهملة وكاف، مصغر. انظر: ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ٢١٨).

(٣) وهناك من الرواة من اسمه: محمد بن عثمان الأخنسي، مجهول العين، لم يوثقه إلا ابن حبان، قال أبو حاتم الرازي: "لا أعرفه"، انظر: ((الجرح والتعديل)) (٢٤/٨)، ((الثقات)) (٣٧٥/٥)، فأحشى أن يكون قد تحرف من محمد بن عثمان إلى ابن سليمان، والله أعلم.

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ٢١٨).

(٥) ((الثقات)) (٤٢/٢).

(٦) ((سير أعلام النبلاء)) (٤٨٦/٩).

(٧) ((ميزان الاعتدال)) (٥٩/٤).

(٨) ((تهذيب الكمال)) (٤٨٨/٢٤).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَرَّةً^(١) وَابْنُ حَجَرٍ^(٢): " صَدُوقٌ " .

وَشَدَّ ابْنُ سَعْدٍ فَقَالَ: " لَيْسَ بِحُجَّةٍ " ^(٣) .

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَأَمَّا الْقَوْلُ الْحَافِظُ ابْنِ سَعْدٍ: " لَيْسَ بِحُجَّةٍ " ، فَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ، وَقَدْ خَالَفَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَوَثَّقَهُ، وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ تَوْثِيقَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَعَلَّهُ فَصَدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَرَاتِبَ الْأَيْمَةِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ. وَيَشْهَدُ لِقَوْلِهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ ... » الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ.

وَيَشْهَدُ لِقَوْلِهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الشَّرِّ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ-عَزَّ وَجَلَّ-أَنْ يُشِيرَ النَّاسُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ » ، مَا أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ^(٤) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالطَّبْرَانِيُّ مُخْتَصَرًا^(٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ^(٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٧)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرٍ بْنِ مَرْوَانَ الْفَلَسْطِينِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ^(٨)، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ وَسَّاجٍ^(٩)، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ » قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا؟ قَالَ: « وَإِنْ كَانَ خَيْرًا، فَهِيَ مَرَلَّةٌ^(١٠) إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَهُوَ شَرٌّ » .

وَهَذَا شَاهِدٌ لَا يُفْرَحُ بِهِ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

(١) ((الكاشف)) (١٠٤/٤).

(٢) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٠٤).

(٣) ((الطبقات الكبرى)) (٦١٥/٧).

(٤) ((الضعفاء)) (٢٥٣/٥).

(٥) ((المعجم الكبير)) (٥١٨/٢١٠/١٨).

(٦) ((حلية الأولياء)) (٢٤٧/٥).

(٧) ((شعب الإيمان)) (٦٥٨٢/٢٢٦/٩).

(٨) بفتح المهملة، وسكون الموحدة، ولام. ((المغني في ضبط الأسماء)) (ص ١٩٢).

(٩) بتشديد المهملة، وآخره جيم. ((تقريب التهذيب)) (ص ٣٣٥).

(١٠) أي مظنة زلله؛ لأنها قد تطغيه وتحمله على جهل قبائحه وتنسيه. ((التنوير شرح الجامع الصغير)) (١٤٧/٨).

فِي إِسْنَادِهِ كَثِيرٌ بَنُ مَرَوَانَ الْفَلَسْطِينِي الْمَقْدِسِي، ضَعْفُهُ: ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً (١)، وَابْنُ الْجُنَيْدِ (٢).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ" (٣).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (٤)، وَكَذَّبَهُ مَرَّةً (٥).

وَقَالَ الْفَسَوِيُّ: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ" (٦).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ، وَلَا الرَّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى جِهَةٍ التَّعَجُّبِ" (٧).

وَالْحَدِيثُ قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "وَلَا يُتَابَعُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ تُقَارِبُهُ" (٨).

وَأَشَارَ الْبَيْهَقِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ (٩).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (١٠).

وَضَعْفُهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ جِدًّا (١١).

وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ أُخْرَى لَا تَخْلُو أَسَانِيدُهَا مِنَ الضَّعْفِ (١٢).

(١) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدوري (٤/٤٠٤).

(٢) ((الجرح والتعديل)) (٧/١٥٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ((الضعفاء)) (٥/٢٥٢).

(٥) ((ميزان الاعتدال)) (٣/٤٠٤).

(٦) ((المعرفة والتاريخ)) (٢/٤٥٠).

(٧) ((المجروحين)) (٢/٢٣٠).

(٨) ((الضعفاء)) (٥/٢٥٣).

(٩) ((شعب الإيمان)) (٩/٢٢٧).

(١٠) ((العلل المنتهية)) (٢/٣٤٠).

(١١) ((السلسلة الضعيفة)) (٥/٢٥٥).

(١٢) انظر: المصدر السابق (٤/١٦٦).

[٦٤] عن أبي أُمَامَةَ صُدِّي بْنِ عَجَلَانَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ)).

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ^(١)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِر^(٢)، مِنْ طَرِيقِ زُكْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ (رضي الله عنه) بِهِ.
إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ، يَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّم.
فِي إِسْنَادِهِ زُكْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيِّ، وَهَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: " لَيْسَ بِثِقَةٍ " (٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: " مُنْكَرُ الْحَدِيثِ " (٥).

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: " لَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ، رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بِنُسخَةٍ أَكْثَرُهَا مَوْضُوعَةٌ " (٦).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: " تَرَكُوا حَدِيثَهُ " (٧).

(١) كتاب ((الفوائد)) الشهير بـ ((الغلانيات)) (ص ٦٣٠/٨٤١).

(٢) ((تاريخ دمشق)) (١٨/١٩٣).

(٣) ((ميزان الاعتدال)) (٢/٥١).

(٤) ((الكامل في الضعفاء)) (٤/٩١).

(٥) ((التاريخ الكبير)) (٤/٢٥٨).

(٦) ((المجروحين)) (١/٣٧٧).

(٧) ((ديوان الضعفاء)) (ص ١٣٨).

[٦٥] عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ (رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: « إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَامِكُمْ وَلَا إِلَى أَحْسَابِكُمْ وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ، فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ صَالِحٌ تَحَنَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَأَحَبُّكُمْ إِلَيَّ أَتَقَانُمْ ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(١)، عَنْ هَاشِمِ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ الْحَضْرَمِيِّ الْحِمَصِيِّ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ (رضي الله عنه) بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لغيره، فِي إِسْنَادِهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

العِلَّةُ الْأُولَى: الانْقِطَاعُ فِي إِسْنَادِهِ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: " لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا، حَمَلُوهُ^(٢) عَلَى أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ فَحَدَّثَ " (٣).
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " عَابُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ بِغَيْرِ سَمَاعٍ " (٤).

العِلَّةُ الثَّانِيَةُ: فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ضَعِيفٌ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: " كَانَ لَا يَدْرِي أَمْرَ الْحَدِيثِ " (٥).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: " لَمْ يَكُنْ بِذَاكَ " (٦).

العِلَّةُ الثَّالِثَةُ: فِي إِسْنَادِهِ هَاشِمُ بْنُ مَرْثَدٍ الطَّبْرَانِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ ابْنُ حَبَّانَ

(١) ((المعجم الكبير)) (٣/٣٣٧/٣٤٥٦).

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ " حَمَلُوهُ "، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ((تَهْذِيبِ الْكَمَالِ)) (٤٨٤/٢٤)، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٣) ((الجرح والتعديل)) (٧/١٩٠).

(٤) ((تقريب التهذيب)) (ص ٤٠٤).

(٥) ((العلل)) (٦/٤٢١).

(٦) ((سؤالات الآجري)) (٢/٢٣١).

: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (١).

وَقَالَ الْحَلِيلِيُّ: "ثِقَّةٌ، لَكِنَّهُ صَاحِبُ غَرَائِبٍ" (٢).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "مَا هُوَ بِذَاكَ الْمُجَوِّدِ" (٣).

وَالصَّوَابُ فِيهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً ضَمَمَ بَنُ زُرْعَةَ الْحِمَصِيُّ الْحَضْرَمِيُّ، وَثَقَّه: ابْنُ مَعِينٍ (٤)، وَابْنُ ثُمَيْرٍ (٥)، وَابْنُ حَبَّانٍ (٦).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" (٧)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَالِحٌ" (٨).

وَفِي الْمُقَابِلِ: ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٩).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ يَهُمُّ" (١٠).

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّدُوقِ، وَهُوَ إِلَى الثَّقَةِ أَقْرَبُ.

وَضَعَّفَ الْحَدِيثَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ (١١).

(١) ((تاريخ ابن عساكر)) (٣٤٢/٧٣)، وقول ابن حبان هذا لم أقف عليه في كتاب ((المجروحين))، ولهذا قال الشيخ الألباني: "ولم أره في ((المجروحين)) لابن حبان في باب الهاء، فلعله أوردته في مكان آخر منه أو من غيره لمناسبة ما". ((السلسلة الضعيفة)) (٤٥٣/٧).

(٢) ((الإرشاد)) (٤٨٤/٢).

(٣) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٧٠/١٣).

(٤) ((تاريخ ابن معين)) برواية الدارمي (ص ١٣٦).

(٥) ((تهذيب التهذيب)) (٢٣٠/٢).

(٦) ((الثقات)) (٤٨٥/٦).

(٧) ((تاريخ دمشق)) (٤١٧/٢٤)، ((تهذيب التهذيب)) (٢٣٠/٢).

(٨) ((ديوان الضعفاء)) (ص ١٩٨).

(٩) ((الجرح والتعديل)) (٤٦٨/٤).

(١٠) ((تقريب التهذيب)) (ص ٢٢٢).

(١١) ((السلسلة الضعيفة)) (٢٤٣/١٢).

[٦٦] عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ، وَأَعْمَالِكُمْ. فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ صَاحٍ تَحَنَّنَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَيْهِ إِنَّمَا أَنْتُمْ بَنِي آدَمَ أَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ».

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ (١)، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهِ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ، يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ تَابِعِيٌّ، لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ يَرْتَقِي بِشَوَاهِدِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، حَيْثُ يَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(١) ((الزهد والرفائق)) باب فضل ذكر الله -عز وجل- (ص ٥٤٠/١٥٤٤).

تَرْحَمُكَ اللَّهُ وَعَوْنِي

وَاحْسَنِ تَوْفِيقِي

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي يسر لي كتابة هذا البحث، وإتمامه، وأشكره على توفيقه وإحسانه، وقد توصلت في ختام هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- أن معنى قوله- صلى الله عليه وسلم- " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ " أي نَظَرَ رَحْمَةً وَعَطْفًا، وهذا الذي عليه أهل الحق والهدى أهل السنة والجماعة.

٢- أن ما ذهب إليه بعض الأشاعرة من شراح الحديث كالكرماني وغيره من أن مراد النظر من قوله- صلى الله عليه وسلم- " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ " أي لَا يَرْحَمُهُمْ وَلَا يَعْطِفُ عَلَيْهِمْ، وذلك منهم فراراً من التشبيه زعموا، حيث ظنوا أن إثبات النظر لله حقيقة يلزم منه تثقيب الحديقة تشبيهاً بالمخلوق، وهذا الذي ذهبوا إليه تأويل فاسد، وقول عاطب، إذ أن إثبات الصفات لله لَا يلزم منه تشبيهه بالمخلوق فله سبحانه صفات تليق بجلاله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١).

٣- في قوله- صلى الله عليه وسلم- " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ " تهديد ووعيد شديد يدل على أن مرتكب هذه الأمور مُرتكبٌ لِكَبِيرَةٍ من كبائر الذنوب.

٤- بلغ عدد الأعمال التي يُحرّم مرتكبها نظر الله- تبارك وتعالى- تسعة وسبعين عملاً، كما في عناوين المباحث في المقدمة حيث أغنى عن تكراره هنا.

٥- بلغ عدد أحاديث الرسالة (٥٨) حديثاً، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ- عدد الأحاديث الصحيحة (١٥) حديثاً.

ب- عدد الأحاديث الحسان (١٢) حديثاً.

ج- عدد الأحاديث الضعيفة (٩) أحاديث.

د- عدد الأحاديث الضعيفة جداً (١٩) حديثاً.

(١) سورة الشورى الآية: ١١.

هـ- عددُ الأحاديثِ المؤضوعةِ (٣) أحاديث.

التَّوصِيَةُ:

أوصي الأُخوةَ الباحثينَ في مجالاتِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ المُشَرَّفَةِ بِالكَتَابَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِيْعِ، مِنْ ذَلِكَ جَمْعُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الَّذِينَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَيْضاً جَمْعُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الَّذِينَ لَا يُحِبُّهُمْ اللَّهُ، وَأَيْضاً جَمْعُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الَّذِينَ يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

تَبْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

القرآن الكريم.

١- «الآحاد والمثاني» للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراجية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

٢- «آداب الشافعي ومناقبه» للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن علي الصومعي، الناشر: الناشر المتميز، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.

٣- «الآداب الشرعية» للإمام الفقيه المحدث أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط-عمر القيام، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.

٤- «أحوال الرجال» للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٥- «أجوبة أبي زرعة الرازي عن أسئلة البرذعي» للحافظ الإمام أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٦ هـ) تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

٦- «الأهوال» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: مجدي السيد، الناشر: مكتبة آل ياسر، الجيزة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

٧- « أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه » للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، من علماء القرن الثالث هجري، تحقيق: عبد الملك الدهيش، الناشر: دار خضر، بيروت- لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٨- « أخبار القضاة » لوكيع بن محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت-لبنان.

٩- « الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف » للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩ هـ)، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة، الرياض- السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

١٠- « الأمالي » الجزء الأول لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي (ت ٣٢٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

١١- « أخلاق أهل القرآن » للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: محمد عمرو عبد اللطيف، بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

١٢- « الأحاديث الطوال » للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

١٣- « الأسامي والكنى » للحافظ أبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي (ت ٣٧٨ هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

- «**الأسامي والكنى**» للحافظ أبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي (ت ٣٧٨ هـ)، تحقيق: الشيخ يوسف بن محمد الدخيل، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

١٤- «**أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**» للحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

١٥- «**الأمالي**» للمحدث عبد الملك بن محمد بن بشران (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

١٦- «**الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: عز الدين السيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

١٧- «**الألقاب**» = «**ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين**» للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي (ت ٤٩٨ هـ)، تحقيق: محمد عزب-محمود نصار، الناشر: دار الفضيلة، القاهرة-مصر.

١٨- «**أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله-صلى الله عليه وسلم- للإمام الدارقطني**» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: محمود نصار-السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

١٩- «الأنساب» للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (تـ ٥٦٢ هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن-الهند، ط ١/ سنة النشر: ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م.

٢٠- «الأحكام الشرعية الصغرى» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الحق الإشيلي (تـ ٥٨١ هـ)، تحقيق: أم محمد بنت أحمد الهليس، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، مكتبة العلم، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

٢١- «الأماكن» أو «ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة» للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (تـ ٥٨٤ هـ)، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر، سنة النشر: ١٤١٥ هـ.

٢٢- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لأبي الحسن علي بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير (تـ ٦٣٠ هـ) تحقيق: علي محمد معوض-عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.

٢٣- «الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما» للحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي (تـ ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط ٣/ سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢٤- «الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة» للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (تـ ١٣٨٦ هـ)، تحقيق: علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١/ سنة النشر: ١٤٣٤ هـ.

٢٥- «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» للعلامة المفسر اللغوي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (تـ ١٣٩٣ هـ)، الناشر: دار عطاءات-دار ابن حزم، ط ٥/ سنة النشر: ١٤٤١ هـ = ٢٠١٩ م.

٢٦- «الأجوبة المدينة عن الأسئلة الحديثية» للشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، الناشر: دار الاستقامة.

٢٧- «الإلزامات والتبع» للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: الشيخ مقل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار، صنعاء-اليمن، ط ٤ / سنة النشر: ١٤٤٢ هـ = ٢٠٢٠ م.

٢٨- «الإبانة الكبرى» = «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطّة العكبري الحنبلي (ت ٣٨٧ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.

٢٩- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن خليل الخليلي القزويني (ت ٤٤٦ هـ)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض-السعودية.

٣٠- «الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية-الهند، ط ١ / سنة النشر: ١٣٨١ هـ.

٣١- «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، تحقيق: محمد بن علي البيضاني، الناشر: الناشر المتميز، المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧ م.

٣٢- «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء، المنصورة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٣٣- «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» للحافظ المجتهد تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: سعد آل حميد، الناشر: دار المحقق.

٣٤- «الإمام بأحاديث الأحكام» ومعه حاشية شمس الدين بن عبد الهادي، للحافظ المجتهد تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: محمد خروف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م.

٣٥- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للأميز علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسس الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٣٦- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكري الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ٢٠١١ م.

٣٧- «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال» للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥ هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي-باكستان.

٣٨- «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» للحافظ الإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: بهجة أبو الطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

٣٩- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت ٨٤٠ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث

العلمي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

٤٠- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.

٤١- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٠٢ هـ)، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض-المملكة العربية السعودية.

٤٢- «إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من النساء» للشيخ الدكتور عبد الله ابن عبد الرحيم البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٤٣- «اعتلال القلوب» لمحمد بن جعفر بن محمد السامري الخرائطي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة الباز، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٤٤- «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الله السوالمه، الناشر: دار ابن تيمية، الرياض-السعودية، ط ١ / ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٤٥- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط ١ /، سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٤٦- «الاستذكار» للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

٤٧- « اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم » لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانی (ت ٧٢٨ هـ)، تحقیق: ناصر العقل، الناشر: دار إشبیلیا، الرياض - السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٤٨- « الاستقامة » لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحرانی (ت ٧٢٨ هـ)، تحقیق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

٤٩- « الاغتباط بمن رمي بالاختلاط » للحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن خليل سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ)، تحقیق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر.

٥٠- « استيفاء الأقوال في تحريم الإساءة على الرجال » للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الشهير بالصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)، تحقیق: عقيل المقطري، الناشر: دار القدس، صنعاء - اليمن، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٥١- « الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » للدكتور إبراهيم الصبيحي.

٥٢- « البر والصلة » لأبي عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي (ت ٢٤٦ هـ) تحقیق: محمد سعيد بخاري، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ.

٥٣- « البدع والنهي عنها » للإمام الحافظ محمد بن وضاح القرطبي (ت ٢٨٦ هـ —)، تحقیق: محمد دهمان، الناشر: دار الصفا، ط ١ / سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.

٥٤- « البعث والنشور » للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقیق: أبي عاصم الشوامي، الناشر: مكتبة دار الحجاز، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ.

٥٥- « بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام » للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الكتامي الحميري الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٥٦- « بغية الطلب في تاريخ حلب » لكamal الدين عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي الحلبي ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) تحقيق: المهدي عيد الرواضية، الناشر: مؤسسة الفرقان لتراث الإسلام - مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن - إنجلترا ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.

٥٧- « البداية والنهاية » للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥٨- « البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المشهور بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥٩- « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: عبد المحسن القاسم، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٢م.

٦٠- « بلدان الخلافة الشرقية » تأليف: كي لسترنج، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

٦١- « البدور المضية في تراجم الحنفية » لمحمد حفظ الرحمن الكملائي، الناشر: دار الصالح، القاهرة - مصر، مكتبة شيخ الإسلام، دكا - بنغلاديش، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٦٢- « بين الإمامين مسلم والدارقطني » للشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٦٣- « التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين » رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، للحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦٤- « التاريخ الكبير » للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي - ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر: الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٦٥- « التمييز » للإمام الحافظ أبي الحجاج مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: صالح بن أحمد بن ثابت، الناشر: مكتبة الإمام الألباني، صنعاء-اليمن، دار بن حزم، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٦٦- « التاريخ الكبير » = « تاريخ ابن أبي خيثمة » للحافظ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: صلاح هلال، الناشر: دار الفاروق، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٦٧- « تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم »، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا.

٦٨- « التواضع والحمول » للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٦٩- « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني.

٧٠- « تعظيم قدر الصلاة » للإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٧١- « تهذيب الآثار » للحافظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود بن محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني.

٧٢- « تفسير الطبري » = « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » للحافظ أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود بن محمد شاكر، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

- « تفسير الطبري » = « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » للحافظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر.

٧٣- « التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل » لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الناشر: دار الرشد، الرياض- السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٧٤- « تفسير ابن أبي حاتم » = « تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعين »، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٧٥- « تاريخ ابن يونس الصدي » للإمام المؤرخ المحدث أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدي المصري (ت ٣٤٧ هـ)، جمع وتحقيق: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٧٦- « تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين » لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ)، تحقيق: يوسف بديوي، الناشر: دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ.

- « تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين » لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م.

٧٧- « تهذيب اللغة » لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٧٨- « تاريخ أسماء الثقات » للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية-الكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٧٩- « تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين » للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

٨٠- « تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان » للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: دار الفاروق الحديثة- دار الكتاب الإسلامي، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٨١- « التوحيد » للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله الوهبي-موسى بن عبد العزيز الغصن، الناشر: دار الهدى النبوي- مصر، دار الفضيلة-الرياض ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٨٢- « تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم » للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، جمع وتحقيق: مازن البيروتي، الناشر: دار البشائر، بيروت- لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٧ هـ.

٨٣- « تاريخ جرجان » لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧ هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط ٤ / سنة النشر: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

٨٤- « تاريخ أصبهان » = « أخبار أصبهان » للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

٨٥- « تاريخ بغداد » = « تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها » للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

٨٦- « تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم » للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سكيئة الشهابي، الناشر: دار طلاس، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٩٨٥ م.

٨٧- « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله-صلى الله عليه وسلم - » للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، سليم عامر، محمد بشار عواد، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٧ م.

٨٨- « التعديل والتجريح لمن أخرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي المالكي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: أحمد ليزار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

٨٩- « تفسير غريب ما في الصحيحين » للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)، تحقيق: زبيدة محمد، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٩٠- « الترغيب والترهيب » للإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث، القاهرة-مصر ط ١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٩١- « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك » للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: المملكة المغربية-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

٩٢- « التحرير في المعجم الكبير » للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد-العراق، ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

٩٣- « تاريخ مدينة دمشق » للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٩٤- « الترغيب والترهيب من الحديث الشريف » للحافظ أبي محمد زكي الدين عبد العظيم ابن عبد القوي بن عبد الله، المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي-مصر، ط ٣ / سنة النشر: ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.

٩٥- «التدوين في أخبار قزوين» للحافظ أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم،
الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان، سنة النشر: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٩٦- «تكملة الإكمال» لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة
(ت ٦٢٩هـ) تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، وشارك في ج ٢: محمد صالح عبد العزيز
المراد، الناشر: جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية ط ١/ سنة النشر: ١٤١٨هـ.

٩٧- «التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير-صلى الله عليه وسلم-» للحافظ أبي
زكريا يحيى ابن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: أحمد السلوم، الناشر: مكتبة المعارف،
الرياض-السعودية ط ١/ سنة النشر: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٩٨- «تهديب الأسماء واللغات» للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)،
الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.

٩٩- «تهديب الكمال في أسماء الرجال» للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف
ابن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة،
بيروت-لبنان، ط ١/ سنة النشر: ١٤٠٠ - ١٤١٣هـ = ١٩٨٠ - ١٩٩٢م.

١٠٠- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن
عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي،
بيروت-لبنان، ط ١/ سنة النشر: ١٩٩٩م.

١٠١- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن
عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي،
الدار القيمة.

١٠٢- «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي جاد الله - عبد العزيز الحباني، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨ = ٢٠٠٧ م.

١٠٣- «تذكرة الحفاظ» للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، سنة النشر: ١٣٧٤ هـ.

١٠٤- «تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام» للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

١٠٥- «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس-محمدي أمين، الناشر: دار الفاروق، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

١٠٦- «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار عطاءات العلم الرياض - السعودية - دار ابن حزم بيروت-لبنان ط ٢ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م ط ١ لدار ابن حزم.

١٠٧- «تفسير ابن كثير» = «تفسير القرآن العظيم» للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض-السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

١٠٨- «التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار» للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: بشير عيون، الناشر: مكتبة

المؤيد، الطائف المملكة العربية السعودية، مكتبة دار البيان، دمشق-سوريا، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

١٠٩- «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن أحمد الأنصاري الشافعي الشهير بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف بدولة قطر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

١١٠- «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

١١١- «تخريج أحاديث الإحياء» = «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» المطبوع بهامش إحياء علوم الدين، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

١١٢- «تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الهالكين» للعلامة أبي زكريا أحمد بن إبراهيم بن النحاس الدمشقي (ت ٨١٤ هـ)، تحقيق: عماد عباس سعيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

١١٣- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.

١١٤- «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: محمد العرقسوسي، الناشر: الرسالة العالمية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

١١٥- «تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: إبراهيم الزبيق- عادل مرشد، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق- سوريا ط ١/ سنة النشر: ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤ م.

١١٦- «تَقْرِيبُ التَهْذِيبِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: عادل مُرشد، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق- سوريا، ط ٣/ سنة النشر: ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤ م.

١١٧- «تَعْجِيلُ الْمُنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت- لبنان، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

١١٨- «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُوصُوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان- الأردن، ط ١/ سنة النشر: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

- «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُوصُوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: أحمد المبارك، الناشر: دار العزة، الرياض- السعودية، ط ٤/ سنة النشر: ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.

١١٩- «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» = «الْتِمِيزُ فِي تَلْخِصِ تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض- السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

١٢٠- «التَّحْفَةُ اللَّطِيفَةُ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري المدني (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ط ١/ سنة النشر: ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

١٢١- «تخدير الخواص من أكاذيب القصاص» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: منهل عروب، الناشر: مؤسسة الرسالة، دمشق- بيروت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

١٢٢- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٤ / سنة النشر: ١٤٣٨ هـ.

١٢٣- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن علي بن محمد ابن عَرَّاق الكِنَاني (ت ٩٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف- عبد الله الصديق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠١ = ١٩٨١ م.

١٢٤- «التنوير شرح الجامع الصغير» للعلامة أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأُمير (ت ١١٨٢ هـ)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض- السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.

١٢٥- «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد بن محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، سنة النشر: (١٣٨٥- ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).

١٢٦- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، ط ٤ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

١٢٧- «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتميز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

١٢٨- «توضيح الأحكام من بلوغ المرام» للعلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسام، الناشر: مكتبة الأسد - مكة المكرمة، ط ٥ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.

١٢٩- «تحرير تقريب التهذيب» تأليف: الشيخ شعيب الأرنؤوط - الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

١٣٠- «تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين» للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: دار المنهاج.

١٣١- «الثقات» = «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم» للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) بترتيب الإمامين نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

١٣٢- «الثقات» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن - الهند ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

١٣٣- «الجامع في الحديث» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، (ت ١٩٧ هـ)، تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١/ ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

١٣٤- «جزء الحسن بن عرفة العبدي» للحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: مكتبة دار الأقصى - الكويت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.

١٣٥- «جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني» لأبي جعفر محمد بن عاصم بن عبد الله الأصبهاني (ت ٢٦٢ هـ) تحقيق: مفيد خالد عيد، الناشر: دار العاصمة، الرياض - السعودية ط ١/ سنة النشر: ١٤٠٩ هـ.

١٣٦- «الجامع الكبير» = «سنن الترمذي» للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١/ سنة النشر: ١٩٩٦ م.

- «الجامع الكبير» = «سنن الترمذي» للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) الجزء الأول والثاني تحقيق: العلامة المحدث أحمد بن محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر.

١٣٧- «الجرح والتعديل» للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط ١/ سنة النشر: ١٢٧١ هـ = ١٩٥٢ م.

١٣٨- «جامع بيان العلم وفضله» للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

١٣٩- «الجواهر النقي على سنن البيهقي» للعلامة علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥ هـ) مذيّل على «السنن الكبرى» للبيهقي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد دكن- الهند، سنة النشر: ١٣٥٦ هـ.

١٤٠- «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي الشافعي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عمر بن حسن فلاتة، الناشر: دار الإفهام- الرياض- السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

١٤١- «جامع العلوم والحكم» للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- إبراهيم باجس، الناشر: دار الملك عبد العزيز، ط ١٠ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

١٤٢- «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

١٤٣- «الجامع الكبير» = «جمع الجوامع» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: جمع من الباحثين، الناشر: الأزهر، مطبعة دار السعادة، سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

١٤٤- «جزيرة ابن عمر من خلال المصادر العربية» بحث منشور لعلي نجم عيسى في مجلة دراسات موصلية، مجلة علمية محكمة، العدد (٦٣) القسم الأول، سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢٢ م

١٤٥- «حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المديني (ت ١٨٠ هـ)» تحقيق: عمر السفياي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض- شركة الرياض للنشر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

١٤٦- «حديث الزهري» لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري القرشي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: حسن بن محمد شبالة البلوط، الناشر: أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

١٤٧- «حديث السراج» للحافظ أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي المعروف بالسراج (ت ٣١٣ هـ)، تخرج: زاهر بن طاهر الشحامي (ت ٥٣٣ هـ)، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة-مصر ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

١٤٨- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، الناشر: مطبعة السعادة-بجوار محافظة مصر، سنة النشر: ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

١٤٩- «حاشية السندي على سنن النسائي» مطبوع مع السنن بشرح السيوطي، للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢ / سنة النشر ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

١٥٠- «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ)، الناشر: دار الفكر.

١٥١- «حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل» للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٨ م.

١٥٢- «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه» للحافظ أبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الناشر: شركة الروضة، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

١٥٣- « خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال » للحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري (ت بعد سنة ٩٢٣ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية.

١٥٤- « الدرة اليتيمة » لعبد الله بن المقفع (ت ١٤٢ هـ)، نشر ضمن مجموع رسائل البلغاء، جمع محمد كرد علي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

١٥٥- « الدلائل في غريب الحديث » لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢ هـ)، تحقيق: محمد القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.

١٥٦- « الدعاء » للحافظ الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، الناشر: دار البشائر، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

١٥٧- « الدعوات الكبير » للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار غراس، الكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٩ م.

١٥٨- « ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين » للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: الشيخ العلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ط ٢ / سنة النشر: ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

١٥٩- « الداء والدواء » للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٣٨ هـ.

١٦٠- «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: السيد عبد الله اليماني، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان.

١٦١- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، الناشر: مركز هجر، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

١٦٢- «الدراري المضية شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية» للعلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: مكتبة الإرشاد، صنعاء-اليمن، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.

١٦٣- «الدرر البهية من الفوائد البازية» للإمام شيخ الإسلام عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠ هـ)، إعداد: علي بن حسين فقيهي.

١٦٤- «ذم الملاهي» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، مكتبة العلم، جدة-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٦ هـ.

١٦٥- «ذم اللواط» للحافظ المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن، القاهرة-مصر.

١٦٦- «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» = «المختلف فيهم»، للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.

١٦٧- « ذخيرة الحفاظ » للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

١٦٨- « ذكر النار أجارنا الله منها » للإمام الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، تحقيق: أديب الغزاوي، الناشر: دار البشائر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.

١٦٩- « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ضمن أربع رسائل في علوم الحديث.

١٧٠- « ذات النقاب في الألقاب » للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.

١٧١- « الذيل على العبر في خبر من غبر » للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

١٧٢- « ذيل اللآلي المصنوعة » للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

١٧٣- « ذخيرة العقبي في شرح المجتبى » للعلامة محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَوِي (ت ١٤٤٢ هـ) الناشر: دار المعراج الدولية للنشر الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

١٧٤- «رجال صحيح مسلم» لأبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم ابن منجويه (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

١٧٥- «روضة المحبين ونزهة المشتاقين» للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عطاءات العلم.

١٧٦- «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر» للحافظ محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ٥ / سنة النشر: ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

١٧٧- «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم» لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: بشير البكوش، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٧٨- «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين» للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: ماهر الفحل، الناشر: دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

١٧٩- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط ٩ / سنة النشر: ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١٨٠- «رجال الحاكم في المستدرک» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ)، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٨١- «الرواة الذين جهلهم ابن حزم وأخرج لهم الشيخان أو أحدهما» للدكتور عزمي سالم، الناشر مجلة الدراية، تصدرها كلية الدراسات الإسلامية بدسوق-مصر، العدد الثاني عشر، سنة النشر: ١٤٣٢هـ.

١٨٢- «الزهد والرقائق» للإمام الحافظ شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

١٨٣- «الزهد» للإمام هناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء، الصباحية- الكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

١٨٤- «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد جبر الألفي، الناشر: وزارة الأوقاف بدولة الكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٨٥- «الزواجر عن اقتراف الكبائر» للعلامة أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان.

١٨٦- «سؤالات ابن الجنيد أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي (ت ٢٦٠هـ) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)» تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٨٧- «سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل» لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت ٢٦١ تقريباً)، تحقيق: عامر صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٨٨- «سنن ابن ماجه» للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الربعي الرافعي (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار النوادر، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

١٨٩- «سنن أبي داود» للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط-محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١ / سنة النشر: ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

١٩٠- «سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل» للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق: زياد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

١٩١- «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم»، تحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر: دار الاستقامة، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت-لبنان، ط١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

١٩٢- «السنة» للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠ هـ)، تحقيق: عادل حمدان، الناشر: دار اللؤلؤة، بيروت-لبنان، ط٤ / سنة النشر: ١٤٤١ هـ = ٢٠٢٠ م.

١٩٣- «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل» للحافظ أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العباسي الكوفي (ت ٢٩٧ هـ) تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط١ / سنة النشر: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

١٩٤- «السنن الكبرى» للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.

١٩٥- « سنن النسائي » للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) (مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي) تحقيق: جماعة من الباحثين، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة-مصر ط ١ / سنة النشر: ١٣٤٨ هـ = ١٩٣٠ م.

١٩٦- « سنن الدارقطني » للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م.

١٩٧- « سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني » لأبي عبد الله محمد بن البيه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: محمد سيد الأزهري، الناشر: المكتبة العميرية- دار الذخائر، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.

١٩٨- « سؤالات السلمي للدارقطني » لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٧ هـ.

١٩٩- « سؤالات البرقاني للدارقطني » للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني (ت ٤٢٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، الناشر: كتب خانة جميلي، لاهور- باكستان ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٤ هـ.

٢٠٠- « السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها » لأبي عمرو عثمان بن سعيد ابن عثمان بن عمر الداني المقرئ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة، الرياض-السعودية.

٢٠١- «السنن الكبير» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة-مصر، ط ١/ سنة النشر ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.

٢٠٢- «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» للحافظ أبي عبد الله محب الدين محمد بن عمر السبتي ابن رُشيد الفهري (ت ٧٢١ هـ)، تحقيق: دار الكمال المتحدة، الناشر: دار عطاءات العلم، ط ١/ سنة النشر: ١٤٤٥ هـ = ٢٠٢٣ م.

٢٠٣- «سير أعلام النبلاء» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة دمشق-سوريا ط ٣/ سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٢٠٤- «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام» للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٧/ سنة النشر: ١٤٤٢ هـ.

٢٠٥- «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٢٠٦- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: دار المعارف الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٢٠٧- «شرح مشكل الآثار» للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب

الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٤٩٤ م.

٢٠٨- «شرح معاني الآثار» للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: محمد النجار-محمد جاد الحق، الناشر: دار عالم الكتب، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٢٠٩- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم» للإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت ٤١٨ هـ)، تحقيق: عادل آل حمدان، الناشر: دار اللؤلؤة بيروت-لبنان ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢٢ م.

٢١٠- «شرح صحيح البخاري» لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطل (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد الرياض-السعودية ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.

٢١١- «شعب الإيمان» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض-السعودية، بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.

٢١٢- «شروط الأئمة الستة» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: محمد بن علي البيضاني، الناشر: الناشر المتميز، المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٦ م.

٢١٣- «شرح السنة» للإمام الحافظ محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

٢١٤- « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » للقاضي الإخباري اللغوي نشوان ابن سعيد الحميري (تـ ٥٧٣ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الفكر، بيروت-دمشق، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

٢١٥- « شرح صحيح مسلم » = « المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج » للحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (تـ ٦٧٦ هـ)، تحقيق: موفق مرعي، الناشر: دار الفيحاء-دار المنهل ناشرون، دمشق-سوريا، بيروت-لبنان ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢٢ م.

٢١٦- « شرح العمدة » لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (تـ ٧٢٨ هـ)، تحقيق: محمد الإصلاحي، الناشر: دار عطاءات، الرياض-السعودية، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٢١٧- « شرح علل الترمذي » للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الشهير بابن رجب (تـ ٧٩٥ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار المنهاج القويم، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٢١٨- « شرح التبصرة والتذكرة » للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (تـ ٨٠٦ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف المهيم-ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

٢١٩- « شرح مصابيح السنة للإمام البغوي » للمحدث الفقيه محمد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد الملك الكرمانلي الرومي الحنفي (تـ ٨٥٤ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية بالكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٢٢٠- « شرح سنن أبي داود » للعلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان الشافعي (تـ ٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، الناشر: دار الفلاح، مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

٢٢١- « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » للحافظ شهاب الدين أبي الفلاح عبد الرحمن بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٢٢٢- « شرح العقيدة الواسطية » لسماحة الشيخ العلامة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الدار البيضاء-المغرب، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢١ م.

٢٢٣- « شرح ضوابط الجرح والتعديل » للشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، الناشر: مكتبة جرير للتفريغ، عبارة عن دروس صوتية فرغت.

٢٢٤- « صحيح البخاري » = « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة -بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

٢٢٥- « صحيح مسلم » = « المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- » للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصارى- محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي- أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامة-تركيا، سنة النشر: ١٣٣٤ هـ. ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣ هـ لدى دار طوق النجاة-بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

٢٢٦- «الصمت وآدب اللسان» للحافظ الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغدادي (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٢٢٧- «صفة النار» للحافظ الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغدادي (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، الناشر: دار ابن حزم، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

٢٢٨- «صحيح ابن خزيمة» لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.

٢٢٩- «صحيح ابن حبان» = «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، الناشر: دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٢٣٠- «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للعلامة اللغوي إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عطار، الناشر: دار العلم، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٣٩٩ هـ = ١٩٥٦ م.

٢٣١- «صفات رب العالمين» للحافظ شمس الدين ابن الحب الصامت (ت ٧٨٩ هـ) التحقيق: رسائل ماجستير، قسم العقيدة-كلية أصول الدين-جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢٣٢- «الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه» للشيخ العلامة محمد أمان بن علي الجامي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨ هـ.

٢٣٣- «**صحيح سنن النسائي باختصار السند**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

٢٣٤- «**صلاة التراويح**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

٢٣٥- «**صحيح الترغيب والترهيب**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢٣٦- «**صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: دار الصميعي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

٢٣٧- «**الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل ابن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ) الناشر: دار الآثار، صنعاء-اليمن، ط ٤ / سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٢٣٨- «**صفة الساق لله تعالى بين إثبات السلف وتعطيل الخلف**» لمحمد موسى نصر، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية-المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

٢٣٩- «**الضعفاء الصغير**» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٦ هـ.

٢٤٠- «الضعفاء» = «أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين» للحافظ الإمام أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٦ هـ) تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط١/ سنة النشر: ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

٢٤١- «الضعفاء والمتروكون» للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب- سوريا، ط١/ سنة النشر: ١٣٩٦ هـ.

٢٤٢- «الضعفاء» للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢ هـ) تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١/ سنة النشر: ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

٢٤٣- «الضعفاء والمتروكون» للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، ط١/ سنة النشر: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٢٤٤- «الضعفاء والمتروكون» للحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١/ سنة النشر: ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٢٤٥- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للمؤرخ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة- مصر، ط١/ سنة النشر: ١٣٥٣ هـ.

٢٤٦- «ضعيف الجامع الصغير» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.

٢٤٧- «**ضعيف الترغيب والترهيب**» للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢٤٨- «**ضوابط الجرح والتعديل**» للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، الناشر: دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٨ م.

٢٤٩- «**طبقات علماء إفريقية**» لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٣٣٣ هـ)، الناشر: دار الكتب اللبنانية، بيروت-لبنان.

٢٥٠- «**طبقات علماء الحديث**» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي-إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.

٢٥١- «**طبقات الحفاظ**» للحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

٢٥٢- «**العين**» لعالم اللغة الشهير أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي-إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الهلال.

٢٥٣- «**العلل ومعرفة الرجال**» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ) رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض-السعودية، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٢٥٤- «**العلل ومعرفة الرجال**» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ) رواية المروزي وغيره، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي-الهند، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

- «**العلل ومعرفة الرجال**» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) رواية المروزي وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

٢٥٥- «**العيال**» للحافظ الإمام أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار ابن القيم، الدمام-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

٢٥٦- «**العلل**» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د / سعد ابن عبد الله الحميد، و د / خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م.

٢٥٧- «**العظمة**» للحافظ أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩ هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، الناشر: دار العاصمة، الرياض-السعودية.

٢٥٨- «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» للحافظ الإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، من المجلد الأول إلى الحادي عشر، الناشر: دار طيبة، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٢٥٩- «**عروس الأجزاء**» لأبي الفرج مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني (ت ٥٦٢ هـ) تحقيق: محمد صباح منصور، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

٢٦٠- «**عارضة الأحوذى بشرح جامع الترمذى**» للحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: جمال مرعشلى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٢٦١- «**العلل المتناهية فى الأحادىث الواهية**» للعلامة الحافظ أبى الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثرى، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد-باكستان ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

٢٦٢- «**علوم الحديث**» للإمام الحافظ أبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق-سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢١ م.

٢٦٣- «**العدة فى شرح العمدة**» للعلامة علاء الدين على بن داود بن العطار الشافعى (ت ٧٢٤ هـ)، تحقيق: نظام يعقوبى، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٢٦٤- «**عمدة القارى شرح صحيح البخارى**» للعلامة أبى محمد بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار السَّحَّار، القاهرة-مصر، ط ١.

٢٦٥- «**عون المعبود شرح سنن أبى داود**» للإمام العلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى (ت ١٣٢٩ هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ٢٠٠٩ م.

٢٦٦- «**الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمى "زهر الفردوس"**» للحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: جمعية دار البر، دبي-الإمارات العربية المتحدة، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.

٢٦٧- «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: محمد الأمين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢ / سنة
النشر: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

٢٦٨- «الطبقات الكبرى» = «الطبقات الكبير» للحافظ محمد بن سعد بن منيع الزهري
(ت ٢٣٠ هـ) تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر
ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.

٢٦٩- «الطيوريات» انتخاب: صدر الدين، أبي طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن
محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (ت ٥٧٦ هـ) من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار
الطيوري بن عبد الله الصيرفي الحنبلي، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر:
مكتبة أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٢٧٠- «طبقات الحفاظ» للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٣ م.

٢٧١- «الفتن» للإمام الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي
المروزي (ت ٢٢٨ هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد، القاهرة-مصر،
ط ١ / ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

٢٧٢- «فتوح مصر والمغرب» لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين
القرشي المصري (ت ٢٥٧ هـ)، تحقيق: شارلز توري، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة-
مصر.

٢٧٣- «الفوائد» = «الغلانيات» للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي البزاز
(ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: حلمي كامل، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ
= ١٩٩٧ م.

٢٧٤- « فضائل الأوقات » للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عدنان القيسي، الناشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

٢٧٥- « الفصل للوصول المدرج في النقل » للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٢٧٦- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.

٢٧٧- « فضل يوم عرفة » للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

٢٧٨- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: المكتبة السلفية.

٢٧٩- « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخضير - محمد آل فهد، الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض - السعودية ط ٥ / سنة النشر: ١٤٤٤ هـ.

٢٨٠- «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» للعلامة زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٢٨١- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن المعلمي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣/ سنة النشر: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

٢٨٢- «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

٢٨٣- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة المحدث محمد المعروف بعبد الرؤوف المناوي القاهري (ت ١٠٣١ هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط ٢/ سنة النشر: ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م.

٢٨٤- «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» ومعه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (ت ١٣٧٨ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٨٥- «فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام» للعلامة محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الناشر: مدار الوطن الرياض-السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٢٨٦- «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» جمع وترتيب الشيخ أحمد الدويش، المجموعة الأولى، الناشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، ط ٦/، سنة النشر: ١٤٣٨ = ٢٠١٧ م.

٢٨٧- «القضاء والقدر» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢٨٨- «القرمانية جواب فتيا في لبس النبي-صلى الله عليه وسلم-» لشيخ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

٢٨٩- «القاموس المحيط» للعلامة مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ط ٨ / سنة النشر: ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

٢٩٠- «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٢٩١- «القواعد المفيدة في معرفة أسماء الرجال المذكورين في جامع الإمام البخاري» لفهد ابن علي الكشي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

٢٩٢- «الكنى والأسماء» للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٢٩٣- «الكنى والأسماء» للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢٩٤- «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

- «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد.

٢٩٥- «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

٢٩٦- «الكفاية في علم الرواية» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة النبوية.

٢٩٧- «كشف المشكل من حديث الصحيحين» للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: علي البواب، الناشر: دار الوطن، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٢٩٨- «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، تحقيق: شادي محمد آل نعمان، الناشر: الهيئة العامة للعبادة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

٢٩٩- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للحافظ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) و«حاشيته» للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ) تحقيق: أحمد محمد الخطيب، مع تقديم وتعليق: محمد عوامة، الناشر: دار المنهاج، جدة-السعودية، دار اليسر، المدينة المنورة-السعودية، ط ٣/ سنة النشر: ١٤٤٤ هـ = ٢٠٢٣ م.

٣٠٠- «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، الكرمانى (ت ٧٨٦ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت-لبنان ط ١/ سنة النشر ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

٣٠١- «كشف المناهج والتنقيح في تخريج أحاديث المصايح» للعلامة صدر الدين محمد ابن إبراهيم السلمى المناوى (ت ٨٠٣ هـ)، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان.

٣٠٢- «كشف الأستار عن زوائد البزار» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١/ سنة النشر: ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

٣٠٣- «الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث» لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، بيروت-لبنان ط ١/ ١٤٠٧ = ١٩٨٧ م.

٣٠٤- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد ابن أحمد المعروف بابن الكيال (ت ٩٣٩ هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

٣٠٥- « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » للعلامة علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، تحقيق: بكري حياني- صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٥ / سنة النشر: ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

٣٠٦- « الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » للعلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي نزيل مكة، الناشر: دار المنهاج- دار طوق النجاة، ط١ / سنة النشر: ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

٣٠٧- « كلام الأقران والمتعاصرين بعضهم في بعض ضوابط قبوله وردّه » للشيخ الدكتور رضا بوشامة، الناشر: دار الفضيلة- الجزائر، ط١ / سنة النشر: ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م.

٣٠٨- « حكايات وطرائف في مدينة دير العاقول » لسميعة عزيز- عبد القادر علي، بحث نشرته مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، مجلة علمية محكمة، جمهورية العراق- العدد: السادس والسبعون، سنة النشر: ٢٠١٨ م.

٣٠٩- « اللباب في تهذيب الأنساب » للحافظ عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد- العراق.

٣١٠- « اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح » لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن موسى النعمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، الناشر: دار النوادر، سورية- لبنان- الكويت، ط١ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٣١١- « لسان الميزان » للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان ط١ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

٣١٢- « من حديث أبي عبيدة مُجَاعَة بن الزبير » لأبي عبيدة مُجَاعَة بن الزبير العتكي، المتوفى ما بين سنة ١٤٠ هـ و ١٥٠ هـ، تحقيق: عامر صبري، الناشر: دار البشائر.

٣١٣- «المصنف» للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل (هذه الطبعة الثانية أعيد تحقيقها على ٧ نسخ خطية)، الناشر: دار التأصيل، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٣ م.

٣١٤- «مسند الحميدي» للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت ٢١٩ هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٩٩٦ م.

٣١٥- «مسند ابن الجعد» لمسند بغداد الحافظ الثبت أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر حيدر، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ٢ / ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.

٣١٦- «معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم» رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز تحقيق: محمد كامل القصار-محمد مطيع حافظ-غزوة بدير، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٣١٧- «المصنف» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

٣١٨- «مسند إسحاق بن راهويه» للإمام الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي المروزي (ت ٢٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان-المدينة المنورة ط ١ / سنة النشر: ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

٣١٩- «المسند» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

- «المسند» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة-مصر، ط/١، سنة النشر: ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٣٢٠- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه» = «مسائل المروزي» رواية إسحاق بن منصور المروزي، المعروف بالكوسج (ت ٢٥١ هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٢م

٣٢١- «المنتخب من مسند عبد بن حميد» للحافظ أبي محمد عبد الحميد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ) تحقيق: صبحي البدري السامرائي-محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، ط ١ / سنة النشر ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

٣٢٢- «المنتخب من مسند عبد بن حميد» للحافظ أبي محمد عبد الحميد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ)، تحقيق: مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية، الرياض-السعودية، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.

٣٢٣- «مسند الدارمي» = «سنن الدارمي» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بھرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٢ هـ = ٢٠٠٠م.

٣٢٤- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» للحافظ إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٠ هـ.

٣٢٥- «المعرفة والتاريخ» للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) تحقيق: أكرم ضياء العمري، إصدار: رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية، الناشر: مطبعة الإرشاد - بغداد، ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٤ م.

٣٢٦- «مسند أبي هريرة رضي الله عنه» للإمام المحدث أبي إسحاق بن حرب العسكري (ت ٢٨٢ هـ)، تحقيق: عامر صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٦ م.

٣٢٧- «مسند البزار» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

٣٢٨- «المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار التقوى، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٣٢٩- «مسند الروياني» وبذيله المستدرك من النصوص الساقطة، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧ هـ) تحقيق: أيمن علي أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة-مصر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.

٣٣٠- «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الناشر: دار الكتب، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٣٣١- «مستخرج الطوسي على جامع الترمذي» = «مختصر الأحكام» للحافظ أبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣١٢ هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد طاهر، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ، من المجلد الأول إلى الرابع، دار المؤيد، الرياض - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م، من المجلد الخامس إلى السابع.

٣٣٢- «مستخرج أبي عوانة» = «المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم» للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية.

٣٣٣- «معجم الصحابة» للحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧ هـ) تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان-الكويت ط ١/ سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٣٣٤- «المراسيل» للإمام الحافظ أبي محمد بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، دمشق-بيروت، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.

٣٣٥- «مساوئ الأخلاق ومذمومها» لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: مصطفى الشلبي، الناشر: مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

٣٣٦- «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي (ت ٣٣٣ هـ)، تحقيق: مشهور سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية-دار ابن حزم. ٣٣٧- «المعجم» للحافظ أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام-المملكة العربية السعودية، ط ١/، سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٣٣٨- «معجم الصحابة» لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت ٣٥١ هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة المنورة، ط ١/ سنة النشر: ١٤١٨ هـ.

٣٣٩- «المجروحين من المحدثين» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية ط١/ سنة النشر: ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٣٤٠- «مشاهير علماء الأمصار» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: مجدي منصور الشورى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١/ سنة النشر: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.

٣٤١- «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة-مصر، ط٢.

- «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) المجلد الثالث عشر، والمجلد الرابع عشر، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي.

٣٤٢- «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة-مصر، سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٣٤٣- «مسند الشاميين» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١/ سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

٣٤٤- «المزكيات» للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي النيسابوري (ت ٣٦٢ هـ)، انتقاء وتخريج علم الحفاظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: أحمد السلوم، الناشر: دار البشائر، بيروت-لبنان، ط١/ سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٣٤٥- « المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي » لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٣٤٦- « المعجم » للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عادل ابن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٣٤٧- « المؤلف والمختلف » للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٤٨- « المخلصيات وأجزاء أخرى » لأبي طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المخلص (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٣٤٩- « معجم مقاييس اللغة » لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٣٥٠- « مجمل اللغة » لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٥١- « المستدرك على الصحيحين » للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) مع تضمينات: الذهبي في « التلخيص » و « الميزان » والعراقي في « أماليه » والمنأوي في « فيض القدير » وغيرهم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

- «المستدرك على الصحيحين» للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، الناشر: دار المنهاج القويم، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.

٣٥٢- «معرفة الصحابة» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض-السعودية، ط ١ / ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٣٥٣- «المخلى بالآثار» للحافظ المجتهد أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٢ م.

٣٥٤- «مناقب الشافعي» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.

٣٥٥- «المدخل إلى علم السنن» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر-دار المنهاج.

٣٥٦- «معرفة السنن والآثار» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي-باكستان، دار قتيبة، دمشق-سوريا، دار الوعي، حلب- القاهرة، ط ١ / سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

٣٥٧- «المتفق والمفترق» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد صادق الحامدي، الناشر: دار القادري، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

٣٥٨- «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار الفكر الإسلامي، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٣٥٩- «المنتقى شرح الموطأ» لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ)، الناشر: مطبعة السعادة-بجوار محافظة مصر، ط ١/ سنة النشر: ١٣٣٢ هـ.

٣٦٠- «معالم التنزيل في تفسير القرآن» = «تفسير البغوي» للإمام محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر-عثمان جمعة ضميمية-سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض - السعودية ط ٤/ سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

٣٦١- «المشيخة الكبرى» = «أحاديث الشيوخ الثقات» رواية القاضي أبي بكر محمد ابن عبد الباقي بن محمد الأنصاري المعروف بقاضي المارستان (ت ٥٣٥ هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ط ١/ سنة النشر: ١٤٢٢ هـ.

٣٦٢- «المسالك في شرح موطأ مالك» للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: محمد السليمان-عائشة السليمان، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١/ سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٣٦٣- «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، (ت ٥٤٤ هـ)، الناشر: المكتبة العتيقة-تونس، ودار التراث، القاهرة-مصر.

٣٦٤- «الملل والنحل» لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ)، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، الناشر: دار الفكر، بيروت-لبنان.

٣٦٥- «المنتخب من معجم الشيوخ» للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، الناشر: الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.

٣٦٦- «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول (ت ٥٦٩ هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، الناشر: وزارة الأوقاف بدولة قطر ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٣٦٧- «معجم الشيوخ» للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر، دمشق-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٣٦٨- «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: نور الدين شكري، الناشر: أضواء السلف-مكتبة التدمرية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٣٦٩- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا-مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٣٧٠- «المُغرب في ترتيب المعرب» للعلامة اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري-عبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، حلب-سوريا، ط ١ / سنة النشر: ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

٣٧١- «معجم البلدان» للعلامة شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.

٣٧٢- «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» للحافظ أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، انتخبه إبراهيم بن محمد الصريفي (ت ٦٤١ هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

٣٧٣- «مختصر سنن أبي داود» للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد صبحي الحلاق، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.

٣٧٤- «المجموع شرح المذهب» للحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.

٣٧٥- «مختار الصحاح» لأبي عبد الله محمد بن شمس الدين الرازي (ت بعد ٦٩١ هـ)، تحقيق: أيمن الشوا، الناشر: دار الفيحاء- دار المنهل، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٢ هـ = ٢٠٢١ م.

- «مختار الصحاح» لأبي عبد الله محمد بن شمس الدين الرازي (ت بعد ٦٩١ هـ)، تحقيق: عصام فارس الحارستاني، الناشر: دار عمار، عمان-الأردن، ط ٩ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م.

٣٧٦- «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ (ت ٦٩٦ هـ)، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التتوخي (ت ٨٣٩ هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر-المكتبة العتيقة بتونس.

٣٧٧- «المفاتيح في شرح المصابيح» للعلامة مظهر الدين الحسين بن محمد بن الحسن الزيداني المظهري الكوفي (ت ٧٢٧ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية بالكويت، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٣٧٨- «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانی (ت ٧٢٨ هـ) جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (رحمه الله) وساعده: ابنه محمد (رحمه الله)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة - السعودية، سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٣٧٩- «المنتقى من الفوائد الحسان في الحديث» للإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: سامي بن أنور خليل، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

٣٨٠- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق- سوريا ط ٢ / سنة النشر: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩ م.

٣٨١- «المغني في الضعفاء» للحافظ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: إدارة إحياء التراث بقطر.

٣٨٢- «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث» للحافظ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

٣٨٣- «الموقظة» للحافظ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: أحمد شهاب، الناشر: دار ركائز، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٤٤ هـ = ٢٠٢٣ م.

٣٨٤- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للعلامة أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت نحو عام ٧٧٠ هـ)، تحقيق: عادل مرشد، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق- سوريا ط ٢ / سنة النشر: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

٣٨٥- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة- مصر، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٣٨٦- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للحافظ أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم- عبده علي، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق-بيروت، ط ١ / سنة النشر: ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.

٣٨٧- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للحافظ أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق: عبد الرزاق حمزة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣٨٨- «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» للحافظ أبي الحسن نور الدين علي ابن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣٨٩- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠ هـ)، تحقيق: موسى محمد-عزت عطية، الناشر: مطبعة الحسان، القاهرة- مصر.

٣٩٠- «المقفى الكبير» لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني المقرئ (ت ٨٤٥ هـ) تحقيق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م.

٣٩١- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت للجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٣٩٢- «مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: صبري عبد الخالق، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان ط ١ / سنة النشر: ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٣٩٣- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٢ / سنة النشر: ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م.

٣٩٤- «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم» للعلامة المحدث اللغوي الشيخ محمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ت ٩٨٦ هـ)، تحقيق: محمد طلحة بلال الناشر: مكتبة إسماعيل-بريطانيا، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢٢ م.

٣٩٥- «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار» للعلامة المحدث اللغوي الشيخ محمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ت ٩٨٦ هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد دكن، الهند، سنة النشر: ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

٣٩٦- «معجم متن اللغة» للشيخ اللغوي أحمد رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م.

٣٩٧- «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠ هـ)، جمع وإشراف محمد بن سعد الشويعر، الناشر: دار القاسم، السعودية-الرياض، ط ١ / سنة النشر: ١٤٢٠ هـ.

٣٩٨- «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» للعلامة أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ)، الناشر: دار الآثار، صنعاء-اليمن، ط ٣ / سنة النشر: ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٣٩٩- «معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة» للشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم (ت ١٤٢٥هـ)، الناشر: الدار الأثرية، عنابة-الجزائر، مؤسسة الرسالة ناشرون، الدار البيضاء-المغرب، ط ١ / سنة النشر: ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

٤٠٠- «منطقة الرياض دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية»، الناشر: إمارة الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

٤٠١- «موسوعة المدن العربية والإسلامية» للدكتور يحيى شامي، الناشر: دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٩٩٣م.

٤٠٢- «منهج الحافظ العجلي في كتابه تاريخ الثقات» لمحمد بن عبد الرزاق الرعود، سنة النشر: ٢٠٠٩م.

٤٠٣- «معجم البلدان والقبائل اليمنية» لإبراهيم المقحفي، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء-اليمن، ط ٥ / سنة النشر: ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٤٠٤- «الميزان لمرويات فضائل شهر شعبان وبيان ما فيه من السنن والنكران» للشيخ الدكتور سعود بن عيد الصاعدي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٣٩هـ.

٤٠٥- «معجم شيوخ الطبري» تأليف: أكرم بن محمد الفالوجي، الناشر: الدار الأثرية-دار ابن عفان.

٤٠٦- «نسب قريش» لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، تحقيق: ليفي بروفنيال، الناشر: دار المعارف، القاهرة-مصر.

٤٠٧- «ناسخ الحديث ومنسوخه» للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار.

٤٠٨- «النزول» للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي بن ناصر الفقيهي، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٤٠٩- «**النهاية في غريب الحديث والأثر**» لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، سنة النشر: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٤١٠- «**النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**» للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم، الناشر: دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، سنة النشر: ١٤٠٩هـ.

٤١١- «**نصب الراية لأحاديث الهداية**» للعلامة الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامه، الناشر: دار القبلة-جدة، مؤسسة الريان، المكتبة المكية.

٤١٢- «**نزهة الألباب في الألقاب**» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط ١/ سنة النشر: ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٤١٣- «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار المنهاج القويم، دمشق-سوريا، ط ١/ سنة النشر: ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٤١٤- «**النكت على كتاب ابن الصلاح**» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: دار الميراث النبوي، الصنوبر البحري-المحمدية، الجزائر العاصمة، ط ٢/ سنة النشر: ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

٤١٥- «النكت الظراف على الأطراف» للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) طبع مع كتاب «تحفة الأشراف» للحافظ المزني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي-الدار القيمة.

٤١٦- «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح» للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط ١ / سنة النشر: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٤١٧- «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للإمام الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار اللؤلؤة، المنصورة-مصر ط ٢ / سنة النشر: ١٤٤١ هـ = ٢٠٢٠ م.

٤١٨- «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، الناشر: مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، ط ١ / سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٤١٩- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت-لبنان.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُّوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	البقرة	٢٢٣	٧٣
﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	البقرة	٢٦٥	١١
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾	آل عمران	٧٧	ج، ٧٩، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٠
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾	النساء	٢٤	٢٣٤
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾	النساء	٥٩	٢١
﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾	المائدة	٩٦	٨٩
﴿يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾	إبراهيم	٤٨	٣١٩
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ	الحج	٢-١	٣١٨

			وَمَا هُمْ بِسُكْرَىٰ وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٩٨﴾
٣٢٣	٩٩	الأنبياء	﴿لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِيَّاهُ مَآ وَرَدُّوهَاً وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾
٨٨	٦٨	الفرقان	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٩٨﴾﴾
٣١٨	٨٧	النمل	﴿فَفَرَعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ﴿٩٧﴾﴾
٣٢١	٥٩	يس	﴿وَأَمْتَرُوا أَيُّومَ آيَها الْمُجْرِمُونَ ﴿٩٦﴾﴾
٣٢١	٦٠-٦٣	يس	﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىٰءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرْطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾﴾
٣١٧	١٥	ص	﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴿١٥﴾﴾
٣١٧	٣٢	غافر	﴿يَوْمَ التَّنَادِ ﴿٣٢﴾﴾

١٢	١١	الشورى	﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
١٢	١١	الشورى	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
٣٢٢	٢٨	الجاثية	﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾
٣٢٠	٨	القمر	﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾
٣٢٢	٤٠	النبأ	﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾
٣١٧	٩-٦	النزعات	﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴿٧﴾ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿٨﴾ أَبْصَرُهَا خَشَعَةٌ﴾
٣١٤	٦	المطففين	﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

فہرِسُ الْأَحَادِيثِ

طرف الحديث	الصفحة
أُتِيَ بِأَبِي قَحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ	٦٧
اِثْنَانِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٧٢
أَرْبَعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	١٤
أَعْرَوِ النِّسَاءَ	٣٠٨
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ، لَا جَنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ	٢٠٠
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَاحٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ	٢٠٢
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ فَمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ	٢١٠
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ	٢١٢
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ	٢١٢
اِخْتَصِمَ رَجُلَانِ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	١٢٩
إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ	٩٣
الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ	٢١٩
اسْتَحْيُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ	١٠٥
اسْتَيْقَظَتْ لَيْلَةٌ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْسَ فِي الْبَيْتِ	٣١١
اللَّهُمَّ لَا يَدْرِكُنِي زَمَانٌ وَلَا أَدْرِكُهُ	٢٤
إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ اخْتَصِمَ هُوَ وَرَجُلٌ	١٢٧
أَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ عَبَّاسٍ الْكَنْدِيَّ خَاصَمَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَجُلٌ	١٣٤
إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	٣٣٣
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَى امْرِئٍ	٤١
إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ فِي صَلَاةِ عَبْدٍ	٤٧
إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَخْضِبُ	٥٦

١٨٨	إن الله لا ينظر إلى المسبل
١٨٨	إن الله لا ينظر إلى المسبل إزاره
١٩٨	إن الله لا ينظر إلى من يجر إزاره بطراً
٢٥١	إن الله لا ينظر إلى الكافر
٣٤٢-٣٣٤	إن الله لا ينظر إلى صوركم
٣٣٩-٣٣٤	إن الله لا ينظر إلى أجسادكم
٢٢٤-١٤٢	إن الله-عز وجل- لا ينظر إلى الذي يجر إزاره من الخيلاء
٣٤٠	إن الله-عز وجل- لا ينظر إلى أجسامكم
١٠٤	إن الله لا يستحي من الحق
٢٤٦	إن الله يباهي ملائكته بأهل عرفة
٢٤٧	إن الله-عز وجل- يباهي الملائكة بأهل عرفات
٣١٧	إن الله-عز وجل- لما فرغ من خلق السماوات والأرض خلق الصور
٢٢٣-٢١٦	إن الذي يجر ثيابه من الخيلاء
٢٩٨	أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-مر يقوم
٧٦	أن رجلاً سأل رسول الله-صلى الله عليه وسلم-
١٥٥	إن السماوات السبع والأرضين السبع لتلعن العجوز الزانية
١٥٧	إن السماوات السبع والأرضين السبع لتلعن الشيخ الزاني
٢٢٦	إن العبد إذا صلى فلم يتم صلاته
٢٩٧	إن لله-عز وجل-في كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة
٧١	أن النبي-صلى الله عليه وسلم-قال لأبي بكر وعمر وعثمان
٩٢	إنما جعل الإمام ليؤتم به
١٢٠	أيما امرأة لم تستغن عن زوجها
٣٣٦	بحسب المرء من الشر إلا من عصم الله-عز وجل-
٣١٠	بعثني النبي-صلى الله عليه وسلم-إلى عائشة
٢٥٩	ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة: مدمن الخمر

٢٥٦	ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه
٢٦٢	ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً: الديوث من الرجال
٨٠	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعة
٨١	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم... المسبل والمنان
١٤٧	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزيهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زان
٢٦٠	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم: العاق لوالديه
١٨	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم: رجل أتى قوماً
٧٩	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم: رجل كان له فضل ماء فمنعه من ابن السبيل
٨٢	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: حر باع حراً
١٤٩	ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يزيهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان
١٥٩	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: أشمط زان
١٧١	ثلاثة لا ينظر الله إليهم غداً: شيخ زان
٢٥٤	ثلاثة لا ينظر الله - عز وجل - إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه
٢٥٦	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: عاق والديه
٢٨٨	ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم، قيل من هم يا رسول الله؟ قال: أولهم معلم الكتاب
٧٦	جاء أعرابي فقال: يا رسول الله
١٣٣	جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
٩٤	الخير كثير وقليل فاعله

١٨٩	رأيت النبي- صلى الله عليه وسلم-أخذ بحجزه سفيان بن أبي سهل
١٧٦-١٧٩	سبعة لا ينظر الله-عز وجل-إليهم يوم القيامة
٢٩٢	عشرة أصناف من أمتي لا ينظر الله إليهم
٤٣	قدم رسول الله-صلى الله عليه وسلم-المدينة
٣٠٠	كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-إذا خرج إلى صلاة الصبح
١٢٤	كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-إذا دخل العشر أحيا الليل
١٢٣	كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-يخلط العشرين بصلاة ونوم
٩٩	كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-يوحى إليه ورأسه
١٤٣	كانت يدكم رسول الله-صلى الله عليه وسلم-
٣٠٦	كانت ليلة النصف من شعبان ليلتي فبات رسول الله-صلى الله عليه وسلم-عندي
٣٣٧	كفى بالمرء إثماً أن يشار إليه بالأصابع
٣١٤	كيف بكم إذا جمعكم الله-عز وجل-كما يجمع النبل
٤٧	لا تجزئ صلاة لا يقيم
٢٧٩	لا ترغبوا عن آبائكم
١٠٥	لا يحل مأتى النساء في حشوشهن
٢٦٧	لا يدخل الجنة ديوث
٢٨	لا ينظر الله-عز وجل-إلى صلاة عبد
٣١	لا ينظر الله-عز وجل-إلى رجل لا يقيم
٥٤-٣٥	لا ينظر الله إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه
٣٧	لا ينظر الله-عز وجل-إلى رجل لا يقيم صلبه
٢١٦	لا ينظر الله إلى صلاة رجل يجر إزاره بطراً
٧٠-٦٩	لا ينظر الله يوم القيامة إلى مانع الزكاة
٨٧	لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً
٩٧	لا ينظر الله إلى من أتى امرأة في دبرها

١٠١	لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها
١١٥	لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها
١٥٢	لا ينظر الله يوم القيامة إلى الشيخ الزاني
١٧٤	لا ينظر الله إلى الشيخ الزاني
١٩٨	لا ينظر الله إلى الذي يجر إزاره بطراً
١٩٩	لا ينظر الله - عز وجل - يوم القيامة إلى رجل يجر إزاره بطراً
٢١٤	لا ينظر الله إلى الذي يجر إزاره خيلاء
٢١٥	لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء
٢٣٣	لا ينظر الله إلى قوم لا يجعلون عمائمهم
١٣٨	لست ممن يصنعه خيلاء
٢١١	ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار
٢٤٦	ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه
٢٤٢	ما من أيام السنة العمل أفضل من أيام العشر
٢٤٩	ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة
١٠٣	ملعون من أتى امرأته في دبرها
٢١	من أطاعني فقد أطاع الله
١٥٣	من أتى الجمعة من الرجال والنساء
٢٧٩	من ادعى إلى غير أبيه
٢١٤	من جر ثوبه مخيلة
٢٢٣-٢١٥	من جر ثوبه من الخيلاء
٢٢٣	من جر ثوبه خيلاء
١٢٥	من حلف على يمين وهو فيها فاجر
١٤١	من حلف على يمين مصبورة كاذباً
١٤٤	من حلف على يمين كاذبة
٢٧٦	من العباد عباد لا يكلمهم الله يوم القيامة

٣١٠	نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المواقعة
٧٣	والذي بعثني بالحق لا يعذب الله يوم القيامة
٢٢	يأتي على الناس زمان
١٣٩	يرخين شبراً
٣١٢	يطلع الله - تبارك وتعالى - على خلقه ليلة النصف من شعبان
٢٨٠	يكون بعدي قُصَّاص لا ينظر الله إليهم
٥٧	يكون في آخر الزمان قوم يسودون أشعارهم
٦٣	يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
إذا خسف بأرض كذا وكذا	قيصة بن البراء	٦٠
إذا كان الرجل لا ينكر عمل السوء على أهله	وهب بن منبه	٢٦٨
أربعة لا ينظر الله - عز وجل - إليهم يوم القيامة	رافع بن حفص	٢٧٠
إن الله - تبارك وتعالى - لا ينظر إلى عبد يجر ثوبه من الخيلاء	سلمة بن دينار	٢٣٢
إن لله ملائكة يطلبون حلق الذكر	الفضيل بن عياض	١٦
إن اليمين الفاجرة من الكبائر	سعيد بن المسيب	١٤٦
أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعاً ولا سجوداً فلما انصرف من صلاته دعاه حذيفة	حذيفة بن اليمان	٤٧
أمني عنك تلك التي لا ينظر الله - عز وجل -	عائشة أم المؤمنين	١٢٣
سألت سعيد بن جبير عن هذه الآية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾	رزين الجرجاني	٢٣٤
لا ينظر الله يوم القيامة إلى رجل أتى بهيمة	ابن عباس	٨٧
لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبتتها	ابن مسعود	١٨٤
لا تتخذوا من أزواج الدنيا ولباسها	عبد الله بن عمرو	٢٥١
لست بأمكن، ولكني أختكن	عائشة أم المؤمنين	١٢٣
ليقرأ القرآن رجال	كعب الأحبار	٦٨
ما نظر الله إلى شيء إلا رحمه	أبو عمران الجوني	٢٣٨
من حلف على يمين مصبورة	عمران بن حصين	١٤٠
من نظر إلى فرج امرأة وبتتها	إبراهيم النخعي	١٨٤

٥٧	مجاهد بن جبر	يكون في آخر الزمان قوم يصبغون بالسواد
٧٧	أبو ذر الغفاري	يا ابن أخي مثلك من قومي ولا أعرفه

فہرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجِمِ لَهُمُ

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن إسحاق الحربي	١٩١
إبراهيم بن عثمان أبو شيبة الكوفي	١٦٣
أحمد بن جعفر بن المنادي	٩٨
أحمد بن صالح المصري الطبري	٨٥
أحمد بن محمد بن عقدة	٩٨
أحمد بن محمد بن أبي عتاب	١٧٢
إسماعيل بن أبي خالد	٤٩
إسماعيل بن محمد الصفار	١٥٤
الحسين بن علي النيسابوري	٢٣
الحسين بن فهم	١٦
الزبير بن عبد الواحد الأسداباذي	٢٣
زكريا بن عدي	٤٩
زكريا بن يحيى الساجي	٢١٧
زهير بن معاوية	٤٧
سلمة بن شبيب النسائي	٩٨
شبرويه بن شهر دار الديلمي	٢٧٣
صالح جزرة	١٦٠
عبد الله بن إدريس الأودي	١٦٨
عبد الله بن عثمان بن جبلة (عبدان)	١٦٠
عبد الله بن محمد أبو القاسم البغوي	١٥٤
عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي (أبو مسهر)	٢٢٨
عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي (دحيم)	٢١٢

٢٩٠	عبد الكريم بن محمد القزويني (أبو القاسم)
١٦٥	عبد الملك بن محمد أبو نعيم الجرجاني
٢٣٤	علاء الدين بن قليج مغلطاي
٧٤	محمد بن أحمد بن المفرج القرطبي
١٦٧	محمد بن أحمد بن عمار الشهيد
٢٣٥	محمد بن أحمد بن أبي الفوارس
٩٠	محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي
٨٤	محمد بن عبد الله بن عمار الموصلبي
٢٩٠	محمد بن عبد الغني بن نقطة
٢٩٤	محمد بن علي النقاش
٢١١	محمد بن الفضل السدوسي عارم
٢٩٣	محمد بن كرام السجستاني
٢٣٥	محمد بن مخلد الدوري
٥٥	محمد بن وضاح الأندلسي
١١٩	محمد بن أبي الوزير
٧٤	محمد بن يوسف الكندي
٨٩	محمد بن يزيد الرفاعي
٩٨	محمد بن يحيى بن صاعد
٢٤٤	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني
٥٥	مسلمة بن القاسم الأندلسي
٢٠٥	معاذ بن معاذ العنبري
١١٢	مغيرة بن مقسم
١٥٤	موسى بن سهل الجوني
٣٠١	هبة الله بن الحسن أبو القاسم اللالكائي
٧٥	يحيى بن عبد الله بن بكير

١٩	يحيى بن الفضل البصري
٢٣٨	يزيد بن هارون الواسطي

فہرِسُ الرِّوَاۃِ الْمَنَكَلِہِ فِہِمِ رِجَحٍ اَوْ تَعْدِیلِ

الاسم	الصفحة
أحمد بن داود	۲۷۳
أحمد بن عبد الله الجويباري	۲۹۳
أحمد بن عبد الملك الحراني	۶۴
أحمد بن عمر اليمامي	۹۷
أحمد بن عمران الأخنسي	۹۴
أحمد بن محمد الأهوازي	۲۷۳
أحمد بن محمد بن رشدين	۱۷۲
أحمد بن محمد بن عقدة	۱۶۱
أحمد بن مروان الدينوري	۲۶۸
أحمد بن يزيد اليامي	۲۲۰
إبراهيم بن بشار الرمادي	۱۹
إبراهيم بن محمد بن موسى	۲۹۱
إسماعيل بن أبي أويس	۲۵۷
إسماعيل بن رافع المدني	۳۲۹
إسماعيل بن عياش الحمصي	۱۶۰
أمية بن هند المزني	۲۶۲
أيوب بن عتبة اليمامي	۳۲
بشر بن إبراهيم الأنصاري	۴۵
بشر بن مُنِير القشيري	۱۴
بقية بن الوليد	۸۳
بكر بن خنيس	۸۳
بكر بن سهل الدميّطي	۳۰۸

٤٨	جابر بن يزيد الجعفي
١٣٩	جرير بن حازم البصري
١٣٠	جعفر بن برقان
٢٣٨	جعفر بن سليمان الضبعي
٢٤	جميل الخذاء الأسلمي
٦٤	جندل بن والقي
٢٨٨	جوير بن سعيد البلخي
٢٨٠	الحارث بن عبد الله الأعور
١٠٧	الحارث بن مخلد الزرقى
٢٣٥	حازم بن جبلة
١٧٧	حسان بن حميد
٨٢	الحسن بن خلف الإستراباذي
١٢٧	الحسن بن داود (سنيد)
١٥٥	الحسين بن عبد الأول النخعي
١٧٤	حفص بن ميسرة
١٨٥	حماد بن أبي سليمان
٧٠	حشرج بن نباتة
٢٩١	الحصين بن مبارك الفارسي
٢٩١	حصين بن وهب الأرسوفي
٢٩٨	خدام بن يحيى
٢٥٢	خزيمة بن جنادة
٣٠٩	خلف بن محمد الخيام
٢٣٥	داود بن سليمان الخواص
٣٣٩	ركن بن عبد الله الشامي
٢٣٤	رزين الجرجاني

٢٧٧	زبان بن فائد
٢٠٦	الزبير بن خبيب الأسدي
٢٠٦	زيد بن أبي أنيسة
٣١١	سعيد بن عبد الكريم الواسطي
٢٦٤	سعيد بن أبي هلال
٨٩	سليمان بن حيان الأحمر
٩٨	سليمان بن أبي سليمان
٢٨٦	سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي
٣٠٧	سليمان بن أبي كريمة
١١٢	سهيل بن ذكوان
١٠٨	سهيل بن أبي صالح
٢٧٧	سهل بن معاذ الجهني
٣٠١	سلام بن سلم الطويل
٣٠٢	سلام بن سليمان المدائني
٢٩٩	شبل البصري
١٩١	شريك بن عبد الله النخعي
١٣٥	شيبان بن فروخ الحبطي
١٥٧	صالح بن حيان الكوفي
٨٨	الضحاك بن عثمان الحزامي
٢٣٧	الضحاك بن مزاحم
٣٤١	ضمضم بن زرعة الحمصي
١٦٦	عاصم بن سليمان الأحول
٣٥	عامر بن عبد الله بن يساف
١٠٦	عباد بن صهيب البصري
٧٥	عبد الله بن عامر الأسلمي

٢٦	عبد الله بن لهيعة المصري
٢٩٤	عبد الله بن محمد بن زيرك
٢٢	عبد الله بن وهب الدينوري
٢٥٨	عبد الله بن يسار المكي
٦٠	عبد الرحمن بن حاتم المرادي
١٨٠	عبد الرحمن بن زياد الأفريقي
٢٥٧	عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه
٦٣	عبد الرحمن بن عبيد الحبلي
٧٨	عبد الرحمن بن فارس الغفاري
٥٦	عبد الرحمن بن محمد المحاربي
٣١٤	عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي
٢٩٩	عبد الرحمن بن يعمر
١٦	عبد الصمد بن يزيد مردويه
٢١٢	عبد العزيز بن أبي رواد
٥٧	عبد الكريم بن أبي المخارق
٢٤٣	عبد المجيد بن أبي رواد
٣٣٦	عبد الواحد بن أبي كثير
٣٣٤	عبيد الله بن أبي حميد
٢٢٧	عبيد الله بن زحر
٦٤	عبيد الله بن عمرو الرقي
٦٤	عبيد بن هشام الحلبي
١٥٢	عثمان بن واقد
٣١٢	عطاء بن عجلان الحنفي
٢٦٣	عروة بن محمد بن عمار بن ياسر
٣٠	عكرمة بن عمار اليمامي

١٧٧	علي بن ثابت الجزري
٤٤	علي بن زيد بن جدعان
٢٢٦	علي بن يزيد الألهاني
١١٩	عمر بن إبراهيم العبدي
٣٨	عمر بن جابر اليمامي
٢٥٢	عمرو بن إسحاق بن زبريق
٢٦٣	عمرو بن جارية اللخمي
٢٦٦	عمرو بن الحارث الأنصاري
٣٠٨	عمرو بن هاشم البيروتي
٤٥	العلاء بن زيد الثقفي
٢٠٨	العلاء بن عبد الرحمن الحرقى
٦٤	العلاء بن هلال الرقي
١٧١	الفضل بن المختار المصري
٢٠٣	فليح بن سليمان
١٢٧	القاسم بن الحسن
١٤	القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي
٦١	قبيصة بن البراء
٤١	كثير بن عبد الله الناجي
٣٣٨	كثير بن مروان الفلسطيني
٥٦	الليث بن أبي سليم
٢٩٣	مأمون بن أحمد السلمي
١٤٣	مجااعة بن الزبير
٢٣٥	محمد بن أحمد الجوهري (ابن المحرم)
٣٤٠	محمد بن إسماعيل بن عياش
٣٣٦	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك

٢٦٠	محمد بن بلال التمار
٢٩٧	محمد بن الحجاج المخزومي
٢٩١	محمد بن الحسين
١٤٦	محمد بن حميد الرازي
٣٣٦	محمد بن سليمان الأخنسي
٨٢	محمد بن عبد الله الأسامي
٢٢٠	محمد بن عبد الرحمن الجعفي
١٦٠	محمد بن عثمان بن أبي شيبة
٢٧٣	محمد بن علي بن بكير التستري
٢٦٣	محمد بن عمار بن ياسر
٣٠٢	محمد بن عيسى المدائني
٧٢	محمد بن الفضل بن عطية العبسي
٥٤	محمد بن المتوكل ابن أبي السري
١٣٨	محمد بن مسلم بن تدرس المكي
٢٦٦	محمد بن موسى بن أعين
٢٧٣	محمد بن مهدي البصري
٢٩	محمد بن يونس الكديمي
١٧٦	مسلمة بن جعفر
٢٩٩	المطهر بن الهيثم الطائي
٢١٧	معاوية بن هشام القصار
٢٩٤	المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي
٧٣	المقدام بن داود الرعيني
٢٧٢	مهدي بن بلال البصري
٢٥٢	نصر بن خزيمة
٢٥٢	نصر بن علقمة الحضرمي

٢٦٩	النضر بن عبد الله الحلواني
٣١٠	النضر بن كثير السعدي
٦١	نعيم بن حماد
٣٤٠	هاشم بن مرثد الطبراني
٦٩	هشام بن سليمان المخزومي
١٤٥	هياح بن عمران البصري
٢٠٤	ورقاء بن عمر اليشكري
٦٨	الوليد بن عامر اليزني
٢٢٩	يحيى بن أيوب الغافقي
٦٩	يحيى بن حسان النخعي
١٢٤	يزيد بن مرة الجعفي
٢٩٤	يوسف بن جعفر الخوارزمي
٢٤٧	يونس بن إسحاق السبيعي
٧٨	أبو شعبة
١٢٤	لميس بنت سلمة

فہرِسُ الغَرِیبِ

الکلمة	الصفحة
ابن السبیل	۷۹
الأدیم العکاظی	۳۱۹
أشیمط	۱۵۹
أمتاً	۳۱۹
أوداجه	۳۲۲
بردیہ	۱۹۹
بطراً	۱۹۸
بقیع الغرقد	۳۰۰
تخوم	۳۲۱
تشخب	۳۲۲
تلفعت	۳۰۶
تلقفهما	۳۱۹
تمطیت	۳۰۳
الثغامۃ	۶۷
الجماء	۳۲۲
حجزة	۱۸۹
الحجال	۳۰۸
الحدقة	۱۲
حداء	۶۸
حریراً	۳۰۶
حسک السعدان	۳۲۳
حشوشهن	۱۰۵

٣٢٥	حقويه
١٧٦	حليلة
٣٠٧	حميراء
٣٢٦	حميل
٦٣	حواصل
٣٠٦	خزاً
٣٢٣	خطاطيف
٥٧	الخلق
٣٠٧	الخميلة
٢٠٢	خيلة
١٨	دامج
٣١٩	دحاهما
٣٢٤	دحض مزلة
٣٠٦	ديباجاً
٢٥٤	الديوث
٢١٥	ذراعاً
٢١٥	ذيوهين
٢٥٦	رجلة
١٤٣	الرسغ
٨٢	رشحه
٣٢١	زجل
١٠٤	الزهو
٣٠٦	سلاوه
٣٢٢	شائب
٣١٧	شاخصاً

٢٩٢	الشاهات
٢١٥	شبراً
٢٤٢	شعناً
٢١٦	الشق
١٢٣	شمر
٣٠٣	شناقها
٢٨	صلبه
٣٢٣	صياصي
٢٤٢	ضاجين
٢٤٦	ضاحين
١٢٩	ضج
٣٢٠	الطراثيت
٩٦	عائل
٢٩٢	العتما
٢٩٢	العرطبات
٦٨	العزافات
٢٩٢	العشارون
١٢٧	عضلة
٢٤٢	عفيراً
٢٣٣	عمائمهم
٢٩٢	الغدوات
٣٢٠	غرلا
٣٠٠	غنم كلب
٤٨	الفطرة
٣١١	قتاناً

٣٠٣	القربة
٣٠٦	قرأ
٣١٧	القنديل
٢٦٨	القنذع
٢٩٢	القهوات
٣٢٦	قيراط
٣٢٣	كالاليب
٣١٤	الكنانة
٢٩٢	الكوبات
٣٠٦	لحمته
١٧١	محتال
٢٥١	المخلع
٣٠٦	مرطي
١٧١	مزهو
١٨٨	المسبل
١٤٠	مصبورة
٣٢٤	مكدوش
٣٢٥	مكلل
٣١٨	المهل
٣١٧	الموبقة
٢٧٠	النائحة
١٦٩	النبطي
٣١٤	النبيل
٧٧	نفر
٨٠	نكث

نكل	١٣٠
هتف	٣١٩
وكزه	١٩٨
يتجلجل	١٩٩
يتبختر	١٩٩
يخيف	٣٠٠
يخضب	٥٦

فهرس الأماكِن والبُلدانِ

الاسم	الصفحة
أبله	٣٥
أسدا أباذ	٢٣
إسترا باز	٨٢
أرسوف	٢٨٨
بروجرد	٢٨٦
بلخ	٢٨٨
جزيرة ابن عمر	١٣٧
حضر موت	١٢٩
الرقه	٢٠٢
رماده	١٨
ديلم	٢٢
دينور	٢٢
الموصل	١٣٧
هراة	٢٩٣
واسط	١٦٣
اليمامة	٣١

فهرس الموضوعات

ت.....	مُسْتَخْلَصُ الْبَحْثِ
ج.....	الْمُقَدِّمَةُ
ح.....	أَهْمِيَةُ الْمَوْضُوعِ
ح.....	أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ
خ.....	الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ
د.....	حُدُودُ الْبَحْثِ
ذ.....	خِطَّةُ الْبَحْثِ
س.....	مَنْهَجُ الْبَحْثِ
ص.....	كَلِمَةُ شُكْرٍ وَتَقْدِيرٍ
١١.....	الْتِمَهِيدُ
١٤.....	الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَا وَرَدَ فِي الْمَكْذِبِ بِالْقَدْرِ
١٦.....	الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ
١٨.....	الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ خَرَجَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ
٢٣.....	الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي شِرَارِ الْخَلْقِ
٢٨.....	الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَا يُحْسِنُ صَلَاتَهُ
٥٦.....	الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرَّاءِ وَالَّذِينَ يَصْبُغُونَ بِالسَّوَادِ
٦٩.....	الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: مَا وَرَدَ فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَآكِلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالسَّاحِرِ، وَالْغَادِرِ

- المُبْحَثُ الثَّامِنُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ لَهُ قَرَابَةٌ مُخْتَاوُونَ وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى غَيْرِهِمْ.....٧٣
- المُبْحَثُ التَّاسِعُ: مَا وَرَدَ فِي التَّاجِرِ الْفَاجِرِ.....٧٧
- المُبْحَثُ الْعَاشِرُ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ ابْنَ السَّبِيلِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامَهُ لِأَجْلِ الدُّنْيَا، وَمَنْ كَذَبَ فِي بَيْعِهِ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ.....٧٩
- المُبْحَثُ الْحَادِي عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ بَاعَ حُرًّا، وَحَرَّ بَاعَ نَفْسَهُ، وَمَنْ أَكَلَ حَقَّ الْأَجِيرِ.....٨٢
- المُبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ أَتَى رَجُلًا، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، وَمَنْ أَتَى بَهِيمَةً.....٨٧
- المُبْحَثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَشْكُرُ زَوْجَهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ.....١١٥
- المُبْحَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَجِلِبُ حُبَّ زَوْجِهَا بِوَضْعِهَا شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ الدُّهْنِ فِي وَجْهِهَا.....١٢٣
- المُبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِيْمَنْ اقْتَطَعَ بِيَمِينِهِ أَرْضًا ظُلْمًا.....١٢٥
- المُبْحَثُ السَّادِسُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الشَّيْخِ الرَّائِي، وَالْعَجُوزِ الرَّائِيَّةِ، وَالْعَائِلِ الْمُسْتَكْبِرِ، وَالْإِمَامِ الْكَذَّابِ، وَرَجُلٍ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ لَا يَشْتَرِي وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ.....١٤٧
- المُبْحَثُ السَّابِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي النَّاكِحِ يَدُهُ، وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنَّاكِحِ حَلِيلَةَ جَارِهِ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا، وَالْمُوْذِي حَيْرَانَهُ حَتَّى يَلْعَنُوهُ.....١٧٦
- المُبْحَثُ الثَّامِنُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي الْإِسْبَالِ وَالْمَخِيلَةِ.....١٨٨
- المُبْحَثُ التَّاسِعُ عَشَرَ: مَا وَرَدَ فِي قَوْمٍ لَا يَجْعَلُونَ عَمَائِمَهُمْ تَحْتَ رِدَائِهِمْ فِي الصَّلَاةِ.....٢٣٣
- المُبْحَثُ الْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي أَهْلِ النَّارِ.....٢٣٩
- المُبْحَثُ الْحَادِي وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُخْتَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ.....٢٤٢

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْكَافِرِ، وَالْمُتَكَبِّرِ.....	٢٥١
المَبْحَثُ الثَّلَاثُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الدَّيُوثِ، وَالْمَرْأَةِ الْمُتَرَجِّلَةِ الْمُتَشَبِّهَةِ بِالرِّجَالِ.....	٢٥٤
المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي السَّاحِرَةِ، وَالنَّائِحَةِ، وَالْمُغْنِيَةِ، وَالْمَرْأَةِ مَعَ الْمَرْأَةِ.....	٢٧٠
المَبْحَثُ الْخَامِسُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي قَاطِعِ الرَّحِمِ، وَجَارِ السُّوءِ.....	٢٧٢
المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْعَاقِ، وَمُذْمِنِ الْحَمْرِ، وَالْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ.....	٢٧٥
المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَبَرِّئِ مِنَ الْوَالِدِيهِ، وَالْمُتَبَرِّئِ مِنَ وَلَدِهِ، وَرَجُلٍ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ.....	٢٧٦
المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي ذَمِّ بَعْضِ الْقُصَّاصِ.....	٢٨٠
المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالْعُشْرُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُعَلِّمِ الَّذِي يُكَلِّفُ الْيَتِيمَ مَا لَا يُطِيقُ، وَمَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ، وَمَنْ قَعَدَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، يَتَكَلَّمُ بِهَوَى السُّلْطَانِ.....	٢٨٨
المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الْمُتَلَذِّذِينَ بِالْقَهَوَاتِ، وَالْمُلَاعِبِينَ بِالشَّطْرَنْجِ، وَالضَّارِبِينَ بِالْكُوبَاتِ، وَاللَّاهِينَ بِالْعَرِطَاتِ، وَالْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ، وَالْعَشَارِينَ فِي الطُّرُقَاتِ، وَالْعَانِمِينَ لِلْأَمَانَاتِ، وَالنَّائِمِينَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالطَّالِبِينَ لِلشَّهَوَاتِ، وَالرَّاضِينَ بِالْمُنْكَرَاتِ.....	٢٩٢
المَبْحَثُ الْحَادِي وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ: الْمُشْرِكُ، وَالْمُشَاحِنُ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَالْمُسْبِلُ، وَالْعَاقُ لَوَالِدِيهِ، وَمُذْمِنُ الْحَمْرِ.....	٣٠٠
المَبْحَثُ الثَّانِي وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي مَوْقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.....	٣١٤
المَبْحَثُ الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثُونَ: مَا وَرَدَ فِي ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا أَمْوَالِكُمْ، وَلَا أَحْسَابِكُمْ)).....	٣٣٤
الخاتمة.....	٣٤٥
تَبْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.....	٣٤٧

٤١٠.....	فَهْرُسُ الْآيَاتِ
٤١٣.....	فَهْرُسُ الْأَحَادِيثِ
٤٢٠.....	فَهْرُسُ الْأَثَارِ
٤٢١.....	فَهْرُسُ الْأَعْلَامِ الْمُتَرْجِمِ لَهُمْ
٤٢٤.....	فَهْرُسُ الرُّوَاةِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ بِمَجْرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ
٤٣١.....	فَهْرُسُ الْغَرِيبِ
٤٣٦.....	فَهْرُسُ الْأَمَاكِينِ وَالْبُلْدَانِ
٤٣٧.....	فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ